الدكتور رمزى زكى

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة




جليس في الزمان كتاب



الليبرالية المتوحشة

الكتاب : الليبرالية المتوحشة
المؤلف : دكتور رمزي زكى
الطبعة الأولى ١٩٩٣

الناشر: دار المستقبل العربى
تليفون : ٢٩٠٤٧٢٧ - القاهرة
رقم الإيداع : ٩٣/٤٠٠١
الترقيم الدولى: ISBN ٩٧٧ - ٢٣٩ - ٠٤٩ - ٣

الدكتور رمزى زكى

الليبرالية المتوحشة

ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة




جليس في الزمان كتاب

المحتوى

الموضوع — صفحة

الفصل الأول

حول جوهر الليبرالية الجديدة ـ مدخل نظرى

الفصل الثانى
«أمية» رأس المال والليبرالية الجديدة

الفصل الثالث

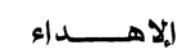
هكذا كان فجر الليبرالية الرأسمالية

(خبرات تاريخية من العالم الثالث)

قائمة الجداول

قائمة الأشكال


جليس في الزمان كتاب



إلى الذين أصابتهم شرور الليبرالية المتوحشة ويناضلون من أجل ليبرالية ذات مضمون إنسانى، وطنى، تحررى، ديموقراطى ... أهدى هذه الصفحات.

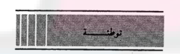
رمزى زكى



قال أبو الطيب المتنبى :

إذا رأيتَ نيــوبَ الليثِ بارزة   فــلا تظنّن أن الليثَ يبــتــسمُ


جليس في الزمان كتاب



من ليبرالية مانشستر ٠٠ إلي ليبرالية شيكاغو

كان ظهور الافكار الليبرالية إبان عصر التنوير وحتي الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) علامة مضيئة وعظيمة في تاريخ تطور البشرية. فقد جاءت الليبرالية آنذاك كإنتصار باهر علي النظام الاقطاعي الذي ساد في العصور الوسطي ، وهو النظام الذي كان يستند علي الاستبداد والعبودية وقهر حرية الفرد وحقوقه، وشكل حينذاك بمؤسساته وقيمه وعلاقاته الاجتماعية عائقاً أمام تطور الرأسمالية في فجر ظهورها.
كان الفلاسفة الليبراليون قد إستخلصوا النتائج الكامنة في انهيار النظام الاقطاعي وأدركوا ملامح زمن إجتماعي جديد للتطور، فحطموا بذلك فكر العصور الوسطي وسلحوا العقلية الرأسمالية الوليدة بنظرة مختلفة تماماً، كان ابرز ملامحها هو إعادة إكتشاف الفرد وحقوقه وقدرته علي التغيير والسيطرة علي الطبيعة. ولهذا ماأن ظهرت الافكار الليبرالية، كمنظومة ايديولوجية كاملة، تعبر عن مصلحة الرأسمالية الوليدة، حتي انتشرت بسرعة فائقة في مختلف دول القارة الاوروبية، ثم بعد ذلك الي أماكن اخري من المعمورة. ولم يكن من الممكن لسرعة هذا الانتشار ان تتحقق لو لم تكن متفقة الي أبعد الحدود واحتياجات النظام الرأسمالي الصناعي الجديد. فقد ظهرت تلك الافكار في الوقت الذي طالب فيه رجال الصناعة بإزالة العوائق التي تحول دون نمو

نمو إنتاجهم الصناعي، واطلاق حرية المنافسة من كل قيد، وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي ومطالبتها فقط بحماية الامن الداخلي وأمن البلاد الخارجي؛ وسوف تتكفل حرية المنافسة والمبادرات الفردية وآليات السوق بتحقيق مصلحة المجتمع، لان الفرد حينما يسعي لتحقيق مطامحه واهدافه يحقق، بطريقة لا إرادية، مصلحة المجتمع. وقد عبر آدم سميث - أبو الليبرالية - عن هذه الفكرة حينما تحدث عن وظيفة «اليد الخفية» Inviseble Hand. كانت الليبرالية آنذاك تؤكد، أن تطور المجتمع يحتاج الي تمكين الفرد من مزاولة أقصي درجات حريته في التصارع والمنافسة وأن البقاء للأصلح والاقوي، وانه لكي يتحقق التوافق بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة لابد من انتهاج سياسة عدم التدخل Laissez - Faire، اي حرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية التجارة وحرية التنافس، لان هناك قوانين صارمة تعمل عملها في المجتمع والطبيعة وتؤدي دائماً الي «الوضع الأفضل». ولهذا يجب إبقاء الحكومات والمنظمات الاجتماعية بعيداً عن التدخل في طريقة عمل هذه القوانين وإلا ساءت الامور. وتحت تأثير هذا النوع من الفكر الليبرالي شنت البورجوازية الصناعية الصاعدة حملات عنيفة (في إنجلترا وغيرها) لمقاومة تشريعات العمل والاجور ونظام الطوائف الحرفية ونقابات العمال والحد من مساعدة الفقراء، والغاء قوانين الحبوب والملاحة واطلاق حرية التجارة عبر البحار، وتحجيم نطاق النشاط الحكومي وان تكون الضرائب قليلة.

علي ان الافكار الليبرالية حينما ظهرت آنذاك لم تكن تتعلق فقط بحرية النشاط الاقتصادي، وانما كانت تشمل مجموعة كاملة من الحقوق الفردية، كحق التعبير والفكر والعقيدة والتمثيل النيابي والمشاركة في القرار السياسي ... الي آخره. لكن الطبقة البورجوازية الصاعدة تمسكت فقط بالجانب الاقتصادي من الليبرالية، الذي كان يعطيها المبرر بأن ماتحققه من أرباح وثروات هو نتيجة لجهدها الفردي وحسن تدبيرها وإقدامها علي المخاطرة. ولهذا وقفت في البداية ضد أي حق للآخرين يمس حريتها في تعظيم أرباحها وثرواتها واحتكارها للسلطة. من هنا، ليس من الصحيح أن يظن البعض أن الليبرالية السياسية (التعددية السياسية وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني) كانت هي الوجه الآخر لليبرالية الاقتصادية. فقد إحتاج الأمر خوض معارك ضارية وتضحيات كبيرة (كانت دامية في بعض الاحيان) عبر عشرات السنين لكي ترضخ الرأسمالية للمطالب الديموقراطية من جانب القاعدة

الشعبية فتسمح بتكوين الاحزاب والنقابات وحرية التظاهر والمشاركة في الانتخابات. بل انه حينما كان النظام الرأسمالي يتعرض لأزمات كبري (كما حدث في النصف الأول من القرن العشرين) كان أول ماَيُضحي به هو «الديموقراطية» وهو ما حدث في المانيا النازية، وايطاليا الفاشية، وإبان فترة المكارثية في الولايات المتحدة.

ورغم ان الليبرالية الاقتصادية كانت هي الاطار الذي فجر الامكانات الهائلة للثورة الصناعية فيما حققته من تقدم هائل في قوي الانتاج والدخل والتراكم، إلا ان الخبرة التاريخية تشير الي ان هذه الليبرالية سرعان ما أنتجت شروراً اجتماعية كثيرة، مثل استغلال العمال والنساء والاطفال أبشع استغلال (خاصة في المراحل الاولي من الثورة الصناعية) وأشاعت البطالة والفوارق الاجتماعية الكبيرة، والازمات الاقتصادية والتطاحن الضاري علي الاسواق الخارجية ومنابع انتاج المواد الخام، ومن ثم تكوين المستعمرات ونهب العالم الثالث. كما ان هذه الليبرالية حطمت المنافسة وانتجت الاحتكارات الكبري، والتصارع بين الدول الرأسمالية الصناعية الذي أدي الي اندلاع حربين عالميتين طاحنتين في النصف الأول من القرن العشرين.

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تدخل الرأسمالية مرحلة جديدة، كانت اهم ملامحها الحد من الليبرالية المطلقة وتهذيب «قواعد اللعبة» من خلال الدور الذي لعبته الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بعد أن بين جون مايترد كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظف (١٩٣٦) انه يستحيل ان يتجنب النظام الرأسمالي الوقوع في الازمات الاقتصادية (علي غرار ماحدث في أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣٣) إلا إذا لعبت الدولة دور الموازن الموضوعي بين تقلبات قوي الطلب الكلي وقوي العرض الكلي. ومنذ ذلك الوقت تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزايد الانفاق الحكومي وتنوعت مجالاته، وبالذات في مجال الخدمات والضمانات الاجتماعية. وكانت الفترة فيما بين ١٩٤٥ - ١٩٧٠ تعبر عن مرحلة ماسُمي «بدولة الرفاه» التي تميزت بارتفاع معدلات النمو والتوظف والاستقرار النقدي النسبي وزيادة مستوي المعيشة وترسيخ اشكال الديموقراطية الغربية، وبروز دور الدولة الإقتصادي والإجتماعي.

وحينما تعرض النظام الرأسمالي في بداية السبعينيات لهزات شديدة علي صعيده المحلي وصعيده العالمي، إندلع آنذاك صراع فكري ضخم بين الاقتصاديين حول

طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعين علي الدول الرأسمالية أن تسير علي هداها لمواجهة هذه الهزات. وقد حسم هذا الصراع في تلك الآونة لصالح التيار الليبرالي المتطرف علي حساب التيار الكينزي الذي يدعو الي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فقد دخلت الرأسمالية العالمية حقبة السبعينيات وهي تعاني من مشكلات وأزمات عويصة وجديدة لم تعرفها في فترة الازدهار اللامع الذي عاشته في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٧١). فعلي الصعيد المحلي داخل كل دولة رأسمالية صناعية، كان هناك الركود الاقتصادي المصحوب بمعدلات مرتفعة للبطالة والتضخم، وكان هناك تراجع واضح في معدلات الادخار والاستثمار ونمو شديد في العجز الداخلي والخارجي. وعلي الصعيد العالمي للرأسمالية، كان من الواضح ان بداية حقبة السبعينيات قد وضعت نهاية لعصر الازدهار اللامع الذي شهده الاقتصاد الرأسمالي العالمي في فترة مابعد الحرب. حيث تدهورت معدلات نمو التجارة العالمية، وانتهي عصر ثبات أسعار الصرف، واضطربت علاقات العجز والفائض بين الدول، وتحولت أسواق النقد العالمية الي مايشبه نوادي القمار والمضاربة، واندلعت حُمى الحماية في التجاره.. الي آخره.

كان من الواضح آنذاك، أن الرأسمالية كنظام اقتصادي إجتماعي تمر بمرحلة جديدة تختلف كلية عن مرحلة عالم مابعد الحرب. وكان من الجلي أيضاً، ان الأزمة التي دخلت فيها تختلف كلية عن الأزمات الدورية العادية قصيرة الاجل التي كانت تمر بها من فترة لاخري (الدورات الاقتصادية).

أما عن الصراع الفكري الذي نشب آنذاك فقد إندلع بين الكينزيين الذين رأوا أن إدارة هذه الازمة يتطلب تدخلا قوياً من جانب الدولة لمواجهة المشكلات التي نجمت عن اضطراب قوي العرض، وبين الليبراليين الجدد الذين شنوا هجوماً أيديولوجياً شديداً علي تدخل الدولة، واستندوا في ذلك على افكار الحرية الفردية المطلقة. وذهب الليبراليون الجدد الي أن سر الكوارث التي حدثت للرأسمالية إنما تعود الي سياسات التدخل الحكومي التي عطلت آليات السوق وحدّت من المبادرات الفردية وأدت الي تضخم حجم الحكومة وزيادة انفاقها العام ومنافستها للقطاع الخاص واحتياجها الشديد للموارد المالية، مما أدي الي زيادة الضرائب والدين العام المحلي والعبث بالتوازن النقدي وانفجار قوي التضخم. وانه لمواجهة ذلك كله يجب العودة لليبرالية

المطلقة مع مايعنيه ذلك من تحجيم لدور الدولة ونقابات العمال وإطلاق آليات السوق بلا حدود.

ونظراً لعمق الأزمة الاقتصادية آنذاك وفشل الجهاز النظري للكينزية في تفسير ماحدث أو طرح حلول عاجلة بديلة، فقد إنتصر التيار الليبرالي المتطرف ممثلاً في نجاح مارجريت تاتشر في بريطانيا عام ١٩٧٩ ونجاح ريجان في اوائل الثمانينات. فمع ضراوة هذه الازمة وتأثيرها السلبي علي كافة الطبقات والشرائح الاجتماعية (الرأسماليين، الطبقة المتوسطة، العمال والفلاحين) فقد نجحت طبول الدعاية الليبرالية في كسب وتأييد هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية حينما صوتوا في الانتخابات لصالح تاتشر وريجان (وفي دول رأسمالية اخري) علي أمل أن تتحقق الوعود البراقة التي جاء ت في البرامج الاقتصادية الإنتخابية المستندة علي الليبرالية المتطرفة.

جاء الليبراليون الجدد بمنهاج جديد لادارة الرأسمالية في صعيدها المحلي وصعيدها العالمي. فعلي الصعيد المحلي قال الليبراليون، ان الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي لاتنطوي علي عيوب أساسية أو أنها معرضة لأزمات خطيرة، فهي قادرة علي أن تصحح نفسها بنفسها وقادرة علي التكيف مع أزماتها وتجاوزها إذا ماروُعيت حرية السوق واستطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتحجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي. بل ذهب بهم التطرف الي الاعتقاد من جديد بفكرة «اليد الخفية» التي تحدث عنها آدم سميث وتحقق الانسجام والتوافق بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة. واعتقد الليبراليون أن أزمة النظام الرأسمالي تكمن في قصور العرض وليس في قصور الطلب. ومن هنا يجب العمل علي إنعاش قوي العرض، وإنه لكي يتحقق ذلك يجب ان يتوافر للمستثمرين الأمان والحرية المطلقة لهم، وأن تتوافر لهم الاموال اللازمة لنشاطهم والعمل علي زيادة بواعثهم للانتاج والاستثمار من خلال تقليل ضرائب الدخل المفروضة علي ارباحهم العالية وتخفيض الضرائب علي الثروة ورأس المال، وأن يباع القطاع العام لهم، وأن تنتقل كثير من الانشطة التي كانت تقوم بها الحكومة الي القطاع الخاص (التعليم، الصحة .. الخ)، وان ترفع الدولة يدها عن جهاز الاسعار، وان تتخلي الحكومات عن اهداف التوظف الكامل ودولة الرفاة (الضمانات الاجتماعية واعانات البطالة ودعم المواد الغذائية للفقراء). وكل ماهو

مطلوب من الدولة أن تلعب دور الحارس لقواعد هذه اللعبة وان تضع سياسة نقدية منضبطة.

وعلى الصعيد العالمي رحب الليبراليون بتعويم أسعار الصرف وبالغاء القيود على موازين المدفوعات والتحويلات الخارجية وبضرورة تشجيع حركات رؤوس الاموال والاستثمارات الأجنبية مع خلق مناخ موات لها في البلاد التي تذهب اليها. ومنذ بداية السبعينات تسربت الليبرالية المتطرفة الى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وراحت تتعامل مع البلاد النامية الفقيرة من منطق التكيف وضرورته مع السوق الرأسمالي العالمي وإبعاد الدولة وإضعافها، وترك آليات السوق لكي تعمل بشكل طليق. ووضعت هذه المنظمات «مشروعاً أممياً» لإعادة الانضباط الاقتصادي داخل هذه الدول وتجديد علاقاتها مع السوق الرأسمالي العالمي. وهو المشروع الذي يصاغ بشكل عام ودون أن يفرق بين دولة وأخرى تحت عناوين: «برامج التثبيت والتكيف الهيكلي».

والواقع، ان الليبرالية المتطرفة بمنطلقاتها السابقة والتي اكتسحت في تطبيقها مختلف مواقع الساحة العالمية، كانت في الحقيقة انعكاساً لعمق الازمة في النظام الرأسمالي ويجب النظر اليها على انها كانت تمثل ايديولوجية كاملة لادارة هذه الازمة. وساعد على انتشارها ضعف قوى اليسار، وهو الضعف الذي بلغ ذروته بانهيار دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي.

كذلك تنبغي الاشارة، الى ان الليبراليين الجدد بدعوتهم المتطرفة للحرية الاقتصادية وانكارهم دور الدولة في ضبط آليات وحركة النظام الرأسمالي والتخفيف من شروره الاجتماعية (تحديداً في مجال التوزيع والعدالة الاجتماعية) كانوا في ذلك قد أجهضوا كل تقدم حققته النظرية الاقتصادية على يد جون ماينرد كينز الذي كان قد أثبت ان الرأسمالية قد فقدت قدرتها التلقائية على التوازن، وانها معرضة من حين لآخر لازمات دورية بسبب التباين الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. وانه لملاقاة هذه الازمات يجب ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها العامل الموازن الموضوعي لقوى الاضطراب في النظام الرأسمالي. ومن المعلوم ان كينز لم يكن ماركسياً أو إشتراكياً، بل كان من أشد المحافظين والكارهين للنظام الاشتراكي. لكنه كاقتصادي فذ لم ير بأساً في ان تتدخل الحكومة لانقاذ

الرأسمالية من شرورها وأزماتها. وهو أمر كان محل قبول تام من كافة الدول الرأسمالية في عالم مابعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧١).

علي اية حال، سؤالنا الرئيسي الآن هو : ماذا كانت النتيجة بعد اكثر من عقدين من الممارسات الليبرالية المطلقة؟ هل استطاعت ان تخرج الاقتصادات الرأسمالية من أزمتها أو أن تعيد دلائل الصحة والعافية للرأسمالية في صعيدها العالمي؟

واضح، أنه علي الصعيد المحلي، فشلت الليبرالية المطلقة أن تشحن قطار النمو بطاقات جديدة في كبريات الدول الصناعية. فمازالت معدلات النمو فيها منخفضة وغير مستقرة، ومازالت أوجه الاختلال الداخلي (عجز الموازنة العامة والتباين بين الادخار والاستثمار) والاختلال الخارجي (عجز موازين المدفوعات) مستمرة ومتزايدة. كما انخفضت معدلات نمو الانتاجية، وزاد معدل افلاس المؤسسات، وارتفعت معدلات البطالة، وتدهورت أحوال الطبقة المتوسطة، واتسعت الفروق في توزيع الدخل والثروة وبشكل ينذر بتفاقم الاوضاع الاجتماعية واحتدام أزمة التصريف، وهي أمور لم تدر بخلد الاقتصاديين الليبراليين. وجاءت أحداث العنف في لوس أنجلوس وغيرها وصعود النزعات العرقية والقومية والاتجاهات اليمينية المتطرفة (الفاشية والنازية) لتدق نواقيس الخطر وتشير الي الفشل المطلق لليبرالية الجديدة. وعلي الصعيد العالمي أدت الممارسات الليبرالية الي نشوء أزمة المديونية العالمية، وفوضي نظم أسعار الصرف واضطراب اسواق النقد الدولية، وبروز نزعة الحماية والكتل الاقتصادية الاقليمية شبه المنغلقة، واندلاع حروب نقدية وتجارية ضارية. أما بلاد العالم الثالث التي كانت ضحية هذه الليبرالية في صعيدها العالمي فالأمور فيها بالغة التردي والتعاسة ولاتحتاج لبيان، خاصة بعد وقوعها في فخ المديونية الخارجية وبعد أن حاصرها الدائنون وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وليجبروها علي ان تتكيف مع الاوضاع المضطربة للاقتصاد العالمي وأن يضمنوا، من خلال هذا التكيف، استعادة ديونهم، وإعادة تشكيل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد علي نحو يكفل لهم إعادة اساليب السيطرة المباشرة علي اقتصاداتها؛ وهي الاساليب التي كانت الدول الاستعمارية قد فقدتها بعد نوال هذه البلاد استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

هكذا إذاً، يبدو أن مارستـه الليبرالية الجديدة من سياسات علي صعيد الرأسمالية

محلياً، وعلي صعيد الرأسمالية عالمياً، يجعل ثمن خروج الرأسمالية المعاصرة من أزمتها الحالية تدفعه الآن فئات السكان الفقيرة والمحدودة الدخل (العمال والطبقة المتوسطة) داخل البلاد الرأسمالية الصناعية وسكان بلاد العالم الثالث. ذلك هو منطق الليبرالية الجديدة. كما أن ثقل تناقضات الرأسمالية قد انتقل - خاصة في ضوء التدويل المتزايد وغياب آليات ضبط حركة النظام الرأسمالي في صعيده العالمي - إنتقل من الصعيد المحلي الداخلي الي الصعيد الدولي الذي أصبح مجالاً لبروز نزاعات اكثر تعقيداً ومصدراً لعدم الاستقرار في السوق العالمي.

تبقى بعد ذلك قضية ينبغى التعرض لها فى هذه المقدمة، منعاً لأية لبس أو غموض وتتعلق بالمعنى الذى يشير اليه مصطلح الليبرالية. فمع كثرة تداول هذا المصطلح، وبخاصة فى وسائل الاعلام التى كثيرا ماتفتقد إلى صرامة الدقة العلمية، أصبح مفهوم هذا المصطلح، نظراً لما لحق به من ضجيج وشعارات زاعقة ونزعة ايديولوجية ومفاهيم بالية فى نقد الاشتراكية، أصبح غير محدد، وفضفاض، ومطاط، وينطوى علي معانٍ متضاربة، وفى أحيان أخرى علي معانٍ غامضة. فمثلا .. أحد الأمور التى تثير اللبس، أن الليبرالية فى بريطانيا هى المرادف للتاتشرية، في حين أن الريجانية لاتوصف فى الولايات المتحدة بالليبرالية، وإنما بالاتجاه المحافظ، رغم أن المحتوى الاقتصادي والإجتماعي للتاتشرية والريجانية واحد. كما أن أسس السياسة الإقتصادية لكل منهما متشابه. فهنا تختلف المسميات السياسية. وهى أمر لايعنينا هنا، إذ نحن نركز علي المحتوى دون الإسم، على الجوهر لا الشكل. ومع ذلك، فالمسألة ليست، فى جوهرها، خلافاً حول معانى المصطلح Semantics كما يعتقد البعض.

ونسارع هنا، سعياً وراء الوضوح الفكرى، الى القول، بأننا نقصد بالليبرالية فى هذا الكتاب، ذلك التيار النيوكلاسيكى فى الفكر الإقتصادي الرأسمالي الذي أخذ سبيله إلى التطبيق فى البلاد الرأسمالية مؤخرا والذى يؤمن إيمانا مطلقاً بآليات السوق وبالمنافسة والمبادرات الفردية، ويعادي التدخل الحكومى فى مجال الاقتصاد والعدالة الإجتماعية، ويضع الفرد (وهو عادة صاحب رأس المال) فى بؤرة العناية والاهتمام. من هنا فالليبراليون الجدد هم من أكثر المعارضين للكينزية الى دعت إلى التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى لمواجهة الأزمات الدورية التى يتعرض لها

النظام الرأسمالي، وضد أى نوع من التدخل الحكومى الهادف إلي مراعاة اعتبارات العدالة الإجتماعية، لأنهم يؤمنون بأن الرأسمالية، كنظام اقتصادى اجتماعى، قادرة آليا على أن تتجاوز أزماتها، ومؤهلة لأن تعطى لكل ذى حق حقه (طبقا لإنتاجيته الحدية) لو رُوعيت قواعد السوق والحرية الاقتصادية وابتعدت الدولة ونقابات العمال عن التدخل فى آليات السوق. من هنا فهم - أى الليبراليون - ضد وجود القطاع العام والاستثمار الحكومى (فيما عدا الاستثمار فى البنية الأساسية) وضد التوسع فى الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية التى يفضلون أن تتحول إلى القطاع الخاص، وضد إعانات البطالة ودعم الفقراء ومحدودي الدخل. فالسوق بالنسبة لهم هو الآداة السحرية الكفيلة بأن تصل بالمجتمع إلى الأوضاع المثلى دوماً، طالما أن إطار المنافسة الكاملة متوفر، ويتيح للجميع التعامل والتجاوب مع ماترسله آليات العرض والطلب من إشارات ومعلومات. ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن تكون أفكار ميلتون فريدمان، زعيم الليبرالية الحديثة والذى إرتبط اسمه بالتنظير الجديد لها (ومؤسس مدرسة شيكاغو) محل قبول شبه تام فى بريطانيا وأوروبا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية، رغم إختلاف مسميات الليبرالية فيها.

والواقع، وكما سنرى عبر صفحات هذا الكتاب، أن المنظرين لليبرالية الجديدة، حينما يتغافلون عن عمد غياب حالة المنافسة الكاملة وشروطها، إنما يوقعون أنفسهم فى تناقض شديد، ويكون نموذجهم النظرى الذى يستندون عليه لتبرير وجهة نظرهم، قائما على الوهم، لأن واقع الاقتصاد الرأسمالى المعاصر سواء فى صعيده الداخلى بالبلاد الصناعية (ناهيك عن الدول النامية والدول التى كانت اشتراكية) أو فى صعيده العالمى، لا وجود فيه لشروط المنافسة الكاملة أو نقاء حرية السوق. ولهذا هم في الحقيقة يحاولون بلورة فكر إيديولوجى يبرر أقصى الأرباح الإحتكارية فى سوق يغلب عليها طابع القلة المحتكرة، سواء على صعيد السوق العالمى الذى تتحكم فيه الشركات الاحتكارية دولية النشاط أو على صعيد السوق المحلى. ولهذا، ليس من قبيل المصادفة، والحال هذه، أن يكون صعود الليبرالية الإقتصادية مرتبطاً فى أوروبا وأمريكا وغيرها من مناطق العالم فى الثمانينيات مرتبطاً بتولى اليمين المتطرف مقاليد الحكم فى هذه المناطق، وهو اليمين الذى لايعبأ مطلقاً باعتبارات العدالة الاجتماعية وأهمية التوظف الكامل.

وبعد . . .

ان هذا الكتاب الذي أضعه الآن بين أيدي القراء الاعزاء يدور موضوعه حول الليبرالية الجديدة. وهو يشتمل علي مجموعة من الدراسات والمقالات التي كتبتُها في السنتين الاخيرتين. وهو ينقسم الي ثلاثة أبواب أساسية. الباب الأول يحاول - عبر جهد نظري - أن يكشف النقاب عن جوهر الليبرالية الحديثة وكيف انها تمثل الآن أيديولوجية الرأسمالية في عصر أزمتها الحالية عبر ماترسمه من محاور للحركة بهدف التوصل الي وضع تاريخي جديد يستعيد فيه تراكم رأس المال بمراكز المنظومة الرأسمالية حيويته. كما يتعرض هذا الباب، عبر دراسة أخري، للإضطراب الذي أصاب المنظومة الرأسمالية العالمية من جراء الضعف الذي طرأ علي دولة النواة / المركز التي حكمت آليات تلك المنظومة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي الولايات المتحدة. أما الباب الثاني، فيتعرض بالبحث للنهج الجديد الذي بلورته الرأسمالية العالمية في تعاملها مع البلاد النامية في ضوء مايُسمي ببرامج التثبيت والتكيف الهيكلي وماتنطوي عليه من ليبرالية فوضوية، لا تعادي الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي فحسب، بل وتعمل علي إضعافها. وهي البرامج التي روجت لها حملة ايديولوجية واسعة مارستها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والليبراليون الجدد والتكنوقراط لايهام أنظمة الحكم بالبلاد النامية بأن الدولة هي العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. أما الباب الثالث والأخير، فهو ذي طابع تاريخي، أردنا فيه، عبر ثلاثة موضوعات، أن نرجع للتاريخ باعتباره خزانة عظيمة للمعرفة والوعي، لنتعرف علي خبرات البلاد النامية مع فجر الليبرالية الرأسمالية.

وأخيراً آمل ان يكون هذا الكتاب، من خلال ما إنطوي عليه من جهد ودأب، مجرد مساهمة متواضعة في الحوار الدائر الآن فى بلادنا حول الليبرالية.

رمزى زكى

أول ديسمبر ١٩٩٢ - روكسي
القاهرة



الباب الأول

حول جوهر الليبرالية الجديدة

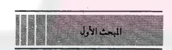
مدخل نظرى

قبل أن تقرأ . . .

الحجة السائدة الآن أكثر من غيرها في الفكر البورجوازي والتي مؤداها أن «تكيف» الناس وفقاً لنظام اجتماعي ضار، وعدم قدرتهم على، وعدم رغبتهم في، التحرك ضده، تؤكد أن هذا النظام الاجتماعي يتلاءم مع الاحتياجات البشرية، هذه الحجة لا تبرهن إلا على أن الفكر البورجوازي مدان عن خياناته الكبيرة لارفع تقاليده جميعاً، تقاليد الانسانية والعقل ... فالفكر البورجوازي في أيامنا هذه بإحلاله الجهل «والتفضيلات الواضحة» محل الحقيقة والعقل، وبإمعانه النظر في كل مظاهر التأخر وعدم الترشيد، سواء في البلاد المتقدمة أو المتخلفة، لتأكيد إستحالة وجود نظام اجتماعي أكثر ترشيداً، قد نفى نفسه وعاد الى الحالة التي هب في أيام شبابه المجيد ليدحرها : اللاأدرية والتجهيل. وهو بذلك يستبدل بالالتزامات العظيمة لجميع الجهود الذهنية - البحث عن الصدق وتلقينه، وتوجيه الانسان وتأييده في نضاله من أجل مجتمع أفضل - يستبدل وظائف دنيئة، وظائف ترشيد اللامعقول، واختراع الحجج للدفاع عن الجنون، والعمل كمصدر لايديولوجية المصالح القائمة، والاقرار بأن الحاجة البشرية الأصلية ليست إلا مصالح هؤلاء الذين لايهمهم شيء سوى المحافظة على الوضع القائم.

بول باران

The Political Economy of Growth



المبحث الأول

هذه الليبرالية الجديدة المتوحشة ... (*)
ملاحظات حول تراجع دور الدولة فى النشاط الإقتصادى

طرح المشكلة:

هناك رياح عاتية من الليبرالية تهب، وبعنف شديد، ومنذأكثر من عقدين من الزمان علي منظومة النظام الرأسمالي العالمي بمراكزها المتقدمة وأطرافها المتخلفة. وهي رياح جرفت، الي حد بعيد، الاشكال المختلفة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وهي الاشكال التي كانت قد تطورت وتنوعت من خلال تبني الكينزية في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠). وحينما يتأمل المرء هذا النتاج الفكري الضخم الذي أفرزته الترسانة المعاصرة للفكر الاقتصادي البورجوازي والذي قاد الهجوم علي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأرجع الي هذا التدخل كافة الامراض والازمات الاقتصادية التي تعيشها تلك المنظومة (البطالة، الركود، التضخم، المديونية، عجز الموازنة العامة..)، وحينما يمعن المرء النظر في هذا الكم الهائل من السياسات الاقتصادية الجديدة التي إستهدفت تحجيم دور الدولة والقضاء علي التدخل

(*) في الأصل نشرت في مجلة «العالم الثالث» (القاهرة) العدد الأول ـ ١٩٩٢، وفي مجلة الفكر الاستراتيجي العربي (بيروت) العدد رقم(٤١) ـ يوليو ١٩٩٢. وقد أجريت عليها تعديلات كثيرة.

على التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي (مثل نقل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص والتخفيض المستمر لمصروفات الضمان الاجتماعي والخدمات العامة، والاعتماد المتزايد علي السوق وآليات العرض والطلب ...) وحينما يلحظ المرء زحف هذه الليبرالية الجديدة الي دول العالم الثالث بعد إنكسار حركة التحرر الوطني وحصار عملية التنمية ونمو التخلف والتبعية فيها ... حينما يتأمل المرء كل هذا العداء للتدخل الحكومي، يشعر كما لو كان المراد هو العودة بالتاريخ الي الوراء ... الي أيام نشأة الرأسمالية في صباها حينما كانت طليقة في حركتها وتوسعها واستغلالها للعمالوالنساء والأطفال وشعوب المستعمرات. بيد أن الاحداث قد تتشابه علي نحو عجيب، ولكن نظراً لانها تقع في سياق تاريخي مختلف، فإن دلالتها ونتائجها لابد وأن تكون مختلفة. بهذا المعني نجد ان التاريخ لا يكرر نفسه.

إذن .. ماسر هذه الليبرالية المتطرفة التي نشاهدها الآن علي ساحة المنظومة الرأسمالية سواء في مراكزها المتقدمة الصناعية أم في أطرافها المتخلفة، بل وحتي في الدول التي كانت أشتراكية؟ وماعلاقة ذلك بالمرحلة الراهنة التي يمر بها النظام الرأسمالي العالمي ؟. هذا ماسنحاول التصدي له في هذه الدراسة.

بداية لابد منها : ليبرالية القرن الثامن عشر:

عندما يتأمل العقل في الليبرالية الاقتصادية التي تهيمن الآن علي معظم مواقع الخريطة السياسية والاقتصادية في مختلف انحاء المعمورة، سوف يكتشف فوراً أنها ليست وليدة الآونة الراهنة. فظهورها يرجع الي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتحديداً الي فترة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وهي الفترة التي كانت تخوض فيها دول القارة الاوروبية مخاض التحول من المجتمع الاقطاعي المنهار الي المجتمع الصناعي الرأسمالي الوليد. بيد ان المفارقة التاريخية المدهشة التي سرعان مايدركها العقل، هي أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت ثورية وتقدمية في نزعتها، في حين أن ليبرالية أواخر القرن العشرين رجعية ومعادية في جوهرها وتوجهاتها لمصالح البشر. ذلك أن ليبرالية القرن الثامن عشر كانت، في الحقيقة، هي السلاح الذي استخدمته البورجوازية الصاعدة في صراعها ضد مؤسسات وقوانين وقيم وسياسات المجتمع الاقطاعي، وهي تشق طريقها صُعداً نحو المجتمع الرأسمالي. كانت الليبرالية آنذاك

تعبيراً عن مصلحة رأس المال الصناعي وهو يخوض تجربة تثوير قوى الانتاج وتحقيق الثورة الصناعية. ولهذا اكتسبت طابعاً تقدمياً وطليعياً لانها عملت علي الاسراع بعملية تحول دول القارة الأوروبية من التشكيلة الاقطاعية الراكدة الي تشكيلة إجتماعية أرقي وأعلي، وهي تشكيلة النظام الرأسمالي الصناعي. أما ليبرالية اليوم - وكما سنري عبر صفحات هذه الدراسة - فإنها، علي العكس من ذلك، تعبر عن أزمة هيكلية يمر بها تراكم رأس المال علي صعيد المنظومة الرأسمالية العالمية بكاملها، وعن أزمة كبيرة يمر بها النظام الرأسمالي في كل بلد علي حدة. وتحاول الليبرالية الجديدة ان تجد مخرجاً لذلك من خلال أحلام العودة للماضي ونزع معظم المكتسبات التي حققها العمال والطبقة المتوسطة عبر نضالات مريرة تمتد لاكثر من قرنين من الزمان.

ولنعد قليلاً الي التاريخ.. فهو أفضل معلم لنا.

فمنذ ان بدأ فجر النظام الرأسمالي في البزوغ مع دخول دول القارة الاوروبية مرحلة الميركانتيلية في منتصف القرن الخامس عشر، حيث كان رأس المال التجاري يتفجر قوة وعنفواناً ويبحث بنهم شديد عن الربح والذهب من خلال التوسع والسيطرة علي طرق التجارة والاسواق الخارجية، سرعان مادخل في صراع عنيف مع قيم وفكر وقوانين ومؤسسات العصور الوسطي، وهي العصور التي اتسمت بالجمود والطغيان والحذر من كل تغيير نظراً لحالة القلق الذي سيطرت علي الامراء والاقطاعيين من الهجمات البربرية الخارجية. وآنذاك، اتجه فكر العصور الوسطي (إبان عصر المدرسيين) الي إقامة نظام عقلي وأخلاقي في المجتمع والفكر والدين والفلسفة، يقوم علي تعاليم آباء الكنيسة والفكر الاغريقي. وهو نظام لم يكن يعبأ بالمادة والكون والعلم، وانما بالعبادة وبالحقائق الازلية وبالكون الروحي والميتافيزيقيا. وكان المنطق الارسطي الشكلي، الذي ساد آنئذ، يحصر الفكر الانساني في مجموعة من المقدمات الكلية ليستخرج منها بعض النتائج الشكلية المتسقة مع هذه المقدمات. كان المهم آنئاك هو إتساق الفكر مع نفسه بغض النظر عن الاتساق مع العالم الخارجي. ولم يكن مطروحاً تحديد علاقة الانسان بالكون والطبيعة. كان فكر يفسر مايفعله البشر، لكنه لا يكتشف مايجهلون. ومع طغيان العصور الوسطي الإقطاعية ومحاكم التفتيش، لم يكن في إمكان اي فرد ان يناقش أو يدحض المسلمات والفروض

التي قام عليها هذا البنيان الفكري دون ان يعرض نفسه للهلاك، كما حدث، مثلا، للفيلسوف برونو (١٥٤٨ ـ ١٦٠٠) الذي تجاسر ودعي الي وجود عوالم متعددة غير عالمنا، فأحرقته محاكم التفتيش في البندقية بتهمة الكفر، وكما حدث للراهب الإيطالي الثائر سافونا رولا الذي أعدم في عام ١٤٩٨.

بيد أنه مع نمو رأس المال التجاري ودخول الاقطاع مرحلة التفكك، بدأ عصر التنوير والنهضة. وهو العصر الذي تميز بالثورة علي جمود العصور الوسطي والدعوة لتقديس العقل والفردية والحرية، ومحاولة فهم العالم بمنطق يختلف عن منطق آباء الكنيسة والفكر الاغريقي.

وكان هذا هو منطق التطور الطبيعي للأمور آنئذ.

فمع زيادة مستويات الدخول وارتفاع مستوي المعيشة، نسبياً، الناجم عن حركة التجارة الواسعة، سواء عبر البحار أو داخل المجتمعات الاوروبية وماواكب ذلك من حركة كبيرة للمخترعات والاكتشافات (في مجال الاسلحة وبناء السفن وإختراع الطباعة) بدأت بذور ثقافة فكرية جديدة في البزوغ، تدعو للحرية والايمان بقدرة الفرد علي التغيير والتطور. كان من الواضح، ان البورجوازية الجديدة، وهي تشق طريقها صُعداً، لم تعد تقنع بسلطة الكنيسة ولا بافكار رجال الدين وفلاسفة العصور الوسطي. كانت تريد نوعاً من المعرفة الجديدة عن أسرار المادة لتمكن الانسان من السيطرة علي الطبيعة وتفتح أمامه إمكانات واسعة لاستغلالها والسيطرة عليها. فأخذت تميل الي تشجيع البحث العلمي والاكتشافات الجديدة وتتحمس لسلطة العقل والتجريب، خاصة وانها توقعت أن ذلك كله يمكن في النهاية أن يزيد من أرباحها.

وسرعان ما أدي ذلك الي قلب مجتمع العصور الوسطي رأساً علي عقب، وتحطمت العقائد الجامدة فيه.

وها هو ليوناردو دافنشي (١٤٥٢ ـ ١٥١٦) المهندس والمخترع والعالم والفنان، يهتم بتشريح جسم الانسان وسطوح الاجسام واشكالها، ويجعل من الفن علماً. وها هو كوبر نيكس (١٤٧٣ ـ ١٥٤٣) يغير مفهوم الانسان عن الكون، مؤكداً ان الشمس، لا الارض، هي مركز الكون. وهاهي رحلات ماجلان (١٤٨٠ ـ ١٥٢١) وفاسكو دي

جاما (١٤٦٩ ـ ١٥٢٤) وكريستوف كولومبس (١٤٥١ ـ ١٥٠٦) تثبت كروية الارض، وتخلق الملاحة والاكتشافات الجديدة للطرق البحرية جيشاً ضخماً من العمال المهرة والتكنولوجيين المهتمين بصناعة السفن والآلات البحرية، ويتقدم علم الجغرافيا ورسم الخرائط وعلم الفلك. وها هو جاليليو (١٥٦٤ ـ ١٦٤٢) الذي اعتمد علي التلسكوب يفتح آفاقاً واسعة في اكتشاف الاجرام السماوية والافلاك المختلفة ويحلل حركة البندول وسقوط الاجسام. وكان التقدم الذي احرزته الرأسمالية التجارية آنذاك هو الثمرة الواضحة للتقدم الذي احرزه هؤلاء. وتحول هدف الكيمياء من خرافة اكتشاف الذهب و«حجر الفلاسفة» الي البحث عن المعادن والمواد وخواصها وطرق تحولها وتغييرها. وكان البارومتر الذي اكتشفه تورشيللي (١٦٠٨ ـ ١٦٤٧) هاماً في قياس ومعرفة الضغط والفراغ والهواء ومكوناته. وحدثت قفزة في دراسة النباتات والكائنات الحية بفضل اكتشاف الميكروسكوب، وأصبح الطب علماً بعد ان كان شعوذة. ثم جاء اسحاق نيوتن (١٦٤٣ ـ ١٧٢٧) في كتابه «المبادىء» ليضع نهاية لسيطرة العلوم الاغريقية التي سادت في العصور الوسطي، واكتشف طرائق حسابات التفاضل والتكامل واستخدمها في تحويل النظريات الفيزيائية الي نتائج محسوبة تؤكدها المشاهدات، ويتوصل لقوانين الحركة والجاذبية التي أصبحت فيما بعد أساسيات علم الميكانيكا وغيره من العلوم.

كانت حركة المعرفة في تصاعد عجيب ومستمر. لقد بدأ عصر السيطرة علي الطبيعة. وكان من الطبيعي أن يواكب ذلك ثورة في عالم الفلسفة، فقد بدأ عصر عبادة العقل. وكان فرنسيس بيكون (١٥٦١ ـ ١٦٢٦) في انجلترا أول من حمل لواء الدعوة لهذا العصر وراية التمرد علي فلسفة العصور الوسطي المعتمدة علي المعرفة الغيبية والمنطق الأرسطي. وها هو يدعو الي ضرورة فهم ظواهر الكون والحياة علي أساس الاختبار العملي والمقارنة والتحليل والقياس العقلي معتمداً في ذلك علي التجربة والحواس. انه يدعو لقيام العقل البشري برحلة في الكون، ليس لها من نهاية سوي حدود الكون نفسه. فقد رأي في العلم وسيلة لبناء حياة أفضل، لان العلم قوة، ومن خلالها يستطيع الانسان ان يكون سيد الطبيعة اذا إستطاع فهمها. كانت دعوته في الاساس هي العمل علي تفسير مانجهله من خلال الاستقراء التجريبي، وبذلك تنتقل المعرفة من الجزئيات الي الكليات، علي عكس القياس الارسطي الذي ينتقل من الكليات الي الجزئيات. وغاية هذا الانتقال ليس هو المعرفة ذاتها، كما إعتقد

فلاسفة اليونان، بل استخدام هذه المعرفة في السيطرة علي الطبيعة.

وهكذا انطلقت الشرارة، وتسربت الفلسفة الجديدة الي أنحاء القارة الأوروبية وأصبحت دعوة بيكون عنواناً للثورة العقلية التي أتت علي البنيان الفكري للعصور الوسطي فأجهزت عليه وأحالته الي تراث عتيق. وهاهو سبينوزا (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧) يذهب الي حد القول، بأن «الخير الاسمي هو معرفة الاتحاد بين العقل والطبيعة». وانه كلما إزداد العقل علماً، ازداد فهماً لقواه ولنظام الطبيعة. وهاهو رينيه ديكارت (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠) يدعو الي فلسفة الشك، وان وسيلتنا الاساسية في المعرفة هي العقل، وأن أي شيء قابل للادراك. وقسم العالم الي عالمين، عالم الطبيعة القابل للتجربة والقياس، وعالم الروح والاخلاق الذي لايقاس، وبذلك قدم مايشبه تقسيماً للعمل، فالعالم الأول سيختص به العلماء دون ان يزاحمهم في ذلك رجال الكنيسة. وهاهو جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) يسعي جاهدا في كل مؤلفاته الي مهاجمة التمسك بالتقاليد القديمة ويدعو لحرية العقل، ويؤكد ان عقولنا عندما نولد تكون أشبه بالصفحات البيضاء وان الحواس هي وسيلتنا للادراك، وان الاشياء المادية وحدها هي التي تنتقل الي العقل عن طريق الحواس، ومن ثم فكل معارفنا مستمدة من المادة . وجاء ليبنتز (١٦٤٦ ـ ١٧١٦) ليشير الي ان في الكون حقائق فردية لانهاية لها وليس حقيقة واحدة، وان ادراك كل هذه الحقائق (أو الذرات) يمكننا من فهم الكون كله، وانه رغم تعددية هذه الحقائق إلا انها متصلة بنظام أو قانون يجعلها تستمر دون اضطراب. ويظهر ديڤيد هيوم (١٧١١ ـ ١٧٧٦) وهو أحد كبار ممثلي المذهب التجريبي، ليدعو الي فلسفة الشك وينكر وجود السببية، فهو وان رأي أن المصدر الأول لافكارنا هي الحواس، إلا ان الترابط الموجود بين افكارنا يعود لتكرار التجربة. وكان يري ان الفضيلة هي مايبعث علي اللذة والرضي، وان المنفعة هي مايعود بالخير علي اكبر عدد من الناس.

ويتوالي ظهور فلاسفة عصر التنوير كما لو كنا إزاء تيار عارم يتدفق باستمرار. فيظهر عصر الموسوعيين العظام الذين جسدوا هذا التيار العارم في شكل إنسكلوبيديات «موسوعات» تضم الثمار الناضجة لفلاسفة وعلماء عصر التنوير والنهضة. وهاهو ديدرو (١٧١٣ ـ ١٧٨٣) ينشر أول موسوعة علمية في ٢٨ مجلداً واشتملت علي ثمار العلم والمعرفة التي تجمعت في هذا العصر وكانت تعتمد علي

وجهة النظر المادية والعقلية. وفي تلك الموسوعة، التي يعتبرها البعض بمثابة أنجيل الليبرالية وردت لأول مرة مصطلحات حرية التجارة والتعاقد ودعه يعمل ودعه يمر.

ولم يكن عصر التنوير قاصراً علي المنجزات الهائلة التي تحققت في مجال الفن والعلم والفلسفة والمخترعات، وانما أيضا في مجال الفكر السياسي والقانوني وأنظمة الحكم. حيث ظهر جيل من المفكرين العظام الذين نبذوا سلطة الطغيان في العصور الوسطي ونادوا بأن المجتمع يتألف من افراد أحرار متساويين ومستقلين وتحركهم مصالحهم الخاصة. ولم ينظروا الي القوانين الوضعية علي أنها قائمة علي حقائق روحية خالدة كما نادي بذلك آباء الكنيسة، بل نظروا اليها علي أنها من فعل البشر. فـهـاهو مـونتسكيـو (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) يؤصل في كتـابه «روح القـوانين» فكرة الديموقراطية النيابية ويشرح مبدأ الفصل بين السلطات، ومعتقداً ان الديموقراطية هي الفضيلة، وان الملكية هي الشرف، والاستبداد هو الخوف. ونادي بأن هناك روحاً تسير الجماعة علي هذه المبادئ في أية أمة من الامم، وأن مهمة القوانين هي أن تعكس هذه الروح. بل أن قيمة القوانين في التحليل النهائي إنما تكمن في درجة إنسجامها مع الميول والمواقف الفكرية للاشخاص الذين يخضعون لها. وكان مونتسكيو ينطلق في ذلك من الايمان بسلطة العقل التي يمكنها ان تضع مثل هذه القوانين. وهاهو ڤولتير (١٦٩٤ ـ ١٧٧٨) يدعو للاصلاح السياسي وينادي بأنه مامن أمة تحكمها قوانين صالحة مطلقة. فجميع هذه القوانين أملتها مصلحة المشرع، وهي مصلحة مؤقتة، وصاغها الجهلة في ظل حكومات همجية. واعطي ڤولتير للاخلاق قيمة سامية عند صياغة القوانين الجديدة، لأن هناك بين البشر تضافراً أخلاقياً تجاه قضايا الحرية والعدالة والظلم. أما جـان جـاك روسـو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) فـقـد ابرز في «العـقـد الاجتماعي» حقوق الامة وكيف انها ملازمة ونابعة من حقوق افرادها، وان الامة بإعتبارها تجسيداً للارادة العامة لافراد المجتمع هي مصدر كل السلطات، وليس هناك شيء يسبق وجودها أو يعلوها سوي الحق الطبيعي. والامة بهذا المعني تكون قد تكونت بموجب التزام طوعي متبادل بين اعضائها، أي بموجب عقد اجتماعي عقدته مع نفسها وفي حرية كاملة. والامة في ممارستها المشروعة لسيادتها تصدر دستوراً وتقيم حكومة، تكون مهمتها خدمة افراد المجتمع، أي خدمة حقوقهم الطبيعية، واذا أخلت بذلك تكون قد خرجت عن العقد الاجتماعي ووجب تغييرها.

ولم يكن من الممكن في خضم هذه التحولات الكبري التي حفلت بها هذه الفترة وفي ضوء مارسخته من إيمان متزايد بسلطة العقل وحرية الفرد، ألا يتعرض مفكرو عصر النهضة لسيطرة الكنيسة ورجال الدين الذين كانوا يفرضون ضرائب مرتفعة علي الناس ويمارسون سلطة قوية في تفسير الحياة والكون وكل شيء بنظرة دينية بحت تحقر الكسب المادي وترفض التطور. ولهذا كان من الطبيعي ان تظهر حركة اصلاح ديني واسعة تستهدف تصحيح علاقة الكنيسة بالافرادوالمجتمع وتتصدي لكثير من المعتقدات والافكار البالية التي اتسمت بها العصور الوسطي وتعترض علي تدخل رجال الدين في الشئون السياسية والاقتصادية للمجتمع. وهاهو مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) يوجه سهامه لنقد فساد البابوية وسيطرة رجال الدين، ويفضح صكوك الغفران التي كانت تبيعها الكنيسة، ويقوم، ولأول مرة، بترجمة الانجيل ليتعرف الناس مباشرة علي تعاليم المسيحية دون وساطة رجال الدين. وهاهو كلفن ينادي بأن تحقيق الثروة والحصول علي الربح يعد أمراً مشروعاً ومقبولاً ولايتعارض مع الدين المسيحي. وسرعان ماالاقت حركة الاصلاح الديني وعلي يد من عرفوا بالبروتستانت وبالبيورتان تلهفاً واضحاً في مختلف أنحاء القارة الاوروبية.

وبإختصار شديد ...

كان عصر النهضة هو عصر اليقظة العظمي الذي أطلق قوة هائلة لسلطان العقل والايمان بالحريات الفردية وبقدرات الفرد علي التغيير والسيطرة علي الطبيعة. وكان هذا العصر هو المقدمة التاريخية لظهور الليبرالية الاقتصادية التي ستقوم عليها الرأسمالية الصناعية وهي تدشن فجر ظهورها.

ففي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت التطورات كلها تسير في صالح الطبقة البورجوازية الصاعدة، حيث تعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الانتاج السلعي الرأسمالي، وأصبحت الصناعة، لا الزراعة أو التجارة، هي المجال الرئيسي للنشاط الاقتصادي وتحقيق الارباح. وحقق رأس المال الصناعي توسعاً هائلاً، وزيادة في الناتج الاجتماعي بعد الاستخدام الموسع للماكينات ووسائل النقل والاتصال. بيد أن الظروف الموضوعية الجديدة التي خلقتها الثورة الصناعية، وماترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية كانت في الواقع في حاجة الي فكر جديد يتناسب مع هذا الواقع المحتدم بالغليان والمليء بالتناقضات ويستجيب، في نفس الوقت،

لمتطلبات نموه، ويكون عاملا من عوامل تعضيد حركته علي التطور. ذلك أن مشكلات الصراع مع علاقات الانتاج الاقطاعية والامتيازات التي كانت مقررة لرجال الاقطاع والكنيسة، والتغلب علي القيود التي فرضتها الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) علي حرية التجارة ومزاولة النشاط الاقتصادي، والبحث عن سياسات جديدة لتأمين نمو الانتاج السلعي الرأسمالي واكتشاف قوانينه الموضوعية في النمو، ومواجهة القضايا التي ترتبت علي عملية التحول الي المجتمع الصناعي (البطالة، الفقر، ...) وماعكسته هذه القضايا من صراع اجتماعي وتناقضات طبقية ... كل هذه القضايا والمشكلات، وغيرها، طرحت عديداً من التحديات التي كان لابد من التصدي لها علي مستوي الفكر وإيجاد حلول لها حتي يمكن حماية وضمان مسيرة المجتمع الرأسمالي الوليد.

ظهور الليبرالية الإقتصادية:

وهنا قدم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي الذي ظهر في بريطانيا في تلك الآونة أفكاره ورؤاه عن كل تلك القضايا والمشكلات في اطار ليبرالي بحت، الأمر الذي تجلي في أعمال آدم سميث، أبو الليبرالية، وفي أعمال ديفيد ريكاردو، المبدع النظري لها.

والحق، أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد ساهم، في حدود منجزاته العلمية ونتائجه النظرية وماترتب عليها من سياسات ليبرالية، ساهم في تعضيد بدايات حركة التقدم للمجتمع الرأسمالي، لانه، في التحليل الاخير، كان يحاول جاهداً ان يكتشف انسب الظروف، أو بتعبير أدق، القوانين والقوي الاجتماعية التي تحكم مسيرة الانتاج الرأسمالي وآفاق نموه. وقد وصل بالفعل الي اكتشاف كثير من هذه القوانين. وكان اطاره الفكري ومضمونه الاجتماعي والايديولوجي انعكاساً صريحاً لوعي الطبقة الرأسمالية الجديدة. ومن هنا لم يكن من المصادفة ان يتوصل الاقتصاديون الكلاسيك الي قناعة تامة، بأن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في عصرهم - وهي من بقايا النظام الاقطاعي - تؤخر وتعوق نمو قوي الانتاج. وكانوا يقصدون بذلك، كل العلاقات والروابط والقوانين التي تحد من نمو تراكم رأس المال، مثل جمود نظام الطوائف الحرفية، والقيود الاحتكارية ونظم الامتيازات والتدخلات الحكومية التي كانت سائدة في مرحلة الرأسمالية التجارية، والتدخلات الواسعة التي

تمارسها الكنيسة وبلاط الامراء في مجال حرية العمل والفكر والابداع.

ولتحقيق المهمة التاريخية التي تصدي الاقتصاد الكلاسيكي لانجازها في سبيل تعضيد حركة الانتقال الي المجتمع الرأسمالي ومارسمه من إطار نيبرالي واسع، برزت عند الكلاسيك ثلاثة مبادىء هامة، ترسم في مجموعها الاطار الاساسي لليبرالية الاقتصادية، وهي : الايمان بالقوانين الطبيعية الخالدة، وبالحرية الاقتصادية المطلقة وعدم التدخل الحكومي، والمنافسة الكاملة وتمجيد آليات العرض والطلب. وهي الامور التي يعزف عليها اليوم أنصار الليبرالية الجديدة رغم البون الشاسع بين السياق التاريخي لها آنئذ والسياق التاريخي المعاصر للرأسمالية.

وفيما يتعلق بالقوانين الطبيعية الخالدة اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك بأن أمور الطبيعة والكون والمجتمع تتحكم في تسييرها قوانين خالدة طبيعية. وقد أخذوا هذه الفكرة من مدرسة الطبيعيين (الفزيوقراط). وهي قوانين في رأيهم ذات طابع مطلق وصارم، لايستطيع الفرد أو الدولة ان يغيرها أو يخرج عن منطق الاذعان لها. وفي حالة تجاهل هذه القوانين، أو محاولة تحديها أو الخروج عنها أو تغييرها، فإن الطبيعة تقف بالمرصاد امام ذلك، وما تلبث أن تولد من ذاتها قوي مضادة، تعيد تصحيح الاوضاع علي النحو الذي يعيد سريان عمل هذه القوانين. والأمر الجدير بالتنويه هنا، ان الكلاسيك اذن كانوا يخلعون علي القوانين الاقتصادية التي اكتشفوها صفة الموضوعية، بمعني انهم نظروا اليها علي انها تحدث مفعولها في النشاط الاقتصادي بصورة مستقلة عن وعي الناس وارادتهم. والحق ان ذلك كان يعد كسباً علمياً هاماً في مجال العلوم الاجتماعية التي كانت تسيطر عليها التفسيرات المثالية والميتافيزيقية في فترة العصور الوسطي. ولكن يتعين علينا ان نقرر هنا، ان الكلاسيك قد فسروا هذا الطابع الموضوعي للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية. حيث أنهم بدلاً من أن ينظروا اليها علي انها نتيجة غير مقصودة ومترتبة علي افعال البشر خلال نشاطهم الاقتصادي، كانوا يرون فيها نتيجة لتأثير قوي أعظم من البشر، وهي قوانين الطبيعة الخالدة والقوي الخارقة فيها.

أما عن الحرية الاقتصادية التي نادي بها الكلاسيك كدعامة أساسية للنشاط الاقتصادي وكإطار ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي، فهي تشمل : حرية التجارة (الداخلية والخارجية) وحرية العمل، وحرية التعاقد، وحرية ممارسة أي مهنة أو نشاط

اقتصادي. وقد بلور الاقتصاديون الكلاسيك افكارهم حول الحرية الاقتصادية في ذلك الشعار الشهير «دعه يعمل .. دعه يمر» Laissez Faire Laissez Passez كصرخة مدوية في وجه أي نوع من التدخل الحكومي. والحقيقة ان فكرة الحرية الاقتصادية التي دافع عنها الكلاسيك بلا هوادة، كانت اعظم سند لرجال البورجوازية الصناعية الصاعدة. فحرية التعاقد مثلا، كانت تعني بالنسبة لهم، حرية الرأسمالي في استخدام العمال والنساء والاطفال وان يدفع لهم من الاجور مايتمشي مع قوانين العرض والطلب في سوق العمالة دون ان يتقيد بما تفرضه عليه الحكومة أو نقابات العمال. ولهذا فقد رفع الكلاسيك فكرة الحرية الاقتصادية الي مستوي القانون الطبيعي الذي ظنوا أنه يتمشي مع طبيعة النفس البشرية الباحثة دوماً عن مصالحها الذاتية. وقد وجدت البورجوازية الصناعية في الاهمية التي خلعها الكلاسيك علي الحرية الاقتصادية والسوق الحرة غير المقيدة، المبرر النظري الذي كانوا بحاجة اليه ليقفوا أمام المحاولات الأولي التي قامت بها الحكومات بهدف علاج الاحوال الاجتماعية المتدهورة في بداية نشأة الرأسمالية الصناعية (تدهور الاجور الحقيقية، زيادة ساعات العمل، ظاهرة عمل الاطفال واستغلال النساء .... الي آخره).

كانت الليبرالية الكلاسيكية مع حرية العمل والتملك والتعاقد والتجارة، ومن ثم وقفت ضد أشكال تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى. فهى تعارض أى قيود أو تنظيمات أو ترتيبات تضعها الحكومة بشأن الأرباح والأسعار والأجور وجودة المنتجات. ولا يجوز للدولة أن تتملك اى مشروع اقتصادى يستطيع الأفراد إقامته. والمجال الوحيد الذى وافق عليه الكلاسيك فى مجال التدخل الحكومى هو التدخل ضد الاعتداء الخارجى وتنظيم الأمن الداخلى والقيام بالمشروعات العامة التى لايرغب الأفراد القيام بها لعدم ربحيتها (كانشاء الجسور والطرق والموانى ... الى آخره). فالدولة يجب أن تكون حارسة لنشاط الأفراد وبعيدة عن التدخل فى شئونهم.

وفيما يتعلق بالمنافسة الكاملة، افترض الاقتصاديون الكلاسيك أنها الإطار الذى يجب أن يسود فى جهاز السوق. ذلك ان المنافسة الكاملة، التى هى نقيض الاحتكار، هى جهاز يتمتع بخاصية تنظيم نفسه بنفسه Self-regulated دون أية حاجة لتدخل الحكومة أو الأفراد. واذا سادت المنافسة الكاملة بشروطها المعروفة (كثرة عدد المنتجين والمشترين، وعدم الاتفاق بينهم، والعلم التام بأحوال السوق، وحرية دخول

وخروج المنتجين من الصناعة . . . الى آخره) فإنها ترسم اطاراً لآليات اقتصادية يتحقق من خلالها التوزيع الأمثل للموارد والدخل، لأن أسعار السوق الحرة سوف تعكس التكلفة الحقيقية للسلع وندرتها وستعكس أيضاً إنتاجية عوامل الإنتاج.

فالمنافسة الكاملة تعمل على تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية علي مختلف المجالات علي النحو الذي يوفر للمجتمع السلع التي يحتاج اليها بالكميات الملائمة التي يرغب فيها وبالاثمان التي هو علي استعداد لأن يدفعها. فمن خلال المنافسة يتلقي المنتجون طلبات المستهلكين ويعملون علي تنفيذها. وسوف تسود السوق أسعار تنافسية تعكس مستوي الانتاجية والتكلفة الحقيقة. فإذا أخطأ المنتجون، علي سبيل المثال، في زيادة انتاجهم من سلعة ما، بشكل يزيد أو يتعارض مع رغبات المستهلكين، فإن نتيجة ذلك تكون هي زيادة المخزون السلعي، وهبوط الاسعار، وتدهور الارباح ودخول المشتغلين في انتاج هذه السلعة، الأمر الذي يجبرهم في الفترات القادمة علي تقليل الانتاج أو تحسينه، فيختفي فائض العرض (المخزون غير المرغوب) ويعود التوازن للكميات المعروضة والمطلوبة وتستقر الاسعار. ويحدث العكس لو أن المنتجين قرروا إنتاجاً أقل من حاجة المستهلكين ورغباتهم، حيث تميل المخزونات السلعية نحو الانخفاض السريع، وترتفع الاسعار، وتزيد الارباح ودخول المشتغلين في انتاج هذه السلعة، مما يغريهم علي زيادة الانتاج في الفترات القادمة، فيختفي فائض الطلب ويعود التوازن من جديد للكميات والاسعار. معني ذلك إذن، انه عن طريق جهاز السوق القائم علي المنافسة الكاملة، يكون المجتمع قد وزع مواردة الاقتصادية علي النحو الذي يتناسب مع حاجة المستهلكين، فالمستهلك له السيادة والسوق تقوم بالاستجابة. وكما تنظم السوق الكميات المثلي للسلع، فإنها تقرر الأسعار التنافسية المثلي، التي تعكس مستوي الانتاجية والتكلفة الحقيقية. فالمنتج الذي يطالب المستهلكين بثمن لسلعته يزيد عن الحد الواجب الذي يغطي التكلفة ويحقق هامش الربح العادي (الطبيعي) سوف يجد نفسه بغير مشترين، اذ سيصبح في امكان المستهلكين الحصول علي نفس السلعة من مُنتج آخر بسعر أقل. وهكذا لايستطيع المنتج الفرد أن يؤثر علي أسعار السوق، فهو مجرد ذرة في محيط واسع من المنتجين، وأسعار السوق تتحدد آليا طبقاً لما تقضي به قواعد العرض والطلب، وكل ذلك ممكن شريطة ألا يظهر الاحتكار أو ان يتم الاتفاق بين المنتجين.

علي ان المنافسة الكاملة تقوم بوظيفة أخري، فهي تنظم توزيع الدخول علي الافراد الذين اشتركوا في العمليات الانتاجية. فإذا كانت الارباح والاجور في صناعة ما تزيد عن المستوي العادي والطبيعي، فسوف يغري ذلك رجال الاعمال والعمال علي ولوج هذه الصناعة، الي أن يزيد الانتاج، وتنخفض الاسعار والارباح والاجور وتعود للاستقرار عند مستواها الطبيعي السائد في الصناعات الاخري. أما إذا كانت الارباح والاجور في صناعة ما أقل من مستواها الطبيعي أو العادي في الفروع الصناعية الاخري فسوف يؤدي ذلك الي خروج رأس المال والعمال من تلك الصناعة، فينخفض الانتاج، وترتفع الاسعار والارباح والاجور الي مستواها الواجب.

علي هذا النحو نظرت ليبرالية القرن الثامن عشر الي جهاز السوق القائم علي المنافسة الكاملة علي انه الجهاز الساحر العجيب الذي ينظم نفسه بنفسه، وأنه في ضوء فاعلية هذا الجهاز يتم توزيع وتخصيص الموارد، وتتحدد كميات الانتاج، وتتعين الاسعار والدخول بطريقة مثلي. وان أية اضطراب يحدث في هذا النظام، فإن ثمة قوي طبيعية مضادة ماتلبث ان يفرزها هذا الجهاز لتعيد الامور الي نصابها الطبيعي. قد يستطيع الفرد ان يفعل مايتراءي له في السوق، ولكن إذا شاء ان يفعل ما لا ترضي عنه السوق، فسوف يدفع ثمن ذلك غالياً. بيد أنه لما كان الرجل الاقتصادي Homo Oeconomicus الذي افترض الاقتصاديون الكلاسيك وجوده في تحليلهم، هو رجل رشيد وعاقل، فإن المنطق يجعلنا أن نتصور أنه سوف يتصرف طبقاً لما تمليه قواعد الرشد والسوق التنافسية.

والواقع ان إيمان أنصار الليبرالية آنئذ بفاعلية المنافسة الكاملة كان يتمشي فى ذلك الوقت مع مصلحة رأس المال في العمل دون فرض أية قيود عليه. وكان افتراض المنافسة الكاملة يتمشي أيضا مع طبيعة النظام الرأسمالي في مراحل نشأته الأولي، حينما كان المصنع الصغير هو نموذج الوحدات الانتاجية، وكانت العناصر الاحتكارية لم تظهر بعد. وكانت الاسعار تتقلب هبوطاً وارتفاعاً تمشياً مع تغيرات العرض والطلب. وظن الليبراليون أن المبادىء التي رسموها عن الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة القائمة علي الملكية الخاصة لادوات الانتاج، هي قواعد السلوك المثلي التي سيسير عليها دوماً النظام الرأسمالي، لأنها قواعد تدفع النظام الي النقطة التي يحصل عندها المجتمع علي أفضل وضع ممكن.

والنتيجة التي انتهي اليها الليبراليون الكلاسيك في القرن الثامن عشر من وراء الايمان المطلق بالحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة هي أنه لا تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (المجتمع). إذ أن الفرد حينما يسعي الي تحقيق مصلحته الذاتية، منطلقا في ذلك من تعظيم منفعته الخاصة، فإنه يحقق، دون أن يدري، مصلحة الجماعة. وقد نظر الليبراليون آنذاك الي ان مصلحة الجماعة ليست إلا حاصل الجمع الحسابي للمصالح الفردية. فالفرد المستهلك يحصل علي الخبز من الخباز، وعلي القماش من النساج. والفواكه من الفلاح، ليس لأن هؤلاء يفكرون ويعملون بدافع المصلحة العامة، وانما المصلحة العامة تتحقق من خلال سعي هؤلاء لتحقيق مصالحهم الشخصية. ومن هنا آمن آدم سميث، أبو الليبرالية، بوجود ما أسماه « باليد الخفية » التي تحرك شئون المجتمع الرأسمالي وترتب أوضاعه علي نحو منسجم ومتوازن.

ومهما يكن من أمر، فإن ايمان الليبرالين في القرن الثامن عشر بالتوافق الموجود بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة الذى تحققه اليد الخفية كان انعكاساً صريحاً للوعى الطبقى للبورجوازية الصناعية الصاعدة التى رأت فى هذه المقولة تبريراً نظرياً كافياً جعلها تقف ضد أية محاولات يبذلها العمال أو الحكومات لتصحيح الأوضاع والتناقضات الحادة التى شهدتها مجتمعات القارة الأوروبية فى خضم التحول إلى مرحلة الرأسمالية الصناعية. اذ نظروا إلى هذه الأوضاع والتناقضات على أنها أمور عابرة وأنها بمثابة الآلام التى تصاحب عملية الولادة، وأنه لاسبيل لتجنبها. كان لسان حالهم يقول: دعو السوق وشأنها، فهى تعمل من تلقاء نفسها على إيجاد التناسق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهى كفيلة بتصحيح أى وضع خاطئ، وأنها تقود فى النهاية الى تحقيق التوظف الكامل Full Employment لجميع الموارد البشرية والمالية والمادية، وأن أى تدخل حكومى أو نقابى إنما يعرقل سريان «قواعد اللعبة» ويحدث الاضطراب فى ساحتها. وهكذا رفعوا مصلحة رأس المال الى مستوى مصلحة الجماعة .

كان رواج الليبرالية الاقتصادية بين صفوف البورجوازية فى القرن الثامن عشر راجعاً الى نجاح المهمة الثورية التى أنجزتها، وهى التعبير عن مصالح الطبقة الصاعدة التى قادت عملية التحول من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الرأسمالى.

وكانت لذلك تستجيب لحركة التاريخ والانتقال الى مرحلة أعلي فى مسار التطور الانساني. ولهذا أصبح علم الاقتصاد السياسى الكلاسيكى الليبرالى هو علم الرأسمالية والمثقفين المرتبطين بها، تماماً مثل العلوم الطبيعية التى كانت تشق طريقها بقوة نحو التطور آنذاك. وظلت تعاليم الليبرالية أشبه بالطقوس المقدسة. ولا عجب في هذا. «فالعلوم الطبيعية زودت الرأسمالية بأداة لتنمية القوى الانتاجية التي يعتمد عليها دخلها ومركزها الاجتماعى، وكان الاقتصاد السياسى (الليبرالى) سلاحاً إستخدمته فى نضالها من أجل فصم الروابط القديمة التى قيدت مبادراتها ونشاطها الاقتصادى» ـ كما يقول أوسكار لانجه.

التدخل الحكومى والنظام الرأسمالى :

يخطئ من يظن أن النظام الرأسمالى قد نشأ أو تطور بعيداً عن تدخل الدولة ورعايتها. فمنذ النشأة الأولى لهذا النظام فى الزمان الميركانتيلى خلال القرن الخامس عشر والسادس عشر (مرحلة الرأسمالية التجارية) وهو الزمان الذي تكون فيه رأس المال التجارى ونمت فيه حركة الكشوف الجغرافية وتوحد السوق العالمى، فى هذا الزمان لعبت الدولة دوراً لايستهان به فى دعم رأس المال التجارى من خلال تدخلها فى منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين وللشركات الضخمة عبر البحار (شركة الهند الشرقية، وشركة الهند الغربية، وشركات الشمال والمشرق ...). بل أن الفكر الميركانتيلى الذي عكس آنذاك مصلحة التجار ورأس المال التجارى، كان نصيراً قوياً للتدخل الحكومى لدعم نمو الرأسمالية التجارية. حيث راح هذا الفكر يبرر كافة الوسائل التى يمكن أن تلجأ الدولة اليها لفرض الهيمنة على البلاد الأقل قوة، ويدعو الى ضرورة التدخل الحكومى لتحقيق فائض فى الميزان التجارى، وهو الفائض الذى يُبلور فى شكل تدفقات للمعادن النفيسة (رموز الثروة آنذاك)، وأنه لكى يتحقق هذا لابد من تشجيع ودعم كافة الأنشطة الإقتصادية المشتغلة بالتصدير والرقابة على تصدير المواد الخام وعلى الواردات وتوسيع الأسواق الخارجية ... الى آخره [1] .

وحتى لو عدنا إلي فترة الثورة الصناعية (١٧٥٠ - ١٨٥٠) وما تلاها من توسع فى النظام الرأسمالى حتى عشية الحرب العالمية الأولى، وهى الفترة التى راج فيها الفكر الإقتصادى البورجوازى الكلاسيكى الذى عبر عن مرحلة رأسمالية المنافسة

Laissez-Fair Capitalism سوف نلحظ أن هذا الفكر، وإن كان حريصا على تحجيم دور الدولة الاقتصادى، بإبعادها عن مجالات الانتاج وعدم تدخلها فى علاقات السوق ومطالباً إياها بحصر وظائفها فى مجال حماية النظام داخلياً (الأمن الداخلى) وخارجياً (الأمن الخارجى) وهو ماعرف تحت مصطلح «الدولة الحارسة»، إلا أنه من الناحية الفعلية استخدمت البورجوازية الصناعية الصاعدة جهاز الدولة فى صراعها ضد كافة قوانين ومؤسسات وروابط المجتمع الاقطاعى وبقايا العهد الميركانتيلى من أجل ترسيخ مواقعها إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً.

بل إن الثورة الصناعية التى بدأت فى بريطانيا والتى لعبت فيها صناعة الغزل والنسيج فى البداية دوراً رئيسياً، لم يكن من الممكن أن يكتب لها النجاح لولا سياسة الحماية التى طبقتها حكومة بريطانيا لدعم هذه الصناعة الوليدة من المنافسة الأجنبية، وبالذات منافسة المنتجات الهندية. وقد منع البرلمان فى سنة ١٧٠٠ إستيراد المنسوجات القطنية من الهند، وطُبقت عقوبات قاسية لتحقيق هذا المنع. كما أن تأمين انتصار الثورة الصناعية فى ألمانيا لم يكن متصوراً إلا فى ضوء الدور الحمائى الذى لعبته الدولة لحماية صناعاتها الناشئة بفضل قوة الإقناع التى اتسمت بها أفكار فردريش ليست حول نظرية حماية الصناعات الوليدة فى أربعينات القرن التاسع عشر (وهو أيضا مانادى به الكسندر هاميلتون بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فى بداية ثورتها الصناعية).

على أن أخطر مالعبه تدخل الدولة فى مرحلة الرأسمالية الصناعية الناشئة هو الدور الذى لعبه هذا التدخل فى دعم علاقات الاستغلال لصالح الطبقة الرأسمالية . ففى ظل مبدأ حرية التعاقد، كان من المعتقد فى بداية الثورة الصناعية أن ذلك الحق يعنى حق الرأسمالى فى استخدام العمال وفصلهم، وتحديد وقت عملهم كيفما شاء، وأن يدفع لهم أجوراً تتناسب مع حالة سوق العمل (بناء على عرض العمل والطلب عليه) ودون أن يكون هناك أى قيد عليه تفرضه الحكومة أو نقابات العمال. وفى ضوء هذا الحق، ساءت أحوال الطبقة العاملة فى انجلترا، وارتفع معدل استغلالها. فساعات العمل كانت تتراوح مابين ١٤-١٦ ساعة يومياً، والأجور لاتكفى لسد حاجات الكفاف، والمصانع تعج بالنساء والأطفال دون أية شروط صحية أو وقائية، فضلاً عن تردى أحوال السكن والخدمات العامة. وكان من الطبيعى أن يناضل العمال ضد هذا

الاستغلال الوحشي سواء من خلال تجمعاتهم وعملهم المشترك أو من خلال مطالبة الحكومة بالوقوف معهم لتحسين أحوالهم وسن تشريعات بأوقات العمل وبالحد الأدنى للأجور. لكن الرأسمالية الصناعية، كطبقة، وحدت صفوفها ووقفت بكل ضراوة ضد هذه المحاولات والمطالب الرامية الي تحسين أوضاع الطبقة العاملة، وتمكنت، في بريطانيا، من استصدار تشريع عام ١٧٩٩ «حرّم علي العمال في كافة الصناعات التجمع من أجل الحصول علي أجور أعلي أو ساعات عمل أقل، أو أصحاب الأعمال علي استخدام بعض العمال وعدم استخدام البعض الآخر، أو إجبارهم علي أي تنظيم آخر للعمل مهما كان؛ وإلا عوقبوا بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو شهرين مع الاشغال الشاقة كحد أدني»[٢]. هكذا إذن، إستخدمت الرأسمالية جهاز الدولة في قهر العمال، ومن أجل ان تترسخ علاقات الاستغلال لصالح رأس المال. صحيح أن الأمور تغيرت بعد ذلك، حيث صدرت التشريعات التي مكنت العمال من تكوين نقاباتهم وحقهم في الاضراب والانتخاب؛ لكن ذلك استغرق كفاحاً طويلاً، وتضحيات ضخمة، وزمناً لا بأس به.

كما إستخدمت البورجوازية الصناعية أيضا جهاز الدولة وجيشها في تأمين سيطرتها الخارجية لضمان الحصول علي المواد الخام والغذائية وتأمين الاسواق التي تمتص فائض الانتاج وفائض رأس المال، وهو الأمر الذي مكنها من فرض هيمنتها علي البلاد الواقعة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وتشكلت بذلك ظاهرة الكولونيالية المعتمدة علي القهر والعنف والاستغلال المباشر لشعوب المستعمرات. وقد شكلت الكولونيالية آنذاك نفياً جزئياً لتناقضات النظام الرأسمالي الصناعي وساعدت علي تخفيف حدة الصراع الطبقي من خلال ماوفرته من زيادة في الأجور الحقيقية لعمال مراكز النظام الرأسمالي عن طريق تمويل تلك الزيادة من فائض الارباح المنزوحة من المستعمرات. وخلال ذلك كان هناك دور فاعل، بل وقاهر، لجهاز الدولة بالمراكز الرأسمالية لتأمين عملية استغلال المستعمرات والبلاد التابعة. لا يمكن إذن التغافل عن الدور الفاعل والحقيقي للتدخل الحكومي في نشأة ودعم النظام الرأسمالي، رغم الشعارات الليبرالية التي انطلقت خلال تلك الفترة.

وخلال الفترة التي إمتدت فيما بين الحربين العالميتين (١٩١٩ - ١٩٣٩) وهي الفترة التي زاد فيها تركز وتمركز رأس المال وبرزت فيها الاحتكارات الصناعية

الضخمة، وتعرض خلالها النظام الرأسمالي لكثير من الاضطرابات (أزمة الديون والتعويضات الالمانية عقب معاهدة فرساي (١٩١٩)، ثورة العمال في المانيا ١٩١٨، أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣) وبروز الحروب النقدية والكتل التجارية، وانهيار قاعدة الصرف بالذهب .. إلي آخره).. في خضم هذا كله ظهر التدخل الحكومي علي نحو واضح لمواجهة أزمات الرأسمالية في تلك الفترة. ولعل أبرز ملامح هذا التدخل إبان تلك الفترة تجربة الدكتور شاخت في المانيا عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولي، وتجربة روزفلت أثناء سُني الكساد الكبير في الولايات المتحدة الامريكية، وخلال فترة النازية ايام هتلر، وتجربة النظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني .. بل وفي تجارب كثير من الدول النامية حينما تدخلت الحكو مات فيها للحد من تردي الأحوال الاقتصادية أثناء سنوات الكساد الكبير.

علي أن القبول الواسع بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بدول المنظومة الرأسمالية قد تجلي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية والتبني الكاسح للفلسفة الاقتصادية الكينزية. فقد أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظف (١٩٣٦) أن هناك ميلاً متأصلاً في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهو ميل نابع من آلياته الداخلية ويسبب الازمات الاقتصادية بشكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوي الطلب الكلي وقوي العرض الكلي. ونظراً لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل إنعاشه والقضاء علي البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظف الكامل، فقد نادي بأن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر علي أن يلعب دور المعامل الموازن أو التعويضي في الطلب الكلي. وقدم في ذلك روشته المعروفة لمواجهة الأزمات الدورية، والتي يلعب التدخل الحكومي فيها دور الطبيب المعالج[٣].

وسرعان ماتم القبول الواسع للنظرية العامة لكينز في أعقاب الحرب العالمية الثانية في كافة مراكز المنظومة الرأسمالية. وقبلت البورجوازية مبدأ التدخل الحكومي علي مضض، حينما أدركت في النهاية أن ذلك في مصلحتها، وحين أدركت أيضا، ان كينز قد إستهدف، بإخلاص شديد، حماية النظام الرأسمالي وتأمينه ضد الاضطرابات الاجتماعية وزحف الاشتراكية عليه. ومنذ ذلك الوقت زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلاد الرأسمالية الصناعية. وإمتلكت الدولة بعض الصناعات الهامة

التي تعرضت لتدهور واضح في معدلات ربحها، مثل صناعة الحديد والصلب، والفحم، والطاقة، والنقل ... الخ. كما زاد إنفاقها العام الجاري الموجه للخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة والاسكان والضمان الاجتماعي ودعم المواد التموينية للفقراء والمحرومين. وزاد إنفاقها الاستثماري في مجال الاشغال العامة. كما دخلت الدولة بثقل شديد في مجال الصناعات الحربية، وزاد انفاقها العسكري. وكان من جراء ذلك، أن قفزت نسبة الانفاق الحكومي الي الناتج المحلي الاجمالي قفزه كبيرة في هذه البلاد[٤]. ففي بلد مثل المانيا الاتحادية وصلت فيها هذه النسبة الي ٤٧٪ في عام ١٩٧٥، وفي بريطانيا ٤٦٫٩٪ وفي ايطاليا ٤٣٫٣٪ وفي كندا ٤٠٫٨٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية الي ٣٥٫٤٪ واليابان الي ٢٧٫٣٪ في نفس هذا العام (١٩٧٥)[٥].

ولم تكن دول العالم الثالث، التي حصلت علي إستقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعيدة عن التأثير الكينزي. فقد زحفت إليها الفلسفة الكينزية في صورة نظريات التنمية التي أعطت للتدخل الحكومي دوراً قيادياً في مواجهة التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي. وهي النظريات التي كان لها تأثير واضح في صياغة ماعرف باستراتيجيات وخطط التنمية في تلك الدول.

ومهما يكن من أمر؛ فقد شهدت دول المنظومة الرأسمالية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ نمواً لامعاً ومزدهراً. إذ حققت الدول الرأسمالية الصناعية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (وصلت في المتوسط الي ٤٪) في ظل استقرار سعري واضح، وإنخفاض ملموس في معدلات البطالة (في حدود تتراوح مابين ٢ - ٣٪). كما زادت مستويات الاجور الحقيقية للعمال والطبقة الوسطي. وزادت الضمانات الاجتماعية الموجهة ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة. وتحدث الاقتصاديون البورجوازيون عن مايُسمي «بدولة الرفاة» التي تكفلت فيها الحكومات بمهمة تحسين مستوي المعيشة وزيادته بشكل مستمر. وعلي الصعيد العالمي، شهدت تلك الفترة أيضا نمواً واضحاً في حركة التجارة الدولية (زيادة التصدير السلعي والرأسمالي) في ضوء إستقرار نسبي واضح لأسعار الصرف. هنالك إعتقد البعض، في خضم هذا الازدهار اللامع، أن عصر الازمات قد ولي، وأن المخاطر التي تهدد النظام الرأسمالي قد دخلت في ذمة التاريخ[٦].

عصر الأزمة المستمرة للرأسمالية منذ السبعينيات وحتى الآن :

ساد الظن بين عدد من الاقتصاديين، أن هذا الازدهار اللامع لعالم مابعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠) يرجع أساساً الي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي علي الطريقة الكينزية. ففي رأيهم ان هذا التدخل قد أمّنَ النظام ضد مخاطر التقلبات الفجائية التي تطرأ علي حجم الطلب الكلي الفعال، وبالتالي خفف من حدة الازمات الدورية. ومن ناحية ثانية تمخض عن هذا التدخل إرتفاع واضح في مستوي الاجور الحقيقية التي أمدت السوق المحلي بحجم وافر من الطلب الاستهلاكي. كما ان هذا التدخل قد أزاح عن الطبقة الرأسمالية عبء الصناعات الهامة الاساسية التي تلزم لدوران عجلات الانتاج، لكنها غير مربحة من وجهة نظر رأس المال، ومن ثم تفرغ المستثمرون لمجالات أخري اكثر أهمية للنمو. كما أن إرتفاع مستوي المعيشة الناجم عن زيادة الاجور وتوافر الضمانات الاجتماعية وزيادة الخدمات الحكومية قد أمّنَ الرأسمالية ضد مخاطر الاضطرابات الاجتماعية وأضعف، من ثم، من قوة الحركة النقابية. لكن عدداً آخر من الاقتصاديين، يرون أنه من الصعوبة بمكان أن ننسب سر هذا الازدهار الاقتصادي الي سياسات التدخل الحكومي الكينزية. فالاقتصادي الشهير جون هيكس John R.Hicks مثلا، يثير في كتابه «الازمة في الاقتصاديات الكينزية»[٧] الصادر في اكسفورد عام ١٩٧٤ تساؤلاً هاماً حول ما إذا كان هذا الانتعاش لعالم ما بعد الحرب وتلك السنوات الطيبة للنمو راجعاً الي تطبيق السياسة الكينزية ؟ ويجيب علي هذا التساؤل بالقول، بأن هذا الانتعاش كان سيحدث، حتي دونما الحاجة الي تطبيق السياسات الكينزية. والحقيقة ان هيكس كان محقاً الي حد كبير في إجابته علي هذا التساؤل. صحيح ان الانتعاش الذي حققته الرأسمالية في عالم مابعد الحرب قد تعاصر مع التطبيق الواسع للكينزية، إلا أنه من غير الصحيح أن نعزو إنتعاش الرأسمالية في تلك الفترة الي السياسات الكينزية فحسب. فبجانب سياسة التدخل الحكومي، التي لا ننكر دورها في هذا الانتعاش لتلك الفترة، هناك عوامل موضوعية أخري، لاتقل أهمية، باشرت تأثيراً قوياً في بروز هذا الانتعاش، مثل[٨] :

- الزيادة الضخمة التى حدثت فى الطلب الإستهلاكى والاستثمارى بسبب عمليات اعادة التعمير لعالم مابعد الحرب.
- بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد الرأسمالية الصناعية.

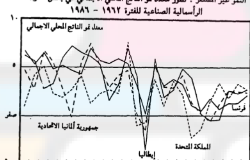
■ التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي حدث في طرائق الانتاج.
■ حصول البلاد الرأسمالية الصناعية علي مواد الطاقة (النفط) وكثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار بخسة للغاية.
■ ازدهار حركة التجارة الدولية وإستقرار أسعار الصرف (نظام بريتون وودز)

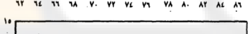
ومهما يكن من أمر، فإنه عند مشارف عقد السبعينيات من قرننا الحالي، يشهد هذا الانتعاش أفوله، وتضطرب آليات النظام الرأسمالي سواء علي مستواها المحلي أو مستواها العالمي. فعلي المستوي المحلي، بدأت معدلات النمو الاقتصادي في التراجع (انظر الشكل رقم ١ـ ١) وأرتفعت معدلات البطالة والطاقات العاطلة، وقفزت معدلات التضخم لأعلي (انظر الشكل رقم ١ ـ ٢)، وتفاقم عجز الموازنة العامة والدين المحلي، وإنخفضت معدلات نمو الانتاجية، وضعفت من ثم معدلات تراكم رأس المال. وعلي المستوي العالمي، الذي كان مواتيا في عالم مابعد الحرب لتأمين نمو التجارة العالمية، ينهار نظام النقد الدولي في عام ١٩٧١ بإعلان الولايات المتحدة فصم العلاقة التي كانت قائمة بين الدولار والذهب، ويتم تعويم أسعار الصرف. وتتفاقم علاقات العجز والفائض (انظر الشكل رقم ١ ـ ٣ والشكل رقم ١ ـ ٤)، سواء بين دول مراكز المنظومة الرأسمالية نفسها، أو بين تلك المراكز ودول العالم الثالث. كما تشهد حقبة السبعينات أكبر صدمتين بتروليتين (١٩٧٤/٧٣) و١٩٨٠/٧٩) وينتهي عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة. وتتضخم أسواق النقد الدولية باحجام هائلة من السيولة الدولية (ظاهرة اليورو دولار والبترو دولار) ويتم تعويم أسعار الفائدة علي القروض الدولية[٩]. كما يتعمق النمو اللامتكافيء بين أقطاب المنظومة (أوروبا والولايات المتحدة واليابان ـ أنظر دليل ذلك في الشكل رقم ١ـ ٥). وفي خضم ذلك كله استشرت ظاهرة التدويل Internationalisation تحت تأثير النشاط الاحتكاري للشركات دولية النشاط، والتي أدت الي إيجادصعوبات في التنسيق بين السياسات الكلية الداخلية والسياسات التي تلزم لاستقرار البيئة الدولية[١٠].

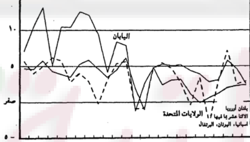
وباختصار شديد، إنتقلت الرأسمالية في حقبة السبعينيات الي عالم جديد، وبيئة جديدة، إفتقدت فيها ـ سواء علي صعيدها المحلي أو صعيدها العالمي ـ تلك الآليات المواتية المتجانسة التي كانت تعمل بها في عالم مابعد الحرب، الأمر الذي جعل

شكل رقم (١ - ١)

النمو غير المستقر : تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول الرأسمالية الصناعية للفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٦

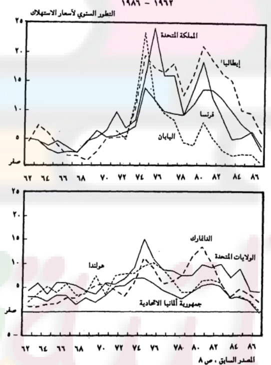




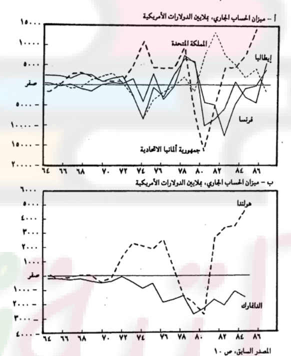


المصدر : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد رقم (١٢٠) مايو ١٩٨٩، ص ٩

شكل رقم (١ - ٢)
تطور معدلات التضخم في بعض الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة
١٩٦٢ - ١٩٨٦

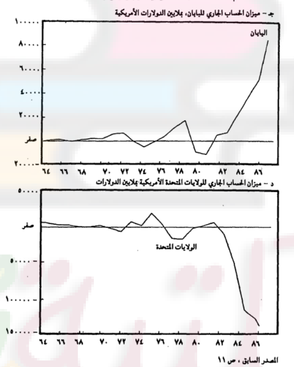


شكل رقم (١ – ٣)
إحتدام علاقات العجز والفائض بين الدول الصناعية الأوروبية



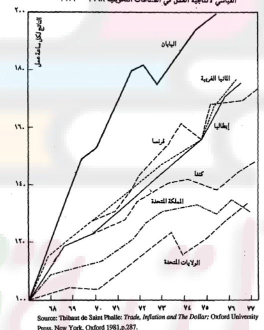
المصدر السابق، ص ١٠

شكل رقم (١ - ٤)
احتدام علاقات العجز والفائض بين اليابان والولايات المتحدة



المصدر السابق، ص ١١

شكل رقم (١ – ٥)
من مظاهر النمو اللامتكافئ بين الدول الرأسمالية الصناعية : تطور الرقم القياسي لانتاجية العمل في الصناعات التحويلية ١٩٦٨ – ١٩٧٧



Source: Thibaut de Saint Phalle: *Trade, Inflation and The Dollar;* Oxford University Press, New York, Oxford 1981,p.287.

المنظومة الرأسمالية تعيش منذ تلك الحقبة وحتي الآن مايمكن تسميته بعصر الأزمة المستمرة.

عقدة الأزمة ـ الإتجاه طويل المدي لمعدل الربح نحو الانخفاض (مشكلة إمتصاص الفائض المتزايد) :(١١١)

من المعلوم، أن العنصر الحاكم لحركة النظام الرأسمالي علي المدي الطويل هو التغير الذي يطرأ علي معدل الربح. فكلما كان هذا المعدل مرتفعا بدرجة كافية، استمرت عمليات التراكم والتوسع الانتاجي. والعكس صحيح أيضا. ومن المعلوم أيضاً، أن هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي تتحكم في تحديد هذا المعدل، مثل معدل إستغلال العمال، والعلاقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، ومدي إتساع الاسواق، ومعدل دوران رأس المال، ومعدل نمو الانتاجية، والتغير في الفنون الانتاجية، ومعدلات الضرائب المفروضة علي أرباح الشركات .. الي آخره.

وتجدر الاشارة هنا، الي ان الدارس الحصيف لمدارس الفكر الاقتصادي يستطيع أن يرصد حقيقة معينة تتعلق بإتجاه معدل الربح في الاجل الطويل. هذه الحقيقة تقول، بأن ثمة إجماعاً بين المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الانجليزي، والمدرسة الماركسية، والمدرسة الكينزية، علي أن هناك ميلا كامناً، وطويل المدي، لمعدل الربح نحو التناقص في النظام الرأسمالي. فقد أجمعت هذه المدارس الثلاثة علي هذه الحقيقة علي الرغم من التباين الفكري الشاسع في تبرير أسباب هذا الميل، وعلي الرغم من الاختلاف الحاد في المواقف الاجتماعية لهذه المدارس، مما يجعلنا هنا إزاء حقيقة موضوعية، تباينت فيها المدارس الفكرية المختلفة لتفسيرها.

ففي المدرسة الكلاسيكية للاقتصاد السياسي الانجليزي، توصل ديفيد ريكاردو الي تلك الحقيقة علي أساس تحليله للصراع الطبقي الذي ينشب حول توزيع الدخل القومي في الأجل الطويل فيما بين كاسبي الأرباح (الرأسماليين) وأصحاب الريع (ملاك الأراضي) وكاسبي الأجور (العمال). وجوهر الفكرة يتحصل هنا، هو أنه عبر الزمن، يتجه السكان نحو التزايد بمعدل يفوق كثيرا معدل نمو المواد الغذائية (بفعل قانون مالتس للسكان). بيد أنه لما كانت الأراضي الزراعية الخصبة محدودة، فإن

ضغط السكان المتزايد على الغذاء يدفع أصحاب الأراضي القديمة الي زراعتها بشكل مكثف والي اللجوء الي زراعة أراض أقل خصوبة. ولهذا ترتفع تكاليف الانتاج (بفعل قانون الغلة المتناقصة) وتتزايد، نتيجة لذلك، أسعار المنتجات الزراعية الغذائية، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الريع ونصيبه من الدخل القومي الذي يستحوذ عليه ملاك الاراضي (وهي طبقة افترض ريكاردو انها لاتقوم بالتراكم). وعندما ترتفع أسعار المواد الغذائية، فلابد وأن تتزايد الأجور النقدية للعمال لمواجهة نفقات المعيشة المتزايدة. وهكذا يؤدي إرتفاع الريع وزيادة الأجور الي تناقص معدل الربح، وإنخفاض النصيب النسبي للارباح من الدخل القومي. ومن هنا تقل قدرة الرأسماليين علي القيام بالتراكم، وينخفض معدل النمو الاقتصادي. ويستمر النظام في هذا الاتجاه الي أن تتوقف الارباح، وينعدم التراكم، ويصبح معدل النمو صفراً. وعلي هذا النحو يتردي النظام بكامله في غياهب السكون والركود. وبهذا الشكل ربط ريكاردو نظرية الازمة بنظرية التوزيع في النظام الرأسمالي(١٢).

أما عند كارل ماركس ، فإن الاتجاه طويل المدي لمعدل الربح نحو التناقص، يجد جذوره في التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الخاص الملكية وسائل الإنتاج(١٣) وهو تناقض يعكس نفسه في ذلك البون الشاسع الذي تنمو به المقدرة علي التوسع في الانتاج والمقدرة المحدودة للتوسع في الاستهلاك وذلك بسبب علاقات الملكية والتوزيع في نمط الانتاج الرأسمالي. وقد أشار ماركس الي أن رأس المال يتضمن ميلاً مستمراً نحو التوسع للحصول علي أكبر ربح ممكن. ويتحدد ذلك من خلال التزايد المستمر في الانتاج ومعدل إستغلال العمال. كما أن فائض القيمة ـ الذي يحدد في النهاية معدل الربح ـ وإن كان يتم عبر عمليات الانتاج، إلا انه يتحقق من خلال بيع المنتجات، وهو أمر يتوقف علي القدرة الشرائية للعمال. وهي قدرة محدودة بفعل الاستغلال الرأسمالي. كما أشار ماركس الي أن العمال في نمط الانتاج الرأسمالي يلجأون الي مختلف أساليب الدفاع لمقاومة زيادة معدل الاستغلال الواقع عليهم. ومن الناحية التاريخية، تميل مقاومة العمال ونضالهم ضد الاستغلال نحو التزايد. من هنا فإن ثمة ميلاً طويل المدي لاتجاه معدل فائض القيمة المطلق نحو التناقص، ومن ثم يميل أيضا معدل الربح نحو التدهور. وعبر الزمن لا يصبح رأس المال قادراً علي التوسع من خلال زيادة معدل فائض القيمة المطلق. من هنا يلجأ الرأسماليون في البداية الي زيادة معدل فائض القيمة النسبي من خلال تخفيض الأجور وإطالة يوم العمل. بيد أن خفض

الاجور وإطالة يوم العمل ماتلبث أن تصطدم بحدود قصوي لايمكن تجاوزها. ولهذا يضطر الرأسماليون الي العمل علي زيادة أنتاجية العمل من خلال إستخدام الآلات وتحسين فنون الانتاج، أي من خلال زيادة نسبة رأس المال الثابت الي رأس المال المتغير (وهو مايعني زيادة التكوين العضوي لرأس المال) الامر الذي يجد تعبيره في النهاية في زيادة أتمتة عمليات الانتاج. بيد أن الخفض الذي سيحدث في تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع مستوي الانتاجية مايلبث أن ينعكس في خفض الأسعار للمنتجات النهائية، وبخاصة بعد أن يبدأ المنافسون في تطبيق الفنون الانتاجية الجديدة. ولن يعود معدل الربح نحو الارتفاع إلا إذا زاد معدل الاستغلال علي نحو أسرع من معدل زيادة التكوين العضوي لرأس المال(١٤).

أما عند كينز، فإن إتجاه معدل الربح نحو التناقص في المدي الطويل يجد تبريره في الأسباب التي ذكرها حول إتجاه الكفاية الحدية لرأس المال (وهو مايمكن اعتباره مرادفاً، الي حد ما، لمعدل الربح) نحو الانخفاض. ففي رأي كينز، أن الرأسمالي حينما يشتري أصلاً رأسمالياً (آلة مثلا) فإنه في الواقع يشتري الحق في سلسلة من العوائد الصافية التي يتوقع الحصول عليها من ناتج بيع هذا الأصل عبر فترة حياته الإنتاجية. ويطلق كثير مصطلح «الكفاية الحدية لرأس المال»(١٥) علي العلاقة بين الغلة التي سبق ذكرها والتي يتوقع أن يدرها الأصل الرأسمالي وبين كلفة إنتاج (ثمن عرض) ذلك الأصل. وقد خلص كينز، الي نتيجة محددة، مفادها، انه مع إتجاه مستوي الدخل القومي نحو التزايد، ومع زيادة الميل للاستثمار، تميل الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض الي أن تتساوي مع سعر الفائدة في السوق. وهنالك يتوقف الميل للاستثمار(١٦). وبذلك أمكن لكينز أن ينهي تحليله في هذه النقطة بإمكان تصور رسم بياني يوضح تطور معدل الكفاية الحدية لرأس المال (أو جدول الطلب علي رأس المال) عن طريق ربط معدلات الاستثمار المختلفة بما يناظرها من الكفايات الحدية لرأس المال. وهو منحني يأخذ شكل منحني الطلب العادي، يهبط من أعلي اليسار الي أسفل متجهاً نحو اليمين.

وهناك، حسب رأي كينز، سببان رئيسيان يجعلان معدل الكفاية الحدية لرأس المال يتجه نحو التناقص علي المدي الطويل، وهما :

١ ـ ان الغلة المتوقعة تميل للتناقص بفعل قانون الغلة المتناقصة.
٢ ـ ان كلفة إنتاج المزيد من الأصول الرأسمالية تميل للارتفاع.

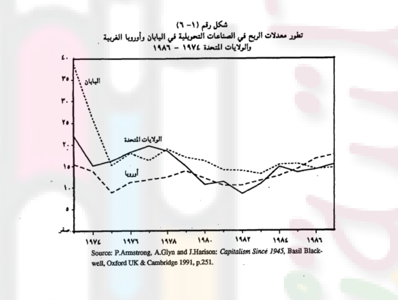
وعلي أية حال، فإنه مهما يكن من أمر الاتفاق بين المدارس الكلاسيكية والماركسية والكينزية حول مقولة إتجاه معدل الربح في الرأسمالية نحو الهبوط في الأجل الطويل، ومهما يكن من أمر أوجه الاختلاف في التفسيرات التي قدمتها هذه المدارس، فإننا إذن أمام قانون موضوعي من قوانين حركة الرأسمالية. وليس تاريخ الازمات الاقتصادية الدورية والتقلبات طويلة المدي للدخل القومي في نمط الانتاج الرأسمالي إلا تطبيقا لهذا القانون، وتطبيقاً في نفس الوقت للاساليب والسياسات المضادة التي تلجأ اليها الرأسمالية للتصدي لمفعول هذا القانون.

وعموماً، فإن الراصد لحركة التطور الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية سوف يلحظ بالفعل كيف سجل معدل الربح، وبخاصة في الصناعات التحويلية، في هذه الدول اتجاهاً متدهوراً وطويل المدي، وبخاصة منذ الدخول في عقد السبعينات. هذا ماأكدته، مثلا، أبحاث أندريه جلين وبوب ستكليف[١٧] عن الرأسمالية البريطانية خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، وابحاث نورد هاوس عن تناقص نصيب الارباح في الإقتصاد الامريكي[١٨]،ودراسة إرنست ماندل عن «الرأسمالية المتأخرة»[١٩]، ودراسة م . بانيك ور.كلوز عن الربحية في الصناعات التحويلية البريطانية[٢٠] .. بل وحتي دراسة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للامم المتحدة[٢١] ـ (انظر الشكل رقم ١ ـ ٦).

علي أن كينز، ومن قبله الكلاسيك وماركس، وإن كانوا قد أكدوا علي أن جوهر مأزق النظام الرأسمالي يتمثل في إتجاه معدل الربح نحو الهبوط، كإتجاه طويل المدي، وهو ماأكدته الدراسات السابقة (وغيرها) كسبب مفسر لأزمة الرأسمالية المعاصرة، إلا أننا يمكن أن نطرح المسألة من منظور آخر، هو منظور مشكلة إستيعاب الفائض الاقتصادي في الرأسمالية المعاصرة. وهو المنظور الذي يرجع الي بول سويزي وبول باران فضل تأصيله نظرياً.

ففي العمل النظري الشهير الذي أنجزه كل من بول باران وبول سويزي تحت عنوان: « رأس المال الاحتكاري : بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي »[٢٢] يعتقد هذان الكاتبان أن أهم ما يميز الرأسمالية المعاصرة هو إتجاه الفائض

شكل رقم (١- ٦)
تطور معدلات الربح في الصناعات التحويلية في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة ١٩٧٤ - ١٩٨٦



Source: P.Armstrong, A.Glyn and J.Harison: *Capitalism Since 1945*, Basil Blackwell, Oxford UK & Cambridge 1991, p.251.

الاقتصادي نحو التزايد. وهذا الفائض (الذي هو عبارة عن الفرق بين ماينتجه المجتمع وبين تكاليف الانتاج، ومن ثم يعد الربح جزءاً منه) يميل، من حيث نسبته الي الناتج الكلي عبر الزمن نحو التعاظم بسبب النمو الهائل الذي حدث في قوي الانتاج وتأثير الثورة العلمية التكنولوجية. وكان هذا أهم مايطبع خصائص حقبة الازدهار الكينزي لعالم مابعد الحرب، والتي كتب فيها سويزي وباران هذا الكتاب. علي أية حال، هذا الفائض المتزايد، إما أن يتجه للاستثمار لتوسيع الطاقات الانتاجية القائمة، أو أنه يستهلك، أو انه يبدد بطرق مختلفة. وطبقاً لرؤية هذين الكاتبين، فإن الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة، عاجزة عن إيجاد المنافذ الاستهلاكية والاستثمارية الكافية لامتصاص هذا الفائض وتشغيله علي النحو الأمثل الذي يتفق مع قواعد الرشد والتوزيع الامثل للموارد.

ولما كان الفائض الاقتصادي الذي لايمكن إمتصاصه لن يجري إنتاجه مرة أخري، فإنه ينجم عن ذلك، أن تكون الحالة العادية لاقتصاد الرأسمالية الاحتكارية هي الركود. ولكن خفض الانتاج كعلاج للتخلص من الفائض الاقتصادي الذي لايمكن امتصاصه، حتي ولو كان مفيداً لجماعات أو أفراد معينين، إلا أنه لا يؤدي إلا إلى زيادة تدهور الموقف. ويخلص باران وسويزي من وراء ذلك، الي انه لو تركت الرأسمالية الاحتكارية لتعمل بشكل ذاتي أو تلقائي - أي في ظل القوي التي تعمل في الاتجاه المضاد - فإن الرأسمالية الاحتكارية ستتردي بعمق متزايد في هاوية الركود المزمن. ويري باران وسويزي، ان القوي التي تعمل في إتجاه مضاد قائمة في بنية الرأسمالية الاحتكارية. ذلك أنها لو لم تكن موجودة لسقط النظام تلقائياً منذ فترة طويلة. وهذه القوي تتمثل في مجموعة من المصادر والاشكال والمجالات التي يمكنها أن تنشط الطلب الكلي علي النحو الذي يمتص هذا الفائض ويجعل هناك إمكانية لإعادة إنتاجه. ويأتي في مقدمة ذلك :

١ - إمتصاص الحكومة للفائض الاقتصادي من خلال الانفاق العسكري (داخلياً وخارجياً (الاحلاف والمساعدات العسكرية).
٢ - ومن خلال تصدير رأس المال.
٣ - إتساع دائرة النشاط التسويقي والإعلاني والخدمات.

ان المسألة هنا لاتتعلق، اذن، بأفضل الطرق لإستخدام الموارد النادرة، وإنما

تتعلق بكيفية التخلص من الموارد التي تفوق إمكانات النظام الذاتية علي الامتصاص. ولا يوجد خيار أمام الرأسمالية الاحتكارية. فالقضية ليست تنشيط الطلب من عدمه ، وإنما يجب التنشيط وإلا تعرض النظام للهلاك ، كما يقول باران وسويزي[٢٣]. ومن خلال هذا التنشيط يزخر العالم الرأسمالي بشتي ألوان الشرور والسخافات والضياع والاوضاع غير المعقولة.

ويتضح مما سبق، أن بول باران وبول سويزي قد توصلا الي نفس النتيجة التي إنتهي اليها كينز من حيث عدم قدرة الرأسمالية علي النمو الذاتي. وإذا كان كينز قد خلص الي ضرورة التدخل الحكومي لرفع حجم الطلب الكلي الفعال، كضرورة لتلافي أزمات الكساد والبطالة الدورية، إلا أن باران وسويزي يريان أن المسألة لا يجوز طرحها بهذا الشكل، لأن امتصاص الحكومة للفائض (أي زيادة الانفاق الحكومي) هو أحد الحلول، وأن الرأسمالية الاحتكارية تنطوي علي قوي أخري، وتبررها، تحت مختلف الحجج، لكي تعمل في نفس الاتجاه الذي يكفل تنشيط الطلب وإمتصاص الفائض المتزايد.

ولنعود مرة أخري إلي وسائل إمتصاص الفائض المتزايد كما حددها باران وسويزي لنحلل من خلالها التطورات التي تعمقت في الرأسمالية المعاصرة بعد أفول شمس العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠). فمن المؤكد، أنه رغم تفاقم أزمة الرأسمالية منذ الدخول في حقبة السبعينات، علي نحو ما أوضحنا آنفا، بسبب تهشم آليات عملها داخلياً وعالمياً، إلا أن الفائض الاقتصادي مع ذلك ظل يتجه نحو التزايد، وإن كان بمعدلات أقل من معدلات العصر الكينزي. ولسوف نري أن وسائل إمتصاص الفائض التي ذكرها باران وسويزي، تلقي أضواءً كاشفة علي فهم ماجري بعد ذلك، منذ حقبة السبعينات وحتي الآن والتي أفضت في النهاية الي تبني سياسات الليبرالية المتطرفة والنظر الي التدخل الحكومي علي انه « العدو الأول » الذي يجب مكافحته .

إمتصاص الفائض عن طريق الإنفاق العسكري:

ففيما يتعلق بالإمكانية الأولي التي تحدث عنها باران وسويزي لإمتصاص مشكلة الفائض المتزايد، وهي الامتصاص عن طريق الانفاق العسكري المتزايد داخلياً وخارجياً،فمن الواضح تماماً، أن الآلة الحربية في مراكز المنظومة الرأسمالية قد

دارت علي نحو سريع ولاهب لامتصاص اكبر قدر ممكن من هذا الفائض. ولنأخذ هنا حالة الولايات المتحدة الامريكية التي تولت قيادة المنظومة الرأسمالية العالمية في عالم مابعد الحرب. وفي هذا الخصوص يري باران وسويزي، ان تبرير الانفاق العسكري المتزايد في الولايات لايعود الي تهديد سوفيتي عسكري حقيقي، بل تهديدا اقتصادي وسياسي وأيديولوجي «وحتي أولئك ـ وربما أولئك بصفة خاصة ـ أي الذين يتخذون موقفاً أشد عداءً إزاء الاتحاد السوفيتي لايؤمنون بالطبيعة العداونية للسياسة السوفيتية»[٢٤] لكنهما، أي باران وسويزي، يقولان : «أن حاجة القلة الحاكمة الامريكية الي جهاز عسكري ضخم ينبغي تلمسها في موضع آخر خلاف التهديد غير القائم للعدوان السوفيتي. وبمجرد أن نسلم بذلك، ونحرر عقولنا من الهراء والبلبلة التي ولدتها التحريفات الايديولوجية والدعائية للقلة الحاكمة، فإننا سنكتشف تواً مانبحث عنه : وهو العداء المتصلب نفسه للاشتراكية والتصميم نفسه علي تدميرها ... كان الغرض الاساسي واحداً بصفة دائمة، وهو منع توسع الاشتراكية، وحصرها في أضيق نطاق ممكن، ومحوها في النهاية من وجه الأرض. وأن ماتغير مع الظروف المتغيرة، هو الاساليب والاستراتيجيات المستخدمة لبلوغ هذه الأهداف غير المتغيرة»[٢٥].

ومهما يكن من أمر، فقد دارت الآلة العسكرية في الولايات المتحدة وفي غيرها من مراكز المنظومة الرأسمالية علي نحو جعلها تسهم في امتصاص قدر كبير من الفائض، ماكان يعجز النظام عن إمتصاصه من خلال زيادة الاستهلاك أو الاستثمار (انظر الجدولين رقم ١ ـ ١ و ١ ـ ٢ والشكل رقم ١ ـ ٧). ففي الولايات المتحدة قفزت المبالغ المنفقة علي التسليح من ٧٧٫٨ مليار دولار في عام ١٩٧٤ وبمانسبته ٢٧٪ من إجمالي الانفاق الحكومي الي ١٣٠٫٤ مليار دولار عام ١٩٨٠، وبما نسبته ٢٢٪ من اجمالي هذا الانفاق[٢٦] ثم ارتفعت هذه النسبة الي ٢٤٫٨٪ في عام ١٩٨٨. وفي بريطانيا وصلت تلك النسبة الي ١٢٫٦٪ وفي المانيا الاتحادية الي ٩٫٨٪ (ايضا في عام ١٩٨٨)[٢٧].

علي أن الانفاق العسكري المتزايد في مراكز المنظومة الرأسمالية بإعتباره أحد الاشكال الهامة لامتصاص الفائض المتزايد للرأسمالية الاحتكارية وإن كان قد وجد تبريره في ذلك الصراع الايديولوجي بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي في

جدول رقم (١ ـ ١)
اتجاهات الإنفاق العسكرى العالمي

بلايين الدولارات الأمريكية

السنــوات	الدول الصناعية	الدول النامية	العالـم	الدول النامية كنسبة مئوية من العالم
الإنفاق العسكرى				
١٩٦٠	٣٨٥	٣٥	٤٢٠	٨٫٣
١٩٧٠	٥٤٥	٧٥	٦٢٠	١٢٫١
١٩٨٠	٦١٨	١٣٧	٧٥٥	١٨٫١
١٩٨٤	٧٥٠	١٥٥	٩٠٥	١٧٫١
١٩٨٧	٨٣٨	١٣٢	٩٧٠	١٣٫٦
١٩٩٠	٧٦٢	١٢٣	٨٨٥	١٣٫٩
معدل النمو السنوى				
١٩٦٠-١٩٧٠	٣٫٥	٧٫٩	٤٫٠	
١٩٧٠-١٩٨٠	١٫٣	٦٫٢	٢٫٠	
١٩٨٠-١٩٩٠	٢٫١	ـ ١٫١	١٫٦	
١٩٨٠-١٩٨٤	٥٫٠	٣٫١	٤٫٦	
١٩٨٤-١٩٨٧	٣٫٨	ـ ٥٫٢	٢٫٣	
١٩٨٧-١٩٩٠	ـ ٣٫١	ـ ٣٫٢	ـ ٣٫٠	

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد ١٩٩٢، الطبعة العربية، ص ٨٥.

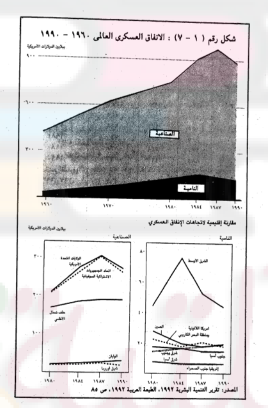
جدول رقم (١ ـ ٢)
توقعات نمو الإنفاق العسكرى فى مختلف مناطق العالم

بليون دولار أمريكى بأسعار ١٩٨٨

	الإنفاق العسكرى فى عام ٢٠٠٠ إذا استمر المعدل السنوى للتغير للفترة ١٩٨٧-١٩٩٠
إجمالى الدول الصناعية	٥٧٩
الولايات المتحدة	١٨٢
(الاتحاد السوفيتى)	١٥٨
أوروبا الشرقية فيما عدا الإتحاد السوفيتي السابق.	٩
حلف شمال الأطلسى وأوروبا ودول أخرى	١٨٧
اليابان	٤٣

المصدر السابق، ص ٨٧

شكل رقم (١ - ٧) : الانفاق العسكرى العالمى ١٩٦٠ - ١٩٩٠



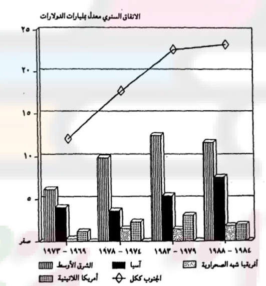
المصدر: تقرير التنمية البشرية ١٩٩٢، الطبعة العربية ١٩٩٢، ص ٨٥

عالم مابعد الحرب وإبان فترة الحرب الباردة، إلا أن هذا الانفاق، علي صعيد آخر، أصبح جزءاً عضوياً في بنية الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية. فقد أصبح لهذا الانفاق آثار انتشارية ضخمة علي كثير من القطاعات والصناعات. فالعقود التي أصبحت تبرمها وزارات الدفاع مع الصناعات الحربية غدا لها تأثيرات مضاعفة في حركة الناتج والدخل والتوزيع. كما أن الابحاث العلمية في القطاع العسكري أصبح لها إيجابيات تنعكس علي الصناعات المدنية[28]. ناهيك عن أن صناعة السلاح أصبحت من أهم الصناعات التصديرية الي العالم الثالث ونهب فائضه الاقتصادي (انظر الشكل رقم ١ - ٨). وبإختصار، فقد أصبح المركب الصناعي / العسكري أحد المكونات العضوية الحيوية في اقتصادات مراكز المنظومة الرأسمالية الصناعية. من هنا كانت للانفاق العسكري الحكومي فاعلية ضخمة في إمتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد وإعادة تدويره وجعله وسيلة إقتصادية لرفع معدل الاستثمار والتصدير والربح في عالم مابعد الحرب.

لكننا إذا توقفنا في هذا السياق قليلاً، لكي نفكر في تأثير إنهيار المنظومة الاشتراكية بعد مجيء جورباتشوف والبيروسترويكا، وماتم من تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية والصواريخ ذات المدي المتوسط، فقد يتبادر الي الذهن، ان هذا الشكل من أشكال إمتصاص الفائض قد فقد فاعليته في مراكز المنظومة الرأسمالية. فقد أنهي جورباتشوف بعبع الشيوعية، ولم يعد الخوف من خطر التهديد السوفيتي قائماً. من هنا فقد إنتهي المبرر الايديولوجي للانفاق العسكري المتزايد. ولكن، هل يعني ذلك، ان الرأسمالية الاحتكارية في مرحلتها الراهنة سوف تكف عن استخدام هذا الشكل كوسيلة لامتصاص الفائض المتزايد ؟ إجابتنا السريعة هي ... لا.

فمن ناحية، ليس من السهل، علي الأقل في الاجل المتوسط، ان يتحول المركب الصناعي / العسكري الي الانتاج المدني، وبخاصة بعد أن أصبح هذا المركب جزءاً عضوياً في اقتصاديات هذه الدول. وليس من السهل أيضا إزاحة شبكة المصالح المعقدة التي نسجها خلال العقود الاربعة الماضية. ويقول جالبريث في هذا الخصوص : «.. أعتقد أن صانعي الاسلحة سيكون من مصلحتهم تأمين سوق لانتاجهم للسنوات العشرين أو الثلاثين المقبلة. أنهم يرون في مشروع حرب النجوم هبة من من السماء، ومصدراً مهماً جداً لأرباحهم في السنوات الآتية»[29]. ومن ناحية أخري، صحيح أن

شكل رقم (١ – ٨)
إستنزاف الفائض الاقتصادي بالدول النامية عن طريق استيراد السلاح



ملاحظة : بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥

Source: International Peace Research Institute, *World Armaments and Disarmament*, SIPRI, Yearbook, 1989, Taylor and Francis, London 1989.

خريطة الصراع العالمي وإن كانت قد تغيرت علي نحوها هائل بإنهيار المنظومة الإشتراكية وحلف وارسو ؛ إلا ان تلك الخريطة قد اعيد تشكيلها لتبرز فيها عناصر صراع جديدة، حقيقية أو مزعومة، سوف تستند عليها الرأسمالية العالمية لاستمرار هذا الانفاق. اعني بذلك ؛ نقاط التوتر والصراعات الاقليمية والازمات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية التي تتفجر علي ساحة العالم الثالث. فهذه هي ساحة الصراع الاساسي في المستقبل، علي حد تعبير ريتشار نيكسون[٣٠]. وستحرص الرأسمالية العالمية علي إحتواء العالم الثالث ونقاط التوتر فيه وتشديد استغلاله، اقتصادياً تارة، وعسكرياً تارة أخري (في هذا الاطار يمكن ان نفهم حرب الخليج ١٩٩١). من هنا نتوقع أن تستمر الزيادة في الانفاق العسكري في مراكز المنظومة الرأسمالية، وإن كان من المتوقع أن تنخفض معدلات نموه بعد أن إنهارت المنظومة الاشتراكية. لكن في جميع الأحوال لايوجد مايدعونا لأن نتوقع أن يفقد فاعليته كوسيلة مستمرة من وسائل امتصاص الفائض المتزايد في الرأسمالية المعاصرة.

إمتصاص الفائض عن طريق تصدير رأس المال:

ننتقل الآن الي الوسيلة الثانية من وسائل إمتصاص الفائض، وهي تصـدير رأس المـال، وهي الظاهرة التي لازمت الرأسمـاليـة منذ تحولهـا من مرحلة الرأسمـاليـة التنافسية، الي الرأسمالية الاحتكارية وأصبحت معضّدة للتصدير السلعي. هنا نجد ان باران وسويزي لا يعولان كثيراً علي مسألة إمتصاص الفائض الاقتصادي من خلال تصدير رأس المال الي البلاد المتخلفة. اذ كتبا يقولان : «لا يلعب الاستثمار الاجنبي، ولا يمكن توقع أن يلعب، دوراً هاماً. في الحقيقة ان الاستثمار الأجنبي، ربما بإستثناء فترات قصيرة صدرت فيها رؤوس أموال كبيرة على نحو غير عادى من البلاد المتقدمة، ينبغى أن يعتبر وسيلة لاستنزاف الفائض من المناطق المتخلفة، وليس كمنفذ يوجه خلاله الفائض اليها [٣١]». ويدللان على ذلك بتجربة تصدير رؤوس الأموال البريطانية خلال الفترة ١٨٧٠ - ١٩١٣ وتجربة تصدير رؤوس الأموال الأمريكية فى الستينيات. ففى هذه الفترات سرعان ماعوض انسياب العائد من فائدة وأرباح الأسهم وغيرها من التحويلات، الاستثمار الأصلى أضعافاً مضاعفة، وظل ماضيا فى صب الفائض الى خزائن الدولة الأم. « وفى هذه الظروف يكون من الواضح، ان الاستثمار الأجنبي يزيد مشكلة امتصاص الفائض حدة أكثر مما يساعد علي

حلها »(٣٢).

ورغم إتفاقنا عموماً مع باران وسويزى فى وجهة النظر هذه، وبخاصة على صعيد منظور الأجل الطويل، الا أنه لايجوز أن نغفل فى هذا الخصوص، الدور الذى لعبه نزح الفائض من البلاد المتخلفة عبر آلية تصدير رأس المال من مراكز المنظومة الى تلك البلاد فى السماح بقيام إصلاحات إجتماعية داخل مراكز المنظومة نفسها، وهى الاصلاحات التى مكنت من ظهور نظم الاشتراكية الديمقراطية فى غرب أوروبا، وكان من شأنها تحسين مستويات الأجور الحقيقية وتخفيف حدة الصراع الطبقى، بل وانتساب الكثير من أفراد الطبقة العاملة إلى أحزاب هذا النمط من «الاشتراكية». بهذا المعنى نستطيع القول، أن وسيلة تصدير رأس المال الى المناطق المتخلفة وما سمحت به من فائض فى الأرباح وزيادة فى الأجور، كانت هي الوسيلة التى سمحت بإعادة انتاج الفائض المتزايد، فى سياق تاريخى معين. ولكن مع ذلك، تظل مقولة باران وسويزى صحيحة من حيث أن أزمة امتصاص الفائض المتزايد لايمكن حلها من خلال الاعتماد على تصدير رأس المال للخارج، لأن المشكلة تصبح هي المزيد من إتجاه هذا الفائض للتزايد. وربما كان ذلك يمثل أحد تناقضات الرأسمالية فى مستقبلها على المدى البعيد.

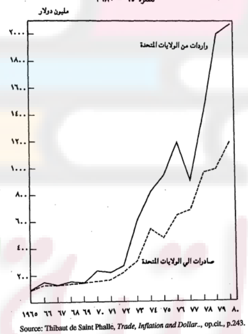
لكننا، وبغض النظر عن هذه الاشكالية النظرية، فإننا حينما نتأمل في عالم السبعينات والثمانينات، فسوف نجد أن الرأسمالية العالمية قد إستخدمت تصدير رأس المال علي نحو واسع، وبفاعلية واضحة من أجل احتواء أزمة الفائض المتزايد علي صعيد المنظومة الرأسمالية عالمياً. فحينما ضرب الكساد التضخمي بأطنابه في الاقتصادات الرأسمالية في حقبة السبعينات، مما ترتب عليه خلق مشكلة مدخرات داخلية لاتجد طلباً لاستثمارها؛ وحينما ظهرت مشكلة الفوائض البترولية عقب صدمتي الاسعار (في عام ١٩٧٤/٧٣ و١٩٨٠/٧٩) نشأت أكبر مشكلة فائض مالي في تاريخ الرأسمالية، وهي مشكلة كانت تهدد بأزمة كساد عالمى كبير. وكان رد الفعل المضاد لذلك، هو أن مراكز المنظومة الرأسمالية قد حرصت علي إعادة ضخ هذه المدخرات والفوائض للمناطق التي كانت تعاني، في المقابل، عجزاً مناظراً، أعني بذلك مجموعة دول العالم الثالث(٣٣)، وإلي حد ما مجموعة الدول التي كانت إشتراكية. وقد نجم عن ذلك ثلاثة أمور جوهرية :

أولها، أن تصدير رأس المال الي هاتين المجموعتين من الدول، عبر شبكة المصارف دولية النشاط والقروض الحكومية والمتعددة الأطراف، قد لعب دوراً مهماً في التخفيف من حدة الكساد التضخمي بمراكز المنظومة الرأسمالية في السبعينات. ذلك ان تصدير هذه المدخرات وتلك الفوائض قد إرتبط فوراً، وبطريقة آلية، بزيادة حجم التصدير السلعي من الدول المقرضة الي الدول المقترضة. وقد ساعد ذلك «علي تخفيف حدوث ارتفاع اكثر في مستوي البطالة، وفي حجم الطاقات الانتاجية المعطلة، بل وحتي في مستوي التضخم» في بلاد الجماعة الاوروبية وأمريكا، كما يشير الي ذلك تقرير ڤيلي برانت حول «حوار الشمال والجنوب : برنامج من اجل البقاء»[٣٤].

ثانيها، هو أن تصدير رأس المال الي مجموعة دول العالم الثالث، قد أدي عبر تداعيات أزمة الديون التي ستظهر وستحتد في الثمانينيات الي إحكام الحصار الاقتصادي علي هذه المجموعة من الدول. وهو الحصار الي سيفرز في مرحلة تالية نظاماً صارماً من الادارة المركزية الخارجية لاقتصاداتها عبر فخ عمليات إعادة جدولة الديون والضغط عليها من قبل صندوق النقد الدولي وفرض نمط ليبرالي مفرط في ادارة شئونها الاقتصادية، تمهيداً لاعادة إحتوائها واستعادة أساليب السيطرة المباشرة عليها.

ثالثها، هو أن تصدير جزء من هذه المدخرات وتلك الفوائض الي مجموعة الدول «الاشتراكية» قد مكن الرأسمالية العالمية من إختراق هذه الدول، بسبب العديد من المصاعب المالية والاقتصادية التي نجمت عن هذا التصدير. فقد اقترنت القروض التي حصلت عليها مجموعة هذه الدول بزيادة العلاقات التجارية مع دول الغرب الرأسمالي. وقد زادت هذه المصاعب كلما إزدادت مجموعة هذه الدول إنفتاحاً، وكلما كانت التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي اكثر عمقاً. وعموماً، فإنه في ظل الآليات القديمة التي كان يسير بها الاقتصاد الاشتراكي فإن ثمة صعوبات واضحة مالبثت ان عانت منها هذه الدول مع نمو هذه العلاقات (عجز واضح ومستمر في الميزان التجاري (انظر الشكلين رقم ١ ـ ٩ و ١ ـ ١٠) تضخم مستورد، تردي أسعار الصرف، إشاعة نمط استهلاكي ترفي، نشوء أزمة مديونية حادة في البعض منها ـ حالة بولندا بالذات عام ١٩٨٣/٨٢... الي آخره). وهي مصاعب ستتفاقم في عقد الثمانينات، وستتفاعل، مع أمور أخري، لتعزز من أزمة النظام الاشتراكي وتمهد

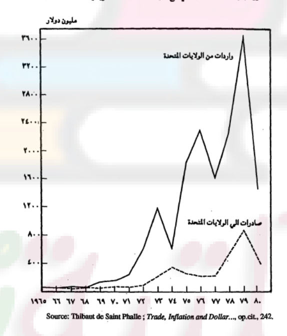
شكل رقم (١ - ٩)
تطور تجارة دول أوروبا الشرقية مع الولايات المتحدة الامريكية
للفترة ٦٥ - ١٩٨٠



Source: Thibaut de Saint Phalle, *Trade, Inflation and Dollar..*, op.cit., p.243.

شكل رقم (١ - ١٠)

تطور تجارة الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الامريكية ٦٥ - ١٩٨٠



Source: Thibaut de Saint Phalle ; *Trade, Inflation and Dollar...*, op.cit., 242.

للقضاء علي المنظومة الاشتراكية عندما تستثمرها قوى الثورة المضادة بالداخل والخارج.

ولسوف نعود فيما بعد لمناقشة هذه الآثار وتأثيرها في عودة الليبرالية. ولكن مايهمنا الاشارة اليه في هذا الخصوص، هو أن آلية تصدير رأس المال خلال حقبتي السبعينات والثمانينات، بإعتبارها وسيلة لامتصاص جزء من الفائض المتزايد في مراكز المنظومة الرأسمالية قد إنطوي علي أمور متعارضة. ففي الوقت الذي أدي فيه هذا التصدير للتخفيف من حدة الكساد التضخمي في مراكز تلك المنظومة؛ إلا انه خلق أزمة مديونية عالمية ضخمة غير قابلة للسداد، وبخاصة بعد وصول تلك الازمة الي النقطة الحرجة لها، وهي ظاهرة النقل العكسي للموارد Negative Net Transfers Financial التي يكون فيها البلد المدين مصدراً صافياً، وليس مستورداً، لرأس المال. وهنا تتأكد مقولة باران وسويزي، وهي أن تصدير رأس المال بدلاً من أن يكون وسيلة لامتصاص الفائض المتزايد في مراكز المنظومة، أصبح وسيلة لزيادته. وعموماً، فإنه مع انكسار حركة التحرر الوطني وفشلها في تحقيق «مشروع التنمية» - لاسباب كثيرة لا مجال للخوض فيها هنا، ومع طبيعة الانظمة البيروقراطية البورجوازية التي حكمت بلاد العالم الثالث وعجزها الشنيع عن مواجهة تلك الازمة، فإن الرأسمالية العالمية سرعان مااستثمرت هذه الأزمة بإحكام حصارها علي هذه البلاد، تمهيداً لاعادة تكيفها مع مرحلة التوسع القادمة للرأسمالية. ومن ناحية أخري، نجد أنه في الوقت الذي كان من الممكن فيه للقروض الخارجية التي حصلت عليها مجموعة الدول الاشتراكية ان تكون عضداً مساعداً لدعم الاشتراكية وتطويرها، الامر الذي كان يتطلب إجراء عدة إصلاحات إقتصادية في طريقة أداء الاقتصادات الاشتراكية، إلا ان التباطؤ البيروقراطي في تحقيق تلك الاصلاحات قد عمق الآثار السلبية لتلك القروض مع زيادة إنفتاح مجموعة هذه الدول علي المنظومة الرأسمالية العالمية. وهو الأمر الذي استثمرته، وستثمره الرأسمالية العالمية في مرحلة تالية وبخاصة مع إنهيار أنظمة الاشتراكية في دول شرق أوروبا وفوضي البيروسترويكا في الاتحاد السوفيتي.

الفائض والدور المتزايد لقطاع الخدمات:

- وننتقل أخيراً للوسيلة الثالثة من وسائل إمتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد،

وهي التوسع في قطاع الخدمات. وهو القطاع الذي يشهد الآن نمواً هائلاً في الاقتصاديات الصناعية وأحدث أثراً بالغاً، الي الحد الذي بات فيه عاملاً حاسماً في تحديد طريقة أداء النظام الرأسمالي في مرحلته الراهنة. فهذا القطاع أصبح يلعب الآن دور المنشط الاساسي للطلب الكلي والمستوعب الرئيسي للفائض في تلك الاقتصادات.

وقد جرت عادة الاقتصاديين حتي عهد قريب النظر الي الخدمة Service بإعتبارها ماليست سلعة مادية. وكان يُنظر الي الخدمات علي أنها تشمل الخدمات ذات الطابع الشخصي والخدمات الاجتماعية (كالتعليم، الصحة، الامن ...) ويضاف اليها خدمات المال والتجارة والتأمين والشحن والعقارات والانشاءات. كان التمييز بين السلعة والخدمة ينصرف اذن الي الفروق المادية القائمة بينهما، علي أساس أن الخدمة ليست مُنتجاً مادياً ملموساً وأنها غير قابلة للتخزين وأنها تستهلك حال إنتاجها. أما الآن فإن التطور العلمي والتكنولوجي قد غير من هذه النظرة، حيث أصبح في الامكان الحصول علي الخدمة من خلال وسائل الاتصال الحديثة والتخزين المبرمج Computerized Storage وتدفق المعلومات والبيانات. ويبدو انه مع تعاظم أهمية الخدمات في الوقت الحالي، فإن التعريف الذي يتمتع بقبول شبه عام، هو النظر الي الخدمة، ليس علي أساس أنها سلعة، وإنما كنشاط منتج. وتحولت الخدمة الي مفهوم واسع وفضفاض. فمثلا يعرف الاقتصادي ت . ب . هيل T. P. Hill الخدمة «بأنها فعل ينشأ عن نشاط إنتاجي ويُفضي الي تبديل لحالة المستفيد أو وضعه»[٣٥]. وعموماً مازالت عملية تصنيف Classification أنشطة الخدمات، بعد إتساع نطاقها، محل اجتهاد واسع من الباحثين والمنظمات الدولية.

صحيح، أنه من الناحية التاريخية عولج موضوع الخدمات نظرياً بإهتمام لابأس به لدي كل من مالتس وريكاردو وسيسموندي من أصحاب نظريات «قصور الاستهلاك» في تفسير الازمات الاقتصادية[٣٦]. كما ان ماركس عالج موضوع الخدمات بإعتبارها متطلبات لتحقيق القيمة، أو لتحولها من شكل لآخر، ونظر اليها علي أنها جزء من نفقات التداول وخصماً من فائض القيمة. كما ان المدرسة النيوكلاسيكية حاولت أن تقضي علي نظرية العمل في القيمة من خلال ماسُمي بنظرية الخدمات الانتاجية لعوامل الانتاج. وظل موضوع الخدمات يعالج في الحسابات القومية البورجوازية

بإعتبارها قطاعاً منتجاً، يسهم في توليد الدخل والناتج، سواء تلك الخدمات التي لها قيمة سوقية (كخدمات المال والتجارة والنقل والتشييد والسياحة .. الخ) أو ماليس لها قيمة سوقية (كالخدمات الحكومية العامة، حيث أعتبرت تكلفة إنتاجها مناظرة لقيمتها)).

ومهما يكن من أمر، فإن الذي لا شك فيه هو انه منذ ربع قرن تقريباً، حدث مايمكن ان نعتبره تغييراً نوعياً، بعيد المدى، في قطاع الخدمات في الدول الرأسمالية الصناعية. وهو تغيير تجاوز، كما وكيفاً، كافة الأطر النظرية التي صاغها الكلاسيك وماركس والنيوكلاسيك. كما أن القفزة الضخمة التي حدثت في هذا القطاع، بإعتبارها شكلاً من أشكال إمتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد، قد تجاوزت أيضاً ماكان يفكر فيه كل من باران وسويزي، حينما كتبا مؤلفهما «رأس المال الاحتكاري» عام ١٩٦٨. فقد كان تحليل باران وسويزي منصباً في تحليل هذا الشكل علي خدمة النشاط التسويقي (الاعلان والدعاية)[٣٧] وعلي الخدمات الحكومية التي يعكسها الانفاق الحكومي. فلم يعد الامر قاصراً علي تلك الخدمات فحسب، بل إمتد الامر ليشمل صفاً طويلاً وعريضاً من أنشطة الخدمات التي لم يتم حصرها حتي الآن بشكل مرضٍ، والي المدي الذي دفع بعدد من الاقتصاديين للمناداة بعزل الفواصل بين السلع المادية والخدمات.

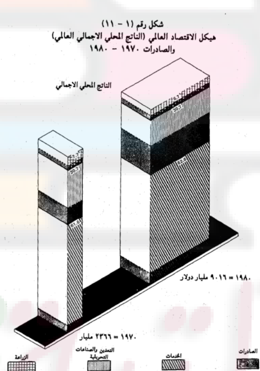
ما الذي حدث إذن في قطاع الخدمات بحيث أصبح هذا القطاع هو عصب الحركة الآن في النظام الرأسمالي ؟

كانت البداية حينما لاحظ عدد من الباحثين ذلك التوسع الذي حدث في العمالة المستخدمة في هذا القطاع منذ بداية الخمسينيات في الوقت الذي انخفضت فيه العمالة في قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة. كما أنه في فترة السبعينيات والثمانينيات، حينما زادت معدلات البطالة عموماً في البلاد الرأسمالية الصناعية، وانخفضت معدلات نمو الانتاجية، إلا أن قطاع الخدمات إتجه للتوسع وزاد دوره في خلق فرص العمل الجديدة، بل وأصبح هو المستوعب الرئيسي للقوي العاملة. ففي بلد كالولايات المتحدة الامريكية قفز نصيب العمالة المستخدمة في قطاع الخدمات من ٨ر٧١٪ في عام ١٩٧٣ الي ٩ر٧٦٪ في عام ١٩٨٤، وفي اليابان كانت النسبة ٧ر٥٧٪ وارتفعت الي ١ر٦٦٪، وفي المانيا الاتحادية ٨ر٥٣٪ الي ٠ر٦١٪، وفي

فرنسا ٣ر٦١٪ و٨ر٦٧٪، علي التوالي خلال نفس الفترة[٣٨]. وواكب ذلك إرتفاع مناظر في نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي. فطبقا للطرق الحسابية التي تعالج نصيب هذا القطاع من هذا الانتاج، نجد أنه في الولايات المتحدة الامريكية إرتفع هذا النصيب من ٥٩٪ في عام ١٩٦٥ الي ٦٥٪ في عام ١٩٨٨. وفي المانيا الاتحادية من ٤٣٪ الي ٤٧٪، وفي فرنسا من ٥٤٪ الي ٥٩٪، وفي بريطانيا من ٥١٪ الي ٥٦٪، وفي إيطاليا من ٥٣٪ الي ٥٦٪، علي التوالي خلال نفس الفترة[٣٩]. وعلي الصعيد العالمي، فإن قطاع الخدمات أصبح يسهم بالشطر الاعظم من الناتج المحلي العالمي. ففي عام ١٩٨٠ قدر حجم الناتج الاجمالي في العالم بحوالي ٢ر٩ تريليون دولار، ساهمت الخدمات فيه بحوالي ٥ر٦ تريليون دولار، أي بما نسبته ٦٢٪ (انظر الشكل رقم ١ - ١١)[٤٠]. كما ان هذا التطور الكيفي الذي طرأ علي بنية إقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية سرعان ما انعكس علي بنية التجارة العالمية وذلك بنمو نصيب قطاع الخدمات في إجمالي هذه التجارة. وطبقا لبعض التقديرات[٤١]، فقد نما نصيب هذا القطاع من ٧٪ الي ١١٪ فيما بين بداية ونهاية عقد السبعينات. وفي عام ١٩٨٦ فإن هذا النصيب يقفز الي ١٣٪ حسب تقدير منظمة الاونكتاد[٤٢] وهو تقدير إعتمد علي التصنيف التقليدي لبنود موازين المدفوعات، حيث تشير النسبة الاخيرة الي اجمالي نصيب النقل والسفر و«الخدمات الاخري» في جملة مدفوعات التجارة العالمية في هذا العام. وهذا النمو، الذي استفادت منه بضعة دول في العالم الرأسمالي الصناعي (يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واليابان) قد قادته بضعة شركات دولية النشاط، التي دخلت بثقل كبير في العقدين الماضيين في مجال تجارة الخدمات علي الصعيد العالمي. وقد أدي نشاطها الي تدويل قطاع الخدمات والقضاء علي الشركات المتوسطة التي كانت تعمل تقليدياً في هذا المجال. ولهذا فقد شهد قطاع الخدمات عمليات دمج وتمركز لرؤوس أموال الشركات الكبري العاملة في هذا القطاع بشكل يفوق كثيراً عمليات الدمج والتمركز التي حدثت في القطاعات الاخري. وهذا ماتراه واضحاً في نشاط البنوك والسياحة والدعاية علي وجه الخصوص[٤٣].

نحن إذن إزاء مرحلة جديدة للرأسمالية، حدث فيها تغير نوعي في بنية الإنتاج، عكس معه بالضرورة تقسيما جديداً للعمل الاجتماعي، وجر معه مشكلات جديدة لم تعرفها الرأسمالية من قبل (سوف نتعرض لها فيما بعد). فما هي الاسباب التي

شكل رقم (١ - ١١)
هيكل الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الاجمالي العالمي)
والصادرات ١٩٧٠ - ١٩٨٠



Source: T.Atinc, A.Conford, R.Glasgow and A.Yusuf: International Transactions in Services and Economic Development, in : *Trade and Development*, An UNCTAD Review, No.5,1984,p.225.

دفعت الي هذا التغيير، وجعلت هناك نمواً مفرطاً في قطاع الخدمات، الي المدي الذي أصبح فيه هو الماصه الأساسية للفائض الاقتصادي والي المدي الذي جعل الكثيرين يتحدثون عن التحول من اقتصاد يقوم أساساً علي الانتاج المادي الي إقتصاد يقوم أساساً علي الخدمات ؟

لنبدأ أولا بالعوامل المسئولة التي يمكن من خلالها تفسير هذه الاندفاعة الكبري لقطاع الخدمات. ورغم أن البحث في هذه المسألة محاط ـ حتي الآن ـ بصعوبات نظرية وإحصائية وعملية هائلة ـ إلا أنه يمكن تحديد حزمة من العوامل الهامة، علي النحو التالي :

١ ـ هناك أولا أثر الدخل ، فلاشك أن النمو المتسارع الذي حدث في قطاع الخدمات قد جاء كتطور طبيعي للنمو الذي حدث في الدخل القومي وما واكبه من نمو في مستويات الدخول الفردية. فالعلاقة وثيقة جداً بين إرتفاع مستوي الدخل وزيادة الطلب علي الخدمات. فما أن يتم الحصول علي الاشياء الضرورية التي تلزم لاشباع الحاجات الاساسية وبشكل مرض حتي تنشأ الرغبة في طلب الخدمات والتمتع بمختلف أنواعها، وبخاصة مايمكن أن يسمي بالخدمات المتصاعدة المرتبطة بالرفاهة والتي تلعب فيها التكنولوجيا دوراً هاماً. وقد أثبت كل من كلارك وفيشر، منذ الثلاثينات، أن نمو الخدمات في الاقتصادات المتقدمة يعتمد أساساً علي الزيادة في الأجور[٤٤]. ويرتبط بهذا أيضاً ارتباط نمو الخدمات بالزيادة في الانتاجية، وهو ما أكدته أبحاث فوكس وبومول[٤٥]. وتشير الاحصاءات حقاً، الي ان هناك ارتباطاً بين مستوي الدخل ومستوي نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي ومن اجمالي القوي العاملة (انظر الجدول رقم ١ـ ٣).

٢ ـ وهناك أثر التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي. فمع تطبيق الفلسفة الكينزية التي نادت بزيادة الانفاق الحكومي كعامل موازن للتقلبات في الطلب الكلي الفعال، زاد الانفاق الموجه للخدمات الاجتماعية، كخدمات التعليم والصحة والنقل والاسكان والضمان الاجتماعي.. الخ. وهي المجالات التي خلقت طلباً علي المشتغلين بهذا النوع من الخدمات وأدت الي زيادة نصيب الخدمات العامة من الناتج الاجمالي وشكلت ماعرف باسم «دولة الرفاة».

جدول رقم (١ - ٣)

العلاقة بين قطاع الخدمات ومستوي الدخل (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)

مجموعات الدول	نصيب الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي		نصيب قطاع الخدمات من العمالة	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الدول الرأسمالية الصناعية	٥٤	٦١	٤٤	٥٦
الدول النفطية مرتفعة الدخل	..	٢٣	٢٥	٣٥
الدول متوسطة الدخل	٤٦	٤٨	٢٣	٣٤
الدول منخفضة الدخل	٢٧	٢٩	١٤	١٥
دول شرق أوروبا	١٧ .	٢٢	٢٨	٣٩

Source : F.F. Clairmonte and J.H.Cavanagh: Transnational Corporations and Services : The Final Frontier, in : *Trad and Development*, An UNCATAD Review, No.5/1984, p.219.

٣ ـ كذلك هناك تأثير الانفاق العسكري الكبير، الذي خلق طلباً هائلاً علي سلسلة كبيرة من الخدمات والوظائف، كخدمات البحوث والتطوير، الامر الذي واكبه نمو هائل في العمالة المشتغله بهذا القطاع، كخدمات العلماء والمهندسين والفنيين، سواء الذين يعملون في وزارات الدفاع والمصانع الحربية المملوكة للدولة، أو هؤلاء الذين يعملون في مراكز أبحاث ذات ميزانيات كبيرة في الجامعات والمعاهد العليا ويعملون لحساب الصناعات العسكرية. ناهيك عن ان هذا النوع من الانفاق قد أدي الي نمو موازٍ في خدمات النقل والتخزين والانشاءات.

٤ ـ هناك أيضا ظاهرة التكامل التي نمت داخل قطاع السلع الاستهلاكية. فالنمو والتنوع الذي حدث في قطاع السلع المعمرة قد خلق بالتوازي نمواً في الطلب علي الخدمات الاستهلاكية. ومن أمثلة ذلك، الطلب علي السيارات واجهزة التكييف والتليفزيونات من ناحية، وخدمات الصيانة والاصلاح من ناحية أخري. وعلي الجانب الآخر، هناك تكامل الآن بين الخدمات الاستهلاكية نفسها، كخدمات السفر والتمتع بخدمة الفندقة والسياحة والترفيه.

٥ ـ ولا يجوز أن ننسي أيضا أثر ظاهرة النمو الحضري، التي تمثلت في التضخم السكاني في المدن الرئيسية الكبري في مختلف أنحاء العالم. فهذا التركز السكاني خلق طلباً موازيا علي كثير من الخدمات، كخدمة التدفئة والاناره والمواصلات والعلاج وخدمات الاصلاح والغسيل والكي والتنظيف والحراسة ووسائل الترفيه ... الي آخره. ومع التقدم الذي حدث في وسائل الانتاج، أصبح من الممكن تصنيع هذه الخدمات وتحقيق وفورات في الحجم من خلال مركزتها وتسهيل توصيلها للمستهلكين. كما ان المدن الكبري بإعتبارها مراكز للاجهزة الحكومية قد خلقت كثيرا من الوظائف المرتبطة بتأدية هذه الخدمات.كذلك يلاحظ تأثير ماسُمي بالقطاع غير الرسمي Informal Sector في البلاد الرأسمالية الصناعية والبلاد النامية. فهذا القطاع الذي شهد تضخماً ملموساً مع ازدياد البطالة في عقدي السبعينات والثمانينات قد عج بكثير من ألوان الخدمات التي يقدمها العمال والمهنيون الذين فقدوا وظائفهم أو الذين يدخلون لأول مرة سوق العمل، أو حتي هؤلاء المتقاعدين عن العمل الذين يبحثون عن دخل اضافي مع اشتداد موجة الغلاء. فمع ندرة فرص التوظف، لجأ جيش كبير من هؤلاء الي القيام بخدمات استهلاكية متنوعة لسكان المدن، كخدمات النظافة والحراسة والنقل وصيانة المباني وتوزيع السلع .. الي آخره.

٧ ـ كذلك لاحظ ليفيت T.Levitt، أنه في ضوء مدارس الادارة الجديدة، ثمة إتجاه قوي قد ظهر لتصنيع الخدمات لحساب المؤسسات الصناعية والتجارية من خلال مركزة كثير من الوظائف والخدمات التي كانت تضطلع بها هذه المؤسسات[٤٦]. حيث ظهر كثير من الشركات التي أصبحت تتولي هذه الوظائف وتحقق من خلالها وفورات حجم كبيرة، ومن ثم خفضاً في التكاليف. ومن أمثلة ذلك الشركات التي تقوم الآن بخدمات البحوث والتطوير والاستشارات القانونية والاعلان والتسويق والتصدير والمحاسبة والعلاقات العامة .. الخ. وهناك الآن شركات عملاقة متخصصة في هذه الخدمات تتولي القيام بها نيابة عن المؤسسات الصناعية الكبيرة لقاء تكاليف أقل مما كانت تتحملة تلك المؤسسات حين ما كانت تضطلع بنفس هذه الخدمات. وهكذا تمت عملية إستبدال الخدمات الداخلية بالخدمات المؤجرة من الخارج.

٨ ـ كذلك لاحظ عدد آخر من الباحثين، ان تعاظم حركة التدويل واشتداد المنافسة علي الصعيد العالمي بين كبريات الشركات دولية النشاط قد أدي الي نمو أهمية

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل والنقل وأبحاث السوق والدعاية والاعلان، وغيرها من الخدمات التي أصبحت تعتمد عليها هذه الشركات في إختراقها لاسواق العالم(٤٧).

٩ ـ كذلك لايجوز أن ننسي الأثر الذي أحدثه إرتفاع الأجور في إحلال كثير من الفنون التكنولوجية الحديثة داخل كبريات الشركات والمصانع، حيث أدي إدخال تلك الفنون الي خفض كبير في مخصص الاجور الذي كان يذهب للعمال من ذوي الياقات الزرقاء والموظفين والاداريين والكتابيين والمهنيين ممن كانوا يعملون في كثير من الاعمال اليدوية والكتابية. إلا انه في المقابل تم إستحداث انواع جديدة من الوظائف الخدمية المرتبطة بهذه الفنون التكنولوجية، من الخبراء الفنيين والمستشارين ومصممي البرامج الجاهزة للحاسب الآلي ... الخ.

١٠ ـ وأخيراً، وإن كان ذلك يمثل أكثر الأمور أهمية، فإن النمو الهائل الذي حدث في قطاع الخدمات يرجع الي ارتفاع معدل الربح ، بحيث أصبح الاستثمار في هذا القطاع أكثر المجالات جاذبية ، وبخاصة في ضوء التراجع الذي حدث في معدلات الربح في قطاع الصناعات التحويلية ، علي نحو ماأشرنا آنفاً.

هذه هي ـ تقريباً ـ أهم العوامل المسئولة عن تضخم قطاع الخدمات، والتي أدت الي استئثاره بالشطر الاعظم من توليد الناتج المحلي (حسب قواعد المحاسبة القومية المألوفة) وبالجزء الاعظم من القوي العاملة وامتصاص قدر كبير من الفائض الاقتصادي المتزايد.

والسؤال الذي يبرز الآن هو : هل هناك قدرة لا نهائية لقطاع الخدمات علي امتصاص الفائض الاقتصادي مما يتيح إعادة انتاجه مرة أخري ؟ والسؤال من الممكن إعادة صياغته كما يلي : هل من المتصور أن يستمر نمو قطاع الخدمات علي هذا النحو المتسارع الي مالانهاية وعلي حساب التناقص النسبي المستمر للقطاعات السلعية (الصناعات التحويلية والزراعة) ؟

لا شك ان النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر يمر ببداية ثورة تكنولوجية جديدة. ومن شأن هذه الثورة ان تخلق مرحلة إنتقالية، تتغير فيها الأمور علي نحو غير

مألوف، قياساً علي تاريخ الثورات التكنولوجية التي تمت في الماضي. لكن هذه الثورة، فيما أتصور، لن يكون لها معني، إلا إذا إنعكست علي تطوير قوي الانتاج داخل قطاعات الانتاج المادي. فليس بالخدمات وحدها يعيش الانسان. بل ان الخدمات، بحسب ترتيبها في سلم الاولويات والحاجات الانسانية، تأتي في مرتبة تالية للحاجات المادية (المأكل، المشرب، الاسكان ، الكساء..). من هنا فإن هذا النمو الحالي الذي سجله قطاع الخدمات في البلاد الرأسمالية الصناعية، لم يكن من الممكن تصور حدوثه مالم تكن قطاعات الانتاج المادي قد وصلت في تطورها الي هذا المدي المتقدم الذي جعل من الممكن للفائض المتزايد ان يتجه نحو الخدمات. هذا لا يعني مطلقاً، ان الحاجات الأساسية الضرورية قد أشبعت تماماً في البلاد الرأسمالية الصناعية وأن هذه البلاد ستقضي معظم وقتها في المستقبل في إنتاج الخدمات وتتخلى عن الانتاج السلعى المادى. فمازالت قطاعات ضخمة من السكان في هذه البلاد تعاني من عدم إشباع حاجتها الاساسية (الاسكان مثلا ..) ومازالت جيوب الفقر تبدو فيها علي نحو جلي، وبخاصة في ضوء تزايد البطالة والغلاء. والذين يستمتعون الآن بنتائج مايسمي «بثورة الخدمات» في مجال الاستهلاك، كخدمات السياحة والترفيه والعلاج المتقدم .. هم هؤلاء القادرون علي الدفع، نظراً لأن تلك الخدمات مازالت من الأمور المكلفة رغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي حدث فيها[٤٨]. من هنا فإن أهم مايعوق سرعة إنتشار الاستفادة من «ثورة الخدمات» في مجال الاستهلاك هو التباين الشديد في توزيع الثروة والدخل، وهو التباين الذي يتعمق في ضوء التطبيق الكاسح للسياسات الليبرالية الجديدة داخل البلاد الرأسمالية الصناعية. ولهذا تنشأ الحاجة الموضوعية لتصدير هذه الخدمات للخارج.

أما في مجال الخدمات الانتاجية،أعني بذلك تلك الخدمات المرتبطة بقطاعات الانتاج، فمن المؤكد أن هناك ثورة أشد تحدث فيها، وهي الثورة التي يقودها قطاع المعلومات والمعرفة العلمية الحديثة وأجهزة الاتصال والحاسب الاليكتروني (الذي سنشهد قريبا مولد الجيل الرابع له). ان الفن توفلر Alvin Toffler محق تماماً، في كتابة الجديد «تحول القوة» حينما يقول بناء علي البذور الراهنة لتلك الثورة : «ان الطريق الي التقدم الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين لم يعد يمر عبر استخدام المواد الخام أو العضلات البشرية، ولكنه يمر عبر العقل الانساني»[٤٩]. حقاً، انه من المتوقع ان تحدث قفزة هائلة في الانتاج الممكن لقطاعات الانتاج المادي، كما

وكيفاً، وهي قفزة ربما تكفي لاشباع حاجات السكان جميعاً الذين يعيشون علي سطح المعمورة، في الشمال المتقدم والجنوب الفقير. لكن العقبة الأساسية التي تحول دون تجسيد هذا الاحتمال هو ذلك التناقض الجوهري الذي حكم الرأسمالية منذ لحظة ميلادها وحتي الآن، وهو التناقض القائم بين القدرة الهائلة علي الانتاج، والقدرة المحدودة علي التصريف بسبب قوانين الملكية الخاصة والتوزيع. فهذا هو التحدي الاساسي لآفاق النمو الذي تبشر به الآن ثورة التكنولوجيا.

واذا عدنا الآن إلي الاشكال التي إتخذها قطاع الخدمات لامتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد، عبر ربع القرن الماضي، فسوف نلحظ أن أبرز هذه الاشكال هو فرع المال (البنوك وأسواق النقد) تحديداً. فقد شهد عقدا السبعينات والثمانينات قفزة هائلة في هذا الفرع. فقد تجمعت له أموالا هائلة، سواء تلك التي عُبئت عن طريق إعادة تدوير الفوائض النفطية، أو من خلال النمو السرطاني الذي حدث في السوق الاوروبي للدولار وقدرته الهائلة علي خلق السيولة. وهي الأموال التي إنسابت الي بلاد العجز المالي (البلاد النامية أساساً) بشروط باهظة، تمثلت في قصر مدة الائتمان وإرتفاع أسعار الفائدة التي وصلت في أوائل الثمانينات الي حوالي ٢١٪ سنوياً. وفي ضوء ذلك، نشأت أزمة مديونية عالمية ضخمة غير قابلة للسداد (تقدر حاليا بحوالي ١٤٥٠ مليار دولار). وحققت البنوك دولية النشاط وأسواق النقد العالمية المختلفة أرباحاً هائلة من وراء ذلك. وأصبح الشطر الاعظم من أرباح البنوك والمؤسسات المالية في الدول الرأسمالية الصناعية ينساب أساساً من الخارج[٥٠]. كما نشأت حركة طاغية للخدمات المالية (المضاربة علي الاسهم والسندات والعملات الاجنبية، وشراء الشركات وإعادة بيعها) وأصبحت حركة المؤشرات علي لوحات أسعار البورصات أهم بكثير من دوران عجلات الانتاج[٥١].

ونشأ مايمكن ان يسمي «بالاقتصاد الرمزي» علي حد تعبير الاقتصادي دروكر، الذي أصبحت فيه رموز الثروة (كالاسهم والسندات والاوراق المالية المختلفة) أهم بكثير من الاصول المادية التي تمثلها. وقد جرف هذا التيار معظم إستثمارات كبريات الشركات الصناعية الكبري التي أصبحت مضطرة، تحت ضغط تردي معدلات ربحها، أن توظف فوائضها في الاستثمارات المالية، خاصة بعد أن أصبح معدل الربح لرأس المال المستثمر في الصناعة يعادل نصف معدل الربح لرأس المال المستثمر في

المجال المالي (انظر حالة المانيا في الجدول رقم ١ ـ ٤).

جدول رقم (١ - ٤)
معدلات الربح لرأس المال الصناعى ورأس المال المالى
فى ألمانيا الإتحادية للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨١

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١
معدل الربح لرأس المال المستثمر فى الصناعة	٩ر٢	٩ر٥	٥ر١	٦ر٣	٥ر٦	٥ر٠
معدل الربح لرأس المال المستثمر فى القطاع المالى	٦ر٨	٨ر٢	٨ر٧	٦ر١	٨ر٦	١٠ر٦

Source: Otmar Emminger: Investitionen und öffentliche Hand, in: Autorenkollekliv: *Investitionen in die Zukunft Europas*, Worcester, 1983, S.130.

هاهنا تعمقت ظاهرة جديدة في تاريخ الرأسمالية ، وهي ظاهرة إنفصال النقود عن الانتاج. فمهمة أسواق المال، تقليديا، كانت هي تعبئة المدخرات وإعادة تسليفها لقطاعات الاستثمار المادي لتحولها الى طاقات إنتاجية، إلا أن الظاهرة الجديدة لنشاط الرأسمالية في هذا الخصوص، هو ذلك الانفصال المتزايد الذي حدث لتيار واسع من تدفعات الموارد المالية من أسواق رأس المال (داخلياً وعالمياً) وبين تكوين رأس المال الثابت[٥٢]. وهي ظاهرة تعبر، في التحليل النهائي عن تنامي النشاط الطفيلي للرأسمالية المعاصرة. وهو نشاط لا يمكن له أن يدوم أو يستمر، ويعرض الاقتصاد المنغمس فيه لزلازل شديدة، حينما تعصف به رياح الازمة الاقتصادية.

فقطاع البنوك، وهو أحد قطاعات فروع المال الذي شهد نمواً عاصفاً خلال السبعينات وبداية الثمانينات، قد تعرض لنكسة شديدة في نموة ابتداءً من خريف عام ١٩٨٢ بعد إندلاع أزمة القروض الدولية بتوقف المكسيك والارجنتين وشيلي عن دفع ديونها في هذا العام. فمنذ ذلك التاريخ ثمة إنحسار واضح في حركة الاقراض الدولي، وحدثت إفلاسات كثيرة لعدد لا بأس به من البنوك. ونفس الشيء يمكن ان يقال أيضا

عن أزمة البورصات المالية التي حدثت يوم الاثنين الاسود (١٩ اكتوبر ١٩٨٧) في نيويورك، ثم تبعتها بعد ذلك بورصات لندن وهونج كونج وطوكيو وفرانكفورت وتورنتو ... وهي البورصات التي كان التدويل قد أحدث فيها درجة عالية من الترابط والتكامل لم تكن موجودة من قبل. فقد كان حجم الخسائر لطمة شديدة علي أصداغ المضاربين والسماسرة. فبلغت خسائر بورصة نيويورك وحدها حوالي ترليون دولار. وفقدت كبريات الشركات نسباً هامة من قيم أسهمها المتداولة. والغريب أن ذلك قد حدث رغم التقدم الهائل الذي حدث تكنولوجيا البورصات (أجهزة الاتصال السريعة وأساليب التنبؤ وتحاليل الكومبيوتر والبرامج التي تؤمن كافة المعلومات الضرورية لحالة سوق الاوراق المالية). أضف الي ذلك، ان البلاد التي تعتمد علي تصدير أنواع معينة من الخدمات (كالسياحة مثلا) سرعان ماتكون أشد تعرضاً وتأثراً بالصدمات والازمات الخارجية (كما حدث للدول المصدرة للسياحة إبان أزمة حرب الخليج).

لقد سبق ان نبه المفكر الفرنسي ريمون آرون R. Aron في كتابه «المجتمع الصناعي» في أوائل الستينات إلى «أن اقتصاداً يتوزع فيه أكبر قسط من اليد العاملة في قطاع التجارة والخدمات، وتنحسر فيه الشروط الضرورية للإزدهار في عدد قليل من الصناعات، ربما يكون أكثر تأثراً في فترة الأزمات... (٥٣)» لأن «التوزيع المختلف للدخول يقلل فاعلية التأثر» (٥٤) .كما أنه بات واضحاً أن الثمن الذي سيدفعه المجتمع حينما يتحول من إقتصاد قائم علي الانتاج المادي الي إقتصاد يقوم اساساً علي الخدمات، سيكون صعباً. لقد تساءل الاقتصادي الامريكي الشهير جون كنث جالبريث ذات مرة : هل يمكن البقاء في اقتصاد قائم علي الخدمات ؟ وأجاب : «لاشك أن ذلك سيؤدي الي إنخفاض مستوي معيشة الكثيرين من الناس. فما دمنا نخسر إمكاناتنا في إنتاج السيارات، إنتاج المواد الكيماوية، إنتاج التجهيزات الالكترونية والتلفزة لمصلحة اليابانيين والكوريين، فإن العمال الذين يعملون في هذه الصناعات والذين كانوا يحصلون علي أجور مرتفعة نسبياً سيذهبون للبحث عن عمل بأجور أقل .. وزوجات هؤلاء سيذهبن في الغالب للعمل أيضاً»(٥٥)

وباختصار، نخلص من التحليل المتقدم، الي أن الرأسمالية المعاصرة في بحثها عن أشكال امتصاص الفائض الاقتصادي المتزايد، إبتكرت اشكالاً عديدة، وكل شكل من هذه الاشكال كانت له بالتأكيد فاعلية في تنشيط الطلب وفي عملية الامتصاص هذه. لكن كل شكل من هذه الاشكال سرعان ما فقد فاعليته أمام الامكانات الهائلة

لنمو هذا الفائض الذي وفره التقدم الهائل في قوي الانتاج. والنتيجة المنطقية لذلك هو انتشار الفوضي في بنية وآليات النظام.

الليبرالية الجديدة والبحث عن مخرج لأزمة الرأسمالية :

ظلت طبول الدعاية تدق بشدة علي نغمات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إبان العصر الكينزي (١٩٤٥ - ١٩٧٠). وأعتقد الاقتصاديون البرجوازيون، أن هذا التدخل الذي برره كينز نظرياً، هو الداء الشافي لعلاج أزمات الرأسمالية. وفي ضوء هذا، توسع الانفاق الحكومي، الجاري والاستثماري، وأصبح هذا الانفاق في تصورهم هو مضخة الرواج ووسيلة العلاج للأزمات الدورية ومن أقوي الوسائل التي تكفل تحقيق التوظف الكامل. وظلت الشواغل النظرية للاقتصاديين في البلاد الرأسمالية الصناعية تنحصر في تبرير هذا التدخل وتحليل مشكلاته. وأنتج علم الاقتصاد الرأسمالي خلال هذه الفترة الكثير من النماذج الرياضية والاساليب التقنية الخاصة بالحسابات القومية والتنبؤ والبرمجة. وكل ذلك شكل ماعرف «بالثورة الكينزية».

ومهما يكن من أمر، فإنه عن طريق الدور المتعاظم الذي أصبحت تلعبه الدولة: من خلال ماأخذته علي عاتقها من قطاعات أساسية غير رابحة (المناجم، الفحم، الطاقة، الحديد..) ومن خلال المساعدات المباشرة وغير المباشرة للشركات الخاصة وتأمين المشتريات الواسعة من القطاع الخاص (مشتريات السلاح وغيره من المستلزمات السلعية) وضمان الصادرات، فضلاً عن زيادة الانفاق العام علي الخدمات الاجتماعية التي أعطت مزايا كثيرة للعمال وللطبقة الوسطي، الأمر الذي خفف من المطالبات المتزايدة لرفع الاجور ... كل ذلك جعل الدولة ضامنة أساسية لربح الاحتكارات. ويقول الاقتصادي البلجيكي الشهير إرنست ماندل في هذا الخصوص : «هذا التعاون الوثيق بين الاحتكارات والدولة ليس أبداً نتيجة لـ «خضوع الاقتصاد للدولة»، بل هو يعبر علي العكس من ذلك عن خضوع الدولة للاحتكارات، عن طريق الاتحاد الشخصي المتعاظم بين جهاز الدولة القيادي وبين رؤساء الاحتكارات الكبيرة أنفسهم»[٥٦].

ويدلل علي ذلك، بأن معظم الرجال السياسيين الذين يشغلون المراكز القيادية والحساسة في الاقتصاد الامريكي والبريطاني والفرنسي .. الي آخره، منذ سنوات

طويلة هم من كبار رجال الاعمال[٥٧]. ان النمو المتزايد لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإتساع حجم «القطاع العام» أمر لا علاقة إطلاقاً بالاشتراكية.

وعلى اية حال؛ فإنه عندما دخلت الرأسمالية مشارف السبعينيات في ازمة هيكلية حادة، سرعان ماتعرضت الثورة الكينزية (التي شكل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي جوهرها) لثورة مضادة، سواء على صعيد الفكر أو صعيد السياسات الاقتصادية. وكان مناخ هذه الثورة المضادة مواتيا حينما تردت معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي بشكل مستمر، وهو الامر الذي دفع برجال الاعمال الي خفض برامج الانتاج وإيقاف أو تقليل خطط الاستثمار مما كان له أثر واضح في انخفاض الطلب علي العمالة وزيادة عدد العاطلين. هذا في الوقت الذي كان فيه التضخم قد جنح الي آفاق عليا. ورافق ذلك بروز أزمة واضحة لاستيعاب الفائض الاقتصادي المتزايد، فإتجهت أقسام واسعة منه للاستثمار في مجال المضاربات والاقراض والتوسع في قطاع الخدمات.

فعلي صعيد الفكر الاقتصادي، تعرضت الكينزية لحصار نظري طاحن من خلال هجمات المدرسة النيوكلاسيكية التي قاد لوائها ميلتون فريدمان M.Friedman (مدرسة شيكاغو) وأنصار مدرسة اقتصاديات العرض Supply-Side Economics (لافر Laffer وأنصاره). فقد نسبت هاتان المدرستان للتدخل الحكومي كافة الأزمات والمشكلات التي تعاني منها الرأسمالية (البطالة، الركود، إنخفاض الانتاجية، التضخم، عجز الموازنة .. الي آخره). والحق ان أنصار الكينزية قد عجزوا عن الرد، أو إقتراح سياسات برجماتية جديدة للخروج من الازمة، وبخاصة أزمة الركود التضخمي Stagflation، وإن كانت مساهماتهم النظرية في هذا المجال أو غيره، أمر لا يمكن التهوين من شأنه.

وعموماً، فإنه لما كانت الرأسمالية، عبر شتي مراحل تطورها، قد أفرزت من تيارات الفكر الاقتصادي مايناسب مصالحها ويعبر عن وعيها الطبقي، فإن الازمة الهيكلية التي دخلت فيها منذ مشارف عقد السبعينات قد أفرزت أشد تيارات الليبرالية تطرفاً. وهذا التيار الليبرالي الجديد المتطرف، قد انقسم في الحقيقية الي فرعين رئيسيين، يصبان معاً في منبع واحد، هو المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية (بمعناها الهمجي) الي أقصي حد ممكن.

١- تحجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي :

أما عن الفرع الأول، فقد بلوّر جوهر فكره أساساً في ضرورة تحجيم دور الدولة وتدخلاتها في النشاط الاقتصادي، منادياً في ذلك بأن الحرية الاقتصادية هي أساس حياة الفرد والمجتمع، وأن الضوابط هي الاستثناء، وانه لاتعارض بين سعي الفرد للبحث عن مصلحته وتحقيق مصلحة المجتمع[٥٨] (العودة لفكرة اليد الخفية لآدم سميث). وأن الرأسمالية كنظام يقوم علي حرية السوق كفيلة بأن تصحح أخطائها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية هذه الحرية وتحجيم سلطة الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية. كما أن الرأسمالية قادرة من خلال آليات السوق أن تحقق التوازن العام، وأن ماحدث من خلل في هذا التوازن عبر تاريخ الرأسمالية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين إنما يعود الي عدم إحترام قوانين السوق وتدخلات الدولة ونقابات العمال. وقد اتخذ الهجوم علي السياسات الاجتماعية التي تطبقها الدولة في مجال السوق، مثل اعانات البطالة والرقابة علي الاسعار والخدمات المدعومة التي توجه للفقراء ومحدودي الدخل (كالدعم السلعي والضمان الاجتماعي والعلاج المجاني أو الرخيص، فضلا عن الاسكان والتعليم ... الي آخره) إتخذ الهجوم علي هذه السياسات، أهمية إرتكازية في فكر أنصار الليبرالية الجديدة. فهذه السياسات في رأيهم هي التي أدت الي زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة. وهذا العجز قد مُوّل من خلال الائتمان المصرفي وطبع البنكنوت، مما كان له علاقة وثيقة بزيادة عرض النقود وإنفجار التضخم. كما أن جانباً من هذا العجز قد تم تمويلة من خلال سياسة الدين العام الداخلي (الاقتراض من القطاع الخاص) فترتب علي ذلك سحب جانب من المدخرات الحقيقية لتمويل الانفاق الحكومي، وهي مدخرات كان من الممكن أن تتوجه للاستثمار المنتج وتزيد من معدلات النمو[٥٩]. وزاد الطين بلة، في رأي أنصار الليبرالية الجديدة، ان الدولة في صدد سعيها للبحث عن موارد لتمويل انفاقها المتزايد قد لجأت الي زيادة الضرائب علي الدخول والثروات المرتفعة، مما كان له تأثير محبط علي قرارات الادخار والاستثمار بالقطاع الخاص. فكأن التدخل الحكومي - حسب هذا التحليل والذي شكل ماعرف باسم «دولة الرفاه» - هو المسئول الأول والأخير عن زيادة الأسعار وتدني الادخار وركود الاستثمار وتراجع معدلات النمو.

كانت الحقيقة الصارخة التي توصل إليها الاقتصاديون، بعد ممارسات العصر

الكينزى فى الفترة (١٩٤٥ - ١٩٧٠) هى أنه لاتوجد دولة فى العالم الرأسمالى الصناعى يمكنها أن تجمع بين تحقيق التوظف الكامل والاستقرار السعرى ونظام حرية السوق.فالسعى لتحقيق التوظف الكامل (وهو الهدف العزيز لدى الكينزيين)، قد تطلب زيادة الانفاق العام وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والى عجز الموازنة العامة والى زيادة الاصدار النقدى، مما كان له تأثير واضح فى ظهور التضخم. ومن ناحية أخرى، تبين أن مكافحة التضخم تتطلب تخفيض الإنفاق العام وتحجيم عجز الموازنة العامة، مما سيكون له أثر فى زيادة معدلات البطالة. فلم تعد القضية المطروحة إذن، هى البحث عن التوليفة المثلى بين معدل البطالة المعقول ومعدل التضخم المقبول (كما كان ينص على ذلك منحنى فيليبس [٦٠] (Phillipes Curve فقد تبين أن كلا المعدلين إتجها معاً نحو التزايد بشكل متسارع فى أواخر الستينات والسبعينات، وقد إستغل الليبراليون الجدد هذه الورطة التى وقعت فيها البلاد الرأسمالية الصناعية بعد السقوط المريع لفكرة منحنى فيليبس التى كانت تنص على أنه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ليعلنوا، أنه لاتوجد على المدى الطويل أية علاقة بين التضخم والبطالة، ومن ثم لاتوجد صلة بين متوسط معدلات البطالة ومتوسط معدلات التضخم. فالتضخم فى رأيهم ظاهرة مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وتعود الى الافراط النقدى الذى مارسته الحكومات لتمويل عجز موازناتها العامة. أما البطالة فترجع فى رأيهم الى زيادة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والمجالات الاجتماعية على النحو الذى شل من كفاءة ميكانيزم الأسعار فى سوق العمل. وأن المسئول الأول عن ذلك هو سياسات الرفاه وتبنى تحقيق التوظف الكامل. وهنا يشير النقديون (أنصار مدرسة شيكاغو) الى أنه فى المراحل الأولى من نمو الرأسمالية، كانت البطالة تعالج من خلال انخفاض معدلات الأجور، حينما يزيد عرض العمل عن الطلب عليه. أما الآن فإن نقابات العمال وإعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل. ويعتقد النقديون أن إعانات البطالة التى تمنحها حكومات الدول الرأسمالية جعلت العمال غير عابئين بالبحث عن فرص العمل. والعلاج الذى يقترحونه هو أن تلغى الدولة، أو أن تقلل الى أدنى مستوى ممكن، إعانات البطالة وأن تلغى أشكال الدعم العينى (بونات الطعام للفقراء، الخ) وتعيد الحياة من جديد لميكانيزم قوى العرض والطلب فى سوق العمل حتى يُجبر العمال على العمل بمستويات الأجور التى تحددها هذه القوى. وفى هذا الخصوص يعتقد أنصار مدرسة شيكاغو، أن الخطأ الأساسى الذى وقع فيه كينز هو إهماله لفكرة معدل البطالة الطبيعى Natural Rate

of Unemployment (جيش العمال الاحتياطي) الذي يلعب دور المنظم الطبيعي في تحديد معدلات الأجور. بل ان اقتصاديا مثل د. ليدلر لايتردد حينما يزعم بأن حل معضلة البطالة يجب أن يكون من خلال زيادة معدل البطالة الطبيعي الذي يتعين أن يقبله المجتمع (يمكن أن يصل هذا المعدل الى ٩٪ من مجموع القوي العاملة). فمن شأن إرتفاع هذا المعدل أن تتجه الأجور نحو الانخفاض، فتنخفض بالتالي تكاليف الانتاج، وتزداد البواعث، من ثم، لدى الرأسماليين لإستئجار العمال وتشغيلهم. وذلك يشترط بداهة كسر قوة نقابات العمال في نضالها الدائب من أجل إرتفاع الأجور. ويعتقد ليدلر أننا نعالج بذلك مشكلة البطالة والتضخم معاً على المدى الطويل. ويعترف أنصار الليبرالية الجديدة أن هذه السياسة قاسية ومريرة ولا تخلو من آلام، ولكن لامناص من تقبلها، وأن المهم هو توافر الارادة السياسية التي تقبل هذا التحدي (٦١).

المطلوب من الدولة اذن، ان تبتعد عن النشاط الاقتصادي، فليست مهمتها الآن هي ضمان التوظف الكامل أو تحقيق دولة الرفاه. فقط المطلوب منها الآن العودة الى تأدية وظائفها التقليدية (الأمن الداخلي والخارجي وبعض المرافق) أي تلك الوظائف الحارسة لنشاط تراكم رأس المال. على أن أخطر المهام التي يجب أن تضطلع بها الحكومة في رأى هؤلاء الليبراليين هو ضبط السياسة النقدية، أي كتلة النقود المتداولة. وهم يعطون لهذه الكتلة أهمية محورية في تفسير سير النظام الرأسمالي. فهي المتغير الاستراتيجي الذي يتحكم في كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. من هنا فإن حجمها يجب أن يخضع لميزان دقيق، يتناسب مع حجم الدخل أو الناتج (مستندين في ذلك على نظرية كمية النقود الكلاسيكية (٦٢)). بل أنهم يفسرون فترات الأزمات التي تعرضت لها الرأسمالية من خلال التغيرات الحاصلة في كمية النقود. فهم يعتقدون، مثلا، أن تلك الكمية كانت أقل من اللازم في سُنى الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) وأنه لو كانت البنوك المركزية قد سارعت بتنظيم عرض النقود وضخ السيولة الملائمة لما كان الكساد قد حدث (٦٣). أما أزمة الرأسمالية المعاصرة الممثلة في شدة الضغوط التضخمية وإنخفاض تراكم رأس المال وتراجع معدلات النمو مع زيادة معدل البطالة فتعود في رأيهم الى أخطاء السياسة النقدية التي تمثلت في ضخ كميات كبيرة من النقود لاتتناسب ومقتضيات التوازن. ولهذا ينادون بضرورة زيادة سعر الفائدة. ويعتقدون أن هذه الزيادة في الأجل القصير هي أفضل بكثير من

زيادة الضرائب فى الأجل المتوسط أو الطويل. فهذه الزيادة ستؤدى الى ضبط عرض النقود فى حين أن زيادة الضرائب تحبط حوافز الادخار والاستثمار والعمل. وحينما تتولى البنوك المركزية ضبط كمية النقود بما يتناسب وحجم الناتج، فإنه يجرى بعد ذلك تعديلها تبعاً للتغيرات الاقتصادية.

وهكذا، أدركت البورجوازية حسب فكر هذا التيار الليبرالى، أن التكلفة الاجتماعية لما يسمى بالديمقراطية البورجوازية ودولة الرفاه، أصبحت غير محتملة على الاطلاق فى ظروف الكساد وانخفاض معدلات الربح، وعبرت عن رفضها لاستمرار دفع تلك التكلفة، فطالبت بتقليص الانفاق العام ذا الطابع الاجتماعى لكى تبرر مطالبها بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول والثروات المرتفعة، وأن تتراجع الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى، وكل ماعليها هى أن تهتم بوظائفها التقليدية وأن تضبط معدلات نمو عرض النقود.

٢- إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البورجوازية :

أما الفرع الثانى الذى ظهر فى الليبرالية الجديدة، فهو ذلك التيار الى إجتهد فى تحليلاته للمناداة بإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البورجوازية ، ساعياً فى ذلك الى مايشبه البحث عن مصادر جديدة للتراكم البدائى للاستعانة بها فى مرحلة التوسع الرأسمالى القادمة. وهنا تبلور فكر هذا التيار فى قضيتين أساسيتين. الأولى، هى المناداة بخفض الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة. والقضية الثانية، هى بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها الى القطاع الخاص.

ففيما يتعلق بالقضية الأولى، ظهر تيار قوى فى الليبرالية الجديدة يهاجم الضرائب المرتفعة التى فرضتها الحكومات على دخول وأرباح الأفراد والشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية. فهذه الضرائب - فى رأى أنصار هذا التيار - هى المسئولة عن تدهور حوافز العمل والادخار والاستثمار. بل هى المسئولة حتى عن ظاهرة التهرب الضريبى وإتساع حجم مايسمى بالاقتصاد السرى Underground Economy. ويعتقدون، أنه اذا كانت الرأسمالية تعانى من وجود بطالة وطاقات عاطلة وانخفاض فى معدلات النمو، فإن ذلك لايعكس أزمة فى الطلب الكلى الفعال - كما كان كينز يعتقد - بل أزمة فى العرض، وعليه فإن الحل يكون من خلال العمل

على زيادة الناتج. وليست هناك في إعتقادهم مشكلة تصريف أو امتصاص، لأن كل زيادة فى الناتج ستجر معها زيادة مساوية فى الطلب. وقانون ساي للأسواق Say's Law (الذى كان ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوى له) مازال صحيحاً، وأنه لاخوف إطلاقاً من عدم تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى اذا خضع النشاط الاقتصادى لمبدأ الحرية الاقتصادية وكان هناك اعتماد على آليات السوق الحرة. من هنا فإن الاقتصاديين الذين نادوا بهذا قد أجهضوا، في الحقيقة، كل تقدم حققته الكينزية فى النظرية الاقتصادية الرأسمالية.

عموماً، يعتقد أنصار هذا التيار، أن أهم مايحتاج اليه الرأسماليون لزيادة الانتاج (العرض) هو توفير الحافز والأمان والحرية المطلقة لهم فى تعظيم أرباحهم ودخولهم. وأهم الوسائل المؤدية لذلك هو تخفيض الضرائب المفروضة على دخولهم وثرواتهم. فهم يعتقدون أنه إذا كانت الضرائب مرتفعة (وبالذات ضرائب الدخل والثروة) بسبب تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى واحتياجها المستمر للايرادات، فإن الأفراد سوف يعملون ويدخرون ويستثمرون بشكل أقل مما لو كانت الدولة لاتتدخل أصلا ولا تفرض تلك الضرائب المرتفعة [٦٤] . فطالما أن الأفراد يدركون أنه بعد وصول دخولهم وثرواتهم الى مستوى معين، فإن أية زيادة فوق هذا المستوى سوف تخضع لمصيدة الضرائب، فإنهم لهذا سوف يتقاعسون عن الوصول الى مابعد هذا المستوى. ويستنتجون من ذلك، أنه لكى نحفز الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، فلابد من إجراء خفض شديد فى معدلات ماتقتطعه الدولة منهم من ضرائب. ولا خوف مطلقاً هنا من تأثير ذلك على عجز الموازنة العامة للدولة، بل على العكس، بزعم أنصار هذا التيار ان تخفيض معدلات الضرائب سوف يجعل الحصيلة الضريبية تتزايد نظراً للآثار التوسعية فى الدخل والناتج والتوظف التى ستنتج عن هذا التخفيض. وقد إستندوا فى تبرير ذلك على فكرة بسيطة، كان الاقتصادى الأمريكى آرثر لافرA.Laffer قد توصل اليها وعرفت تحت مصطلح «منحنى لافر» الذى كان ينص على أنه إذا كان معدل الضريبة صفراً، فإن الحصيلة ستكون أيضا صفراً. واذا كان معدل الضريبة ١٠٠٪ فإن حصيلة الضرائب ستنعدم تماماً. وبين هذين الحدين توجد نقطة وحيدة على المنحنى يمكن عندها تعظيم الحصيلة الضريبية [٦٥] .

وسرعان ماتبنت حكومات كبريات الدول الرأسمالية الصناعية هذه الفكرة.

فسارعت حكومة الرئيس ريجان فى أوائل الثمانينات (من خلال ما أوصت به لجنة كيمب - روث) الى إجراء خفض كبير فى معدلات الضرائب على الدخل والثروة [٦٦] وكذلك بريطانيا وفرنسا وغيرهما من الدول. وكان من نتيجة ذلك :

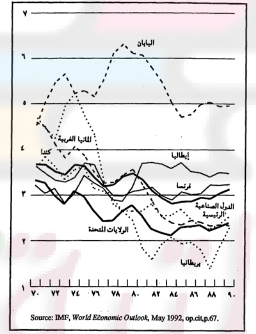
١ - زيادة موارد القطاع الخاص وبذلك حدثت إعادة توزيع للدخل لصالح هذا القطاع[٦٧] .

٢ - تزايد العجز بالموازنة العامة للدولة نظراً للخسارة الكبيرة التى حدثت فى حصيلة الضرائب [٦٨] .

أما القضية الثانية التى أولتها الليبرالية الجديدة إهتماماً بالغاً، فهى قضية نقل ملكية مشروعات ومؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاصPrivitisation. وقد تمخض التبنى الواسع لهذه القضية عن إعادة توزيع الثروة القومية لصالح البورجوازية بعد تمكينها من الاستيلاء على ملكية أصول هذه المشروعات والمؤسسات وادارتها على أساس قواعد السوق لحسابهم. فمع استحكام أزمة الرأسمالية فى السبعينات، أعلنت البورجوازية ضيقها بالتوسع الذى حدث فى قطاع الاستثمارات العامة الحكومية، وراحت تردد المقولات النيوكلاسيكية المعروفة مثل، أن الدولة هى أسوأ مستثمر، وأن القطاع الخاص أكثر كفاءة فى تخصيصه للموارد من القطاع العام، وأن زيادة حجم الاستثمارات الحكومية تزعج القطاع الخاص وتحد من حرية حركته، وان نمو القطاع العام يهدد بظهور الدولة الشمولية .. الى آخره. وعليه، فالمطلوب لإنفراج أزمة النظام هو أن تتخلى الدولة عن ملكيتها لهذه المشروعات. وبدأ الاعداد لنقل ملكية كثير من الشركات العامة الى القطاع الخاص الشركة تلو الأخرى «كما لو كانت تلك الشركات عجولاً سمنت خصيصاً للذبح [٦٩]» . وكانت البداية فى بريطانيا (شركة بريتش تليكوم .. وما تلى ذلك من شركات أخرى) أيام حكم تاتشر، ثم راحت حكومات بلاد أخرى تسير على نفس النهج (فرنسا، إيطاليا، كندا، سنغافوره .. الى آخره) . ولم يكن البيع قاصرا على الرأسماليات المحلية، بل شاركت فيه بنوك ومؤسسات مالية أجنبية ومستثمرون من بلاد أخرى. وواكب ذلك تدهور ملحوظ فى الاستثمارات الحكومية الثابتة فى المدارس والمستشفيات والمرافق العامة (انظر الشكل رقم ١ - ١٢).

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الليبرالية المتطرفة التى تجسدت إجراء اتها فى

شكل رقم (١ - ١٢)
تدهور الاستثمارات الحكومية الثابتة في الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة
١٩٧٠ - ١٩٩٠



Source: IMF, *World Economic Outlook*, May 1992, op.cit,p.67.

تحجيم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وفى خفض معدلات الضرائب على الدخول والثروات المرتفعة وفى بيع شركات القطاع العام الى القطاع الخاص وفى إطلاق العنان لقوى السوق فى بيئة يغلب عليها طابع الاحتكار، قد تمخضت بشكل واضح عن إعادة توزيع، شبه جذرية، فى الثروة القومية والدخل القومى بالبلاد الرأسمالية الصناعية لصالح البورجوازية وضد كاسبى الإجور والمرتبات من العمال والموظفين. ما بالنا إذا علمنا أنه فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية قفزت الحصة المملوكة من الثروة التى يملكها أغنى ١٪ من السكان الأمريكيين، قفزت من ٢٤٫٩٪ فى عام ١٩٦٩ الى ٣٤٫٣٪ فى عام ١٩٨٣ (انظر الجدول رقم ١ - ٥). وهو تركيز شديد للثروة، يراه بعض الاقتصاديين كأعلى رقم قياسى فى التاريخ [٧٠]. وهذا التركيز الشديد للثروة حدث أيضا فى بلاد أخرى، وإن كان بدرجات متفاوتة. وبعد أن كان النصيب النسبى للأجور المدفوعة من اجمالى الدخل القومى فى البلاد الرأسمالية الصناعية قد ظل، تقريباً، ثابتا، بعد تحسنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٦٨ (فترة العصر الكينزى) إلا أن هذا النصيب اتجه، فى ظل السياسات الليبرالية الجديدة، نحو التدهور بشكل جلى، عاكساً فى ذلك الانخفاض النسبى الذى حدث فى مستوى معيشة كاسبى الأجور والمرتبات، وبخاصة بعد التخفيض الشديد الذى حدث فى الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية [٧١]. وتشير بعض المصادر، فى المقابل من ذلك، الى كثرة ظهور البليونيرات فى هذه البلاد. ففى الولايات المتحدة، كما أشارت صحيفة نيويورك تايمز «ان عدد البليونيرات (أصحاب البلايين) يكاد يكون قد تضاعف فى العام ١٩٨٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية. اذ كانوا ١٤ بليونيرا فى أوله، فأمسوا ٢٦ بليونيرا فى آخره [٧٢] ». وترتب على ذلك أن الدخل القومى قد أعيد توزيعه بشكل أكثر تفاوتا فى الولايات المتحدة. وطبقاً لبعض المصادر [٧٣] يتبين أن دخل أغنى ٥٪ من السكان الأمريكيين أصبح يفوق مجمل دخول أفقر ٤٠٪ من الشعب الأمريكى.

على أية حال، ان كل هذه السياسات الليبرالية الجديدة قد أحدثت بلا شك انتعاشاً واضحاً فى صفوف البورجوازية وزادت من قدراتها الاقتصادية. لكن التناقض الشديد الذى يبرز هنا، أنه فى الوقت الذى زادت فيه قدرات البورجوازية على التراكم وتنفيذ خطط التوسع والابتكار فى الانتاج، الا أن تفاقم حدة التفاوت فى توزيع الدخل والثروة الذى حدث فى العقدين الماضيين ينذر فى المستقبل القريب بتفاقم أزمة التصريف بعد

جدول رقم (١ – ٥)

الحصة المملوكة من الثروة التى يملكها أغني ١ بالمئة من الأمريكيين خلال الفترة ١٨١٠ – ١٩٨٣

السنة	النسبة
١٨١٠	٢١ر٠٠
١٨٦٠	٢٤ر٠٠
١٧٨٠	٢٦ر٠٠ – ٣١ر٠٠
١٩٠٠	٣١ر٠٠
١٩٢٢	٣١ر٣٠
١٩٢٩	٢٨ر٣٠
١٩٣٣	٣٠ر٦٠
١٩٣٩	٢٣ر٣٠
١٩٤٥	٢٠ر٨٠
١٩٥٣	٢٧ر٥٠
١٩٥٦	٢٦ر٠٠
١٩٥٨	٢٦ر٩٠
١٩٦٢	٢٧ر٤٠
١٩٦٣	٣١ر٦٠
١٩٦٥	٢٩ر٢٠
١٩٦٩	٢٤ر٩٠
١٩٨٣	٣٤ر٣٠

Source: Ravi Batra, *The Great Depression of 1990*, why it's go to happen, how to protect yourself, Simon & Schuster, New York 1987,p.118

أن يظهر التأثير التراكمى لهذا التفاوت ، الذى يبدو أن الأخطار التى ستتولد عنه لم تدر بخلد الاقتصاديين البورجوازيين. والحق، ان أزمة التصريف القادمة ستتخذ طابعاً مغايراً للأزمات الدورية التى عرفتها الرأسمالية فى عالم مابعد الحرب، وبخاصة إذا أدخلنا بعين الاعتبار قضية البطالة والتحول من عملية الافقار النسبى الى الافقار المطلق داخل الدول الرأسمالية الصناعية. فمن الواضح ان الليبرالية الجديدة لم تعبأ

بحل هذه القضية، بل كان هناك قبول ضمنى أن حل أزمات الرأسمالية، وبالذات أزمة التضخم، لن تتم إلا فى ضوء القبول الواسع بالبطالة بعد أن تم التخلى تماماً عن هدف التوظف الكامل (انظر تطور حالة البطالة ومؤشرات أخرى فى البلاد الرأسمالية السبعة فى الجدول رقم (١ - ٦) وكذلك الأشكال ١ - ١٣، ١ - ١٤، ١ - ١٥، ١- ١٦.

والمعضلة الأساسية التى تواجهها مراكز المنظومة الرأسمالية بشأن مشكلة البطالة هى أن الصناعات التى ستعتمد عليها موجة التوسع الرأسمالى القادمة هى من ذلك النوع الذى لن يوفر العمل الثابت للعمالة التى اعتمد عليها الانتاج الصناعى الضخم فى أوروبا واليابان والولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥. فالتصنيع الضخم يتراجع الآن أمام قطاع الخدمات الذى يعتمد على فنون إنتاجية موفرة لعنصر العمل، والانتاج فى الصناعات الجديدة سيعتمد على فنون مستحدثة، كثيفة المعرفة، وسيدار من خلال أجهزة الانتاج والادارة المبرمجة التى يقل فيها العمل الانسانى الى أدنى الحدود.. فهناك الآن ارتفاع شديد فى درجة «أتمتة» العمليات الانتاجية، وبشكل متزايد عبر الزمن، حيث حل العمل الآلى محل العمل الإنسانى. وأصبحت خطوط الانتاج فى كثير من الصناعات لاتحتاج إلا تدخلا بسيطاً أو تافها من جانب الإنسان، وخاصة بعد ابتكار «الرابوت»، أى الانسان الآلى المبرمج الذى جاء بعد التطور المذهل فى صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيا الآلات الدقيقة. والطلب على هذا «الانسان الآلى» فى تصاعد مستمر بسبب الوفر الهائل الذى يحققه فى العمالة ذات الأجور المرتفعة وبسبب مايوفره من مزايا نسبية فى خفض التكاليف وتحسين الموقع التنافسى للمؤسسات الاحتكارية بالرغم من إرتفاع سعره. والبيانات المتاحة تشير إلى أن العدد الإجمالى للرابوت المبرمج قد وصل فى عام ١٩٨٢ إلى حوالى ٣١ ألف رابوت فى مختلف الدول الرأسمالية الصناعية (انظر الجدول١ - ٧)،(ومن المؤكد أن الرقم ارتفع عن ذلك كثيراً الآن). ومن هذا العدد كان يوجد مانسبته ٤٢٪ (أى ١٣ ألف) فى اليابان، وحوالى ٢٠٪ (أى ٦٢٥٠) فى الولايات المتحدة، وحوالى ٢٥٪ فى دول أوروبا الغربية. ويتركز استخدام الرابوت فى صناعة السيارات والموتورات والمنتجات الهندسية الكهربائية والمنتجات المعدنية، وفى صناعة البلاستيك والمطاط. واذا كان دخول العمل الآلى المبرمج قد أدى الى زيادة البطالة فى كثير من الصناعات، فإن الأمر زاد حرجاً حينما دخل هذا النوع من العمل فى قطاع الخدمات المدنية. وهو القطاع التقليدى الذى كانت له قدرة عالية على امتصاص البطالة فى

جدول رقم (١ - ٦)

بعض ملامح اقتصاديات البلاد الرأسمالية الصناعية فى ضوء السياسة الليبرالية الجديدة ١٩٨٥-١٩٨٩

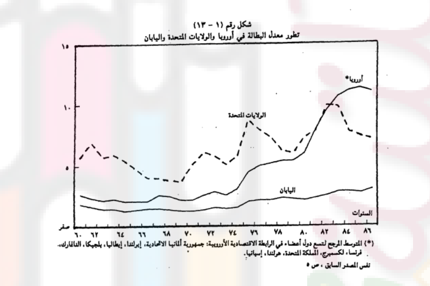
الدولة والسنة	معدل البطالة ٪ من القوى العاملة	معدل التضخم *	عجز الموازنة العامة ٪ من الناتج المحلى الإجمالى	عجز الحساب الجارى ٪ من الناتج المحلى الإجمالى
كندا :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٨ر٩	٧ر٥	-٣ر٩	-١ر٠
١٩٨٦	٩ر٦	٣ر٠	-٥ر٥	-١ر٨
١٩٨٧	٨ر٩	٤ر٦	-٤ر٥	-١ر٧
١٩٨٨	٧ر٨	٤ر٠	-٣ر٦	-٢ر٣
١٩٨٩	٧ر٨	٣ر٧	-٣ر٧	-٢ر٣
الولايات المتحدة :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٧ر٦	٦ر٨	-٢ر٠	-٠ر٧
١٩٨٦	٧ر٠	٢ر٦	-٣ر٥	-٣ر٣
١٩٨٧	٦ر٢	٣ر٠	-٢ر٤	-٣ر٦
١٩٨٨	٦ر٠	٣ر٢	-٢ر٢	-٣ر٠
١٩٨٩	٥ر٩	٣ر٥	-١ر٩	-٢ر٦
اليابان :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٢ر٣	٣ر٧	-٣ر٥	١ر٠
١٩٨٦	٢ر٨	١ر٩	-٠ر٦	٤ر٣
١٩٨٧	٢ر٨	-٠ر١	-٠ر٨	٣ر٦
١٩٨٨	٢ر٨	١ر٢	-٠ر٨	٢ر٧
١٩٨٩	٣ر٠	١ر٥	-٠ر٧	٢ر٥
فرنسا :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٦	٦ر٩	١٠ر٢	-١ر٨	-٠ر٢
١٩٨٦	١٠ر٥	٤ر٦	-٢ر٩	٠ر٤
١٩٨٧	١٠ر٨	٣ر٢	-٢ر٣	-٠ر٥
١٩٨٨	١١ر٣	٢ر٥	-٢ر٣	-٠ر٣
١٩٨٩	١١ر٩	٢ر٥	-١ر٩	-٠ر٣
ألمانيا الاتحادية :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٥ر٣	٣ر٨	-٢ر٩	٠ر٥
١٩٨٦	٧ر٩	٣ر١	-١ر٢	٤ر٢
١٩٨٧	٧ر٩	٢ر١	-١ر٧	٣ر٩
١٩٨٨	٨ر١	٢ر٠	-٢ر٧	٣ر٣
١٩٨٩	٨ر٢	٢ر٠	-٢ر٣	٣ر١
إيطاليا :				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٨ر١	١٥ر٨	-١٠ر٣	-٠ر٤
١٩٨٦	١١ر٢	٨ر١	-١١ر٢	-٠ر٧
١٩٨٧	١١ر٧	٥ر٨	-١٠ر٦	٠٠٠
١٩٨٨	١١ر٨	٥ر٠	-٩ر٧	-٠ر١
١٩٨٩	١١ر٩	٥ر٠	-١٠ر١	-٠ر٢
بريطانيا:				
متوسط ٧٥ - ١٩٨٥	٧ر٤	١٢ر٤	-٣ر٦	٠ر٥
١٩٨٦	١١ر٤	٣ر٥	-٢ر٦	-٠ر٢
١٩٨٧	١٠ر٤	٤ر٤	-١ر٦	-٠ر٤
١٩٨٨	٩ر١	٤ر٨	-١ر٢	-٠ر٩
١٩٨٩	٨ر٩	٤ر٥	-١ر٣	-١ر١

* محسوب على أساس مكمش الناتج المحلى GDP Deflator

Source: IMF; *World Economic Outlook*, April 1988, p.21

شكل رقم (١ - ١٣)

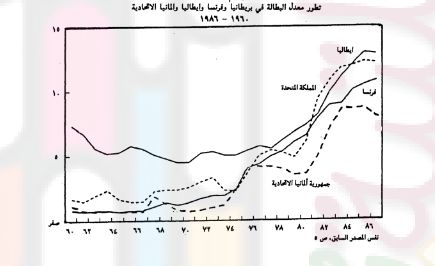
تطور معدل البطالة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان



(*) المتوسط المرجع لتسع دول أعضاء في الرابطة الاقتصادية الأوروبية: جمهورية ألمانيا الاتحادية، إيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدانمارك، فرنسا، لكسمبرج، المملكة المتحدة، هولندا، إسبانيا.

نفس المصدر السابق، ص ٥

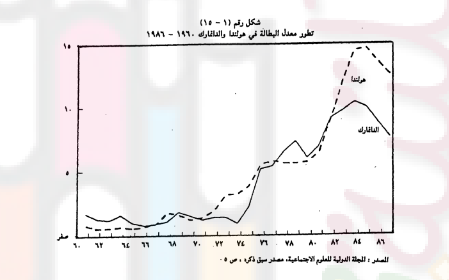
شكل رقم (١ - ١٤)
تطور معدل البطالة في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا الاتحادية
١٩٦٠ - ١٩٨٦



نفس المصدر السابق، ص ٥

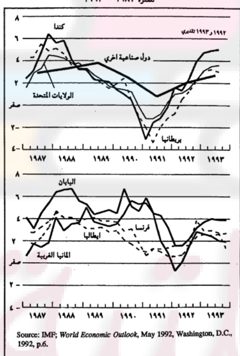
شكل رقم (١ - ١٥)

تطور معدل البطالة في هولندا والدانمارك ١٩٦٠ - ١٩٨٦



المصدر : المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

شكل رقم (١ - ١٦)
تطور معدل النمو الحقيقي لبعض الدول الرأسمالية الصناعية
للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٣



Source: IMF; *World Economic Outlook*, May 1992, Washington, D.C., 1992, p.6.

جدول رقم (١ - ٧)

تطور أعداد مجتمع الإنسان الآلى (الرابوت)*

فى بعض الدول الرأسمالية ٧٤ - ١٩٨٢

الدولة	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	متوسط معدل النمو السنوى ٪	
						٧٤-٨٢	٨١ - ٨٢
اليابان	١٥٠٠	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٩٥٠٠	١٣٠٠٠	٣١	٣٧
الولايات المتحدة	١٢٠٠	٢٥٠٠	٣٥٠٠	٤٥٠٠	٦٢٥٠	٢٣	٣٩
المانيا الغربية	١٣٠	٤٥٠	١٢٠٠	٢٣٠٠	٣٥٠٠	٥١	٥٢
السويد	٨٥	٨٠٠	١١٣٣	١٧٠٠	١٣٠٠	٤١	٠٠
بريطانيا	٥٠	١٢٥	١٧٣	٧١٣	١١٥٢	٤٨	٦٢
فرنسا	٣٠	٠٠٠	٥٨٠	٠٧٩٠	٩٥٠	٥٤	٢٠
ايطاليا	٩٠	٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٧٩٠	٣١	٥٦
هولندة	٣	٤	٤٩	٦٢	٠٠	٠٠	٠٠
الاجمالي لكل العالم	٠٠	٠٠	١٣٧٠٠	٢٢٠٠٠	٣١٠٠٠	---	---

* التقدير يعتمد على التعريف الضيق للإنسان الإلى

(٠٠) غير معروفة

source: *The OECD-OBSERVER*: No.13, 1983 "Robots-The Users and the Makers.

الخمسينات والستينات من هذا القرن. معنى هذا ببساطة شديدة أن الاقتصاد الرأسمالى فى مراكز المنظومة الرأسمالية يتحول اذن بسرعة شديدة للدخول فى مرحلة لاتعتمد على العمالة الكثيفة التقليدية، وإنما علي عمالة عالية المهارة وكثيفة المعارف وذات قدرة فائقة على التكيف والتدريب باستمرار على الفنون الانتاجية الجديدة. صحيح أن الموجة الجديدة للصناعات عالية التكنولوجيا قد تخلق فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة جداً، لكنها في جميع الأحوال لن تستوعب ذلك القدر من قوة العمل الذى يوجد الآن (أو سيوجد فى المستقبل) فى المراكز الرأسمالية الصناعية. بل أنه نظراً لسرعة التقدم الفنى، فإن هؤلاء الذين سيجدون فرصة العمل اليوم سيكونوا معرضين للبطالة فى الغد اذا لم يواكبوا الحاجات المتغيرة لمهارات العمل والابداع

المطلوبة. كما أن الورطة الرئيسية في هذا الخصوص، هي أن شغل فرص العمل الجديدة لن تكون ممكنة إلا أمام هؤلاء القادرين على دفع نفقة التعليم وإعادة التدريب والتعرف على مهارات الثورة العلمية والتكنولوجية المستمرة، هذا في الوقت الذي أضرت فيه السياسة الليبرالية الجديدة علي تقليل الانفاق الحكومي الموجة للتعليم والتدريب، وجعلت التعليم خاضعاً لاقتصادات السوق، ومن ثم وقفاً علي من يقدر علي تحمل نفقاته المرتفعة. والرأسمالية الجديدة بهذا الشكل قد حكمت علي القاعدة العريضة من العمال والموظفين وشرائح كثيرة من الطبقة الوسطي، حكمت عليهم بالبطالة المستديمة. معني هذا، ان مشكلة البطالة تحولت لأن تصبح أزمة هيكلية، لا تجدي أمامها الوصفات الكينزية التقليدية، ولا الوصفات السطحية (النقدية والمالية) التي تعتمد عليها الليبرالية الجديدة (مبادىء المدرسة النقدية Monetarism). مشكلة البطالة، اذن، ستصبح هي القنبلة، دائمة الخطر التي يتعين علي المراكز الرأسمالية الصناعية ان تضع لها الف حساب، نظراً للاخطار المحدقة التي ستنجم عنها (العنف، التطرف، العنصرية، حوادث الشغب .. الي آخره).. ولكنها في جميع الاحوال ستعيد من جديد انبعاث الحركة العمالية التي كان الغرب الرأسمالي قد راهن علي موتها إبان فترة العصر الذهبي لرأسمالية ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧٠).

في ضوء ما تقدم، من المتوقع ان تحتدم الاوضاع الاجتماعية في مراكز المنظومة الرأسمالية في المستقبل ، خاصة بعد التضحية بدولة الرفاه والقبول الواسع للبطالة . ولن يكون بإمكان اية دولة رأسمالية صناعية ان تتحمل علي المدي الطويل هذا الضغط الاجتماعي المتزايد الذي سيسببه البطالة وتفاقم احوال الجيش الاحتياطي للعمل واستمرار عمليات الافقار المطلق لاقسام واسعة من العمال والموظفين (فقدان فرص العمل والدخل، الغلاء، تلاشي كثير من بنود الضمان الاجتماعي ...الخ).

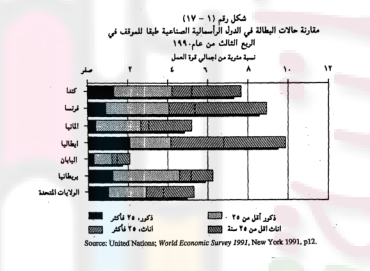
إعادة تقسيم العالم وعودة مناطق النفوذ :

ومن أجل مواجهة وضع كهذا يمكن لنا أن نتصور قيام أنظمة قمعية واستبدادية (فاشية أو نازية) في هذه المراكز علي غرار الأنظمة التي أفرزتها فترة ما بعد الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣). بيد أن هذا ستترتب عليه نتائج وخيمة وكوارث لا تحمد

عقباها لشرائح البورجوازية العليا. من هنا، ستصبح قضية البحث عن «سياسات مضادة للأزمة» من أهم ماستنشغل به الرأسمالية المعاصرة بعد ان نفضت عنها الرداء الكينزي بعد ان تهلهل هذا الرداء. ويبدو لنا من استقراء خريطة علاقات الصراع في العالم، أن الجهد يتجه أساساً للبحث عن « فائض قيمة تاريخي جديد»(٧٤) تستعين به الرأسمالية المعاصرة في حل مأزقها التاريخي. وهو البحث الذي يمكن ان نترسم خطاه الآن في محاولات اعادة احتواء العالم الثالث من خلال استثمار فخ الديون الخارجية الذي وقعت فيه هذه الدول في ربع القرن الماضي ومن خلال الغزو العسكري الفج لبعض بلاد هذا العالم، وفي محاولات إختراق الدول التي كانت اشتراكية مستغلة في ذلك الثمار البائسة للبيروسترويكا وتحويلها الي ما يسمي «باقتصاديات السوق». وفي كل هذه المحاولات ستكون الليبرالية الجديدة المتطرفة في صعيدها العالمي هي وسيلة الرأسمالية المعاصرة لرفع متوسط معدل الربح لاعادة الحيوية لتراكم رأس المال والنفي الجزئي لتناقضاتها الداخلية. وكما أجهضت الليبرالية الجديدة «دولة الرفاه» وكل تقدم حققته الطبقة العاملة إبان العصر الكينزي في البلاد الرأسمالية الصناعية، ستجهض الليبرالية الجديدة، في محاولاتها لاحتواء العالم الثالث واختراق البلاد التي كانت إشتراكية، كافة أشكال سيادة الدولة والتدخل الحكومي والتنظيمي وكل تقدم اجتماعي حققته شعوب هذه الدول، حتي تكون بيئة الاستغلال مواتية لاستنزاف أكبر قدر ممكن من فائض القيمة التاريخي المرتقب. وهنا لن تتردد الرأسمالية المعاصرة في ابتكار اشكال جديدة تؤهلها لتحقيق هذا الغرض، وهي الاشكال التي ستعطي للامبريالية وجهها الجديد.

وعموماً ينبغي لنا أن نشير الي أنه لئن كانت الليبرالية وآليات السوق ومعاداة التدخل الحكومي هي الشعارات التي رفعتها الرأسمالية علي صعيدها المحلي لمواجهة مأزقها التاريخي، وتمكنت بها، ومن خلالها، من إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح البورجوازية، مع ماسببه ذلك من اختفاء ما يُسمي «بدولة الرفاة» وماسيسببه ذلك من مشكلات وتناقضات حادة علي الصعيد الداخلي، فإن الرأسمالية المعاصرة، علي صعيدها العالمي، وهي تخطط لمرحلة توسعها القادم ستكون اكثر وحشية في ليبراليتها وهي تعيد احتواء العالم الثالث وإختراق الدول التي كانت اشتراكية. فتحت ضغوط إعادة جدولة الديون وأوهام «التصحيح الاقتصادي» واستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، يتم الآن إخضاع دول هذا العالم لنظام أشبه بالادارة

شكل رقم (١ - ١٧)
مقارنة حالات البطالة في الدول الرأسمالية الصناعية طبقا للموقف في الربع الثالث من عام ١٩٩٠



Source: United Nations; *World Economic Survey 1991*, New York 1991, p12.

المركزية الخارجية الصارمة لاقتصادياتها عبر اتفاقات صندوق النقد الدولي وشراء أصولها الانتاجية (المصانع والشركات والبنوك ... الي آخرة) ويعود الأجانب مرة اخري للتحكم في مقدراتها(٧٥). وهنا تستعيد الرأسمالية العالمية، للمرة الثانية، وسائل السيطرة المباشرة علي اقتصاديات هذه الدول، وهي السيطرة التي كانت قد فقدتها عقب انهيار النظام الاستعماري في اعقاب الحرب العالمية الثانية. وعبر هذه الليبرالية المتوحشة، وعبر أوهام التحول الي نظام السوق، تم تفكيك اقتصاديات البلاد التي كانت إشتراكية ... تفكيكها اقتصاديا وقوميا وسياسياً، بل وأخلاقياً، ليسهل إحتوائها وعودتها الى حظيرة النظام الرأسمالي، وليسهل تصدير فائض الانتاج السلعي وفائض رؤوس الأموال اليها من أجل إستنزاف الارباح منها.

ومن عجب، ان الدول التي كانت «إشتراكية» تقوم الآن بتطبيق ليبرالية من نوع غاية في الهمجية، لا وجود فيها للدولة إلا بمعناها البوليسي والقمعي. أما عن الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة فلا مكان له أمام الزحف الكاسح لقوي السوق والسحر الزائف لآليات العرض والطلب. من هنا، وفي ضوء حالة الفوضي الهائلة التي غرقت فيها هذه البلاد، والتي لاقت حماساً وحشياً من الدول الرأسمالية، فقد حدث فيها انهيار اقتصادي واجتماعي مريع. حيث انخفض الناتج المحلي الاجمالي فيها بنسب مخيفة (تصل الي ٢٩٪ في حالة يوغوسلافيا والي ٢٥٪ في جورجيا وبلغاريا) وانطلقت فيها الاسعار بسرعة الصاروخ، وزادت فيها معدلات البطالة وتفاقم حسابها الجاري، وهوت أسعار صرف عملاتها إلى الحضيض، وانخفض مستوي معيشة الناس الي حد البؤس المطلق. وكل ذلك تعاصر مع تفشي ألوان عجيبة من الفساد ومافيا النهب والجريمة والنزاعات العرقية والقومية المتعصبة - انظر الجدول رقم (١ - ٨).

لقد راهنت البيروسترويكا علي انه من الممكن اذا ماانتهت الحرب الباردة بين المعسكرين من خلال إعطاء التعاون الدولي أولوية مطلقة علي الصراع الطبقي والايديولوجي، ان تتمكن الدول الاشتراكية من تحرير جانب كبير من مواردها التي كانت توجه للأغراض العسكرية نحو الانتاج المدني. وسرعان ماتبين ان ذلك وهم كبير. ذلك أن رصيد رأس المال الثابت في الصناعات الحربية في هذه الدول هو رصيد متقادم ولا يصلح للتحول نحو الانتاج المدني (إلا في حدود هامشية). من هنا فإن تحول هذه الدول إلى النظام الرأسمالي سوف يخلق طلباً هائلاً من جانبها علي المعدات

جدول (١ - ٨)
الانهيار الإقتصادى المريع
لوحة إحصائية عن مؤشرات الأداء الإقتصادى فى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفييتى السابق طبقا لعام ١٩٩١

معدل التغير السنوى

الدولـة	الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى	أسعار المستهلك	التوظيف (تشغيل العمالة)	الحساب الجارى ٪ من الناتج المحلى الاجمالى
اجمالى دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى سابقا	-١٦ر٩	٩٢ر٨	-٢ر٦	-٠ر٧
دول شرق أوروبا	-٧ر١	١٣٤ر٧	-٥ر٨	-٢ر٢
ألبانيا	-٢١ر١	٤٠ر٠	...	-١٨ر١
بلغاريا	-٢٥ر٠	٤٦٠ر٤	-١٣ر٩	-١٢ر١
تشيكوسلوفاكيا	-١٦ر٤	٥٨ر٧	-٦ر٦	٢ر١
المجر	-٧ر٥	٣٣ر٠	-١ر١	١ر٤
بولندا	-٨ر٠	٧٠ر٣	-٢ر٤	-٢ر١
رومانيا	-١٢ر٠	١٦٤ر٣	-٢ر٥	-٧ر٧
يوغوسلافيا	-٢٩ر٣	٢٧٠ر٠	-١٠ر٠	-٠ر٢
الاتحاد السوفيتى سابقا	-١٧ر٠	٨٦ر٠	-٢ر٠	-٠ر٢
أستونيا	-١٠ر٨	٢١١ر٨	-١ر٠	٦ر١
لاتفيا	-٧ر٩	١٧٢ر٢	-٤ر٧	٤ر٤
ليتوانيا	-١٣ر٠	٢٤٤ر٧	٠ر٤	٦ر٥
روسيا	-٩ر٠	٩٠ر٤	-١ر١	٠ر٧
بيلاروس	-٣ر١	٨٠ر٠	-٢ر٠	٣ر٤
مولدافيا	-١١ر٩	٩٨ر٠	...	...
أوكرانيا	-٩ر٦	٨٤ر٢	-٠ر٤	-٦ر٤
أرمينيا	-١١ر٨	١٠٠ر٣	...	...
أذربيجان	-٠ر٧	٧٠ر٣	...	-٠ر٥
جورجيا	-٢٥ر٠	...	...	-٥٠ر٠
كازاخستان	-١٠ر٠	١٨١ر٠	...	-٣ر٥
كيراخستان	-٢ر٠	١٠٣ر٠	-٢ر٠	١٢ر٢
طاجيكستان	-٨ر٧	٩٠ر٠	٠ر٤	٣ر٩
تركمانستان	-٠ر٦	٩٠ر٠	٢ر٦	١٣ر٨
أوزبكستان	-٠ر٩	٨٢ر٢	-١٥ر٠	-١ر١

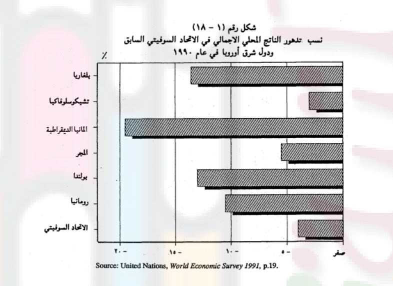
Source: IMF; *World Economic Outlook*, May 1992, Washington D.C.,1992,p.31.

والتجهيزات الانتاجية. وتلك هي، بالدقة، الفرصة الذهبية التي تتطلع اليها كثير من عواصم دول المنظومة الرأسمالية للتخفيف من حالات الكساد التي تمر بها. إذ لن يمكن للاتحاد السوفيتي السابق أو غيره من دول شرق أوروبا أن تحصل علي حاجتها من تلك الآلات والتجهيزات عن طريق الاقتراض الخارجي، بسبب حالة الافلاس التي توجد فيها هذه الدول (تدهور احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية وسرقته من خلال المافيا الاقتصادية والتدهور المريع لصادراتها والانخفاض المستمر في سعر صرف عملاتها). لهذا لن يبقي أمامها من سبيل إلا أن تذعن لمطالب الاستثمارات الاجنبية الخاصة، اي ان تُجري «انفتاحا» علي غرار انفتاح البلاد المتخلفة، بأن تقدم لرأس المال الاجنبي كل مايطلب من شروط وامتيازات وضمانات بما فيها تملك المشروعات العامة. وقد قامت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وحكومات بعض الدول الرأسمالية بتقديم بعض «المساعدات» التي تسهل عملية «فتح» هذه البلاد أمام زحف الشركات متعددة الجنسية. واليوم، تعالج هذه المنظمات مجموعة هذه الدول في تقاريرها ومنشوراتها ضمن مجموعة الدول النامية.

وتجدر الاشارة الي انه في ضوء التلهف علي الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتحول سريعاً نحو الرأسمالية، فقد تسارع زحف الاستثمارات الأجنبية الخاصة الي دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق، سواء في شكل مساهمات في مشروعات مشتركة أو في شكل فروع للشركات الأجنبية مملوكة بالكامل لرأس المال الأجنبي، وبخاصة فى ضوء المزايا والضمانات العديدة التي قدمتها هذه الدول لتلك الاستثمارات، فضلاً عن توافر الموارد الطبيعية وعنصر العمل الفني الرخيص والقرب من أسواق أوروبا الواسعة[٧٦]. وتشير الاحصائيات الي انه فيما بين بداية عام ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢ تضاعفت قيمة هذه الاستثمارات ووصلت الي مايزيد عن ٤٣ مليار دولار، وبلغت فيها قيمة المشروعات الاجنبية المملوكة بالكامل لرأس المال الاجنبي٤ ر٩ مليار دولار. وجاء ترتيب جمهوريات الكومنولث المستقلة (الاتحاد السوفيتي) الأولي من حيث نصيبها في تلك الاستثمارات (٦ر٥ مليار دولار) ثم يليها في ذلك المجر (١ر٢ مليار) ثم رومانيا (٧ ر. مليار) .. انظر الجدول رقم ١ - ٩). صحيح أن هذه الاستثمارات تمثل الآن رذاذاً بالنسبة لحركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في صعيدها العالمي، لكن دوائر رأس المال في الغرب تتوقع ان تتجه هذه الاستثمارات في القريب للتوسع، وبخاصة كلما أسرعت هذه الدول نحو

شكل رقم (١ - ١٨)

نسب تدهور الناتج المحلي الاجمالي في الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا في عام ١٩٩٠



Source: United Nations, *World Economic Survey 1991*, p.19.

جدول رقم (١ - ٩)
موقف الاستثمارات الأجنبية الخاصة فى دول شرق أوروبا
طبقا للموقف فى ١٩٩٢

الدولـــــة	عدد المشروعات	القيمة بملايين الدولارات
بلغاريا	٩٠٠	٣٠٠
دول الكومنولث	٥٤٠٠	٥٦٥٠
تشيكوسلوفاكيا	٤٠٠٠	٤٨٠
المجر	١١٠٠٠	٢٠٨٩
بولندا	٥١٠٠	٦٧٠
رومانيا	٨٠٢٢	٢٣١
الإجمالى	٣٤٢٢	٩٤٢٠

Source: United Nations; *World Investement Report 1992*, Transnational Corporations as Engines of Growth, New York, 1992, p.30.

التحول الي الرأسمالية واقتصاديات السوق وأزالت كل آثار «العهد الاشتراكي» ومع الافتراض ان دول الغرب الرأسمالي سوف تقدم «المساعدات» الفنية والمالية لتلك الدول [٧٧]. وتتركز هذه الاستثمارات الآن في إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة (السيارات والسلع الكهربائية) التي يوجد عليها طلب كبير داخل اسواق هذه الدول أو في الدول المجاورة[٧٨]. ونظراً للمزايا العديدة التي تتوافر أمام رأس المال الأوروبي والامريكي والياباني داخل هذه الدول، فإنه من المتوقع أن يتمخض نشاط هذه الاستثمارات عن رفع حقيقي لمتوسط معدل الربح.

خاتمة - حتمية ظهور نظام إجتماعى جديد :

بيد أننا، وكما سبق أن ذكرنا، ان التاريخ يبدو هنا كما لو كان يكرر نفسه عندما كان الصراع ضارياً لتقسيم العالم بين أقطاب الدول الرأسمالية الصناعية في أوائل القرن العشرين. ولكن لأن الاحداث المتشابهة تقع هنا في سياق تاريخي مختلف، فمن المؤكد أن النتائج سوف تكون مختلفة. وهذه النتائج ستكون هى الصفحة الجديدة - وربما الأخيرة - التى سيكتب بها تاريخ الرأسمالية فى القرن الحادي والعشرين.

ومهما تسلح أنصار الليبرالية الجديدة بالمنطق البراق لليبرالية القرن الثامن عشر فى مجال الحرية الإقتصادية والمنافسة الكاملة وعدم التدخل الحكومى وسحر آليات العرض والطلب، حينما كانت الرأسمالية وليدة وتشق طريقها بصعوبة وسط ركام ومخلفات العصور الوسطى الاقطاعية وشبه الاقطاعية؛ فإن أبسط قواعد المنطق العقلى تشير الى مدى الخداع الذى يروجه الليبراليون المحدثون، حيث أن القياس على الماضى يفقد مصداقيته ومعقوليته، لأن السياق التاريخى المعاصر للرأسمالية الحالية يختلف أيما اختلاف عن سياق الماضى. فمشكلات الرأسمالية المعاصرة تختلف بشدة عن مشكلات طفولتها أيام القرن الثامن عشر. وهو اختلاف شاسع وساطع، ولا يمكن أن تخطئه العين المتأملة، أو لاتدركه أبسط قواعد التفكير الانسانى.

وأخيرا نتساءل: هل حقاً ستنهار الرأسمالية مثلما إنهارت النظم الاشتراكية؟ وهل صحيح أن الرأسمالية كانت «خطأ تاريخى» كما تقول بعض فصائل اليسار؟

انه سؤال محورى ومشروع. ونجيب عليه بالاشارة الى ماذكره الاقتصادى المجرى المعروف توماس سانتوش، بأن الرأسمالية كانت نتيجة لمرحلة هامة فى العملية التاريخية الموضوعية للتطور « وأن نشوء ها، مثل إنحطاطها وسقوطها، لن يكون مصادفة تاريخية، بل ضرورة موضوعية مشتقة من الاتجاهات العامة .. فهى تمثل مرحلة أعلى من التطور من كل الأشكال الإجتماعية السابقة مأخوذة معاً. وهكذا، فإن نوعاً من العودة إلى الأشكال السابقة على الرأسمالية ، ليس فقط استحالة تاريخية، بل والرغبة النظرية فى العودة الى تلك المرحلة ، لايمكن حتى تبريرها عن طريق أكثر الملامح انحطاطاً للمجتمع الرأسمالى (٧٩).

حقا، ان انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط أنظمة التحرر الوطنى فى العالم الثالث، وما تمخض عن ذلك من إمكانات كبيرة لاستعادة الرأسمالية للكثير من مواقعها على خريطة المعمورة قد أعطى للرأسمالية فرصة ذهبية لتجديد قواها وإطالة آمادها. بيد أننا نشير فى النهاية، أنه بالقدر الذى ستقاوم فيه بلاد العالم الثالث التى يجرى الآن إخضاعها بالقسر تحت مايسمى ببرامج التكيف الهيكلى (٨٠)؛ وبالقدر الذى سيهب فيه عمال ومواطنو الدول التى كانت اشتراكية لمقاومة الاستغلال الرأسمالى الزاحف الآن بقوة على بلادهم من قبل الرأسمالية المحلية الصاعدة

والرأسمالية الأجنبية .. بالقدر الذى ستتزايد فيه أزمات الرأسمالية على صعيدها العالمى وبالقدر الذى ستتفاقم فيه حدة التناقضات بمراكز النظام الرأسمالى. وسوف تكون إدارة هذه التناقضات لصالح الرأسمالية هى المحدد الرئيسى لطبيعة وشكل الصراعات الدولية التى سيشهدها العالم فى الأجل القادم، المنظور والمتوسط (٨١).أما على الأجل الطويل (الذى لاتستطيع الآن أن نحدد له أفقاً زمنياً معيناً) فلا مخرج لأزمة الرأسمالية، ولا مستقبل للبشرية إلا إذا تمكنت من تجاوز التناقض الرئيسى للرأسمالية (قدرتها اللا محدودة على زيادة الإنتاج وقدرتها المحدودة على الاستيعاب والتصريف بسبب طبيعة نظام الملكية الخاصة). ويبدو لى، أن مصير البشرية فى الأجل الطويل سوف يتوقف على تجاوز هذا التناقض الجوهرى. فهذا هو الطريق الوحيد المتاح أمام البشرية، وإلا فإن الخيار هو الهمجية والتوحش والبربرية والحروب والانتحار الجماعى للبشرية. وعند تجاوز هذا التناقض، وعنده فقط، سينبلج فجر نظام إجتماعى جديد، سيرث كل المنجزات الهائلة للرأسمالية ويواصل تطويرها، وينقل البشرية إلى حقبة جديدة من التطور، ذات مجتمع إنسانى جديد، لافاقة ولا إغتراب ولا إستغلال ولا قهر فيه .. بل خير عميم لكل الناس.

هذا ما أتصوره للمستقبل ..

وليحكم التاريخ .

***

هوامش ومراجع

(١) انظر في ذلك على سبيل المعرفة مؤلفنا - التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة رقم (١١٨) التي يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٩ - ٤٨.

(٢) راجع في ذلك : دكتور أحمد جامع - الرأسمالية الناشئة، بحث اقتصادي في المرحلة الأولى للنظام الرأسمالي، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ١٨١، وانظر أيضا : كارلتون ج.هـ. هينز - الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة أحمد عبد الباقي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع :

John M.Keynes : *The General Theory of Employment, Interst and Money*, Macmillan & Co.Ltd, London 1936.

(٤) انظر مؤلفنا : الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة : مساهمة نحو فهم أفضل، المعهد العربي للتخطيط بالكويت (الحلقة النقاشية السنوية الثامنة)، الناشر : دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت ١٩٨٥.

(٥) هذه الارقام مصدرها : مجلة أوراق اقتصادية وسياسية، يصدرها المجلس الاتحادي للحرف والمهن بالنمسا (باللغة الألمانية) العدد رقم (٣) لسنة ١٩٨٢، ص ٢٢.

(٦) راجع في ذلك : رمزي زكي - مأزق النظام الرأسمالي، دراسة موسعة في خمسة وعشرين حلقة، نشرت في مجلة الاهرام الاقتصادي المصرية خلال الفترة مابين سبتمبر ١٩٨٢ وأبريل ١٩٨٣. انظر على وجه الخصوص الحلقة الثامنة تحت عنوان : ماذا حدث للرأسمالية؟ - الاهرام الاقتصادي العدد رقم (٧٢٤) الصادر في ١٩٨٢/١١/٢٩.

(٧) انظر في ذلك :

John R. Hicks : *The Crisis of Keynesian Economics*, Yrjo Johnsson Lectures, Basil Blackwell, Oxford 1974.

(٨) قارن مؤلفنا ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ ـ ٧١.

(٩) لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا ـ التضخم المستورد ، دراسة في أثر التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، الامانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر : دار المستقبل العربي بالقاهرة ـ ١٩٨٦، ص ١٥ ـ ٨٢.

(١٠) راجع في تأصيل ظاهرة التدويل :

Horst Heininger und Lutz Mair : *Internationaler Kapitalismus*, Dietz Verlag, Berlin 1987.

(١١) سبق ان نشرت هذه الفقرة في مؤلفنا ـ التضخم المستورد ... (مصدر سبق الاشارة اليه) مع إضافة بعض التعديلات.

(١٢) انظر شرحاً تفصيلياً لكيفية اتجاه معدل الربح نحو التناقص في الاجل الطويلة عند المدرسة الكلاسيكية الانجليزية كتابنا ـ المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤) التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ديسمبر ، ١٩٨٤، ص ٣٥ ـ ٤٤، والمراجع الواردة فيه حول هذه النقطة.

(١٣) يقاس معدل الربح عند ماركس على أساس النسبة القائمة بين فائض القيمة ومجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير.

(١٤) يمكن الرجوع الى المرجع التالي للوقوف على شرح مبسط :

Manual Castells; *The Economic Crisis and American Society*, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1980, pp.14-25.

(١٥) يقول كينز في النظرية العامة : «وبشكل أدق تعرف الكفاية الحدية لرأس المال، بأنها عبارة عن ذلك المعدل الذي لو خصم به مجموع الغلات النقدية السنوية المتوقعة من أصل رأسمالي خلال فترة استخدامه، لكان مجموع القيمة الحالية للغلات مساوياً لثمن عرض هذا الاصل الرأسمالي» ـ انظر ص ١٣٢ من النظرية العامة ... طبعة ماكميلان لسنة ١٩٦٣.

(١٦) ان ذلك يعني انه بالنسبة للمستثمر، يكون الأمر مربحا طالما كان معدل الكفاية الحدية لرأس المال أعلى من سعر الفائدة. وبناء عليه، خلص كينز في حلوله التي إقترحها لمواجهة

التقلبات الدورية للدخل القومي، الى أن الهبوط بسعر الفائدة من شأنه أن يزيد من عدد المشروعات الاستثمارية المربحة، ومن ثم يؤدي الى زيادة الاستثمار. أي ان الميل للاستثمار حسب منطق كينز يكون اذا ذا حساسية بالغة إزاء التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة.

(١٧) راجع في ذلك :

A Andrew Glyn and Bob Stucliffe : *Capitalism in Crisis*, Pantheon Books, A Division of Random House, New York, 1972; and see also: Pavel Rapos : *Wirtschaftskrise im heutigen kapitalismus*, Dietz Verlag, Barlin 1984; Autorenkollektiv, *Monopol Kontra Kleinkapital*, Dietz Verlag, Berlin 1987; Dieter Klein, *Krisen des Kapitalismus,Strateġien und Tendènzen*, Dietz Verlag, Berlin 1987; James O'connor: *The Meaning of Crisis*, a theoretical introduction, Basil Blackwell, New York 1987.

(١٨) انظر :

W.D.Nordhous ; The Falling Share of Prolit, *Brookings Papers on Economic Activity*, 1: 1974.

(١٩) راجع :

Ernest Mandel : *Late Capitalism*, New Left Books, London 1975.

(٢٠) أنظر :

M.Panic and R.E.Close : Profitability of British Manufacturing Industry, in : *Liyods Bank Review*, April 1974.

(٢١) راجع :

United Nations, *Economic Survey of Europe in 1983*, Pre-Publication Text : Part 1, Economic Commission For Europe 1984.

(٢٢) نشر هذا العمل لأول مرة في عام ١٩٦٨ ضمن سلسلة Benguin وتمت ترجمته للغة العربية، وقام بترجمته حسين فهمي مصطفى، ونشر بالهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر بالقاهرة عام ١٩٧١.

(٢٣) انظر : المصدر آنف الذكر ، ص ١١٨.

(٢٤) نفس المصدر ، ص ١٩٠/١٩١.

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٩١/١٩٢. وهنا تجدر الاشارة بأن الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كنث جالبريث، الذي يختلف فكرياً عن بول باران وبول سويزي، يشاركهما الرأي في هذا الخصوص. فقد كتب يقول : «فمنذ نحو أربعين سنة وافكارنا وتصرفاتنا العامة تسودها مواقف الحرب الباردة : الشيوعية كتهديد عنيد للرأسمالية والديموقراطية الليبرالية، والاتحاد السوفيتي كتهديد عسكري ماثل للولايات المتحدة، والتوسعية السوفيتية كحقيقة ملموسة في بقية العالم. كانت هذه هي تدليلات بيروقراطيينا في القوات المسلحة وفي المخابرات وفي السلك الدبلوماسي. وكانت هذه هي مبررات المبالغ الهائلة التي توزع بسخاء علي منشآت السلاح والتي يعود جزء منها أدراجه الي واشنطون لتمويل جماعات الضغط التي تطالب بالمزيد من الاعتماد العسكرية». انظر مقالة جالبريث : «فلنفهم مايجري في الاتحاد السوفيتي : ادراك الاولويات» في مجلة لوموند دبلوماتيك (الطبعة العربية) مارس ١٩٩٠ ص ١٦.

(٢٦) مصدر الارقام : كولوخ ـ الذهب والدولار وأزمة النقد ، باللغة الالمانية ، برلين ١٩٨١ ص ٥٦.

(٢٧) مصدر هذه النسبة :

World Bank ; *World Development Roport 1990*, Oxford University Press 1990, p.199.

(٢٨) فهذه الابحاث هي التي أدت مثلا الى التطوير الهائل الذي حدث في الطائرات المدنية (الطائرة بوينج ٧٤٧ ومابعدها). كما ان الابحاث التي تمت في مجال عسكرة الفضاء والاقمار الصناعية كان لها علاقة وثيقة بتطوير صناعة التليفزيون والفيديو وتحديث صناعة الاتصالات والحاسبات الاليكترونية.

(٢٩) راجع في ذلك الحوار الذي دار بين جون كنث جالبريث والاقتصادي السوفيتي ستانسلاف مينشكوف ونشر تحت عنوان : الاشتراكية والرأسمالية والتعايش السلمي ، ترجمة د.هشام متولي، الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٠، ص ٢٢٠.

(٣٠) راجع في ذلك : ريتشارد نيكسون ـ ١٩٩٩ نصر بلا حرب ، ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزاله، مؤسسة الاهرام، القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٨١ ومابعدها.

(٣١) راجع ا.بول باران، وبول م. سويزي: مصدر سبق ذكره ، ص ١١.

(٣٢) نفس المصدر، ص ١١٣.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل انظر : رمزي زكي ـ أزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة وعلاقتها بأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، منشورة في كتاب : بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٣ ـ ٧٠.

(٣٤) راجع في ذلك، الترجمة العربية لهذا التقرير، التي أعدها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي الاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، الكويت ١٩٨١، ص ٢٠٤.

(٣٥) نقلا عن : منظمة الاونكتاد ـ تقرير التجارة والتنمية ١٩٨٨، الامم المتحدة، نيويورك ١٩٩ ص، ٣١٧ (الطبعة العربية). انظر أيضا :

T.P.Hill : *The Economic Significance of the Distinction between Goods and Services*, OECO, Paris, 1987, and see also: D.I.Riddle, *Service-led Growth*, The Role of Service Sector in World Development, Praeger Publisher, New York 1986; R.H.Hartwell: *The Service Revolution*, The growth of Services in modern economy, in: The Fontana Economic History of Europe: The Industerial Revolution, C.M.Cipolla (ed.), Collins, London 1973, Jacques Nusbaum: *Services in the Global Market*, Kluwer Academic Publisher, Bostonm / Dordrecht/Lancaster, 1987, Orio Giarini (ed.): *The Emerging Service Economy*, Pergamon Press, Oxford 1986.

(٣٦) راجع، ا.بول باران وبول سويزي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٠.

(٣٧) يقول باران وسويزي في هذا الخصوص : «بالنسبة للاهمية الاقتصادية للاعلان، فانها لا تكمن أساساً في تسببه في اعادة توزيع مصروفات المستهلكين على السلع المختلفة ؛ بل في تأثيره على حجم الطلب الفعال الاجمالي، وبالتالي على مستوى الدخل والعمالة». انظر المصدر سابق الذكر، ص ١٣٠.

(٣٨) مصدر الأرقام، منظمة الأونكتاد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٣٩) مصدر الارقام :

World Bank, *World Development Report 1990*, op.cit, p.183.

(٤٠) أنظر في ذلك :

F.F.Clairmonte and J.H.Cavanagh : "Transntional Corporations and Servics: The Final Frontier", in : *Trade and Development*, An UNCTAD Review, No.5/1984, p.225.

(٤١) راجع في ذلك :

T.Alnic, A.Behman, A.Conford, R.Glasgow, H.Skipper and A. Yusuf : "International Transactions in Services and Economic Development, in : *Trade and Development* UNCTAD Review, No.5/1984, p.269.

(٤٢) انظر في ذلك :

United Nations, UNCTAD, *Trade and Development Report* 1988, New York 1988, p.152.

(٤٣) انظر ذلك في المرجع الوارد في الهامش رقم (٤١) أعلاه.

(٤٤) راجع في ذلك :

C.Clark; *The Condition of Economic Growth*, Macmillan, London, 1940; A.G.Fisher ;*The Clash of Progress and Security*, London 1935.

(٤٥) أنظر في ذلك:

Productivity Trends in the Goods and Serices Sector, 1929-61, *National Bureau of Economic Rsearch*, Occasional Paper No. 89, New York 1964.; W.J.Bamol; Macroeconomics of Unbalanced Growth: The autonomy of urban crisis, in: *American Economic Review*, Vol. LV11, June 1967 .

(٤٦) راجع في ذلك:

T.Levitt: The Industrialzation of services, in: *Harvard Business Review*, September 1976.

(٤٧) وفي هذا المجال نشأت شركات عملاقة دولية النشاط تتخصص في مجال الخدمات، وهي مايطلق عليها مجمعات الخدمات دولية النشاط Transational Service Conglomerates التي تتخصص في فرع ما (أو فرعين) من الخدمات. كما ظهر أيضاً نمط آخر يجمع بين

تقديم الخدمة والانتاج الصناعي، وهي مايطلق عليه والمجمعات المتكاملة دولية النشاط Transnational Integral Conglomerates ومن أمثلتها حاليا Mitsubishi, Nitsui, Sumomito لمزيد من التفاصيل انظر :

F.F.Clairmonte and J.H.Cavanagh, *op.cit*, pp.216-217.

(٤٨) قارن، جون كنث جالبريث وستانسلاف فيشكوف، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.

(٤٩) نقلا عن الترجمة التي أعدتها سامية الجندي وتنشرها على حلقات في مجلة الاهرام الاقتصادي، أنظر العدد الصادر في ٢٧ مايو ١٩٩٠ (العدد رقم ١١٦٧) ص ٥١.

(٥٠) أنظر مؤلفنا ـ بحوث في ديون مصر الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ ـ ٥٦.

(٥١) انظر : مصطفى الحسيني ـ يوميات موسكو، دار سينا، القاهرة ١٩٩١، ص ١٩٦.

(٥٢) راجع في ذلك :

R.V.Roosa; The Gap between Trade Theory and Capital Flows, in *Challenge*, March / April 1983,p.55.:

(٥٣) انظر، ريمون آرون ـ المجتمع الصناعي، ترجمة فكتور باسل، منشورات عويدات، بيروت وباريس ـ ١٩٨٣، ص ٢٣٨.

(٥٤) نفس المصدر، ص ٢٣٨.

(٥٥) انظر ـ جون كنث جالبريث وستانسلاف فيشكوف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٠.

(٥٦) راجع في ذلك : ارنست ماندل ـ النظرية الاقتصادية الماركسية، الجزء الثاني ، ترجمة جورج طرابيشي ، دار الحقيقة ببيروت (بدون تاريخ) ص ٢١١.

(٥٧) نفس المصدر السابق، أنظر ص ٢١١ ـ ٢١٦.

(٥٨) أنظر مثلا :

Milton Friedman : *Capitalism and Freedom*, University of Chicago Press, Chicago 1962.

(٥٩) كان بول باران وبول سويزي من أوائل الذين ردوا على هذه الحجة : وان الكميات الكبيرة والمتزايدة من الفائض الممتص من خلال الحكومة في عشرات السنين الماضية ليست خصماً مما كان سيتوفر للشركات والافراد للاستخدام في أغراضهم الخاصة. ان طبيعة هيكل الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري لاتؤدي الي إمكان امتصاص كميات متزايدة باستمرار من الفائض عن طريق المسالك الخاصة. وإذا لم تتوافر منافذ أخرى، فإن هذا الفائض لن ينتج إطلاقاً. وما تمتصه الحكومة هو إضافة الي الفائض الخاص، وليس خصماً منه. وفضلاً عن ذلك، فإنه نظراً لأن قدراً أكبر من الانفاق الحكومي يدفع الاقتصاد بالقرب من التشغيل الكامل، وحيث أن الفائض حتي هذه النقطة ينمو بمعدل أسرع كثيراً من معدل نمو الطلب الكلي الفعال، فإنه ينتج عن ذلك ان كلا من قسمي الفائض الحكومي والخاص يزداد في الوقت نفسه. وهذا هو مايحدث فعلا» . انظر : رأس المال الاحتكاري، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٦٠) للمزيد ، انظر : رمزي زكي ـ التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية، جامعة الدول العربية، الامانة العامة للشئون الاقتصادية. الناشر : دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٦ ، ص ٨٧ ومابعدها.

(٦١) قارن مؤلفنا ـ الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة .. مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣.

(٦٢) لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا ـ مشكلة التضخم في مصر، اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠، ص ٦٧ ـ ٨٠.

(٦٣) انظر للاحاطة بهذا التفسير:

Milton Friedman and Anna Schwarz: *A Monetary History of the United Steates, 1867-1960,* Princeton 1963.

(٦٤) انظر في ذلك :

Georg Gilder : *Wealth and Poverty,* Basic Books, New York 1981.

(٦٥) لمزيد من التفاصيل حول منحني لافر، انظر مؤلفنا ـ الصراع الاجتماعي والفكري حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث دار سينا- القاهرة ١٩٩٣.

(٦٦) يقول الاقتصادي مهيربوز : وادرك ريجان ، بعد نشر فكرة لافر، ان ليس عليه عناء البحث عن الحلول. فقد وجدها في خط لافر البياني. وتبين له إبان الحرب العالمية الثانية، عندما كانت الضريبة الاضافية علي الدخل ٩٠ بالمئة ، أنه لايستطيع التمثيل في أكثر من أربعة أفلام سينمائية في السنة، لان كل فيلم يمثله، إضافة الي الأربعة أفلام يذهب دخله ضريبة

للدولة. وعليه، ومن خبرته الشخصية هذه، راقت له فكرة لافر تماماً». انظر كتابة : الانهيار ، يوم الاثنين الاسود / ١٩ اكتوبر ١٩٨٧، ترجمة عفيف تلحوق، دار الحمراء، بيروت ١٩٩٠، ص ١٧١.

(٦٧) يقول جون كنث جالبريث في هذا الخصوص : «خفضت الضرائب لمصلحة الاثرياء ... ليس من الممكن قبول مثل هذه الحقيقة في بلد ديموقراطي كبلدنا. ولكن لابد من واجهة ذات مظهر خدّاع، واقتصاد جانب العرض ... شكل هذه الواجهة لتمرير التخفيضات الضريبية التي إستفاد منها الاغنياء .. إني آسف جداً أن أدلي بمثل هذا الاعتراف ..» . انظر : جون كنث جالبريث وستانسلاف مينشكوف ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

(٦٨) كانت الدعاية الريجانية لتخفيض معدلات الضرائب تُروّج ، على أساس انها ستؤدي الي زيادة حصيلة الضرائب والي توازن الموازنة العامة. وعلي هذا الاساس عكف ديفيد ستكومان مسئول الموازنة العامة في إدارة ريجان علي وضع سيناريو يبين فيه أنه بحلول عام ١٩٨٦ سيكون في الموازنة فائض يقدر بحوالي ٢٨ مليار دولار. ولكن الواقع بعد ذلك أظهر عجزا مقداره ٢٢٦ مليار دولار، دفع المجموع التراكمي للعجز من عام ١٩٨٢ الي ١٩٨٦ الي حوالي ٩٤٢ مليار دولار. واستمر العجز بعد ذلك يتفاقم عاماً بعد الآخر. حول الخدع الحسابية والتلفيق غير العادي الذي أعدت به الموازنات العامة أثناء حكم ريجان ، أنظر الكتاب الذي ألفه ستركمان بعد تركه للخدمة الحكومية عام ١٩٨٥ وفضح فيه وعود ريجان غير المبنية علي أساس :

David Stockman; *The Triumph of Politics,* why the Reagan Revolution Faild? Harper and Row, New York,1985.

(٦٩) راجع، مهيربوز ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧.

(٧٠) انظر في ذلك :

Ravi Batra: *The Great Depression of 1990*, Simon & Schuster, New York, 1987, p.119.

(٧١) كان من جراء التخفيض الشديد الذي حدث في الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية، أن معدل نمو قطاع الخدمات عموماً قد مال للتدهور الشديد في الآونة الاخيرة. ففي ايطاليا، بعد أن كان متوسط معدل النمو الذي سجله قطاع الخدمات قد وصل الي ١ر٤٪ خلال الفترة ٦٥ - ١٩٨٥ انخفض هذا المعدل الي ٢ر٧٪ في الفترة ٨٠ - ١٩٨٨. وفي بلجيكا انخفض هذا المعدل من ٣ر٧٪ الي ٢ر١٪ ، وفي كندا من ٩ر٦٪ الي ٣ر٢٪، وفي فرنسا من ٦ر٤ الي ٤ر٢٪، وفي المانيا الاتحادية من ٣ر٧٪ الي ١ر٢٪ وفي اليابان من ٥ر٢٪ الي ٣ر١٪، علي التوالي خلال نفس الفترتين، انظر:

World Bank, *World Development Report 1990*,op.cit,p.181.

(٧٢) راجع في ذلك، رافي باترا، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.

(٧٣) نفس المصدر السابق، ص ١١٤/١١٥.

(٧٤) تعبير ندين به للمفكر المصري أنور عبد الملك، كناية لعمليات النهب الواسعة التي تمت أيام الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) وشكلت من ثم قسماً مهماً من عملية التراكم البدائي لرأس المال.

(٧٥) لمزيد من التفاصيل راجع : رمزي زكي ـ محنة الديون وسياسات التحرير في العالم الثالث، دار العالم الثالث، القاهرة ١٩٩١.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل راجع :

United Nations:*World Investment Report 1992,* Transnational Coroporations as Engines of Growth, New York, 1992,pp.30-32.

(٧٧) تتوقع دوائر رأس المال في الغرب أن يزيد تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى هذه الدول الى قيمة تتراوح فيما بين ٧٥ الى ١٠٠ مليار دولار خلال التسعينات ـ انظر المصدر آنف الذكر، ص ٣٢.

(٧٨) ومن الشركات متعددة الجنسيات التي بدأت نشاطها بالفعل، أو على وشك بدايته، نذكر هنا شركة جنرال موتورز لانتاج السيارات (لها الآن مصنع في الجزء الشرقي من المانيا) وشركة سوزوكي من اليابان، وفولكس واجن من المانيا، وفيات من إيطاليا، حيث إفتتحت لها فروعاً في هذه الدول إما للانتاج أو للتجميع.

(٧٩) راجع في ذلك : توماس سانتوش ـ الانماط المتغيرة للاقتصاد العالمي. يوجد عرض موجز لها في : ميكي جو ثاك ، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة حازم عبد الرحمن توفيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥٢.

(٨٠) أنظر مؤلفنا : الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث، دار سينا، القاهرة ١٩٩٢.

(٨١) لمزيد من التفاصيل أنظر كتابنا ـ عصر التدويل، دراسة في تناقضات رأسمالية الاحتكارات الدولية والإمبريالية الجديدة (يصدر قريباً).



أزمة الإقتصاد الأمريكي ... (*)
هل إنتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟

مقدمة:

في ظل مجرى التطور التاريخي لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كانت هناك دوماً دولة ما تتولى قيادة هذه المنظومة وتكون فيها بمثابة القلب، أو النواة المسيطرة. وهذه الدولة يجب أن تتمتع بأكبر قوة إقتصادية وعسكرية بين دول المنظومة. وليس من المتصور وجود المنظومة وتشغيلها دون وجود دولة النواة التى تلعب دور القيادة. وقياساً على خبرة التاريخ ودروس الماضي يلحظ الباحث، أنه بمقدار مايعتري الضعف قوة هذه الدولة /النواة، أو تتنازعها في القيادة والسيطرة دولة، أو دول أخرى، بمقدار ما تتعرض المنظومة بكاملها للأزمات والاضطرابات[1]. وهذا هو الأمر الحاصل في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الآن.

ومنذ قيام الثورة الصناعية وحتي الحرب العالمية الأولي (١٧٨٠ - ١٩١٥) كانت دولة النواة في المنظومة الرأسمالية هي بريطانيا. حيث كانت أقوي دولة عسكرياً

(*) في الأصل دراسة نشرت في مجلة «المستقبل العربي» التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، العدد رقم (١٣٨) - اغسطس ١٩٩٠، ص ٤ -٢٣ وقد طرأت عليها بعض التعديلات.

واقتصادياً، وكانت تسيطر على الشطر الأكبر من المستعمرات. وعبر بنوكها ونظامها المصرفي كان يتم تسوية معظم عمليات التجارة الدولية. وفي لندن كان يتم عقد وتسوية غالبية الصفقات السلعية والنقدية العالمية. واستطاعت بريطانيا آنذاك أن تصوغ نظام النقد الدولي طبقاً لنظامها النقدي المحلي (قاعدة الذهب Gold Standard) وأن تجعل من الجنيه الاسترليني هو عملة الاحتياط الدولية وبه تسوي غالبية المدفوعات العالمية. ثم تنازع قيادة المنظومة في فترة ما بين الحربين كل من بريطانيا والولايات المتحدة، وهي الفترة التي شهدت نشوب كثير من ألوان الصراع والمنازعات الحادة بين الدول القوية في المنظومة، والتي انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية. وأخيراً آلت القيادة والسيطرة إلى الولايات المتحدة الامريكية في عالم ما بعد الحرب بعد اندحار محور برلين/طوكيو وإضعاف قوة بريطانيا وفرنسا[٢].

فآنذاك خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الحرب وهي متربعة بلا منافس على عرش المنظومة باعتبارها أقوى دولة عسكرياً واقتصادياً ومالياً. وعقب سكوت مدافع الحرب مباشرة، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية فوراً في فرض رؤاها ومقترحاتها لكيفية تشغيل المنظومة في صعيدها العالمي. وهو الأمر الذي تجسد عملاً في مؤسسات بريتون وودز. إذ تمكنت من إعادة صياغة نظام النقد الدولي بعد أن انتصر المشروع الأمريكي (مشروع هوايت) على المشروع البريطاني (مشروع لورد كينز) في مناقشات مؤتمر بريتون وودز في صيف عام ١٩٤٤. وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض الدولار الأمريكي لكي يلعب دور العملة الدولية وعملة الاحتياط الأساسية. كما تمكنت أيضاً من تحديد وصياغة أهداف مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) طبقاً لمصالحها ورؤاها، والاستئثار بأعلى قوة تصويتية لادارة وتوجيه تلك المؤسسات نظراً لضخامة نصيبها في رأسمالها. وكان الهدف الرئيسي الذي سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية من وراء توليها مركز القيادة للمنظومة وتحديد آليات عملها على الصعيد العالمي، هو المحافظة على قوة الدفع التي كان يسير بها الاقتصاد الأمريكي خلال سنوات الحرب، حيث كانت جميع الطاقات تعمل ليلاً ونهاراً لامداد الحلفاء بالأسلحة والمواد الاستهلاكية، الأمر الذي رفع من معدلات نمو ناتجها ودخلها وجعلها تتغلب على مشكلة البطالة ونقص التشغيل. وكان ذلك يتطلب استمرار فتح أسواق بلاد العالم أمام منتجاتها واستثماراتها الخارجية، والتوصل عبر الآليات الجديدة لنظام النقد الدولي ومؤسسات بريتون وودز لإلغاء كافة القيود على المدفوعات الخارجية والتوصل إلى نظام عالمي

تجاري حر متعدد الاطراف. «وذلك أن أشد ما كان يزعج الولايات المتحدة الأمريكية هو أن تتعرض الصادرات الأمريكية في عالم ما بعد الحرب للقيود أو المنافسة بسبب ضوابط النقد والاستيراد والاتفاقيات الثنائية وحروب تخفيض قيمة العملة. وهي السياسات التي توسعت فيها معظم دول العالم خلال سُني الحرب»[٣].

واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية لسنوات عدة بعد الحرب العالمية الثانية تجسد مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقلبه النابض. فقد كانت مستويات المعيشة فيها من أعلى المستويات في العالم. وكانت منتجاتها المستندة الى تطبيق منجزات التكنولوجيا تغزو عالم ما بعد الحرب. ونظراً لعظم حجم الفائض الاقتصادي بها، فقد استطاعت أن تكون أكبر مصدِّر لرؤوس الأموال في العالم. فقامت بإمداد دول أوروبا الغربية عقب انتهاء الحرب بموارد مشروع مارشال (١٣ ـ ١٥ مليار دولار) وارتفعت استثماراتها الخارجية في القارة الأوروبية ودول العالم الثالث (أمريكا اللاتينية بالذات). وجعلت من نفسها الممول الرئيسي لحلف شمال الأطلسي وللقواعد العسكرية المختلفة التي أحاطت بها منظومة الدول الاشتراكية وزرعتها في مختلف أصقاع العالم. وساعدها على تبوّء هذه المكانة واداء ذلك الدور القيادي لمنظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ذلك الضعف الشديد الذي خرجت به مجموعة الدول الأوروبية الرأسمالية الصناعية من الحرب، وعلى الأخص بريطانيا وفرنسا، وابتعاد الاتحاد السوفيتي (ومن بعده الدول الاشتراكية) عن المشاركة في مؤسسات بريتون وودز، لأنه رأى فيها آنذاك أدوات لفرض الهيمنة الأمريكية على مختلف دول العالم. لكن الآلية الحاسمة التي تمكنت بها الولايات المتحدة فرض هذه الهيمنة هو إنفراد عملتها (الدولار الأمريكي) للقيام بدور العملة الدولية، استناداً لقابلية تحويلها الى ذهب على أساس سعر ثابت (٣٥ دولاراً للأونصة) حسبما تعهدت به في ميثاق بريتون وودز. فمن خلال الدولار استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في السيولة الدولية، وأن تنفرد بميزة فريدة لا ينافسها فيها أية دولة أخرى، وهي امكانية تمويل عجزها الخارجي من خلال طبع الدولار دون أن تضطر إلى اجراء سياسات انكماشية تضر بمستويات الاستهلاك والاستثمار فيها. بل استطاعت الولايات المتحدة من خلال الثقة العالمية في الدولار أن تتملك العديد من الأصول والمشروعات الاستثمارية الكبرى بالخارج.

ويمكن هنا أن نتذكر كلمات الاقتصادي الأمريكي الشهير جيمس توبن J.Tobin في شهادته أمام لجنة من لجان الكونجرس الأمريكي عام ١٩٦٣ حينما قال: «في ظل نظام العملة الاحتياطية، عندما يعمل بطريقة سليمة، يكون المستفيد الأول من أية زيادة في المقدار المتاح من النقد الدولي هو، بوضوح، دولة العملة الاحتياطية ذاتها. ومن دواعي السرور أن يكون لدينا في فنائنا الخلفي دار لسك النقود أو مطبعة للعملة الورقية. وقد منحنا معيار الذهب التبادلي - بمقدار لا يقل عن جنوب أفريقيا - هذا الامتياز. وقد استطعنا أن نواجه عجزاً في ميزان مدفوعاتنا لمدة عشرة سنوات، لأن صكوك مديونيتنا تقبل عادة كنقود»[٤].

كان العصر الذهبي لقيادة الولايات المتحدة للمنظومة الرأسمالية العالمية هي الفترة ما بين ١٩٤٥ - ١٩٧١. وبعد ذلك تتعرض هذه القيادة للاهتزاز والضعف بسبب تغيير مواقع القوي النسبية الفاعلة علي خريطة العالم، والتي أفضت، عبر تطوراتها السريعة والمتلاحقة، وبالذات في العقد الماضي، الي تراجع الأهمية التي أصبحت تحتلها في المنظومة. لكن تراجع هذه الأهمية لا تعود فقط إلي التغيرات التي طرأت علي خريطة علاقات القوي في العالم، بل إن التراجع يعود، الي حد لا بأس به، الي السياسات الاقتصادية التي سارت عليها الولايات المتحدة، وبالذات في العقد الماضي، والي طبيعة الاختلالات الداخلية التي تعاني منها.

عوامل التدهور علي الصعيد العالمي :

ثمة عوامل كثيرة تجمعت وتفاعلت فيما بينها لكي تسهم في اضعاف المكانة القيادية التي احتلها الولايات المتحدة الأمريكية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عالم ما بعد الحرب. وتشير كثيراً من الدلائل الي أن وزنها النسبي في هذه المنظومة يتطور الآن ليصبح وزناً عادياً بالمقارنة مع الأقطاب الجدد الذين برزوا داخل تلك المنظومة. وهذه العوامل نرصدها هنا، دون بيان لأهميتها النسبية، كما يلي :

١- حدوث تدهور واضح في الوضع النسبي للاقتصاد الأمريكي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فبعد انتهاء فترة اعادة البناء في دول غرب أوروبا (١٩٤٥ - ١٩٥٨) سرعان ما استردت دول المجموعة الاوروبية، وأيضا اليابان، عافيتها

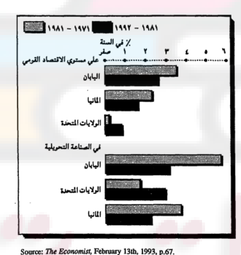
الاقتصادية. وتسارعت فيها معدلات النمو الاقتصادي بسبب نمو التراكم والانتاجية. وظهر ما يسمي بدول «المعجزات الاقتصادية». ولم تعد الولايات المتحدة تنفرد بجودة منتجاتها نتيجة لتطبيق أحدث منجزات التكنولوجيا، بل سبقها في ذلك بعض الدول الرأسمالية الصناعية (اليابان وألمانيا الاتحادية علي وجه الخصوص). وارتفعت مستويات المعيشة في هذه الدول الي مستويات تقترب من نظيرها في الولايات المتحدة الامريكية. ونتيجة لذلك نلاحظ أن النصيب النسبي للاقتصاد الامريكي في اجمالي الناتج العالمي قد تدهور من ٢٧٪ في عام ١٩٥٠ الي ١٨٪ في عام ١٩٨٤[٥]. وقد حدث ذلك لصالح المجموعة الأوروبية واليابان والدول الاشتراكية (انظر الجدول رقم ٢ - ٤ في ملحق هذه الدراسة.

٢. أيضاً تدهور بشكل محسوس الوضع التنافسي للصادرات الأمريكية في السوق العالمي. وكان ذلك راجعاً لعاملين أساسيين : أولهما هو ظهور طوفان من السلع الصناعية والزراعية البديلة للمنتجات الأمريكية، والتي لا تقل جودة عنها. وهي سلع تأتي من دول تتسم بأن مستويات الأجور فيها منخفضة بالمقارنة مع الأجور في الولايات المتحدة الامريكية. من هنا فإن منتجات العمالة الأمريكية ذات الأجر العالي لم يعد في إمكانها منافسة منتجات العمالة ذات الأجر المنخفض. أما العامل الثاني، فهو تدهور متوسط انتاجية العامل الامريكي في الساعة بالمقارنة مع الدول الصناعية الأخري، وبالذات في المجالات التي لها علاقة بالتصدير (صناعة السيارات والصلب والمنتجات الكهربائية ...). ففى ظل الأجور النقدية التى يتقاضاها العامل الأمريكي لوحظ أن انتاجية عنصر العمل الأمريكي قد تدهورت كثيراً خلال الفترة ١٩٧١-١٩٩٢ بالمقارنة مع المنافسين الآخرين للولايات المتحدة، وبالذات اليابان وألمانيا (انظر الشكل رقم ٢ - ١). كما ضاعف من حرج الموقف بالنسبة للصادرات الامريكية تزايد قيمة الدولار عالمياً بعد ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ابتداءً من النصف الثاني لعقد الثمانينات. وقد ترتب علي ذلك كله تدهور نصيب الصادرات الأمريكية من ١٩٪ من اجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٥٦ الي حوالي ٩٪ في عام ١٩٨٦ (انظر الشكل رقم ٢ - ٢).

٣- انتهاء عصر بريتون وودز الذي قادته وسيطرت عليه الولايات المتحدة الامريكية، وذلك منذ أن أعلن الرئيس نيكسون في عام ١٩٧١، وبقرار منفرد ودون الرجوع الي صندوق النقد الدولي، وقف قابلية تحويل الدولار الي ذهب. فقد بات واضحاً أن استمرار التعهد بهذه القابلية سيؤدي الي فقدان الولايات المتحدة الامريكية رصيدها الذهبي بسبب عدم التناسب الذي حدث بين حجم هذا الرصيد وحجم الدولار الورقي بالخارج من ناحية، وبسبب تكالب البنوك المركزية في العالم علي طلب التحويل من ناحية أخري. وبذلك ينتهي عصر الثبات النسبي لأسعار الصرف، ويدخل العالم عصر التعويم بعد مؤتمر جاميكا عام ١٩٧٦. ومنذ ذلك التاريخ يشهد العالم طوفاناً هائلاً من السيولة الدولية التي أصبحت تنبع أساساً من أسواق النقد الدولية (السوق الأوروبي للدولار) وبعيداً عن رقابة وتدخل صندوق النقد الدولي. ويكفي أن نعلم، للاحاطة بشدة هذا الطوفان، أن تلك الأسواق أصبحت تتعامل يومياً بما لا يقل عن ٤٢٠ مليار دولار[٦] وتنتقل من بلد لآخر في بضعة دقائق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة. وتنتهي بذلك شرعية صندوق النقد الدولي الذي استهدف - حسب ميثاق بريتون وودز - تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتنظيم أحوال السيولة العالمية، باعتباره بنك البنوك المركزية في العالم. ولم يعد للصندوق دور فاعل في التأثير علي الدول الرأسمالية الصناعية، وإن كان عملاً يباشر سلطته بشكل فاعل وحاسم مع مجموعة الدول النامية الفقيرة، متبعاً في ذلك سياسة «العصا الغليظة». وبانتهاء عصر بريتون وودز واختفاء الوظائف الحقيقة التي قام علي أساسها صندوق النقد الدولي ضعفت سلطة الولايات المتحدة في مجال النقد الدولي. فلم تعد تنفرد بتحديد حجم السيولة الدولية (الذي كان يتحدد سابقاً من خلال عجز ميزان المدفوعات الامريكي وبسلطتها الضخمة في توجيه الصندوق). وأصبحت قضايا النقد الدولي والسيولة الدولية تحدد وتنسق من خلال التشاور الجماعي بين ما يسمي بمجموعة الدول العشرة الصناعية.

٤- في خضم هذه التطورات، كان من الطبيعي أن يتأثر الدولار الأمريكي باعتباره العملة الدولية. فبعد الثبات النسبي الطويل الذي تمتعت به قيمته عالمياً خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧١، بدأ الدولار يتعرض لضغوط شديدة، انعكست في تقلب قيمته. يكفي أن نعلم أنه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ارتفع المعدل الفعلي لسعر

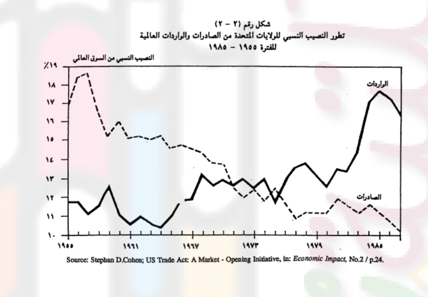
شكل رقم (٢ – ١)
تدهور إنتاجية عنصر العمل بالاقتصاد الامريكي



Source: *The Economist*, February 13th, 1993, p.67.

شكل رقم (٢ - ٢)

تطور النصيب النسبي للولايات المتحدة من الصادرات والواردات العالمية للفترة ١٩٥٥ - ١٩٨٥

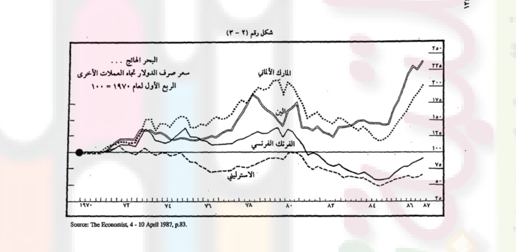


Source: Stephan D.Cohen; US Trade Act: A Market - Opening Initiative, in: *Economic Impact*, No.2 / p.24.

صرف الدولار بما لا يقل عن ٦٠٪[٧]. وهو الآن يتعرض للهبوط والارتفاع حسب حالة العجز الخارجي الأمريكي وتطورات أسعار الفائدة الأمريكية (انظر الشكل رقم ٢ – ٣). بيد أنه في الوقت الذي شهد فيه الدولار هذه التقلبات، برزت الي جانبه عملات أخري قوية، تنافسه في كونها أدوات مقبولة للوفاء بالمدفوعات الدولية. ولهذا فقد تغير هيكل الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، فلم يعد الدولار هو العملة الوحيدة في تكوين هذه الاحتياطيات، بل شاركته في ذلك عملات أخري، يتزايد وزنها النسبي عبر الزمن في جملة تلك الاحتياطيات. وهنا تجدر الاشارة، الي أنه في ضوء الشك الكبير الذي يحيط بمستقبل الدولار كعملة دولية، برزت محاولات عالمية واقليمية محدودة للوصول الي بديل له. وهنا تبرز أمامنا وحدات حقوق السحب الخاصة Special Drawing Rights التي ظهرت ابتداء من عام ١٩٦٨ باعتبارها وسيلة جديدة للسيولة الدولية ولكي تحل تدريجياً مكان الدولار (لكنها أجهضت). والمحاولة الثانية الأخري هي ابتكار وحدة النقد الأوروبي ECU التي يتم التعامل بها الآن بشكل متزايد بين دول المجموعة الأوروبية. ويجمع عدد كبير من الخبراء في شئون النقد الدولي، علي أن خروج العالم من ورطة الدولار، كعملة دولية، سيتطلب العودة الي اقتراح لورد كينز بضرورة استحداث عملة دولية جديدة (سماها كينز : البانكور) لا تنتمي لأي بلد، وأن ينشأ بنك مركزي عالمي يتولي مهام إصدارها وتغطيتها وتوزيعها ولو حدث ذلك يوماً ما فستفقد الولايات المتحدة الأمريكية أهم آلية من آليات فرض الهيمنة علي المنظومة الرأسمالية.

٥. وكان من أهم العوامل التي أضعفت مكانة الولايات المتحدة في المنظومة الرأسمالية تحولها الي دولة مدينة ابتداءً من عام ١٩٨٥ ولأول مرة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولي. فقد تدهور موقف المدفوعات الخارجية (عجز الحساب الجاري) للاقتصاد الأمريكي علي نحو سريع وبشكل مذهل بداية منذ عقد الثمانينات، حتي أنه وصل الي ١٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٧، أو ما نسبته ٣٫٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي[٨]. وكان من جراء هذا التدهور المستمر أن إنقلب الموقف الصافي للاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الامريكي. ففي عام ١٩٨٤ يختفي الفائض الذي كانت تسجله الأصول والاستثمارات الامريكية بالخارج علي حجم ما يملكه الأجانب من أصول واستثمارات (خاصة

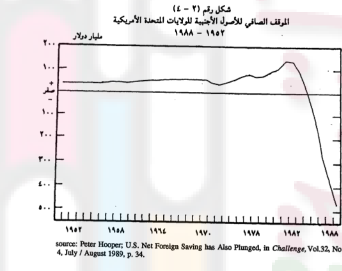
شكل رقم (٢ - ٣)



Source: The Economist, 4 - 10 April 1987, p.83.

وحكومية) داخل الولايات المتحدة الامريكية. وإبتداءً من عام ١٩٨٥ تصبح المديونية الخارجية الصافية موجبة وتقدر بحوالي ١١٢ مليار دولار، ثم تقفز الي ٢٦٣٫٦ مليار دولار في عام ١٩٨٦[٩] ـ انظر الجدول رقم (٢ – ١) والي مايزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨(انظر الشكل رقم ٢ – ٤). ففي هذه السنة كانت قيمة الأصول التي يمتلكها الأجانب داخل الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت الي ٧٠٠ر٠٠٠ر١ مليون دولار (أي ترليون و٧٠٠ مليار) في حين أن قيمة الأصول الأمريكية بالخارج (قروض واستثمارات خارجية) قد وصلت في هذه السنة الي ٢٠٠ر٠٠٠ر١ مليون ولار (أي تريليون و٢٠٠ مليار[١٠]. ودلالة ذلك كله، هي أن اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية، شأنه في ذلك شأن اقتصادات العالم الثالث (وهذه مفارقة صارخة مع الاختلاف العميق) أصبح ينفق أكثر مما ينتج بالداخل. أو بعبارة أخري، أصبح اقتصاداً يستهلك ويستثمر ويستورد، بشكل يفوق حجم ما ينتج ويدخر ويصدر. وهذا يعني أن الامريكيين أصبحوا الآن يعيشون في مستويات معيشية تفوق بكثير حدود وإمكانات الاقتصاد الأمريكي.
بيد أن الأمريكيين استطاعوا القاء كلفة تدبير هذه الفجوة في الموارد علي العالم الخارجي من خلال الدور الذي مازال يلعبه الدولار كعملة دولية ومن خلال سياسة سعر الفائدة. فقد كفل لهم ذلك القدرة علي اجتذاب الفوائض المالية العالمية التي تهيم علي وجهها في الأسواق النقدية بحثاً عن فرص سريعة للربح والعائد مع الضمان المرتفع. هذا الدين الخارجي الصافي المستحق علي الولايات المتحدة الامريكية قد أدي الي نتيجتين هامتين، ستؤثران علي مستقبل الاقتصاد الامريكي. النتيجة الأولي، هي أن الولايات المتحدة الامريكية أصبحت تتحمل الآن دفع فوائد وأرباح وتوزيعات للمستثمرين الأجانب بعشرات المليارات سنوياً، وأصبحت هذه المبالغ المنسابة للخارج سبباً رئيسياً من أسباب نمو عجز الحساب الجاري الامريكي. والنتيجة الثانية، هي أنه مع الشك في قيمة الدولار عالمياً والمستقبل الذي ينتظره،بدأ المستثمرون الأجانب يحولون استثماراتهم داخل الولايات المتحدة الامريكية من شكلها المالي (الودائع، السندات) الي استثمارات وأصول عينية. وهذا ما يرصده الباحث، تحديداً، من سلوك اليابانيين في الآونة الأخيرة (بإعتبارهم أكبر دائن لأمريكا). حيث عمدوا الي شراء كثير من الشركات الأمريكية العملاقة، مثل شركة كولومبيا، ونصف أكبر بنوك كاليفورنيا، والكثير من العقارات في لوس انجلوس وجزيرة هاواي، والعديد من شركات

شكل رقم (٢ - ٤)
الموقف الصافي للأصول الأجنبية للولايات المتحدة الأمريكية
١٩٥٢ - ١٩٨٨



source: Peter Hooper; U.S. Net Foreign Saving has Also Plunged, in *Challenge*, Vol.32, No 4, July / August 1989, p. 34.

جدول رقم (٢ – ١)
تطور الحساب الجاري والموقف الصافي للاستثمارات الأجنبية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة مابين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦

بالأسعار الجارية وببلايين الدولارات

	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
صافى موقف الاستثمار الأجنبى	١٠٦ر٣	١٣٧ر٠	٨٩ر٦	٣ر٦	١١١ر٩-	٢٦٣ر٦-
الأصول التى تملكها أمريكا فى الخارج	٦٠٧ر١	٨٢٤ر٩	٨٧٣ر٩	٨٩٦ر١	٩٤٩ر٤	١٠٦٧ر٩
الأصول الأجنبية داخل أمريكا	٥٠٠ر٨	٦٨٧ر٩	٧٨٤ر٣	٨٩٢ر٥	١٠٦١ر٣	١٣٢١ر٥
الحساب الجارى	١ر٨	٩ر١-	٤٦ر٧-	١٠٦ر٥-	١١٦ر٤-	١٤١ر٥-
الميزان التجارى بأسعار ١٩٨٠	٢٥ر٥-	٣٩ر٣-	٨٩ر٤-	١٣٢ر٧-	١٤٩ر٨-	١٨٧ر٠-

Source : UNCTAD, *Trade and Development Report 1988*, United Nations, New York 1988, p.63.

الخدمات والمؤسسات الصناعية. وهكذا واستولي الأجانب علي بعض الوحدات التي كانت تهيمن عليها الشركات الامريكية، وأصبح كثير من الأمريكيين عمالاً لدي أرباب العمل الأجانب»[١١]. ويري الاقتصادي الأمريكي فردبرجستن C.Fred Bergsten، أن العالم قد يشهد أزمة ثانية في المديونية العالمية حينما تتجاوز ديون الولايات المتحدة الأمريكية ديون العالم الثالث قريباً[١٢]. فهو يعتقد أن الوضع الدولي للاقتصاد الأمريكي يتطور منذ فترة علي نحو مشابه للتطور الذي سارت فيه البلاد النامية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ وأدي في النهاية الي تفجير أزمة ديونها الخارجية في خريف عام ١٩٨٢.

٦ـ أنه مع تعاظم حركة التدويل Internationalization للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدأت الولايات المتحدة الامريكية تفقد تدريجياً تلك المكانة القيادية التي كانت تحتلها في المنظومة الرأسمالية لعالم ما بعد الحرب. فقد تزايد اندماج وتكامل الأسواق المالية والنقدية والصناعية والتكنولوجية، علي نحو هائل، وزادت درجة التشابك والترابط بين مختلف اقتصادات دول العالم، مهما

تنوعت درجات تطورها واختلفت طبيعة نظمها الاقتصادية. وأصبحت ساحة العالم الاقتصادية، وما يحدث بها من تغيرات، تتفاعل علي نحو قد لا ينسجم مع الأوضاع والأهداف والسياسات الاقتصادية الداخلية لهذا البلد أو ذاك. من هنا، فإن كبريات الدول الرأسمالية الصناعية، مهما علا شأنها وقوتها الاقتصادية، لم يعد بإمكانها أن تؤثر بمفردها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولم يعد باستطاعتها، في نفس الوقت، صياغة سياساتها الاقتصادية المحلية بمعزل عن المتغيرات العالمية ودون أن تأخذ بعين الاعتبار بيئة السياسة الدولية. وحتي عهد قريب كانت حركات السلع ورؤوس الأموال حينما تتجاوز الحدود الوطنية لها تحلل من زاوية التصدير ودون أن تفقد صلتها بالرأسماليات المحلية التي تنتمي إليها .

أما الآن، وبعد النمو العاصف لحركة التدويل التي قادتها الشركات متعددة الجنسية فإن تلك الحركات أصبحت تتخطي الآن مصالح الحدود الوطنية الضيقة. ويبدو لنا، أن هناك الآن قوانين موضوعية تخضع لها (ومطلوب من الاقتصاد السياسي التعمق في هذه القضية). في خضم هذه التطورات، لم تعد آليات ومؤسسات بريتون وودز التي سيطرت عليها الولايات المتحدة الامريكية، ولا الكينزية العالمية، بقادرة علي ادارة وتنظيم الاقتصاد الرأسمالي العالمي. والتناقض الذي نلحظه في هذا الخصوص، هو أنه في الوقت الذي ضعفت فيه قواعد وآليات تشغيل المنظومة في صعيدها العالمي (حسبما خططت لها الولايات المتحدة الامريكية في عالم ما بعد الحرب) تتزايد الآن الحاجة الي وجود مثل هذه القواعد والآليات. وهي مهمة ستتطلب القبول بإنتقال المهام التنظيمية ووضع السياسات من اطارها الوطني الي اطارها العالمي. كما يقول كريستان بالوا[١٣]، والارتضاء بالتخلي عن جزء من السيادة القطرية لصالح تشغيل المنظومة ككل. وهنا تجدر الاشارة الي أنه في ضوء علاقات القوي النسبية في المنظومة الرأسمالية، ليس من المتوقع أن تنفرد دولة ما، أو مجموعة من الدول، بتحديد وصياغة هذه الآليات والسيطرة علي المؤسسات الملائمة لها. والأمر الراجح، أن المنظومة في المرحلة القادمة ستشهد نوعاً من تنازع القيادة بين الأقطاب الثلاثة فيها : الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية بعد توحدها١٩٩٢، واليابان.

والآن تتشكل بالفعل خريطة جديدة للعلاقات فيما بين هذه الأقطاب. وهي

علاقات تنطوي علي صراع وتنافس شديدين. فهذه الأقطاب / أو الكتل، لاتتساوي من حيث حجمها البشري أو في قواها الاقتصادية أو في طبيعة مشكلاتها. ومن المتوقع أن يكون نموها في المستقبل بمعدلات متباينة. وقد ينمو قطب علي حساب الآخر. وقد يشد قطب منها دولة أو مجموعة من الدول الأخري علي حساب القطبين الآخرين. وغير ذلك من احتمالات يصعب تحديدها الآن. صحيح، هناك بعض الحكماء الذين يعتقدون أنه في ظل هذه القوي المتباينة وفي ضوء الاضطرابات التي تشهدها المنظومة عموماً (أزمة الديون، أزمة نظام النقد الدولي،تصاعد نزعة الحماية والحروب التجارية، تفاوت علاقات العجز والفائض) فإن هذه الأقطاب الثلاثة لابد وأن تتعاون معاً من أجل ايجاد برنامج ملائم يعمل لصالح تشغيل المنظومة ككل وصالح هذه الأقطاب معاً. بيد أنه قياساً علي تجارب التاريخ واستناداً الي القوانين الموضوعية التي تحكم الرأسمالية عموماً، نعتقد أن وجود مثل هذا البرنامج أشبه بالمستحيل. فالتنافس الرأسمالي علي صعيده العالمي لم يسْمح أبداً بوجود مثل هذا البرنامج الذي يعمل «لصالح الجميع». فكل طرف قوي كان يسعي دوماً من أجل تحقيق مصالحه، حتي ولو كانت علي حساب الآخرين. وهذا ماتشير إليه خبره عالم ما بين الحربين العالميتين الأولي والثانية. أما في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذا التنافس الضاري، أو التنازع في المصالح، كان يُكبت، ولا يتحول الي صراع مدمر بينهم بحكم الحرب الباردة وخطر التدمير النووي والهيمنة العسكرية الامريكية علي المنظومة، وبذلك أمكن تجنب حرب كونية ثالثة بينهم. وقد يبدو من الصعب الآن تصور مثل هذه الحرب، وبخاصة في ضوء إنهاء الحرب الباردة والاتجاه نحو تدمير الأسلحة النووية. ومع ذلك فإن خريطة علاقات الصراع والمنافسة التي تتشكل الآن تشير الي بروز كتل نقدية وتجارية ستشهد صراعاً ضارياً فيما بينها في المستقبل سوف يحسمه في النهاية من يبرز بينها كأكبر قوة مالية واقتصادية.

٧. ولا يجوز للتحليل أن ينتهي قبل أن نشير الي أثر التطورات العاصفة التي حدثت في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في الفترة الأخيرة علي المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة في المنظومة وما سيسببه لها ذلك من اضطرابات ومشكلات. فقد كان من شأن هذه التغيرات اختفاء المنظومة الاشتراكية ونواتها

الاساسية (الاتحاد السوفيتي) ـ بإستثناء الصين وكوبا وفيتنام وكوريا الشمالية، وتفتيت هذه المنظومة وانشطارها الي عدة دول وجمهوريات، وانتهت بذلك الحرب الباردة التي حكمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وواكب ذلك انهاك شديد وضعف بين للقوة العسكرية التي كانت تمثلها هذه المنظومة حيث جري تفكيك وتدمير اسلحة الدمار الشامل وتخفيض حجم الجيوش والانفاق الحربي. واختفي حلف وارسو الذي كان يمثل العامل الموازن لحلف شمال الاطلسي. يضاف الي ذلك ان دول هذه المنظومة أصبحت في حالة ضعف شديد، وتفكك صارخ، وتغلي علي مراجل حامية من الاضطرابات الاقتصادية والقومية. وهناك ميل شديد فيها للأخذ بنظام السوق والملكية الخاص (الإنتكاس إلي النظام الرأسمالي). ولم يعد، لجهاز الدولة من وجود فيها إلا بمعناه القمعي والبوليسي. وفي الوقت نفسه، تبدي هذه الدول الآن، رغبتها الجامحة للاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتقبل بقواعد اللعبة فيه. كل هذه التطورات العاصفة أنهت، من المؤكد، «بعبع الشيوعية» الذي كانت الولايات المتحدة تُخيف به دول المنظومة الرأسمالية وتوابعها، والذي كانت تبرر من خلاله عمليات الاستقطاب والهيمنة العسكرية علي المنظومة، بإعتبارها حامية «العالم الحر».
وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي الشهير جون كنث جالبريث J.K.Galbraith : «فمنذ نحو أربعين سنة وأفكارنا وتصرفاتنا العامة تسودها مواقف الحرب الباردة : الشيوعية كتهديد عنيد للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. والاتحاد السوفيتي كتهديد عسكري ماثل للولايات المتحدة، والتوسعية السوفيتية كحقيقة ملموسة في بقية العالم. كانت هذه هي تدليلات بيروقراطيينا في القوات المسلحة وفي المخابرات وفي السلك الدبلوماسي. وكانت هذه هي مبررات المبالغ الهائلة التي توزع بسخاء علي منشآت السلاح والتي يعود جزء منها ادراجه الي واشنطن لتمويل جماعات الضغط التي تطالب بالمزيد من الاعتمادات العسكرية»[١٤].

لقد تكيف الاقتصاد الأمريكي في عالم ما بعد الحرب علي الانفاق العسكري المتزايد، حيث أصبح هذا الانفاق أحد المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي. ورغم أن نسبته للناتج القومي الاجمالي لا تتجاوز ٦٪، إلا أن المسألة لا تقف عند هذا الحد. فقطاع الانتاج العسكري يعمل ويعيش علي محيطه أنشطة

وشركات صناعية عملاقة. وهذه الشركات تعتمد اعتماداً كبيراً علي العقود التي يعقدها البنتاجون معها لانتاج كثير من السلع والمعدات الحربية. «وتنبع أهمية العقود العسكرية مع البنتاجون ليس فقط لكميتها الضخمة وإنما بسبب نسبة الأرباح العالية التي تحصل عليها الشركات، إضافة الي الدعم المالي في مجال البحوث والتطوير Research & Development للأسلحة الحديثة»[١٥]. أضف الي ذلك، أن صادرات السلاح الأمريكي للعالم الثالث أصبحت من أهم أدوات نهب فائضه الاقتصادي وضمان السيطرة عليه. صفوة القول إذن : «إن الانتاج العسكري للاحتكارات الأمريكية هام جداً ولن تستغني عنه الشركات العسكرية أو المدنية العسكرية لمجرد التغيير في المواقف السوفيتية. وينعكس هذا جلياً في تصريحات وزير الدفاع ريتشارد تشيني في مؤتمراته الصحفية الأخيرة حين أكد علي أهمية التركيز علي رفع المستوي التكنولوجي للأسلحة الأمريكية. كما أن هذا هو ما رمي إليه جورج بوش في رحلته الأخيرة لولاية كاليفورنيا حين أعلن عن عزمه في استمرار دعم برنامج حرب النجوم Strategic Defense Initiative (SDI)»[١٦]. كما أن عملية تحويل الانتاج العسكري الي انتاج مدني ليست بالأمر السهل. إذ ستنشأ عن ذلك معضلات ومشكلات كثيرة. ولهذا يري فايزلي ليونتيف : «أنه لو جري خفض هذا الاتفاق بحدة، فسوف ينعكس ذلك بصورة مؤلمة علي الاقتصاد والتشغيل في بعض مناطق الولايات المتحدة، مثل كاليفورنيا والجنوب الغربي»[١٧].

ومهما يكن من أمر؛ فإن التدمير الشامل والمذهل الذي قام به جورباتشوف ومجموعته للاتحاد السوفيتي ولباقي أعضاء المنظومة الاشتراكية بتنسيق كامل مع الولايات المتحدة وقوي الثورة المضادة عالمياً ومحلياً وبشكل محكم للغاية، كل ذلك قد وضع اقتصاد المجمعات الصناعية العسكرية ومكانتها في الاقتصاد الامـريكي في ورطة ليس من السـهل الخـروج منهـا. وأغلب الظن، أن تلك المجمعات سوف تستمر في التواجد، وإن كانت أهميتها ربما تتناقص عبر الزمن. بيد أن السوق الرئيسية لمنتجاتها ستصبح هي العالم الثالث، الذي سيتزايد الصراع عليه، بإعتباره «ساحة المعارك الأساسية» في المستقبل كما يقول ريتشارد نيكسون[١٨]. لكن الموقف يمكن أن يتـغـيـر تمـامـاً لو أدخلنا في السيناريو مشهد «الوحدة الأوروبية» وبالذات الجزء المتعلق ببعض الآراء التي

تتصاعد في ألمانيا وفرنسا بشأن إعادة النظر في نظام الأمن الأوروبي وحاجة أوروبا الموحدة لنظام خاص، وهي الأصوات التي تعبر عن قناعات اليمين الرأسمالي الأوروبي المتطرف وتسبب مخاوف دولية واضحة. كما ان اليابان بإعتبارها من أكبر المنافسين للولايات المتحدة واكبر قوة تقنية ومالية، باتت تدرك جيداً، أن قوتها الاقتصادية المتنامية سواء في آسيا أو في الاقتصاد العالمي عموماً، أصبحت تحتاج الي نظام أمني خاص بها وقوة عسكرية تتناسب مع عملاقيتها الاقتصادية. وهو أمر لا شك بات يزعج الولايات المتحدة[١٩]. فها هنا تكمن بؤر محتمله لصراع عسكري ضار ، ولابد أن تكون واردة في الاستراتيجية العسكرية الامريكية وانعكاسها علي مستقبل الانتاج الحربى ونوعيته في العقود القادمة[٢٠].

٨ـ وأخيراً وليس آخراً، يبدو أن الضعف النسبي الواضح الذي آلت إليه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الرأسمالية سوف يصل الي ذروته قريباً بظهور عامل جديد هو «أوروبا الموحدة ١٩٩٢» الذي سيشكل ثورة في خريطة المنظومة وعلاقات القوي فيها. ففي هذا التاريخ ستتوحد السوق، وتلغي الحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركات العمالة والسلع ورؤوس الأموال، وسينشأ جهاز قانوني موحد (محكمة العدل الأوروبية) لاثني عشرة دولة أوروبية تضم ٢٢٠ مليوناً من البشر وتتمتع باقتصادات علي درجة عالية من التقدم (مجموع الدخول القومية فيها ٤ ترليون دولار في حين يبلغ الدخل القومي الامريكي ٥ ترليون). وسيكون لها كلمة موحدة ومواقف متسقة في قضايا التجارة والمال في العالم، وستكون لها سياسة متكاملة في أمور البيئة والنقل والمواصلات والسياحة والسياسات المالية والنقدية. هذه القوة الاقتصادية الموحدة ستكون لقراراتها قوة تأثيرية بالغة، ليس فقط علي دول القارة الأوروبية، وإنما أيضاً علي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسائر دول العالم. وقد تتحول هذه القوة الاقتصادية الي قوة سياسية ابتداءً من النصف الثاني من التسعينيات بعد أن يتم استكمال مقومات وحدة السوق الأوروبي. وقد تمت بالفعل في الآونة الأخيرة عملية اندماجات كبري بين الشركات الأوروبية العملاقة في مجال الصناعة والبنوك والتأمين والنقل والطيران والسياحة ... الي آخره. وبدأت الشركات متعددة الجنسية تتحول الي شركات أوروبية عملاقة ذات ادارة موحدة علي صعيد القارة الأوروبية، وتمارس

الآن نشاطها على صعيد ساحة العالم كله، وتتنافس بقوة مع الشركات المماثلة ذات الأصل الياباني أو الأمريكي.

وبظهور أوروبا الموحدة ١٩٩٢ ستكون منظومة النظام الرأسمالي العالمي ثلاثية الأقطاب. وسينتهي الي الأبد انفراد الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة هذه المنظومة. في هذا السياق يقول ابرهارد راين، عضو الهيئة الأوروبية (بروكسل) ومسئول قسم الشرق الأدنى والأوسط : «إن أوروبا عام ١٩٩٢ سوف تؤدي الي الاسراع بعملية تشكل اقتصاد عالمي ثلاثي. ومن ثم فإن القرارات الاقتصادية الهامة، سواء التجارية أو المالية أو المتعلقة بالخدمات، سوف يتم أكثر من أي وقت مضى، إما في أوروبا وأمريكا واليابان كل على حدة، أو بالاتفاق بين هذه الكتل الثلاث. وبذلك فإن الضلع الأوروبي في مثلث القوي هذا سوف يزداد أهمية وتوازناً حينما تتعلم أوروبا أن يكون لها صوت موحد في قضايا التجارة والمال في العالم»[٢١].

على ان الأمر لن يقف عند مجرد إنهاء قيادة الولايات المتحدة للمنظومة. فهناك مخاوف أمريكية من أن يؤثر ظهور أوروبا الموحدة سلبياً على اقتصادها ووضعها التنافسي في الاقتصاد العالمي. ويمكن إجمال هذه المخاوف فيما يلي :

■ أن أوروبا الموحدة سوف تتيح للمشروعات الأوروبية العملاقة فرصاً أفضل في الكفاءة والتطوير (اقتصاديات الحجم الكبير) ومن ثم فرصاً أوسع لاكتساح العالم، مما سيعرض السلع الأمريكية لمزيد من الضعف التنافسي في الأسواق الخارجية[٢٢].

■ ستكون أوروبا الموحدة أكثر جاذبية للاستثمارات العالمية. وهذا ما بدأ في إدراكه اليابانيون وأصحاب الفوائض المالية في الآونة الأخيرة. وقد ينجم عن ذلك، أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على جذب الاستثمارات والفوائض سوف تضعف، وهو أمر اعتاد عليه الاقتصاد الامريكي منذ بداية عقد الثمانينات وحتى الآن (بمتوسط سنوي بحوالي ١٥٠ مليار دولار). وسيسبب لها ذلك مصاعب جمة في سد فجوة الموارد بها.

■ إن درجة النمو المتوقع للتجارة فيما بين دول أوروبا الموحدة ستكون أعلي بكثير من درجة نمو هذا التبادل مع سائر دول العالم. وقد يؤدي هذا لفقدان الصادرات الأمريكية لأسواقها الأوروبية.

■ إن ظهور أوروبا الموحدة سيتطلب إدماج وتوحيد النظم النقدية بأوروبا، وإيجاد بنك مركزي واحد. وسيعزز هذا من قوة التأثير المتوقع لأوروبا الموحدة علي العلاقات النقدية الدولية، ومن ثم الي احتمال إضعاف الدولار عالمياً بعد تنامي دور وحدة النقد الأوروبي.

■ تاريخياً كانت دول القارة الأوروبية تمثل قلعة هامة للاستثمارات الأمريكية الخاصة. وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات فيها حوالي ١٢٢٫٢ مليار دولار في عام ١٩٨٧، أو ماتسبته ٤٠٪ من اجمالي الاستثمارات الأمريكية المباشرة في العالم (انظر الجدول ٢ - ٢). وسوف تضطر هذه الاستثمارات أن تكيف أوضاعها طبقاً لشروط وأوضاع أوروبا الموحدة وليس طبقاً لمراكزها الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية. من هنا من المتوقع أن يذوب رأس المال الأمريكي أو يندمج مع رأس المال الأوروبي. وربما سيكون ذلك خطوة هامة على صعيد تكامل الرأسمالية عالمياً.

جدول رقم (٢ - ٢)

الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المجموعة الأوروبية

١٩٦٠ - ١٩٨٦

ملايين الدولارات

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٧
(١) الاستثمارات الأمريكية المباشرة في أوروبا	٢٦٤٥	١١٥١٦	٧٧١٧٥٣	١٢٢٢٤٧
(٢) اجمالي الاستثمارات الامريكية المباشرة بالعالم	٣١٨٦٥	٧٥٤٨٠	٢١٥٣٧٥	٣٠٨٧٩٣
(٣) نسبة (١) : (٢)	٨٪	١٥٪	٣٦٪	٤٠٪

Source : Eugene J.McAllister : "AU.S. Perspective on EC-92, in : *Economic Impact*, No. 1989/4, p.20.

في ضوء هذه العوامل الدولية التي تفاعلت فيما بينها في العقدين الماضيين والتي أضعفت من قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الرأسمالية، سعت أمريكا مؤخراً لمواجهة مفعول هذه العوامل بعقد اتفاق التبادل الحر بينها وبين كندا والمكسيك، في محاولة منها لتوسيع قوتها الاقتصادية بإيجاد كيان اقتصادي أكبر ليواجه العملاقين الآخرين : أوروبا الموحدة واليابان. وتأمل الولايات المتحدة الأمريكية من وراء عقد هذا الاتفاق أن تواجه ضعفها النسبي المتزايد داخل المنظومة الرأسمالية العالمية، وفي نفس الوقت لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية الداخلية. وقد عبر الرئيس السابق ريجان عن ذلك حينما أعلن في ٤ أكتوبر ١٩٨٧ في رسالة وجهها للشعب الأمريكي حينما قال عن اتفاقية التجارة الحرة مع كندا : «سوف تترتب علي هذا الاتفاق آثار ذات فائدة جمة للولايات المتحدة الامريكية. فسوف يزيل كافة التعريفات الكندية، ويكفل منفذاً أفضل الي السوق الكندية في قطاعات الصناعة والزراعة والتكنولوجيا المتقدمة والقطاع المالي. كما سيعزز أمننا بفضل ما يوفر لنا من حرية أكبر في الحصول علي احتياجاتنا من موارد الطاقة الكندية. وقد حصلنا بموجب هذا الاتفاق علي امكانات استثمارية كبيرة. واستطعنا تسوية عدة منازعات تجارية»[٢٣].

وقد بدأت بعض الشركات الصناعية الكندية تتخوف من منافسة الشركات الأمريكية، سواء في مجال اقتحام منتجاتها للسوق الكندية أو فى مجال دخول رأس المال الأمريكى للإستثمار فى مواقع الإنتاج التى كان ينفرد بها رأس المال الكندى. ناهيك عن أنه اذا نزح عنصر العمل الأمريكى المتعطل إلي أسواق العمل الكندية فإنه سيفاقم من أوضاع البطالة ف كندا.

وفيما يتعلق بالاتفاق الذى عقدته الولايات المتحدة مع المكسيك فى أكتوبر ١٩٨٩ فإنه يهدف الى توسيع نطاق التجارة والاستثمار بينهما. وابتداء من هذا العام بدأت المفاوضات المتعلقة بإلغاء القيود التعريفية وغير التعريفية وغيرها من الاجراءات التى تعوق الاستثمار والتبادل التجارى. وتشمل المفاوضات، السلع الغذائية والتكنولوجيا والخدمات والسيارات وأجزائها والمنتجات البتروكيماوية وأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك. ويعتبر هذا الإتفاق الذي يعقد بين قوتين اقتصاديتين غير متكافئتين تماما، مهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة إذا علمنا أن الولايات المتحدة تعتبر أكبر سوق لتصدير المنتجات المكسيكية، كما تعتبر أكبر مورد لواردات المكسيك.

وتعتبر المكسيك أكبر ثالث شريك تجارى للولايات المتحدة الأمريكية. ففى عام ١٩٨٨ بلغ حجم التجارة بينهما مايزيد عن ٤٠٠ مليار دولار. وقد تنامت العلاقات التجارية بينهما على نحو سريع فى السنوات الأخيرة. وقد ساعد على ذلك أن المكسيك قد اضطرت - تحت ضغط ديونها الخارجية - أن تطبق، ابتداء من عام ١٩٨٥ برنامجا للتكيف والتثبيت الاقتصادى، وضعه لها صندوق النقد الدولي، وتم بمقتضاه تحرير تجارتها الخارجية وسياستها الاستثمارية، وبذلك تم خلق مناخ استثمارى ملائم لنشاط الاستثمارات الأمريكية فيها، وبخاصة فى ضوء الرخص الشديد لقوة عنصر العمل المكسيكى.

ومهما يكن من أمر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بهذه الاتفاقية التى تجمعها مع كندا والمكسيك، والمعروفة الآن تحت مصطلح «النفتا» أن تدخل عصر التجمعات الاقتصادية الكبرى، بعد أن كان الاقتصاد الرأسمالى العالمى كله تحت قيادتها.

لكن السؤال هو : الي أي مدي ستكون هذه الاتفاقية عاملاً يعوض ما افتقدته الولايات المتحدة الأمريكية من مكانة قيادية في المنظومة الرأسمالية؟ وأغلب الظن أنها لن تعوض ذلك.

عوامل الضعف علي الصعيد المحلي :

لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة غنية جداً. ولكن غني الدولة في هذه الحالة لا يعني بأي حال من الأحوال أنها فوق القوانين الاقتصادية، أو أنها خارج قواعد التوازن الاقتصادي العام، أو أنها تستطيع أن تتصرف (تنفق وتستثمر وتستورد) كما يحلو لها بعيداً عن حجم الموارد التي تملكها. فهناك قرارات هامة يجب أن تتخذ بشأن توزيع الدخل القومي واستخداماته، وقرارات هامة تتعلق بكيفية تخصيص الموارد. وهذه القرارات علي درجة خطيرة من الأهمية بشأن مسار النمو الاقتصادي ومستوي المعيشة فيه، بل ومستقبله أيضاً. صحيح أن هذه القرارات في النظام الرأسمالي تتخذ من خلال الأفراد أساساً (سلوك السوق)، لكن جانباً مهماً منها يتخذ من خلال الحكومة والتي تؤثر بدورها في قرارات الأفراد وسلوك السوق، ويفترض أنها تلعب دوراً حاسماً في تصحيح الاختلالات واخطاء القرارات الفردية.

وإذا لم تكن قرارات الأفراد والحكومة تسير في اتجاه التوازن في الأجل المتوسط والطويل (في ضوء قاعدة تساوي الموارد مع الاستخدامات) فإن ثمة اختلالات تنشأ وتؤثر على الوضع الاقتصادي العام للدولة وعلى مستقبل النمو فيه وعلى طبيعة المشكلات التي تظهر فيه.

في ضوء ذلك، يلحظ الباحث، إن الضعف النسبي الذي أصاب المكانة القيادية للولايات المتحدة الأمريكية للمنظومة الرأسمالية، لم يكن راجعاً فحسب الي العوامل الدولية سالفة الذكر، وإنما بسبب مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، وتم تجاهلها تماماً Beining Neglect في ضوء السياسة الريجانية وامتدادها عبر فترة إدارة الرئيس بوش. بل يمكن القول، إن جانباً من التدهور الذى أصاب المكانة القيادية للولايات المتحدة في المنظومة، كان راجعاً لتلك الاختلالات وعدم رغبة أو استعداد صانعي السياسة الاقتصادية الامريكية للتصدي لها.

وهنا نسجل أربعة إختلالات هيكلية ستكون حاكمة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي :

١. اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار.
٢. نمو العجز الخارجي.
٣. انفجار الدين الداخلي الأمريكي.
٤. التفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل.

١ - اتساع الفجوة بين الاستثمار والادخار :

وفيما يتعلق بالاختلال الأول ، فإنه من الثابت أن الاقتصاد الأمريكي قد شهد تدهوراً ملحوظاً في معدل ادخاره القومي الاجمالي منذ بداية ادارة الرئيس ريجان وحتي الآن. فقد تدهور هذا المعدل من ١٧ر٪ في عام ١٩٨١ الي ١٣ر١٪ في عام ١٩٨٨ (انظر الجدول رقم ٢ - ٣). أما إذا حسبنا هذا المعدل على أساس صافي، أي بعد استبعاد الاهتلاك في الأصول الثابتة، فإن التدهور يكون مذهلاً، حيث ينخفض هذا المعدل من ١١٪ من الناتج القومي الاجمالي الامريكي في عام ١٩٧٣ الي ٢ر٤٪ في عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ حسب تقديرات الاقتصادي الامريكي وليم نوردهاوس[٢٤]. وكان ذلك راجعاً الي التدهور الذي حدث في مصادر الادخار

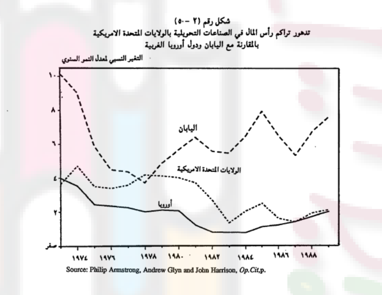
القطاعية، وبالذات في القطاع العائلي والقطاع الحكومي. فالقطاع العائلي تدهور ادخاره (كنسبة من الناتج القومي الاجمالي) من ٥٫٦٪ خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩، الي ٣٪ فقط في عام ١٩٨٨. وهناك عدة تفسيرات لذلك. منها نمو الاستهلاك العائلي بشكل شره بسبب التخفيضات الضريبية التي حدثت في عهد ريجان والتي زادت من حجم الدخل العائلي المتاح للانفاق، وأثر زيادة ثروة هذا القطاع، وشمول مظلة الضمان الاجتماعي لغالبية العائلات، وأثر انهيار بورصة الأوراق المالية في خريف عام ١٩٨٦. أما معدل الادخار الاجمالي لقطاع الأعمال، فقد ظل تقريباً ثابتاً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٨. لكن معدل ادخاره الصافي تدهور علي نحو مذهل. فقد انخفض من ٤٫٥٪ من الناتج القومي الاجمالي (كمتوسط) في عقد الستينات الي ٢٫٧٥٪ في السنوات الأخيرة للعقد السابع، والي حوالي ١٪ في عام ١٩٨٨[٢٥]. وهو الأمر الذى انعكس فى التدهور المستمر لمعدل تراكم رأس المال فى الصناعات التحويلية خصوصا، ومعدل الإستثمار القومى عموما (انظر الشكل رقم ٢ – ٥)، والشكل رقم ٢ – ٦) بسبب تردى معدل الربح فى الإقتصاد الأمريكي (انظر الجدول ٢ – ٥ بالملحق). أما الادخار الحكومي، فإنه بعد اختفاء الفائض بالموازنة الفيدرالية خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، فإنه يتحول الي ادخار سلبي (عجز) وبشكل سريع جداً، وبخاصة في عهد الرئيس السابق ريجان بسبب التخفيضات الضريبية التي لم يواكبها خفض مواز في الانفاق العام، وبالذات العسكري.

مادلالة ذلك ؟

دلالته ببساطة شديدة، هو أن الاقتصاد الأمريكي أصبح يعاني من فجوة واضحة في موارده. ففي الوقت الذي يتدهور فيه ادخاره، إلا أن الاستثمار الذي يحققه أعلي من مدخراته وان كان معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يتجه نحو التناقص. (انظر الشكل رقم ٢ – ٧) وهذا الفرق بين الاستثمار والادخار يمول عن طريق جذب المدخرات والفوائض الأجنبية، أي من خلال إحداث عجز في ميزان المدفوعات بالقدر الذي يغطي هذا الفرق (انظر الجدول ٢ – ٣). وهذه مسألة توضح لنا سرعة تحول الاقتصاد الامريكي الي اقتصاد ذي مديونية خارجية صافية (علي نحو ما ذكرنا سابقاً). من هنا فالتحدي الذي يواجه الاقتصاد الامريكي في الفترة القادمة : كيف يمكن له أن يستعيد توازنه المفقود؟. ها هنا، لانجاز هذه المهمة، خيارين، احلاهما

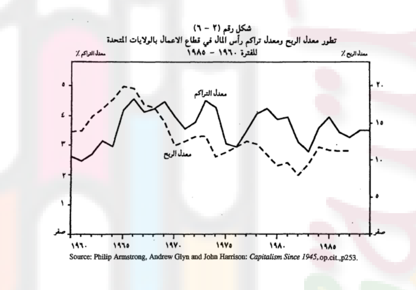
شكل رقم (٢ -٥٠)

تدهور تراكم رأس المال في الصناعات التحويلية بالولايات المتحدة الامريكية بالمقارنة مع اليابان ودول أوروبا الغربية



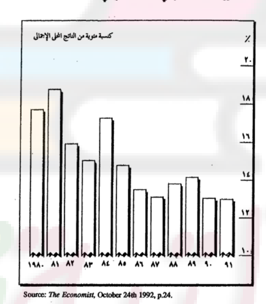
Source: Philip Armstrong, Andrew Glyn and John Harrison, *Op.Cit*,p.

شكل رقم (٢ - ٦)
تطور معدل الربح ومعدل تراكم رأس المال في قطاع الاعمال بالولايات المتحدة
للفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥



Source: Philip Armstrong, Andrew Glyn and John Harrison: *Capitalism Since 1945*, op.cit., p253.

شكل رقم (٢ – ٧)
تدهور معدل الاستثمار في الاقتصاد الامريكي ١٩٨٠ – ١٩٩١



Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.24.

جدول رقم (٢ - ٣)

مصادر العجز الخارجى للاقتصاد الأمريكى

(نسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى)

	١٩٧٣ - ١٩٧٩ (متوسط)	١٩٨١	١٩٨٦	١٩٨٨
معدل الادخار القومي الاجمالي	١٧ر١	١٧ر١	١٢ر٢	١٣ر٢
* في القطاع العائلي	٥ر٦	٥ر٢	٣ر١	٣ر٠
* في قطاع الاعمال الخاص	١٢ر٤	١٢ر٨	١٣ر٠	١٢ر٠
* في القطاع الحكومي	- ٠ر٩	- ١ر٠	- ٣ر٥	- ١ر٨
معدل الاستثمار المحلي الاجمالي	١٦ر٨	١٦ر٩	١٥ر٨	١٥ر٨
نسبة عجز الحساب الجاري للناتج القومي الاجمالي	٠ر١	٠ر٢	- ٣ر١	- ٢ر٦

ملاحظة: علامة (-) تعنى عجزا.

يراعى أن الفرق بين الاستثمار والادخار لم يتعادل مع عجز الحساب الجارى بسبب الفروق الصغيرة في الاحصائيات.

Source: U.S.External Deficits: The Dangers of "Bening Neglect, in: Economic Impact, No. 4/1989,p.64.

مُرّ. فإما أن ينخفض الاستهلاك القومي (الخاص والعام) حتي يزيد معدل الادخار ليتساوى مع معدل الاستثمار، مع ما يستتبعه ذلك من اجراءات وسياسات تقشفية، مثل زيادة الضرائب وخفض الانفاق الحكومي وتشجيع الادخار؛ وإما أن يستثمر الاقتصاد الامريكي في حدود مايدخر، مع ما يستتبعه ذلك من خفض شديد في معدلات نمو الاقتصادي. ويبدو لنا، أن الادارة الأمريكية حتي الآن ترفض هذين الخيارين. فالمطروح حالياً هو استمرار نهج ريجان، أي تعويض الفرق بين الاستثمار والادخار من خلال تزايد المديونية الخارجية لأمريكا. بيد أننا نتوقع، أن دول الفائض ربما لا تستمر، والي الأبد، في حقن الاقتصاد الامريكي بموارد، تتراوح سنوياً فيما بين ١٠٠ - ١٥٠ مليار دولار (كما حدث فى الثمانينيات)، وبخاصة في ضوء تعاظم فرص الربح في أوروبا الموحدة وفي ضوء التخوف من تدهور الدولار عالمياً في المستقبل.

٢ - نمو العجز الخارجي:

أما الاختلال الثاني الذي ينبع من الاختلال السابق ويتساوي معه، فهو أن الاقتصاد الأمريكي، ومنذ فترة طويلة، يستورد أكثر مما يصدر، محققاً في ذلك عجزاً في ميزانه التجاري. وهذا العجز لا تكفي تحويلات الاستثمارات الامريكية بالخارج أن تموله. من هنا فهناك عجز مستمر في الحساب الجاري. وقد تنامي هذا العجز بشكل فلكي، حيث ارتفع من ٣١ مليار دولار في عام ١٩٨٠ الي ١٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧[٣٦] وبما نسبته ٣٪ من الناتج القومي الاجمالي. وقد استندت السياسة الريجانية لمواجهة هذا العجز علي زيادة أسعار الفائدة داخل الولايات المتحدة الامريكية. بيد أنه حينما ترتفع أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤدي الي ارتفاع الطلب علي الدولار الامريكي، مما يؤدي الي ارتفاع قيمته (سعر صرفه) عالمياً. وحينما ترتفع قيمة الدولار عالمياً فإن ذلك يؤدي الي زيادة أسعار الصادرات الامريكية في الأسواق الخارجية، وتضعف من ثم قوتها التنافسية في الأسواق الخارجية. وضاعف من حرج الموقف ما تلاقيه الصادرات الامريكية (الصناعية والزراعية) من صعوبات خارجية نتيجة لنمو نزعة الحماية التي تنتهجها مختلف الدول الصناعية. فضلاً عن ضعف قدرة الدول النامية المدينة على إستيراد السلع الأمريكية بسبب ضخامة أعباء ديونها وسياسات التقشف الإنكماشية التي تطبقها حالياً. وكل ذلك أصبح يزعج الصناعات الامريكية التي تعتمد علي التصدير (صناعة السيارات وغيرها). ومن ناحية أخري أدي ارتفاع سعر الصرف للدولار الي تشجيع الامريكيين علي زيادة وارداتهم من الخارج حيث أصبحت أسعار كثير من السلع المستوردة (وبالذات اليابانية) أرخص من نظيرتها الأمريكية. وهكذا تقاعست الصادرات ونمت الواردات. وقد تبلور ذلك في نمو العجز التجاري للولايات المتحدة مع شركائها التجاريين (انظر الشكل رقم ٢ - ٨).

ومع ذلك تنبغي الاشارة الي حقيقة أساسية، تشير الي مدي الترابط بين دول المنظومة، وهي أن هذا العجز التجاري الكبير الذي حققته الولايات المتحدة الامريكية مع شركائها التجاريين (الدول الأوروبية واليابان والدول المصنعة حديثا في آسيا) والذي تبلور في شكل فائض لهذه الدول الأخيرة، قد لعب دوراً لا يستهان به في ازدهار هذه الدول. ولهذا يري بول ديفيد سون P.Davidson ان عجز الموازنة ـ والعجز التجاري في أمريكا، كانا بمثابة الرافعة التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية

لكي تخلص العالم من تكرار حدوث كساد كبير مرة أخري في القرن العشرين». (انظر New York Times - عدد ٢٣ يناير ١٩٨٩).

ولمواجهة ورطة النمو المتزايد لعجز ميزان المدفوعات الأمريكي وما يواكبه من نمو في المديونية الخارجية، هناك خيارات صعبة، أو اجراءات تكيف Adjustment Process تواجه الاقتصاد الامريكي حتي يتمكن من تحقيق فائض في ميزانه التجاري في حدود تتراوح مابين ١٠٠ - ١٥٠ مليار دولار (حجم ما يقترضه حالياً سنوياً). وهنا تبرز أمامنا الخيارات الصعبة التالية :

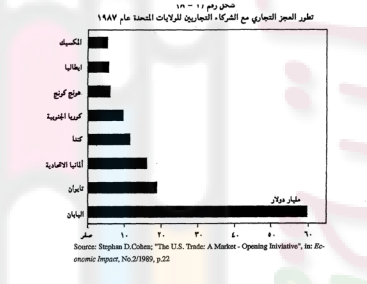
١- إعادة تخصيص الموارد بالداخل علي نحو يُمَكّن من زيادة حجم الطاقات المنتجة للتصدير والطاقات التي تنتج انتاجاً بديلاً للواردات[٢٧]، مع مايتطلبه ذلك من تطوير شامل في جودة هذه المنتجات وزيادة متوسط انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة حتي يمكن تقوية القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية. وهي مهمة تتطلب تغييرات هيكلية وشاملة في الاقتصاد الأمريكي وستستغرق أمداً ليس بالقصير.

٢- أو أن تلجأ الادارة الامريكية الي خفض قيمة الدولار Devaluation حتي تنخفض أسعار الصادرات الامريكية في العالم وتزيد من قدرتها التنافسية، وفي الوقت نفسه حتي يمكن كبح الاستيراد من الخارج. لكن هذه السياسة ستؤدي الي عودة التضخم المرتفع فى الولايات المتحدة، بعد أن كانت السياسة الريجانية قد نجحت في القضاء عليه. ناهيك عن أن سياسة تخفيض قيمة الدولار باعتبارها سياسة عدوانية تجارية ستؤدي الي حدوث حروب تخفيضات في العملات الأجنبية الأخري، وعلي نحو يهدد العلاقات النقدية والتجارية الدولية بمزيد من عدم الاستقرار والاضطراب.

٣- أو أن تلجأ الادارة الامريكية الي التوسع فى القيود الجمركية والكمية حتي تحد من نمو الاستيراد. وهي سياسة تلوح بها أمريكا من حين لآخر، وبالذات في وجه اليابان التي تعاني عجزاً تجارياً كبيراً معها. بيد أن هذه السياسة تتعارض مع سياسة حرية السوق والتجارة ومع فلسفة الليبرالية الاقتصادية المفرطة التي راهنت عليها مدرسة شيكاغو وتبنتها السياسة الاقتصادية الامريكية أيام ريجان ومازالت تدافع عنها

شكل رقم ٢/ - ١٨

تطور العجز التجاري مع الشركاء التجاريين للولايات المتحدة عام ١٩٨٧



Source: Stephan D.Cohen; "The U.S. Trade: A Market - Opening Iniviative", in: *Economic Impact*, No.2/1989, p.22

حتي الآن.

وواضح أن هذه السياسات لا تشكل بدائل، وإنما من الممكن أن تكون حزمة سياسات يتفاوت التركيز فيها من سياسة الي أخري. ولكن يبدو لنا، أن ما تراهن عليه السياسة الامريكية في الآونة الراهنة، هو العمل بلا هوادة لفتح الأسواق أمام صادراتها. وهو ما تناضل من أجله حالياً، وبضراوة، في دورة أورجواي، لإقرار مزيد من التخفيضات والاعفاءات الجمركية واتساعها لكي تشمل قطاع الخدمات (وهي مُصدّر صافي لها).

٣ - تفاقم الدين الداخلي :

أما الاختلال الثالث الذي يشكل تحدياً صعباً للاقتصاد الأمريكي فهو كبح النمو الانفجاري الحادث في الدين الامريكي. ويصل مجموع الدين الداخلي (عام وخاص، محلي وخارجي) الآن الي حوالي ٨٫٤ تريليون دولار[٢٨]، (في حين كان هذا الرصيد حوالي ٢٫٥ تريليون دولار عام ١٩٧٤). ولو نسبنا رصيد هذا الدين الي الناتج القومي الاجمالي الأمريكي (٥ تريليون دولار) فسوف نجد أن هذه النسبة ١٦٨٪. وهذا يعني، أن زيادة الناتج القومي الاجمالي بمقدار دولار واحد أصبحت تؤدي الي زيادة في الدين مقدارها دولار و٨٠ سنت. وهذا الدين يتوزع فيما بين القطاع العائلي، ويستأثر بحوالي ٣٫١ تريليون دولار (وبنسبة ٣٧٪ من الاجمالي) والقطاع الحكومي، ويستأثر بحوالي ٢٫١ تريليون دولار (وبنسبة ٢٥٪ من الاجمالي) وقطاع الاعمال، ويستحوذ علي حوالي ٣٫٢ تريليون دولار (وبنسبة ٣٨٪ من الاجمالي). والواقع أن سياسة الدين كانت ومازالت آلية رئيسية في هيكل الرأسمالية الأمريكية. فمنذ أيام الرئيسي روزفلت [إبان فترة الكساد الكبير ١٩٢٩ - ١٩٣١) وهي تتطور، صعوداً أو هبوطاً، حسب ظروف وأحوال الاقتصاد الأمريكي. ولا يتسع المقام هنا لأن نتعرض تفصيلاً لمشكلات الدين الامريكي بحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولكن لفهم هذه الآلية ونتائجها الراهنة يتعين علينا أن نعود الي سنوات ما بعد الحرب لكي نتعرف علي حقيقة هذه الآلية ودورها في الرأسمالية الامريكية.

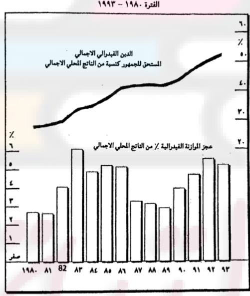
ففي الفترة ما بين الأربعينيات ونهاية الستينيات من هذا القرن، كانت الولايات المتحدة الامريكية، شأنها في ذلك شأن سائر الدول الرأسمالية الصناعية الأخري قد

تبنت النظرية الكينزية كفلسفة لادارة الاقتصاد الامريكي. وهي الفلسفة التي دعت الي ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتجنب، أو لتقليل، حدة الازمات الاقتصادية الدورية. وفي ضوء هذه الفلسفة استطاع الاقتصاد الامريكي أن يواجه الي حد بعيد (بالاضافة الي عوامل أخري) مشكلة نقص التصريف السلعي داخل السوق المحلية. ومشكلة نقص التصريف السلعي كما نعلم هي صفة هيكلية في بنية الاقتصاد الرأسمالي «الحر» أينما وجد، بسبب التفاوت الحادث بين نمو القدرة علي الانتاج ونمو القدرة علي الاستهلاك الداخلي، وهو التفاوت الذي ينجم عن علاقات الملكية والتوزيع في النظام الرأسمالي. وكانت المشكلة المطلوب وضع حل لها تتمثل في الاجابة علي السؤال التالي : كيف يمكن أن يزيد الطلب الاستهلاكي بدون زيادة الأجور وعلي النحو الذي لا يهدد معدل الربح الاحتكاري داخل الاقتصاد الأمريكي بالانخفاض؟. وهنا استطاعت الرأسمالية الامريكية أن تحل هذه المعضلة عن طريقين : الأول، زيادة الانفاق العام (طبقا لوصفة كينز) في مجالات النشاط الاقتصادي وفي المجالات العسكرية.

والطريق الثاني، هو تحويل المجتمع الامريكي بكامله الي مجتمع يعيش علي الدين، أي علي القروض والائتمان، حيث تم التوسع بشكل غير عادي، في مختلف أنواع القروض الداخلية : قروض للمستهلكين، وقروض للشركات والمنتجين، وقروض للحكومة، لزيادة مستوي الانفاق دون الحاجة الي زيادات كبيرة في الأجور[٢٩]. (أنظر علي سبيل المثال كيف تطور دين الحكومة الفيدرالية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ كما يوضحها الشكل رقم ٢ - ٩). وقد أدي ذلك الي انفجار عرض النقود والي إشعال قوي التضخم المحلي خلال فترة السبعينيات. ورغم أن ادارة ريجان قد تمكنت من مكافحة التضخم، إلا أن حجم الدين الداخلي استمر في النماء (دون تضخم) بسبب تعويض أمريكا لنقص مواردها من خلال التوسع في جذب الفوائض والمدخرات الأجنبية وزيادة معدلات البطالة.

وهكذا نلحظ أن كبح نمو الدين الداخلي والعمل علي خفض الدين الخارجي يتطلبان خفض الانفاق القومي الامريكي - وبالذات الاستهلاكي والعسكري - وزيادة الضرائب. وهي أمور ستؤدي في الأجل القصير والمتوسط الي خفض الطلب الكلي والنمو الاقتصادي والي ظهور شبح الركود.

شكل رقم (٢ – ٩)
تطور دين الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة خلال
الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٣



Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.22.

٤ . التفاوت الحاد فى توزيع الثروة والدخل :

أما الاختلال الرابع الذي يعاني منه الاقتصاد الامريكي، فيتمثل في ذلك التفاوت الحاد الذي حدث في توزيع الثروة والدخل نتيجة للسياسات الليبرالية التي انتهجها الرئيس ريجان في أوائل الثمانينات، ثم استمرت بعد ذلك في عهد الرئيس بوش. وهي سياسات تعتمد علي الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي يري ان الاقتصاد الرأسمالي بطبيعته مستقر اذا ما عملت الاسواق بحرية تامة، وان مايتعرض له من اختلالات وعدم استقرار يعود الي التدخل الحكومي الذي يعوق عمل آليات السوق. وقد اعتقد انصار هذا الفكر، ان الازمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي لا تتمثل في نقص الطلب الفعال الكلي - كما كان يذهب كينز وفلسفة التدخل الحكومي - بل في نقص العرض، وانه لكي يستعيد النظام توازنه وحيويته فلابد من انعاش العرض عن طريق تنفيذ مجموعة من الحوافز للرأسماليين (مثل خفض الضرائب علي رؤوس الأموال والدخول المرتفعة ، والحد من مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في بعض المجالات، كالتعليم والصحة، والمرافق والاسكان .... وان تعود الحيوية لحرية تكوين الاسعار بالاسواق، مما يتطلب الغاء الدعم والقيود السعرية والحد من قوة نقابات العمال. وعلي الحكومة - فقط - ان تمارس وظائفها التقليدية، وتعالج عجز موازنتها من خلال خفض الانفاق العام وان تضبط معدل التوسع النقدي في حدود ٤٪ سنوياً حتي يمكن مكافحة التضخم باعتباره المهمة الرئيسية لعودة الاستقرار والنمو[٣٠].

هذه السياسة الليبرالية الجديدة لم تنجح بعد ما يزيد عن عقد من الزمان من التطبيق المتواصل لها، لم تنجح في أن تعيد الحيوية وعلامات الصحة للاقتصاد الامريكي، وان كانت قد نجحت في الهبوط بمعدل التضخم، ولم تتحقق الوعود التي طالما رددها الليبراليون الجدد (مدرسة شيكاغو) بل علي العكس من ذلك، تدهورت معدلات النمو الاقتصادي، وانخفض معدل الادخار المحلي، واتسع الفرق بين الاستثمار المنفذ والادخار المتحقق، فزادت فجوة الموارد التي مولت عن طريق الاستدانة (استقدام رؤوس الأموال الاجنبية) واتسع عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات، وزاد عجز الموازنة الفيدرالية، وتدهورت القدرة التنافسية للصادرات الامريكية بالخارج ... الخ.

وكان من الطبيعي فى ضوء هذه الليبرالية المتطرفة وفشلها الواضح فى استعادة الحيوية للإقتصاد الأمريكى أن تتفاقم حالة توزيع الثروة والدخل، عاكسة فى ذلك

مجموعه من الاختلالات والمشكلات الحادة فى المجال الاجتماعى. فالتخفيضات الضريبية الكبيرة التى حدثت خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ لمصلحة الشركات الكبرى وكبار الأثرياء أدت إلى تركيز شديد فى توزيع الثروة بين أيدى فئة محدودة من السكان. كما أن الارتفاع الفلكى الذى حدث فى أسعار الفائدة - وبالذات خلال النصف الأول من الثمانينات - قد أدى الى تحقيق مكاسب هائلة لأصحاب رؤوس الأموال، وبذلك اتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء. وطبقا لبعض التقديرات، فإن أغنى واحد بالمئة من الأمريكيين أصبحوا يملكون ثروات تفوق قيمتها مجمل قيمة مايملكه ٩٠٪ من الشعب الأمريكى (٣١). ونتيجة لتركز الثروة على هذا النحو، تمكنت نسبة الواحد بالمئة الأغنى من مضاعفة دخلها خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٨٨ (٣٢). كما أصبح دخل أغنى ٥٪ من الأمريكيين يزيد عن مجموع دخول أفقر ٤٠٪ من الشعب الأمريكى (٣٣). ونتيجة لحالة الكساد الاقتصادى وخفض الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية، فإن نصيب أفقر ٢٠٪ من سكان الولايات المتحدة من الدخل القومى قد هبط بنسبة ١٠٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨. ومن المفارقات المدهشة فى هذا الخصوص أيضاً، أن نسبة الأربعين بالمئة الأفقر فى المجتمع الأمريكى قد دفعت من ضرائب الدخل ضعف مادفعته نسبة الواحد بالمئة الأغنى (٣٤). كما تبين أيضا «أن معدلات الضرائب التى دفعتها نسبة الواحد بالمئة الأغنى، انخفضت فى اجمالها بنسبة ١٨٪ خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٨، بينما بقيت معدلات الضرائب التى تدفعها نسبة الأربعين بالمئة الأفقركما هى (٣٥)».

ورغم خطورة هذا التفاوت الحاد فى توزيع الثروة والدخل على آلية تشغيل النظام الرأسمالى الأمريكى وتوازنه، إلا أن موضوع التوزيع لم يحظ بأية اهتمام لدى أنصار الريجانوميكس، بل كثيرا ماكان يشار الى هذا الموضوع على أنه مثير للحقد الطبقى ومهدد لسلامة المجتمع - كما عبر عن ذلك جورج جيلدر (٣٦) - ومن ثم لايجوز تشجيع البحث فيه.

على أن معدل زيادة التفاوت في توزيع الثروة والدخل ليس هو المؤشر الوحيد الذى يعكس حدة الاختلالات الاجتماعية فى الاقتصاد الأمريكى. فثمة مؤشرات أخرى لاتقل أهمية. فهناك معدل البطالة الذى ظل مرتفعاً وكان متوسطه فى حدود ٥ر٦٪ من حجم القوى العاملة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩١، ووصل الى ١ر٧٪ فى أوائل يناير

١٩٩٢، أى بما يعادل ٥،٦ مليون عاطل - (انظر الشكل رقم ٢ - ١٠). ويرتبط بظاهرة البطالة، طول فترة التعطل. فبعد أن كان متوسط هذه الفترة ١٥،٣ أسبوع فى ديسمبر ١٩٩١، ارتفع هذا المتوسط الى ١٦،٤ أسبوع فى يناير ١٩٩٢ (٣٧). ونتيجة لارتفاع معدلات البطالة وخفض الانفاق الحكومى الموجه للخدمات الاجتماعية، فقد تردى مستوى معيشة قطاعات واسعة من الشعب الأمريكى، وزاد عدد من يقعون تحت خط الفقر، واضطر عدد كبير من العمال وشرائح مختلفة من الطبقة الوسطى أن يقبلوا أجوراً أقل للمحافظة على وظائفهم، فانخفضت الأجور الحقيقية بينما تصاعد دخول أصحاب رؤوس الأموال (انظر الشكل رقم ٢ - ١١). كما اضطر الكثيرون للعمل فترات أكثر وبذل جهد أكبر للحصول على نفس الدخل الذى كانوا يتقاضوه سابقاً. واضطر عدد كبير من النساء للدخول الى سوق العمل لتوفير الحدود الدنيا لمعيشة الأسرة. وزاد عدد المشردين الذين لامأوى لهم بأعداد تترأوح مابين مليون فرد (حسب التقديرات الرسمية) وبين ستة ملايين (حسب تقديرات أخرى) (٣٨). ولم تعد جيوب الفقر تقتصر على المواطنين السود، بل إمتدت لتشمل أعداد كبيرة من الطبقة المتوسطة والعمال المهرة. وزاد إدمان المخدرات وأعمال العنف والجريمة.

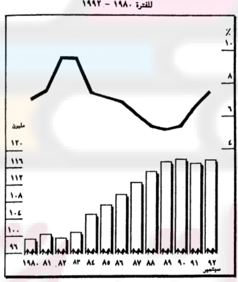
فى ضوء ذلك كله، أصبح غالبية الشعب الأمريكى يشعر بقلق متزايد من المستقبل وتخيم عليه سحابات من التشاؤم. ثم جاء ت أحداث الغضب فى لوس انجيليس فى عام ١٩٩٢ لتكشف النقاب عن أوجه الخلل الاجتماعى الذى طرأ على المجتمع الأمريكى بسبب السياسات الريجانية المتطرفة التى حمّلت العمال والطبقة المتوسطة عبء المعالجات الاقتصادية الفاشلة لأكثر من عقد من الزمان والتى راهنت على اعطاء المزايا السخية للقطاع الخاص والغاء دور الدولة والقطاع العام فى الاستثمار وتخفيض الخدمات الاجتماعية، فى الوقت الذى هرب فيه رأس المال الأمريكى للاستثمار فى الخارج حيثما كان معدل الربح أعلى من متوسطه داخل المجتمع الأمريكى (٣٩).

***

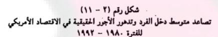
خاتمة :

نخلص من ذلك كله، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من جراء العوامل التى تفاعلت على الصعيد العالمى وعلى الصعيد المحلى فى ربع القرن الماضى، قد إنتزع

شكل رقم (٢ - ١٠)
تطور العمالة ومعدلات البطالة في الولايات المتحدة
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢



Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.23.



شكل رقم (٢ - ١١)
تصاعد متوسط دخل الفرد وتدهور الأجور الحقيقية في الاقتصاد الأمريكي
للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

متوسط دخل الفرد الحقيقي

الأجور الحقيقية

Source: *The Economist*, October 24th 1992, p.23.

منها مركز القيادة فى المنظومة الرأسمالية. فقد فرضت هذه القيادة فى عالم مابعد الحرب من خلال قوتها المالية والاقتصادية [٤٠]. وحينما ضعفت هذه القوة منذ بداية الستينات وحتى نهاية العقد الماضى، استمرت فى فرض هذه القيادة من خلال قوتها العسكرية. لكن هذه القوة العسكرية الآن لم يعد لها نفس الفاعلية بعد أن تغيرت خريطة علاقات الصراع العالمى بإختفاء المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة. وهى الآن مجبرة على اتخاذ اجراءات اقتصادية حاسمة وصعبة للتخفيف من حدة اختلالاتها الهيكلية الداخلية ولكى تصحح من وضعها النسبى الضعيف فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. لكنها حتى الآن غير راغبة فى ذلك. وهى تحاول أن تجبر العالم أجمع باتخاذ اجراءات للتخفيف من معاناتها الاقتصادية وذلك بتوسيع أسواق التصريف أمام منتجاتها وحفز العالم أن يقدم لها مايلزم من فوائض. وهو منطق يصعب أن تستجيب له حقائق عصرنا وآفاقه المستقبلية. فهذا المنطق كان يمكن قبوله، لو أن دول الفائض وحلفاء أمريكا الأساسيين (أوروبا واليابان) مازالوا يعيشون على الثقة فى قدرة أمريكا للدفاع عنهم وحمايتهم عسكرياً. أما الآن، وفى ظل انتهاء الحرب الباردة واختفاء بعبع الشيوعية، وفى ظل توحيد أوروبا، وظهور «الكتلة الآسيوية» بقيادة اليابان، فإن هذا المنطق يبدو واهياً. لقد تهكم الخبير المالى ديفيد هول D.Hale منذ ثلاثة أعوام على هذا الوضع حينما ذكر: «أن الولايات المتحدة أمة مدينة فى هيئة أمة دائنة، واليابانيون والألمان أمم دائنة فى هيئة دول مدينة». أما الآن فمن المؤكد أن صورة هذه الدول قد تغيرت تماماً وبانت قوتها الحقيقية. ولهذا ستحاول الولايات المتحدة فى الفترة القادمة أن تقوى من مكانتها فى المنظومة الرأسمالية من خلال هيمنتها على العالم الثالث. وهى تدرك ذلك جيداً، باعتباره «ساحة المعارك الأساسية» كما ذكر ريتشارد نيكسون. وهذا ماأكده الرئيس بوش فى تقريره عن الأمن القومى الذى قدمه للكونجرس فى شهر مارس ١٩٩٠ حينما ذكر «نرى أن المتطلبات الأكثر ترجيحاً لاستخدام قواتنا المسلحة قد لاتشمل الاتحاد السوفيتى وقد تكون فى العالم الثالث [٤١]».

وعلى شعوب العالم الثالث أن تعى ذلك جيداً، إستعداداً لعصر صعب قادم، قد تعود فيه الكولونيالية بمعناها الكلاسيكى.

***



محلق إحصائى

جدول رقم (٢ ـ ٤)

تراجع الوزن النسبى للإقتصاد الأمريكى فى الإقتصاد الرأسمالى العالمى: المقارنة بين عام ١٩٥٠ و ١٩٧٠

المؤشـــــر	١٩٥٠	١٩٧٠
نصيب الولايات المتحدة من الانتاج الكلي للدول السبعة الصناعية الرئيسية	٥٨	٤٧
نصيب الولايات المتحدة من رصيد رأس المال فى الدول السبعة الصناعية الرئيسية	٦٠	٥٢
نسبة متوسط الناتج للمواطن الأمريكى إلى :		
• انتاج المواطن البريطانى	١٨٠	١٧٠
• انتاج المواطن الفرنسى	٢٢٠	١٣٠
• انتاج المواطن الألمانى	٢٧٠	١٣٠
• انتاج المواطن الإيطالى	٤٠٠	٢٢٠
نسبة الإنتاجية فى الصناعات التحويلية الأمريكية إلى نظيرها فى :		
• بريطانيا	٢٣٠	٢٠٠
• ألمانيا	٣١٠	١٧٠
• اليابان	٨٦٠	٢٤٠
النصيب النسبى لإنتاج الصناعات التحويلية الأمريكية إلى إجمالى إنتاج الصناعات التحويلية لأكبر عشرة دول صناعية	٦٢	٤٤
النصيب النسبى للولايات المتحدة فى إجمالى صادرات الصناعات التحويلية فى العالم	٣٣	١٦

Source: Philip Armstrong, Andrew Glyn and John Harrison; *Capitalism Since 1945*, op.cit.,p.151

جدول رقم (٢ ـ ٥)
تطور متوسط صافى معدل الربح فى الصناعات التحويلية الأمريكية
فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٧

السنة	صافى معدل الربح ٪
١٩٥٢	٣٣٫٩
١٩٥٣	٣٢٫٩
١٩٥٤	٢٨٫٤
١٩٥٥	٣٥٫٣
١٩٥٦	٢٩٫٥
١٩٥٧	٢٦٫١
١٩٥٨	٢٠٫٦
١٩٥٩	٢٧٫٨
١٩٦٠	٢٤٫٨
١٩٦١	٢٤٫٢
١٩٦٢	٢٧٫٩
١٩٦٣	٣٠٫٧
١٩٦٤	٣٢٫٣
١٩٦٥	٣٦٫٤
١٩٦٦	٣٥٫٢
١٩٦٧	٢٩٫٤
١٩٦٨	٢٨٫٨
١٩٦٩	٢٤٫٥
١٩٧٠	١٨٫٠
١٩٧١	١٩٫٩
١٩٧٢	٢١٫٦
١٩٧٣	٢٢٫٠
١٩٧٤	١٥٫١
١٩٧٥	١٦٫٢
١٩٧٦	١٨٫٢
١٩٧٧	١٩٫٧
١٩٧٨	١٨٫٥
١٩٧٩	١٤٫٩
١٩٨٠	١٠٫٦
١٩٨١	١١٫٣
١٩٨٢	٨٫٥
١٩٨٣	١٠٫٨
١٩٨٤	١٤٫٨
١٩٨٥	١٣٫٥
١٩٨٦	١٤٫٢
١٩٨٧	١٥٫٤

Source: Philip Armstrong, Andrew Glyn and Harrison, *op.cit.*, p.352.

جدول رقم (٢ ـ ٦)

متوسط عدد ساعات العمل السنوية فى الدول الصناعية الرئيسية

ومتوسط أجر العامل فى الساعة فى الصناعات التحويلية فى بعض الدول الصناعية والنامية

الدولة	متوسط عدد ساعات العمل فى السنة	متوسط أجر الساعة فى الصناعات التحويلية مقدرة بالمارك الألمانى
اليابان	٢١٦٥	٢٥ر٩
الولايات المتحدة	١٨٤٧	٢٤ر٢
سويسرا	١٧٧٣	٣٦ر٧
بريطانيا	١٦٣٥	٢٤ر٧
بلجيكا	١٦٣١	٣٠ر١
ايطاليا	١٦٢٥	٢٩ر٨
فرنسا	١٦١١	٢٥ر٧
النمسا	١٥٩٥	٢٨ر٥
السويد	١٥٦٠	٣٥ر٣
هولندا	١٥٤٥	٣٠ر٤
ألمانيا	١٥٠٦	٣٧ر٩
البرتغال	...	٧ر١
اسبانيا	...	٢١ر٩
كوريا الجنوبية	...	٦ر٧
المكسيك	...	٣ر٠

(...) غير معروفة

Source: *Manager Magazin*, 1/992,p.78

جدول رقم (٢ ـ ٧)

تطور ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة في موازين مدفوعات الدول السبعة الرأسمالية الأساسية للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣

مليار دولار

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الولايات المتحدة	-٣ر٩٠	-١ر١١١	-٥ر١٣٣	-٩ر١٤٩	-٧ر١١٥	-٢ر٩٥	-٦ر٧٤	-٤ر٣١	-٨ر٤٠	-٧ر٥٦
اليابان	٤ر٣٦	٥ر٥٠	٣ر٨٧	٧ر٨٩	٦ر٨٢	٤ر٦٠	٢ر٤٠	٤ر٨٤	٦ر٩٧	٦ر٩٢
المانيا	١ر١٦	٤ر٢٢	١ر٤٧	٤ر٥٦	٣ر٦٢	٥ر٦٩	١ر٦٣	٥ر٧	٥ر٤	١ر١٠
فرنسا	١ر١	٠ر١	٧ر٤	-٩ر١	-٥ر٠	٠ر١	-٠ر٣	-١ر٠	٦ر٢	٩ر٢
ايطاليا	-٦ر٢	-٥ر٣	٥ر٥	١ر١	-٩ر٢	-١ر٧	-٢ر١١	-٥ر١٦	-٢ر١٧	-٨ر١٩
بريطانيا	٣ر٥	٠ر٨	١ر٣	-٤ر١	-٩ر٢١	-٤ر٢٦	-٤ر١٩	-٠ر٦	-٦ر٦	-٥ر٨
كندا	٣ر٢	-٠ر٢	-٣ر٨	-٣ر٨	-٩ر١٠	-١ر١٧	-١ر١٨	-٧ر٢٢	-٧ر١٧	-٣ر١٧
دول صناعية اخري	٠ر٣	-٤ر٢	-٣ر٢	-٦ر٤	-٤ر٨	-٩ر٢٣	-٣ر٢٠	-٩ر١٦	-٣ر١٦	-٦ر١٥
جميع الدول الصناعية	-٥ر٣١	-٠ر٣٧	٦ر٣	-٩ر١٨	-٤ر١٥	-٨ر٣٨	-٢ر٤٣	-٦ر١	١ر٦	-٢ر١٢

Source: IMF, *World Economic Outlook*, May 1992, op.cit.,p.137

جدول رقم (٢ ـ ٨)

تطورحالة العجز (-) أو الفائض (+) في الموازنة العامة في الدول السبعة الرأسمالية الاساسية للفترة ١٩٨٤-١٩٩٣

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الولايات المتحدة	-٢ر٩	-٣ر١	-٣ر٤	-٢ر٥	-٢ر٠	-١ر٦	-٢ر٥	-٣ر٥	-٤ر٧	-٣ر٧
اليابان	-٢ر١	-٠ر٨	-٠ر٩	-٠ر٥	١ر٥	٢ر٥	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٠
المانيا	-١ر٩	-١ر١	-١ر٣	-١ر٩	-٢ر١	٠ر٢	-٢ر١	-٣ر٣	-٣ر٦	-٣ر١
فرنسا	-٢ر٨	-٢ر٩	-٢ر٧	-١ر٩	-١ر٨	-١ر٢	-١ر٦	-١ر٩	-١ر٨	-١ر٧
ايطاليا	-١١ر٦	-١٢ر٥	-١١ر٦	-١١ر٠	-١٠ر٨	-١٠ر٠	-١٠ر٦	-١٠ر٢	-١٠ر٤	-١٠ر٤
بريطانيا	-٣ر٩	-٢ر٨	-٢ر٤	-١ر٣	١ر١	١ر٢	-٠ر٧	-٢ر٣	-٥ر١	-٥ر٧
كندا	-٦ر٥	-٦ر٨	-٥ر٤	-٣ر٨	-٢ر٦	-٣ر١	-٣ر٨	-٥ر٤	-٣ر٩	-٢ر٦
متوسط الدول السبعة	-٣ر٤	-٣ر٢	-٣ر٣	-٢ر٣	-١ر٧	-٠ر٩	-١ر٦	-٢ر٤	-٣ر٠	-٢ر٦
متوسط الدول السبعة بدون الولايات المتحدة	-٣ر٩	-٣ر٣	-٣ر١	-٢ر٢	-١ر٤	-٠ر٤	-١ر٠	-١ر٦	-١ر٩	-١ر٨

Source: IMF, *World Economic Outlook*, May 1992, op.cit.,p.122

جدول رقم (٢ ـ ٩)

تطور معدلات نمو مكونات الناتج المحلى الإجمالى للإقتصاد الأمريكى
خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣

معدل التغير النسبى

السنـــــة	الانفاق الاستهلاكى الخاص	الانفاق العام	تكوين رأس المال الثابت
متوسط ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣	٢ر٤	١ر٤	٧ر٠
١٩٨٤	٤ر٨	٣ر١	١٥ر٩
١٩٨٥	٤ر٤	٦ر١	٥ر٠
١٩٨٦	٣ر٦	٥ر٢	٤ر٠
١٩٨٧	٢ر٨	٣ر٠	٥ر٠ ـ
١٩٨٨	٣ر٦	٦ر٠	٤ر٢
١٩٨٩	١ر٩	١ر٥	٤ر٠
١٩٩٠	١ر٢	٣ر٢	١ر٦ ـ
١٩٩١	١ر٠ ـ	٩ر٠	٧ر٦ ـ
١٩٩٢	١ر٨	٣ر٦ ـ	٢ر٠
١٩٩٣	٣ر٦	١ر٤ ـ	٧ر٩

Source: IMF,*op.cit*.,p.107.

جدول رقم (٢ ـ ١٠)

التباين بين معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى ومعدل نمو الطلب المحلى الحقيقى
فى الاقتصاد الأمريكى للفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٣

معدل التغير السنوى

السنـــــة	معدل نمو الناتج المحلى الحقيقى	معدل نمو الطلب المحلى الحقيقى
متوسط ١٩٧٤ ـ ١٩٨٣	١ر٨	
١٩٨٤	٦ر٢	١ر٨
١٩٨٥	٣ر٢	٧ر٨
١٩٨٦	٢ر٩	٣ر٦
١٩٨٧	٣ر١	٣ر٠
١٩٨٨	٣ر٩	٢ر٧
١٩٨٩	٢ر٥	٣ر٠
١٩٩٠	١ر٠	١ر٩
١٩٩١	٧ر٠ ـ	٥ر٠
١٩٩٢	١ر٦	١ر٣ ـ
١٩٩٣	٣ر٥	١ر٢

Source: IMF. *Ibid*,.,p.106

عام ١٩٩٣ تقديري

جدول رقم (٢ – ١١)

التوزيع النسبي للاستثمارات الاجنبية المباشرة
داخل الولايات المتحدة الامريكية بحسب الدول المستثمرة

الدولة صاحبة الاستثمار	١٩٦٦	١٩٨٠	١٩٨٧
بريطانيا	٣١٫٦٪	١٧٫٠٪	٢٨٫٦٪
هولندا	١٥٫٥	٢٣٫٠	١٨٫٠
اليابان	١٫١	٥٫٧	١٢٫٧
كندا	٢٦٫٩	١٤٫٦	٨٫٣
المانيا الغربية	٢٫٧	٩٫١	٧٫٥
سويسرا	١٠٫٥	٦٫١	٥٫٥
فرنسا	٢٫٤	٤٫٥	٣٫٩
الاجمالي	٩٠٫٧٪	٨٠٫٠٪	٨٤٫٥٪
قيمة الاجمالي (مليار دولار)	٩٫٠٥٤	٨٣٫٠٤٦	٢٦١٫٩٢٧

Source: J.M.Schaefer and D..G.Strongin:Why all the Fuss about Foreign Investment ? in: *Challenge*; May/June 1989, p.34.

جدول رقم (٢ – ١٢)

الاستثمار اليابانى فى الولايات المتحدة
(الأصول ببلايين الولارات الأمريكية)

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧
اجمالي الاستثمارات اليابانية في الخارج	١٦٠	٤٣٨	٨٠٨
الاصول اليابانية داخل الولايات المتحدة	٣٥	١٠٣	١٩٤
النسبة داخل الولايات المتحدة	٢٢٪	٢٣٪	٢٤٪
الاستثمارات اليابانية المباشرة داخل الولايات المتحدة	٤٫٢	١٩٫١	٣٣٫٥

Source : U.S.Department of Commerce, Survey of Current Business, Various issues, Quoted from : John H.Makin : Japan's Investment in America : Is It a Threat? in : *Challenge*, November / December 1989, p.10.

جدول رقم (٢ - ١٣)

الموارد الخارجية الصافية المتدفقة الى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

موزعة حسب الدول المصدرة لهذه الموارد

ببلايين الدولارات

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
كندا	٠ر٥	٠ر٣	١ر٧	٠ر٩	٣ر١٢	١ر١٣	٢ر١٠	٠ز٨	١ر٧	١ر٥	٠ر٤
اليابان	٥ر٩	٥ر١٤	٥ر١٥	٦ر٢٤	١ر٤٢	٣ر٥١	١ر٥٢	٤ر٥٣	٣ر٤٧	٥ر٤١	٦ر٣٢
أوروبا الغربية	٧ر١٦	٠ر٩	٧ر٢	٤ر٥	٤ر٢١	١ر٣١	٨ر٣٤	٢ر٣٢	٧ر١٨	٧ر١	٨ر١
منها : ألمانيا	٤ر٢	٩ر٢	٣ر٥	٣ر٨	٢ر١٣	٩ر١٥	٠ر٢٠	٤ر٢١	١ر١٨	٨ر١٣	...
بريطانيا	٢ر٢	١ر١	٩ر٢	٨ر٢	٠ر٣	٣ر٥	٦ر٥	٧ر٤	...	١ر٤	٩ر٣
أمريكا اللاتينية والكاريبى	٢ر٢	٣ر٦	٧ر٤	٠ر١٨	٦ر٢٠	٦ر١٦	٧ر١٢	٣ر١٥	٢ر١٠	٧ر١٠	٧ر١٠
منها: المكسيك	٧ر٢	٥ر٥	٢ر٤	١ر١٠	٩ر٧	٥ر٧	٣ر٧	٣ر٨	٦ر٥	٢ر٥	...
الدول المصدرة للنفط فى آسيا	٧ر٣٦	٩ر٢٤	٨ر٥	٠ر٨-	٢ر٥	١ر٣	٣ر٢	٢ر٧	٧ر٥	٣ر١١	٨ر١٤
أفريقيا	٧ر٤	٠ر٦	١ر١	٤ر٩	٣ر٢١	١ر٢٢	٦ر٣١	١ر٤٢	٧ر٣٤	٦ر٣٥	٦ر٣٥
دول نامية أخرى	٧ر٢	٩ر٢	٨ر٢	٧ر١	١ر٢	٤ر١	...	٠ر٢	٦ر١	٥ر٣	٢ر٢
دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى	٠ر١	٧ر٤	٤ر٤	٠ر٨	٠ر١١	٩ر١٢	٤ر٣	٩ر٤	٦ر٦	٨ر٧	٠ر٨
دول آخرى	٤ر١٩	١ر١٦	٣ر٢٤	٦ر٥٧	٨ر١٠٩	٠ر١٢٣	٤ر١٤٠	١ر١٥٣	٥ر١٥٥	٤ر٩٤	٨ر٩٤

(*) تقدير مبدئى

Source: United Nation; *World Economic Survey 1991*, Current Trends and Policies in The World Economy, New York, 1991,P.71.

جدول رقم (٢ - ١٤)

بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى للإقتصاد الأمريكى خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٩٢

السنوات	الناتج المحلي الحقيقى*	الانفاق الاستهلاكى الخاص*	الاستهلاك الحكومى*	معدل البطالة ٪	النمو فى متوسط دخل الفرد الحقيقى*	معدل التضخم ٪	التوازن المالى للحكومة المركزية٪	سعر الفائدة ٪ سنويا	شروط التبادل التجارى	عجز الحساب الجارى بليون دولار
متوسط ٧٤ - ١٩٨٣	١ر٨	٢ر٤	١ر٤	٧ر٥	٠ر٨	٧ر٨	-	-	- ١ر٨	-
١٩٨٤	٦ر٢	٤ر٨	٣ر١	٧ر٥	٥ر٣	٤ر٥	- ٤ر٤	١٠ر٤	٤ر٠	- ٩٩ر٠
١٩٨٥	٣ر٢	٤ر٤	٦ر١	٧ر٢	٢ر٢	٣ر٧	- ٤ر٥	٨ر٠	٠ر٦	- ١٢٢ر٣
١٩٨٦	٢ر٩	٣ر٦	٢ر٥	٧ر٠	٢ر٠	٢ر٧	- ٤ر٧	٦ر٥	- ١ر٦	- ١٤٥ر٤
١٩٨٧	٣ر١	٢ر٨	٣ر٠	٦ر٢	٢ر٢	٣ر١	- ٣ر٣	٦ر٩	- ٣ر٨	- ١٦٠ر٢
١٩٨٨	٣ر٩	٣ر٦	٠ر٦	٥ر٥	٣ر٠	٣ر٩	- ٢ر٨	٧ر٧	١ر٢	- ١٢٦ر٢
١٩٨٩	٢ر٥	١ر٩	١ر٥	٥ر٣	١ر٥	٤ر٤	- ٢ر٤	٩ر١	- ٠ر٦	- ١٠٦ر٣
١٩٩٠	١ر٠	١ر٢	٢ر٣	٥ر٥	- ٠ر١	٤ر١	- ٣ر٠	٨ر٢	- ٣ر١	- ٩٢ر١
١٩٩١	- ٠ر٧	- ٠ر١	٠ر٩	٦ر٨	- ١ر٧	٣ر٧	- ٣ر٩	٥ر٣	١ر٣	- ٨ر٦
١٩٩٢	١ر٦	١ر٨	- ٣ر٦	٦ر٧	٠ر٦	٢ر٤	- ٥ر١	٤ر١	- ٣ر٦	- ٥٣ر٤

* معدل التغير السنوى (٪)

هذا الجدول تم تكوينه من البيانات الموجودة فى

IMF: *World Economic Outlook, May 1992*, Washington, D.C.p.105.107,109,113,118,120:

الهوامش والمراجع

(١) انظر في ذلك : رمزي زكي - الاقتصاد العربي تحت الحصار ، دراسة في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصة عن الدائنية والمديونية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت / لبنان ١٩٨٩، ص ٦٢.

(٢) قارن في ذلك :
Paul Sweezy : "On the Global Disorder", in : *Monthly Review*, Vol. 30, No.11 (April 1979), p.4

(٣) راجع، رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف في دول العالم الثالث ، عالم المعرفة رقم ١١٨، الكويت أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠٤.

(٤) نقلاً عن : هاري ماجدوف - عصر الامبريالية ، من عصر الاستعمار حتي اليوم ، مؤسسة الأبحاث العربية. (اسم المترجم غير موجود) بيروت (١٩٨١ ، ص ١٤٧).

(٥) انظر في ذلك :
Barry P.Bosworth and Robert Z. Lawrence : "America in the World Economy", in : *Economic Impact*, No.3/1989, p.37.

(٦) انظر هذا التقدير عند :
Pahbup UI Haq : Global Economic Management in the 1990s, in : Louis Emmerij (ed.) : *One World or Several* ? OECD, Paris 1989, p.51.

(٧) راجع في ذلك :
UNCTAD; *Trade and Development Report 1988,* United Nations, New York 1988, p.64.

(٨) نفس المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٩) المصدر السابق مباشرة ، ص ٦٢.

(١٠) مصدر الأرقام عند :
Marshall Robinson : America's Not-so-Troubling Deficits, in : *Economic Impact*, No.4/1989, p.70.

(١١) لمزيد من التفاصيل راجع :
D.Franz and C.Collins ; *Selling Out* : How we are letting Japan buy our land, our industries, our financial institutions, and our future ?
وقد قام خليل أبو حازم بعرض ملخص لهذا الكتاب الهام في جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ٢/١٩ و١٩٩٠/٢/٢٥.

(١٢) انظر للتفاصيل:
C.Fred Bergsten:"The Second Debt Crisis is Comming". in: *Challenge*, Vol.28,No.2,May - June 1985.

(١٣) انظر : كريستيان بالوا : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة ،ترجمة عادل عبد المهدي ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٨ ، ص ١٤٥.

(١٤) راجع مقالة جون كنث جالبريت : فلنفهم ما يجري في الاتحاد السوفيتي : ادراك الأولويات، في مجلة ليموند دبلوماتيك ، الطبعة العربية ، عدد مارس ١٩٩٠ ، ص ١٦.

(١٥) انظر ليموند دبلوماتيك ، نفس المصدر السابق ، ص ٣.

(١٦) نفس المصدر السابق ، ص ٣

(١٧) انظر في ذلك الحوار الهام الذي تم بين الاقتصادي السوفيتي ستانيسلاف مينشكوف والاقتصادي الأمريكي فايزلي ليونتيف"
"A Look at Global Economic Problems, A Soviety - American Academic Dialogue, in *World Marxist Review*, April 1989.

(١٨) انظر : ريتشارد نيكسون : ١٩٩٩ نصر بلا حرب ، ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزالة، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ١٩٨٩، ص ٢٨١ وما بعدها.

(١٩) في هذا الخصوص كتب شنتارو إيشهارا وزير المواصلات الياباني السابق وصاحب الكتاب الشهير : اليابان يمكنها أن تقول لا، صراع المستقبل بين الكبار، كتب يقول : وان طرح مسألة الأمن الوطني يساعد اليابانيين على نبذ توجههم التخاذلي الخانع تجاه الولايات المتحدة، الي جانب ادخال تعديلات على المفاهيم التي تمخضت عن الاحتلال الامريكي ...

والسؤال الصحيح هنا .. هل من المسموح لنا تولي شئوننا الدفاعية بواسطة قواتنا المسلحة؟» ص ٧٣. ويقول ايضا : «في الحقيقة ان القوات العسكرية لليابان مجرد احتياط للاستراتيجية الامريكية العالمية، وعملها مجرد تكملة للقوات الامريكية في منطقة شرق آسيا، أما حماية اليابان فهي مجرد تحصيل حاصل» ص ٧٤. ثم يضع المسألة بشكل اكثر وضوحاً حينما يقول : «يدرك اليابانيون جيداً، أن الولايات المتحدة دولة صديقة تقوم علي حمايتنا منذ الحرب العالمية الثانية. ورغم ذلك فإن الادعاء، الذي يتكرر دوماً في قاعة الكابيتول، بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان، يبدو اليوم ادعاءً أجوف. قد يتقبل ذلك قلة من المسئولين في هيئة الدفاع ، واذا سلمنا بأن معاهدة الأمن المشترك ، تبقي حجر الزاوية في الدفاع القومى الياباني، فإن الترتيبات الخاصة التي وضعت في السنوات المبكرة التي اعقبت الحرب يتعين تغييرها بشكل كبير» – ص ٧٧، انظر الطبعة العربية، ترجمة هالة العودي، دار يافا للدراسات والابحاث، القاهر ١٩٩١.

(٢٠) نشرت جريدة نيويورك تايمس في شهر مارس ١٩٩٢ وثيقة عسكرية عن الخطة الاستراتيجية الامريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وهي تعكس أسس التفكير السياسي والعسكري والاستراتيجي للولايات المتحدة بشأن الوضع العالمي حتي نهاية القرن الحالي ، في ضوء انهيار المنظومة الاشتراكية والانتصار الامريكي في حرب الخليج الثانية. والفكرة الاساسية في هذه الوثيقة، هي ان الولايات المتحدة الامريكية – وليست الامم المتحدة – هي الحاكم والموجه للنظام العالمي الجديد. وهي ترمي الي الايحاء بأن الولايات المتحدة لن تسمح بقيام منافسين لها ينازعونها دور القوة الاعظم في المرحلة القادمة. وقد جاء نشر هذه الوثيقة في ضوء عمليات التسارع التي تتم لاعلان قيام أوروبا الموحدة ١٩٩٢ ، وبعد ان تزايدت الخلافات والنزاعات بين الولايات المتحدة واليابان بشأن المشكلات التجارية والمالية بينهما. وقد أدي نشر هذه الوثيقة الي ردود فعل شديدة من جانب دول أوروبا الغربية بما اثارته من مخاوف من ظهور نزعة امريكية للهيمنة علي العالم. ولكن، من ناحية اخري، اشار عدد من المراقبين والخبراء، الي ان هذه الوثيقة تتعارض – في واقع الأمر – مع حقائق الوضع الاقتصادي والعالمي للولايات المتحدة. وفي هذا الخصوص يقول دومنيك شوفالييه استاذ تاريخ العالم العربي والاسلامي المعاصر بجامعة السربون بفرنسا : «ولا يجوز ان ننسي ان الولايات المتحدة هي اكثر دول العالم مديونية، فمن الذي سيدفع ديون الولايات المتحدة، هل تتحمل هي عبء تسديدها أم يتحملها بقية العالم. ثم ان الدولة التي تريد السيطرة علي العالم لابد أن تبدأ بالسيطرة علي نفسها. ونعرف ان بالولايات المتحدة اليوم مشكلات اجتماعية وعرقية كبيرة تؤدي الي خلل في التوازن داخل المجتمع الامريكي» – انظر جريدة الاهرام ، الصادرة في ١٩٩٢/٣/١٦ ، ص ٥.

(٢١) راجع مداخلة ايرهارد راين في ندوة : العرب وأوروبا عام ١٩٩٢، التي عقدها مركز الدراسات العربية بالقاهرة في الفترة ٥ – ٤ ابريل ١٩٨٩.

(٢٢) انظر في ذلك :
Eugene J. McAllister: "A U.S.Prespective on EG-92; in *Economic Impact*,

No. 4/1989, pp.17 012.

(٢٣) انظر مقالة لوي جيل : الكنديون ، الرعايا الجدد لصاحبة الجلالة الليبرالية، مجلة ليموند دبلوماتيك ، الطبعة العربية ، عدد فبراير ١٩٨٩، ص ١٠.

(٢٤) راجع في ذلك :
William D.Nordhaus: "What's Wrong with a Declining National Saving Rate?in: *Challenge*, No.4, Vol.32, July/August 1989, p,22.

(٢٥) تقديرات نورد هاوس ، في المصدر الآنف الذكر ، ص ٢٣.

(٢٦) راجع في ذلك :
Stephan D.Cohen: "The U.S. Trade Act: A Market - Opening Initiative, in : *Economic Impact*, No. 1989/2.p.20.

(٢٧) نفس المصدر السابق :

(٢٨) انظر في ذلك مقالة Robinson Marchaill سالفة الذكر.

(٢٩) قارن في ذلك : رمزي زكي – حوار حول الديون والاستقلال ، مكتبة مدبولي بالقاهرة ١٩٨٦، ص ٥٥ – ٥٦.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل انظر مقالتي: «مدرسة شيكاغو . . وأحلام العودة للماضى» وهى الحلقة رقم (١٠) من دراستنا الموسعة: مأزق النظام الرأسمالى، العدد رقم (٧٢٧) من الأهرام الاقتصادى الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢.

(٣١) انظر هذا التقدير عند :
Ravi Batra: *The Great Depression of 1990*, why it's got to happen, how to protect yourself, Simon & Schuster, New York 1987, p.113.

(٣٢) راجع : سمير كرم : امريكا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي : أزمة اقتصادية واجتماعية تعصف بأغنى بلد في العالم. مقالة منشورة في : اليسار ، العدد رقم (١٩) سبتمبر ١٩٩١، ص ٦٢.

(٣٣) مصدر النسب عند رأفي باترا في الهامش رقم ٣١ عاليه ، ص ١١٣.

(٣٤) انظر : سمير كرم – نفس المصدر ، ص ٦٢.

(٣٥) نفس المصدر السابق ، ص ٦٢.

(٣٦) عندما إنبري عدد من الاقتصاديين، الكينزيين وغير الكينزيين، لنقد سياسة تخفيض الضرائب وآثارها التوزيعية غير العادلة،إنبري انصار الريجانية بالتصدي لهذا النقد، والهجوم أصلاً علي الاهتمام بقضية توزيع الدخل. وعلي سبيل المثال يعتقد جورج جيلدر، وهو من أكبر صانعي الدعاية للسياسات الاقتصادية لريجان، ان الكلام في موضوع توزيع الثروة والدخل يؤدي الي الاحباط والاضرار بقواعد النظام الرأسمالي، وهو يري أن آدم سميث تحدث عن أسباب تحسين القوي الانتاجية، وان النظام الحر يتم فيه التوزيع بصورة طبيعية بين مختلف فئات الناس ... وإلا ان اتباعه، بدءاً من ديفيد ريكاردو ، سرعان ما وقعوا في مستنقع الاهتمام الثابت والميكانيكي بالتوزيع. فقد ظلوا جميعاً منهمكين في احصاء صفوف الاثرياء والفقراء، وفي تحليل عيوب الرأسمالية التي تبقي دائماً علي مثل هذه الاعداد الكبيرة من الفقراء بيننا. وتركيز الاهتمام علي التوزيع مازال مستمراً في علم الاقتصاد الي اليوم، حيث يظل الاقتصاديون يتأملون بصورة مشئومة أوجه التفاوت المزمنة، ويفكرون في «عمليات إعادة توزيع» سريعة لتصحيح التفاوت. وهذا النوع من التفكير ... هو غير ضار في الظاهر، ولكن تأثيره في الأعمق يتمثل في تحدي القاعدة الذهبية للرأسمالية، وفي افساد العلاقة بين الاثرياء والفقراء، وفي تصوير النظام علي انه لعبة صفرية Zero-Sum Game يكون فيها أي مكسب لطرف ما متضمناً خسارة لطرف ما، وفي النظر الي الثروة علي انها تخلق الفقر ... وهكذا فإن العقلية التوزيعية تضرب في القلب الحي للرأسمالية الديموقراطية» ـ انظر : جورج جيلدر ، الاغنياء والفقراء، مصدر سبق ذكره.

(٣٧) انظر : نزيره الأ فندي ـ اين الخلل في الاقتصاد الامريكي ، مقالة بالاهرام الاقتصادي ، العدد الصادر في ١٩٩٢/٢/١٧، ص ٥١.

(٣٨) راجع : سمير كرم ، نفس المصدر السابق، ص ٦١.

(٣٩) يعتقد الاقتصادى الأمريكى روبرت رايش Rober B.Rich أن المشكلة الاقتصادية المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية لاتكمن فى النمو الحادث فى عجز الموازنة الفيدرالية ولا فى أن الشركاء التجاريين أو حلفاء أمريكا لايعاملونها معاملة عادلة (فى مجال التجارة أو فى مجال تكاليف الدفاع العسكرى لحلف شمال الأطلسى) وإنما تكمن فى ضعف الانتاجية للاقتصاد الأمريكى وما ينجم عن ذلك من تدهور طاقة مايضيفه الاقتصاد الأمريكى من قيمة مضافة فى الاقتصاد العالمى. واليك نص ماكتبه فى هذا السياق فى مقالته التى حملت عنواناً طريفاً: إقتصاد الوهم ووهم الإقتصاد:

"Our nations's growing economic problem, of which Wall Street has finaly become aware, is due neither to the federal budget deficit per se, nor to foreigner's unwillingness to treat us fairly. It is due to our overwhelming failure to invest in our collective productivity, and the consequent decline in our ca-

pacity to add value to the world economy".

ولمزيد من التفاصيل انظر:

Robert B.Rich:"The Economis of Illusion and The Illusion of Economics", in: *Foreign Affairs*, Vol.66,No3/1988,p.523.

(٤٠) انظر في ذلك:

Paul N.Sweezy: U.S.Imperialism in the 1990's in: *Monthly Review*, Vol.44,No.5,October 1989,p.17.

(٤١) انظر جريدة الأنباء الكويتية ، بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٠ ، ص ٢٨.

الباب الثاني

«أمية» رأس المال والليبرالية الجديدة

قبل أن تقرأ . . .

«.. وهكذا فإن الفقراء والأغنياء في العالم الثالث، يسهمون - كل بطريقته - في تمويل البلدان الصناعية. الفقراء تحت ضغط حكوماتهم الديموقراطية التي تخضع لقرار صندوق النقد الدولي (تجميد الأجور، وقف الإعانات للمنتجات الضرورية، تضييق البرامج الاجتماعية، التسريح الواسع لصغار الموظفين، التقشف بكل أشكاله، حتى تغذي خدمة الدين تدفق رؤوس الأموال من الجنوب الى الشمال. والأغنياء بإرادتهم - الكاملة - بإيداعهم رؤوس أموالهم في البلدان الصناعية التي تعطيهم مكافآت أكثر سخاء. وبهذه الطريقة، أثارت الليبرالية الاقتصادية الجديدة في العالم الثالث حركة تضامن رائعة تسمو على كل تناحر طبقي .. إنه أمر يستحق التصفيق».

كلود جوليان
صحيفة لوموند ديبلوماتيك
٦ أبريل ١٩٨٩



«أممية» رأس المال
وشرط توسع الرأسمالية العالمية فى الإطراف

(ليبرالية التكيف والبحث عن آليات لفائض قيمة تاريخى جديد)

توطئة:

ذات مرة هاجم الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو النظرية العامة لكينز علي أساس أنها نظرية متشائمة، لأنها نادت بفكرة القصور المزمن للطلب الكلي الفعال في النظام الرأسمالي. وعاب علي أنصار كينز إيمانهم بالأفكار المتشائمة لاستاذهم الخاصة بإمكانية حدوث الازمات نتيجة لعدم كفاية نمو الطلب الكلي كلما تقدمت الرأسمالية وزاد حجم الدخل القومي. وأنهم جميعاً - أي كينز وانصاره - قد أعطوا لأعداء الرأسمالية سلاحا إستثمروه في تأكيد حتمية إنهيار الرأسمالية. وكان محور نقد فرانسوا بيرو منصباً علي ما كان يراه من ممكنات عديدة أمام الرأسمالية لنمو الطلب واستمرار تطوره. وفي معرض تدليله علي ذلك ذكر، أنه في البلدان الحديثة والمتأخرة (يقصد الدول النامية) توجد خزانات كبري يكمن فيها طلب احتياطي كبير(١).

والحقيقة، ان فرانسوا بيرو كان يشير الي نقطة هامة لم يلتفت اليها كينز إطلاقاً وهي الامكانات المختلفة التي توفرها البلاد النامية والتابعة في مواجهة أزمات نقص

الطلب التي تعوق استمرار تراكم رأس المال بالبلاد الرأسمالية الصناعية. ذلك أن نظرية كينز، كما هو معلوم، كانت تتعلق أساساً باقتصاد مغلق، ولم تقحم نفسها في اشكالية نمط العلاقة القائمة بين البلاد الرأسمالية والبلاد المتخلفة التابعة. وكان ذلك يمثل، في الواقع، تجاهلا شائناً بأحد العوامل الاساسية في تفسير الآليات الخاصة بنمو الرأسمالية وأزماتها وكيفية مواجهتها.

والواقع ان فرانسوا بيرو محق تماماً حينما يشير الي أهمية دول العالم الثالث بإعتبارها «خزانات كبري» للنظام الرأسمالي. فالغزو المبكر للرأسمالية العالمية لأفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية قد وفرّ للرأسمالية في فجر نموها احد العناصر الهامة في التراكم البدائي لرأس المال، ثم وفر لها، في مرحلة تالية، استغلال عنصر العمل الرخيص والحصول علي المواد الخام بإبخس الاثمان، وفتح أمامها أسواقاً ضخمة لتصريف فائض منتجاتها الصناعية، ومكنتها كذلك من تصريف واستثمار فوائض رؤوس الأموال في مجالات مرتفعة الربح. من هنا، كانت لطبيعة هذه العلاقة التي نشأت بين الدول الرأسمالية الامبريالية والدول المتخلفة المستعمرة وشبه المستعمرة أهمية خاصة لا يجوز التهوين من شأنها في نمو الرأسمالية عبر مراحل تطورها المختلفة، حتي بعد ان حصلت هذه الدول علي استقلالها السياسي. بل ان هذه العلاقة، وما وفرته من نقل مستمر للموارد إلى المتروبولات الصناعية الرأسمالية تفسر، الي حد بعيد، الامكانات التي ارتفعت بها اجور العمال بالبلاد الرأسمالية، ومن ثم التخفيف من تناقضات تراكم رأس المال في هذه البلاد.

وحينما اندلعت الازمة الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية منذ بداية حقبة السبعينات من هذا القرن، وأنهت بذلك سنوات الازدهار اللامع لعالم ما بعد الحرب (١٩٤٥ - ١٩٧١) كان من الواضح ان تلك الازمة تختلف عن الازمات الدورية العادية (الدورات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدي) من حيث انها ذات طابع هيكلي طويل المدي وذلك بسبب طبيعة المرحلة الجديدة التي إنتقلت اليها الرأسمالية بعد تسارع عمليات التدويل وسرعة حركة الثورة العلمية والتكنولوجية وما احدثته من تغيرات مذهلة في قوي الانتاج. علي ان هذه الازمة قد عبرت عن نفسها، في التحليل النهائي، في ازمة تراكم رأس المال سواء في صعيده المحلي (حيث تدهورت معدلات الربح وزادت البطالة مع التضخم) أو علي صعيده العالمي (انهيار عصر ثبات أسعار

الصرف وإضطراب اسواق النقد الدولية، أزمة أسعار النفط، تغيير علاقات القوى النسبية بين اليابان، وأوروبا، والولايات المتحدة، الاضطرابات الحادة في علاقات العجز والفائض بين الدول ...).

وفي الوقت الذي حاولت فيه البلاد الرأسمالية الصناعية ان تواجه هذه الازمة داخلياً من خلال الليبرالية الجديدة التي راهنت علي إضعاف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتغيير اشكال علاقتها بالقطاع الخاص، وهو الأمر الذي ترجم في النهاية التراجع عن الكينزية والاتجاه نحو السياسات النيوكلاسيكية المحافظة التي تؤمن بالفاعلية المطلقة لقوي السوق والحرية الفردية، فإن الرأسمالية حاولت في صعيدها العالمي ان تواجه أزمتها عن طريق تطبيق نوع من الكينزية العالمية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ حينما راحت تضخ كميات هائلة من القروض الي بلاد العالم الثالث عن طريق تدوير فوائض النفط الدولارية والسيولة المتراكمة في السوق الأوروبية للدولار لتمويل عجز موازين مدفوعات هذه البلاد وتمكينها من تمويل وارداتها من الدول الرأسمالية الصناعية. صحيح، ان هذه الكينزية العالمية قد خففت، الي حد ما، من حدة الكساد التضخمي في المراكز الرأسمالية، لكن هذه الكينزية التي استهدفت زيادة حجم الطلب الكلي الفعال العالمي من خلال الائتمان الدولي المفرط سرعان ما أدت الي اندلاع أزمة مديونية عالمية مزعجة، أصبحت تهدد بإنهيار نظام الائتمان الدولي وحركات رؤوس الأموال القصيرة والطويلة الاجل، وأدت، من ثم، الي حدوث إضطراب كبير في علاقة الشمال بالجنوب.

ونظراً لأن الرأسمالية تتعلم دائماً من أزماتها، فقد أدركت أن ضبط وتنظيم علاقاتها مع بلاد العالم الثالث في مرحلة التوسع القادمة وعلي النحو الذي يجنبها من تكرار الوقوع في أزمة المديونية وعلي النحو الذي يؤهلها لإستمرار نقل ونزح الفائض الاقتصادي من هذه البلاد، أدركت أن ذلك يتطلب خلق آليات جديدة للسيطرة علي مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد (نمط التخصص وتقسيم العمل، توزيع الدخل، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الخارجية، ضبط قوة العمل عند مستويات أجرية منخفضة .. الي آخره). وهذه الآليات الجديدة التي تعرف الآن تحت مصطلح المشروطية Conditionality التي تنطوي عليها برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد شكلت، في الحقيقة، عبر دقة صياغتها وشروطها ما يمكن أن

يسعى بأول مشروع أممي مُحكم لرأس المال الدولي بهدف اخضاع الجنوب لشروط التراكم والتوسع الرأسمالي في الشمال[٢]. وهذا المشروع تروّج له المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والشركات دولية النشاط والمستثمرين الأجانب علي أنه سيمكن بلاد العالم الثالث من التغلب علي إختلالاتها الهيكلية والقيود التي تعوق النمو الاقتصادي وعلاج مشكلات الفقر والبطالة. وعليه، فإن هذا المشروع هو عملية لا مهرب منها ويجب قبوله كما هو، وإلا فإن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد ستستمر في التدهور، وستفرض عليها عزلة دولية، وستستبعد من التعامل. ويعتمد هذا المشروع، في خطابه الاعلامي والايديولوجي، علي الليبرالية المطلقة التي ترتكز علي إضعاف قوة الدولة وإبعادها عن التدخل في النشاط الاقتصادي، والاعتماد علي آليات السوق، والمراهنة علي الدور «القائد» الذي سيلعبه القطاع الخاص (مع تصفية القطاع العام) والإنفتاح بقوة علي الاقتصاد الرأسمالي العالمي[٣].

وتستهدف الدراسة الحالية، تتبع تطور هذا المشروع كما تبلور في وثائق المنظمات الدولية وأهم المرتكزات النظرية له، ومحاولة تحليل مضمونه وأهدافه الحقيقة التي لا تعكسها لغة الخطاب الاعلامي له، والنتائج الحالية والمحتملة لتطبيقه في العالم الثالث.

الأصول الفكرية لليبرالية التكيف المعاصرة بالبلاد المتخلفة :

حينما نتأمل في «ليبرالية التكيف» المفروضة الآن علي البلاد المتخلفة التي أدت ممارسات الانظمة السائدة فيها الى وقوعها في مصيدة الديون الخارجية وإضطرارها لطرق أبواب نادي باريس لاستجداء عمليات إعادة الجدولة وما يأتي في ركابها من فرض سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، حينما نتأمل في تلك الليبرالية الجديدة ومصادرها الفكرية سوف نكتشف انها نتيجة عمل دؤوب وتخطيط مستمر، مارسته عدة هيئات دولية ومراكز بحثية مختلفة منذ مطلع السبعينات. وقد تمخض هذا كله في النهاية عن بلورة محددة للخطوط الاساسية لتلك الليبرالية. فمنذ أن بانت ملامح الازمة الاقتصادية العالمية في بداية العقد السابع من قرننا الحالي في المراكز الرأسمالية الصناعية (تردي معدلات الربح في قطاعات الانتاج المادي، وظهور التضخم الركودي، وتدهور نمو الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي ...) كان التطلع

لزيادة معدلات الربح علي الصعيد العالمي - وبالذات علي صعيد بلاد العالم الثالث - ركيزة أساسية تطلعت اليها تلك المراكز للخروج من الازمة الاقتصادية. وبحكم خبرتها التاريخية، ادركت تلك المراكز ان السبيل لتحقيق ذلك سيتطلب اعادة احتواء العالم الثالث، أي اعادة فتحة من جديد من خلال خلق مناخ موات فيه، يكون قادرا علي جذب نشاط الاستثمارات الاجنبية المباشرة عند مستويات عالية للربح وخدمة تحويلات عوائدها للخارج، فضلا عن دعم قدرة البلد علي دفع ديونه المتراكمة ومايتطلبه ذلك من تنمية موارد النقد الاجنبي.

وعموما، لو شئنا الآن ان نحدد المصادر الفكرية التي صاغت ليبرالية التكيف التي تطبقها الآن غالبية الدول المتخلفة، فسوف نميز هنا بين نوعين اساسيين من هذه المصادر :

* النوع الأول هو تلك الافكار المحددة التي إتفق عليها واضعوا التقرير الشهير المعروف باسم (تقرير بيرسون)[٤]، أو ماسمي باسم «شركاء في التنمية». وخطورة هذا التقرير هي أنه رسم لاول مرة وبشكل محدد، وعلي أساس عالمي، الاسس المطلوب توافرها بالبلاد المتخلفة في صدد تعاملها مع الاستثمارات الاجنبية الخاصة. وقد وجدت الافكار المحددة الواردة في هذا التقرير صداها عمليا في كثير من الدول المتخلفة.

* والنوع الثاني هو تلك الشروط والمبادىء التي ظورتها المنظمات الاقتصادية الدولية، وبالذات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في صدد تعاملها مع البلاد المتخلفة. وخطورة هذه الشروط والمباديء هي انها اصبحت تعطي لهذه المنظمات حرية التدخل في الشئون الداخلية للبلاد المتخلفة التي تضطر للتعامل معها. وهو تدخل لم يعد يشمل مسائل ميزان المدفوعات وضمانات حركات رؤوس الاموال الطويلة الأجل، بل يتعدي الامر ليشمل التدخل في رسم كثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلاد، مثل السياسات المالية، وسياسات التوظف والاستثمار، وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف، والسياسات النقدية والائتمانية، وسياسات التسعير والاجور والاعانات، الي آخره .. كما سنري حالا.

وبقدر قليل من إمعان الفكر في هذين النوعين من جماعية التحرك المشترك

للرأسمالية العالمية في إعادة صياغة استراتيجية وتكتيكات تعاملها مع البلاد المتخلفة، يتضح لنا كيف أن تلك الصياغة تحمل في جوهرها وطابعها العام الافكار المتطرفة للمدرسة النقدية النيوكلاسيكية (أو مايعرف بمدرسة شيكاغو). وهي المدرسة التي تعتبر بمثابة ثورة مضادة للفلسفة الكينزية وقادت الهجوم بضراوة ضد تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية ونادت بالعودة الى ليبرالية السوق(٥). وهاك الآن الخطوط العريضة لهذين النوعين من المصادر الفكرية لليبرالية التي تطبقها الآن غالبية دول العالم الثالث.

أولا : الخطوط التي رسمها تقرير لستربيرسون :

وهو التقرير الذي وضعه لستربيرسون رئيس وزراء كندا السابق بناء علي طلب من روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولي وذلك لدراسة المناخ الاستثماري المطلوب توافره بالدول المتخلفة لتشجيع انسياب الاستثمارات الاجنبية الخاصة الي هذه الدول. وكان الهدف من اعداد التقرير تقديم مقترحات محددة لرسم استراتيجية جديدة في السبعينات لتحقيق هذا الهدف وذلك للخروج من مأزق فوائض رؤوس الاموال التي بدأت تتراكم بالبلدان الرأسمالية المتقدمة وتبحث جاهدة عن معدلات اعلي للربح من تلك المعدلات التي تتحقق داخل هذه البلدان. وتنبع أهمية هذا التقرير في أنه جاء ليبحث في أسباب ذلك الضمور الشديد الذي شهدته حركة تصدير رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة للبلاد المتخلفة في عقدي الخمسينات والستينات خصوصا بعد الرياح العاتية التي انطلقت من حركات التحرر الوطني وأطاحت بالكثير من مصالح الاستثمارات الاجنبية الخاصة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. وقد تكونت لهذا الغرض لجنة خاصة هي «اللجنة الدولية للتنمية» في ١٨ أغسطس ١٩٦٨ وضمت عددا من الخبراء والاقتصاديين الغربيين مثل و. ارثر لويس، سير إدوارد بويل، فيلفريد جوت، س . دوجلاس ديللون وغيرهم. وقامت هذه اللجنة بعديد من الدراسات والاتصالات مع المؤسسات الاستثمارية الخاصة لمعرفة وجهة نظرها في العقبات التي تحول دون استثمار أموالهم بالبلاد المتخلفة وما هي مقترحاتهم في هذا الخصوص. وجمعت هذه اللجنة تلك المقترحات، وقدمتها في صورة دعائية وذكية، وخلاصتها انه اذا تعاونت البلاد المتخلفة مع البلاد الرأسمالية في تنفيذ هذه المقترحات فإن هناك دفعة قوية من التنمية سوف تتحقق بالبلاد المتخلفة،

فضلا عن أن ثمة منافع مشتركة يمكن أن تعود علي كلا المجموعتين من هذه البلاد. وفي ضوء هذا الاعتقاد، راح التقرير يؤكد بأن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أمر لاغنى عنه لتلك البلاد، نظرا لما يأتي في ركابه من موارد حقيقية وخبرات ونقل للتكنولوجيا. ولكن يتعين علي البلاد المتخلفة أن توفر المناخ الاستثماري الملائم والظروف المناسبة لنشاط رأس المال الاجنبي حتي يمكنها الاستفادة من هذه المزايا. فما هو هذا المناخ الذي ركز عليه تقرير لستريبرسون، ورسم في النهاية الخطوط الاساسية لليبرالية التكيف ؟.

ها هنا نجد ثمانية مبادىء أساسية :

■ المبدأ الاول، هو أنه يتعين علي الدول المتخلفة البدء فورا في تحسين المناخ العام بالنسبة للاستثمار الخاص، محليا كان أم اجنبيا، ذلك ان «المستثمرين الاجانب يحسون بالخطر اذا كانت البيئة التي تحيط بهم لا تتعاطف مع أي من أنواع المشروعات الخاصة.. ويكاد يكون من المؤكد بصورة عامة أن تحسين وضع القطاع الخاص ككل يعتبر من أهم الخطوط الفردية نحو تحسين المناخ بالنسبة للاستثمار الاجنبي في الدول النامية. ولذا فنحن نوصي بأن تتخذ الدول النامية الخطوط الفورية التي تتمشي مع الاهداف القومية المشروعة لتعريف وإزالة العوائق التي تقف امام الاستثمار الخاص المحلي»[٦].

■ والمبدأ الثاني. يختص بإبطال مفعول القوي السياسية القابلة للانفجار والتي غالبا مايؤدي اليها نشاط الاستثمارات الاجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير صراحة: «يبدو أنه من السبل الهامة لتحقيق ذلك تحقيق استخدام أوسع للمشروعات المشتركة»[٧]. والمقصود بالمشاركة هنا إما المشاركة مع رأس المال المحلي أو المشاركة مع القطاع العام، وذلك لكي تضمن الشركات الاجنبية عدم التعرض لمصالحها أطول فترة ممكنة تحت حجة المشاركة مع رأس المال الوطني.

■ والمبدأ الثالث. يختص بالضمانات التي يطلبها المستثمرون الاجانب لحماية نشاطهم ولتفادي الصراعات المعطلة لمصالحهم. وهنا يقترح التقرير فكرة اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمارات الاجنبية الخاصة التي تؤمن المستثمرين ضد مخاطر التأميم والمصادرة وفرض الحراسة، وتكفل لهم تعويضا ملائما وحرية تحويل هذا

التعويض الي الدولة الأم حينما تتعرض الاستثمارات الاجنبية لخطر تعديل أو تصفية نشاطها[٨]. ويقترح التقرير عمل نظام للتأمين المتعدد الاطراف للاستثمارات الاجنبية.

■ والمبدأ الرابع. يتعلق بالحوافز التي يتعين علي الدول المتخلفة ان توفرها لجذب رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة. وهنا يشير التقرير الي «الامتيازات الضريبية التي تمنحها الدول النامية تعد في بعض الاحيان وسيلة مفيدة لحماية الشركات الاجنبية مؤقتا من الاثر الكلي للنظام الضريبي العتيق .. غير اننا مع ذلك نوصي الدول النامية ببناء نظامها الضريبي لتشجيع إعادة إستثمار الارباح بواسطة الشركات الاجنبية»[٩] وبجانب الامتيازات الضريبية يطالب التقرير حكومات هذه الدول بالوعد بتقديم الاراضي للشركات الاجنبية بأسعار رخيصة.

■ والمبدأ الخامس. يختص بكيفية إكتشاف الفرص الاستثمارية بالدول المتخلفة. وهنا ينادي التقرير بضرورة العمل علي تنفيذ دراسات اقتصادية حول الامكانات المختلفة للاستثمار بهذه الدول، والدعاية لتلك الامكانات. ويطالب بضرورة تخصيص جانب من المعونة الفنية في هيئة التمويل الدولية وغيرها للقيام بعمل هذه الدراسات «وتحديد فرص الاستثمار الجديدة بصورة نشطة، وتجميع الشركاء المحليين والاجانب لتنفيذها. وبالتأكيد فان هيئة التمويل الدولية والمنظمات المماثلة تعد ، بفضل روابطها مع القطاع الخاص في الدول النامية والمتقدمة، وكلاء منطقيين لاعمال تعريف المشروعات وتنمية الاستثمارات. وعليه فنحن نوصي بأن تصبح هذه اكثر نشاطا في هذا المجال»[١٠].

■ والمبدأ السادس يختص بضرورة تطوير قوانين الشركات. وهنا ينص التقرير علي ما يأتي : «غالبا مايمكن تحسين قوانين الشركات لتحقيق درجة أكبر من الانفتاح المالي للمشروعات المحلية والاجنبية. ومن شأن هذا ان يقلل من عدم الثقة ويساعد علي حماية حملة الاسهم .. ويدعم تنمية سوق رأس المال المحلي .. وبطبيعة الاحوال، فان المسئولية الرئيسية لتنمية سوق رأس المال المحلي يجب أن تكون علي عاتق الدول المعنية. ولكن تطوير أسواق رأس المال القابلة للنمو يجب ايضا ان يكون من بين الاشياء التي تهتم بها الوكالات التي تقدم المعونات. وقد تتخذ المعونة الاستشارة حول قانون الشركات، وقواعد الانفتاح المالي ، وإجراء الحسابات المناسبة

والحوافز الرامية الي توسيع الاشتراك من جانب المستثمرين الافراد، واصدار أسهم جديدة في الدول النامية»(١١).

■ والمبدأ السابع يقضي بضرورة السماح للشركات الاجنبية بالاقتراض من أسواق رأس المال المحلية، وذلك ضمن الشروط والحوافز الخاصة لجذب الاستثمار الاجنبي الي الدول المتخلفة، وخصوصا في تلك الدول التي يكون فيها سوق الصرف هشا(١٢).

■ والمبدأ الثامن يتعلق بتصفية القطاع العام ونزع مضمونه الاجتماعي باعتباره ملكية عامة للشعب. وهنا يقول صانعوا تقرير بيرسون بصراحة شديدة مايلي: «اننا نوصي بأن تقوم حكومات هذه الدول بانشاء نظام من الحوافز الايجابية لجميع الشركات الاجنبية والمحلية علي السواء للمشاركة في الملكية العامة عن طريق بيع الاسهم في أشكال ملائمة»(١٣).

ولايتسع المجال لتعداد المبادىء الاخري التي وردت في هذا التقرير الخطير، فكلها تنطلق من الترسانة المعروفة للفكر الليبرالي النيوكلاسيكي. وهي في النهاية تعزف علي نغمة واحدة، تنص علي انه يتعين علي البلاد المتخلفة ان تفتح أبوابها علي مصراعيها دون قيود أو ضوابط إذا شاءت ان تستقبل الاستثمارات الاجنبية الخاصة، وأن تتخلي عن سياستها القومية والاجتماعية التي طبقتها في الماضي أيام المد الثوري لحركات التحرر الوطني حينما كانت تسعي لتحقيق استقلالها الاقتصادي وتنميتها المستقلة.

ومن الواضح ان تلك المبادىء التي توصل اليها واضعوا تقرير لستر بيرسون تعيد للاذهان بقوة نظم الامتيازات الاجنبية الجائرة التي اتسمت بها السياسات الكولونيالية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وهنا نلاحظ ان واضعي التقرير وان كانوا، بوضوح شديد، قد حرصوا علي بلورة المزايا والضمانات والحوافز التي يطلبها المستثمرون الاجانب من الدول المتخلفة لكي يوافقوا علي تصدير رؤوس اموالهم الي هذه الدول، الا ان واضعي التقرير لم يفكروا اطلاقا في نوع الضمانات التي يتعين علي المستثمرين الاجانب ان يقدموها الي الدول المتخلفة لكي تكون الاستثمارات الاجنبية مفيدة لها. أضف الي ذلك، انه في ضوء الخبرة التاريخية، ثبت ان هذه المزايا والضمانات والحوافز التي طلبها واضعوا تقرير لستر بيرسون كانت

موجودة، وربما اكثر منها، ابان فترة احتلال واستعمار الدول المتخلفة، ولم تؤد الي تنمية هذه البلاد، بل الي تعميق نهبها وتشويه مسارات نموها[١٤].

ولهذا لم يكن من السهولة علي الدول المتخلفة، وخصوصا تلك الدول التي التزمت ابان عقد الخمسينات والستينات بانتهاج خط وطني في تنميتها الاقتصادية ومعاملاتها الخارجية، ان تقبل هذه المبادىء. ولهذا ظلت هذه الدول ومعها عدد كبير من الدول المتخلفة ترفض الاذعان لهذه المطالب الجائرة الي تراكمت عليها أثقال وطأة الازمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن طبيعة وضعها الخاص واللاتكافيء في محيط الاقتصاد العالمي والناجمة عن الفشل الداخلي في مواصلة السير علي طريق التنمية المستقلة، ومن هنا اضطرت كثير من هذه الدول للاذعان أخيرا لتلك المطالب والشروط. وعندئذ تولت المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مهمة هندسة اذعان هذه الدول لتلك الاستراتيجية الجديدة، ووضعت لذلك الضوابط التفصيلية لتنفيذ هذا الاذعان.

ثانيا : الخطوط التي رسمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي :

تمثل الخطوط العامة التي طورها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العقدين الاخيرين في صدد تعاملهما مع الدول المتخلفة صورة مجسمة للفكر الليبرالي المتطرف. كما أنها أضحت ضمن الاسلحة الفعالة التي إعتمدت عليها المراكز الرأسمالية العالمية لتسهيل مهمة اختراقها للبلاد المتخلفة وتشديد استغلالها لتلك البلاد وذلك ضمن السياق العام للاستراتيجية التي رسمتها تلك المراكز للخروج من أزمتها الراهنة.

١. سياسات صندوق النقد الدولي :

وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي فانه من الثابت تاريخيا انه حينما نشأ طبقا لاتفاقية بريتون وودز، لم يضع ضمن اهدافه قضية التنمية ولا الاستقرار الاقتصادي بالبلاد المتخلفة. بل انه نظر الي هذه البلاد كما لو كانت غير موجودة رغم اشتراكها في أعمال المؤتمر التحضيري[١٥]. والحقيقة ان تلك البلاد لم تكن آنذاك في وضع يمكنها من بلورة وجهة نظرها واهدافها ومشاكلها الخاصة ضمن جدول اعمال مؤتمر

بريتون وودز. فقد كان معظم هذه البلاد اما مستعمرات وإشباه مستعمرات، أو بلاد تابعة. كما كان يسيطر علي غالبيتها نظم عملية للاستعمار. وعموما فان الصندوق بحسب ميثاقه والاهداف المعلنة التي كان يسعي لتحقيقها كان متحيزا منذ البداية لسياسات الحرية الاقتصادية، وكان يعارض أي نوع من التدخل الحكومي في الشئون الاقتصادية وبخاصة ما كان منها متعلقا بالمعاملات الخارجية. لهذا كان يقف ضد القيود علي النقد الاجنبي، وضد الرقابة علي الصرف، وضد الاتفاقيات الثنائية وضد السياسات الحمائية .. بل وضد أي نوع من الحلول القومية كوسائل لتصحيح العجز بموازين المدفوعات. وكما هو معلوم فان الاهداف المعلنة التي جاءت في ميثاق الصندوق هي تشجيع التعاون النقدي الدولي، والعمل علي تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية، وتجنب فرض القيود علي المدفوعات الخارجية والوصول الي نظام دولي متعدد الاطراف للمدفوعات، والعمل علي ثبات اسعار تبادل العملات بين الدول الاعضاء. ولتحقيق هذه الاهداف عمل الصندوق علي مد الدول الاعضاء بقروض قصيرة الاجل لمساعدتها في مواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها حتي لاتضطر هذه الدول الي علاج هذا العجز عن طريق فرض القيود والاجراءات الضارة بحرية التجارة الدولية. وكان بامكان أي دولة عضو بالصندوق أن تسحب منه موارد نقدية في حدود الشريحة الذهبية لحصتها بالصندوق بلا أية شروط أو اعتراضات طالما أن السحب المطلوب لا يتجاوز حدود الشريحة الذهبية وبأسعار فائدة بسيطة للغاية. أما اذا ارادت الدولة العضو ان تسحب اكثر مما تسمح به حدود شريحتها الذهبية فانها في هذه الحالة لابد وأن تبرر طلبها للصندوق وأن تتعاون معه علي تطبيق سياسات اقتصادية ونقدية ومالية معينة يراها الصندوق لازمة للقضاء علي العجز بميزان المدفوعات.

وكانت مشكلة البلاد المتخلفة في هذا الخصوص، هي انها تمتلك شرائح ذهبية هزيلة بالصندوق بحكم فقرها وضآلة مواردها. ولهذا فإن السحب في حدود الشريحة الذهبية كان لايكفى لتمويل العجز بموازين مدفوعاتها، وخصوصا فى تلك الحالات التى كان فيها العجز كبيرا ومتزايدا عبر الزمن. ولما كانت السياسات التى يطالب الصندوق بتنفيذها فى حالة السحب من موارده المشروطة تتعارض مع الاهداف القومية والاجتماعية والظروف الخاصة للبلاد المتخلفة، فان هذه البلاد حرصت بقدر الامكان عقب حصولها على استقلالها السياسى ان تبتعد عن التعامل مع الصندوق وان ترفض

الاذعان لشروطه. ولهذا لجأت الى طرق أخرى لسد العجز بموازين مدفوعاتها، مثل: استخدام احتياطياتها النقدية الدولية، والاقتراض الخارجي، وفرض الرقابة على الصرف، وتخطيط التجارة الخارجية، وعقد الاتفاقيات الثنائية، واتباع سياسات حمائية لصناعاتها الوليدة، الى آخره، وهى طرق كانت لاتلقى قبولا لدى الصندوق. أضف الى ذلك ان عدداً لابأس به من هذه الدول قد اتخذ خلال الخمسينات والستينات من هذا القرن موقفا معاديا من الاستثمارات الأجنبية الخاصة بسبب ماترسخ فى الذهن ابان حركات التحرر الوطنى من ذكريات أليمة عنها في مجال نهب ونزح الفائض الاقتصادى واعاقة قوى النمو فى هذه الدول. وكلها أمور كانت تزعج الصندوق والدول الرأسمالية الكبرى المسيطرة عليه. بل أن الصندوق كان يبدى دائما امتعاضه بشكل دائم من أى توجهات «اشتراكية» ومن أية محاولات لاقامة تنمية مستقلة فى هذه البلدان. وكان ينتقد بشدة التدخل الحكومى فى طريقة عمل جهاز الأسعار وفى تخصيص الموارد (سياسات الدعم والتسعير والاعانات الاجتماعية).

ولكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى تزايد العجز بموازين المدفوعات للبلاد المتخلفة، ووصل عدد كبير من هذه البلاد الى استنفاد تام لكل الطرق السابقة لمواجهة هذا العجز المتنامى. وضاعف من حرج الموقف انهزام جهود التنمية الاقتصادية بالداخل لاعتبارات مختلفة لامجال للتعرض لها هنا، وتورط كثير من هذه الدول فى اللجوء الى مصادر التمويل الخارجى القصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية لمواجهة الموقف المتأزم، مما أدى الى استفحال المشكلة. وخلال عقد السبعينيات وجد عدد كبير من مجموعة الدول المتخلفة نفسه فى وضع اقتصادى حرج، تتميز سماته بما يلى:

١ ـ استنفاد الاحتياطيات النقدية الدولية أو وصولها الى مستوى حرج.

٢ ـ صعوبات واضحة في تمويل الواردات الضرورية.

٣ ـ تزايد واضح في الديون الخارجية مع نمو شديد في خدمة اعبائها.

٤ ـ عجز عن مواصلة دفع أعباء الديون الخارجية ومطالبة الدولة للدائنين باعادة جدولة هذه الديون.

٥ ـ اهتزاز ثقة الاسواق النقدية الدولية في امكانات الدولة وفي قدرتها علي السداد، مع ماينتج عن ذلك من صعوبات في الحصول علي القروض الجديدة.

٦ - تعثر عملية التنمية واضطراب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية بسبب زيادة معدلات البطالة، وارتفاع الاسعار، ونقص السلع بالداخل، الي آخره.

وازاء هذه الظروف الحرجة التي تترجم في النهاية في وجود أزمة طاحنة في النقد الاجنبي، ومع عجز النظم الاقتصادية الاجتماعية بالبلاد المتخلفة عن اتخاذ مواقف حاسمة لمواجهة الازمة جاءت الضرورة المذلة للجوء الي صندوق النقد الدولي للسحب منه من الموارد المشروطة ومحاولة الوصول معه الي اتفاق، خصوصا وأن الاتفاق مع الصندوق أصبح شرطا مسبقا للتمكن من اعادة جدولة بعض الديون الخارجية وللحصول علي المزيد من القروض، سواء من أسواق النقد الدولية أو من البنك الدولي. ان الاتفاق مع الصندوق في مثل هذه الحالات يعد بمثابة شهادة حسن سير وسلوك يمنحها الصندوق للبلد، وقد تؤهله للتعامل من جديد مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وعلي أية حال، لقد استفاد الصندوق من هذا الموقف الحرج الذي واجهته الدول المتخلفة في عقد السبعينيات واستغله كمدخل هام للضغط عليها في إتجاه تحرير تجارتها الخارجية ومدفوعاتها الدولية والتأثير علي اتجاهات نموها ووضعها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بما يتناسب والاستراتيجية العالمية للمراكز الرأسمالية.

والموقف الثابت الذي يتخذه الصندوق في مثل هذه الحالات، هو أن البلاد المتخلفة ذات الموقف الحرج تحتاج الي اصلاحات هيكلية في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية، وانها ليست في حاجة الي كل هذا القدر الذي تطلبه من القروض العامة، وأن رأس المال الخاص وليس العام ، هو الذي تحتاج اليه. وأن السبب في نقص انسياب رأس المال الاجنبي الخاص الي تلك البلاد يعود الي ان حكوماتها تتبع سياسات غير مرغوب فيها، ومن هنا يتعين إعادة النظر في هذه السياسات وتوفير المناخ المناسب ومايقتضيه ذلك من عدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية التي تؤثر في حرية عمل جهاز السوق، والتخفيف من القيود المفروضة علي النقد الاجنبي، وعلي الاخص ماكان منها متعلقا بتصدير الارباح للخارج، واعفاء هذه الارباح من الضرائب وحماية المشروعات الاجنبية من التأميم أو المصادرة.. الي آخره.

وإذا تمكن البلد من الوصول الي اتفاق مع الصندوق بعد جولات المفاوضات المضنية، يقوم خبراء الصندوق بمساعدة الدولة في كتابة خطاب النوايا، الذي يشمل علي ما تتعهد الدولة بتنفيذه من سياسات. ورغم أن خطابات النوايا عادة ما تكون سرية وغير قابلة للنشر، نظرا لما تسببه من حرج سياسي، الا ان المقالات والدراسات التي كتبها خبراء الصندوق عنها، فضلا عما تسرب من هذه الخطابات للنشر، يتيح للباحث ان يستخلص منها نموذجا عاما. وهذا النموذج يمكن تقسيمه الي ثلاثة محاور أساسية، هي :(١٦)

■ محور أول خاص باجراء ات القضاء علي العجز بميزان المدفوعات ويشمل بصفة أساسية تخفيض القيمة الخارجية لعملة للبلد، والغاء الرقابة علي الصرف الاجنبي أو تقليلها الي أدني الحدود، وتحرير الاستيراد من القيود وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، والغاء الاتفاقيات التجارية الثنائية، والسعي لعمل سوق تجارية للنقد الاجنبي.

■ محور ثاني يختص بإجراء ات تتعلق بخفض العجز بالموازنة العامة للدولة، وهو يشمل مجموعة محددة من السياسات التي تهدف الي تقليل نمو الانفاق العام (تخفيض الانفاق الحكومي علي التعليم والصحة والاسكان الشعبي والضمانات الاجتماعية وإلغاء دعم المواد التموينية وتخفيض الاستثمار العام) وزيادة موارد الدولة (زيادة الضرائب غير المباشرة وأسعار الخدمات العامة وزيادة أسعار الطاقة والنقل والاتصال ورفع اسعار منتجات القطاع العام ...) ويصر هذا المحور علي ألا يمول العجز المتبقي في الموازنة - بعد هذه الاجراءات - من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي أو طبع البنكنوت، وإنما من خلال إقتراض الحكومة من سوق المدخرات المحلية (طرح أذونات الخزانة أو سندات حكومية).

■ محور ثالث خاص بالسياسة النقدية، ويهدف الى الحد من نمو عرض النقود وتنمية السوق النقدي والمالي. ويشتمل هذا المحور علي سياسات تعويم (زيادة) أسعار الفائدة المدينة والدائنة ووضع حدود عليا علي الائتمان المصرفي المسموح به للقطاعات الاقتصادية، وتعديل وتطوير القوانين المتعلقة بالبورصات (السوق النقدي والمالي) وأن تستهدف السلطات النقدية تكوين احتياطي نقدي دولي International Reserves مناسب لمواجهة أعباء ما بعد إعادة جدولة الديون.

وليست بنا حاجة لأن نؤكد بأن هذه المحاور الثلاثة وماتعكسه من فكر ليبرالي واضح، انما تمثل في حقيقتها جوهر وروح تقرير لستربيرسون. وتجدر الاشارة الي أن الصندوق يشترط تعهد البلد بتنفيذ هذه المحاور ضمن برنامج زمني محدد، علي أن يكون دفع الموارد الميسرة التي سيوفرها الصندوق للبلد مرتبطا بمدي التقدم في تنفيذ خطوات هذا البرنامج. ويلخص لنا الجداول رقم (٣ - ١) السياسات والتغيرات التي تشملها برامج التثبيت التي يدعمها الصندوق.

٢ - سياسات البنك الدولي :

■ وفيما يتعلق بالسياسات التي طورها البنك الدولي في السنوات الاخيرة في صدد تعامله مع الدول المتخلفة فانها في الحقيقة لا تقل تطرفا فيما تحمله من فكر ليبرالي عما تحمله سياسات المؤسسة الشقيقة له، أي صندوق النقد الدولي.

ومن المعلوم أن البنك الدولي بمكوناته الثلاثة (البنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD ووكالة التنمية الدولية IDA، ومؤسسة التمويل الدولي IFC) هو عبارة عن مجمع عالمي لرؤوس الاموال الفائضة بالدول الرأسمالية والتي تبحث من خلال البنك عن فرص للربح المضمون. وهو يهدف أساسا بحسب ميثاقه الي تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة الطويلة الاجل. ومن الثابت تاريخيا ان الاموال الفائضة التي تجمعت لدي البنك، سواء عن طريق رأسماله المدفوع أو عن طريق السندات التي يطرحها للاكتتاب لدي الحكومات أو في الاسواق المالية، قد اتجهت بشكل رئيسي للاستثمار في الدول الاوروبية خلال الاربعينات والخمسينات والستينات من هذا القرن حيث كثف البنك نشاطه في هذه الدول لمساعدتها في مواجهة مشكلات اعادة التعمير والبناء بعد الحرب. وخلال تلك الفترة كانت مجموعة العالم المتخلف بعيدة عن دائرة اهتمامه ونشاطه، رغم أشتراك العديد من دول هذا العالم في رأسماله ولو بحصص ضئيلة. ولكن للحق والتاريخ يجب الاشارة الي أنه نظرا لسيطرة الولايات المتحدة علي البنك، فإن البنك قد أعطي خلال هذه الفترة بعضاً من القروض لبعض الدول المتخلفة التي كانت تتعاظم فيها المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة (النماذج الواضحة هنا تايلاند، تايوان، كوريا الجنوبية، تركيا، ايران، المكسيك، البرازيل). وعلي اية حال، فإنه نظراً لتدخل العوامل السياسة في قرارات البنك خلال تلك الفترة، فإن عدداً لا بأس به من الدول النامية ذات الخط الوطني المعادي للاستعمار والتبعية،

جدول رقم (٣ - ١)
السياسات الاقتصادية المعمول بها في ٩٤
برنامجاً يدعمها الصندوق
١٩٨٠ - ١٩٨٤

السياسات (*)	عدد البرامج	النسب المئوية من مجموع البرامج
تحرير وإصلاح نظام سعر الصرف	٥٢	٥٥
الحد من توسيع الاعتمادات	٩٢	٩٨
تدابير لتعبئة الادخارات الداخلية	٥١	٥٤
تدابير تؤثر علي الأجور والأسعار	٨٣	٨٨
تدابير التكييف البنيوية	٧٠	٧٤
تحسين أو أصلاح ادارة الضرائب	٥٢	٥٥
إعادة تنظيم ضريبة الدخل الشخصية	٤٣	٤٦
تدابير تؤثر علي ضرائب الشركات	٣٢	٣٤
ضرائب داخلية علي السلع والخدمات	٦٩	٧٣
رسوم الاستيراد	٥٤	٥٧
رسوم التصدير	٢٣	٢٤
قيود علي نفقات الحكومات المركزية الوظيفية	٤	٤
الحد من إنفاق الحكومات المركزية الجاري	٨٦	٩١
الحد من الأجور والمعاشات	٥٩	٦٣
الحد من نفقات رؤوس الأموال والقروض	٥٦	٦٠
تحسين إدارة الانفاق	٤٠	٤٣
الحد من الاعانات أو تخفيضها	٣٩	٤١
اختصار التحويل الجاري للمؤسسات العامة غير المالية	٢٦	٢٨
سياسات الديون الخارجية	٨٦	٩١

(*) التصنيف لا يمنع أن يكون هناك ترابط بين مدخل وآخر.
المصدر : مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٣)، العدد (١) آذار/مارس ١٩٨٦، ص ٣٣.

قد رفض التعامل مع البنك والاذعان لشروطه، وفضل ان يحصل علي حاجته من القروض الخارجية طويلة الأجل من مصادر اخري. ولعل تجربة البنك مع مصر، حينما رفض تمويل بناء السد العالي لعدم قبول مصر الشروط السياسية وضغوط الولايات المتحدة، ليست بعيدة عن الاذهان. كما ان الخلاف الذي نشأ بين البنك وبين الهند إبان تنفيذ خطة التنمية الخمسية الثانية في النصف الثاني من عقد الخمسينيات، مثال آخر(١٧).

ومهما يكن من أمر، فإن قروض البنك خلال الخمسينات والستينيات التي قدمت للبلاد النامية، قد توجهت أساساً الي الدول متوسطة الدخل والتي تسهم بدور ملموس في تقسيم العمل الدولي وتتبع سياسات ليبرالية واضحة - رغم ان هذه الدول لم تكن هي الاكثر احتياجاً لتلك القروض. وكان اهم مايميز هذه القروض هو أنها قدمت في اطار النهج التقليدي لتمويل مشروعات بعينها ، مثل مشروعات الطاقة أو النقل والاتصالات .. وهي مشروعات لم يقدم البنك علي تمويلها إلا بعد أن يتأكد من قدرة البلد المدين علي السداد وموافقته علي شروط البنك.

على أنه فى عقد السبعينات، حينما إندلعت الأزمة الإقتصادية العالمية، وحوصرت جهود التنمية فى دول العالم الثالث، وحدثت آنذاك عملية مراجعة فكرية حاسمة لأنماط التنمية والتصنيع فى هذه الدول، وكثر الحديث عن مشكلات الفقر والتوزيع وضرورة الإهتمام بإشباع الحاجات الأساسية للسكان إتجه البنك الى تغيير نهجه التقليدي في تمويل مشروعات بعينها الي تقديم القروض المخصصة للقطاعات(١٨)، فزادت قروضه لتمويل ماسُمي بمشروعات التنمية الريفية ومشروعات الاسكان منخفض التكاليف والارتقاء بالاحياء الفقيرة بالمدن. وفي هذه الفترة تولي روبرت مكنمارا رئاسة البنك، وتولي هوليس تشنري رئاسة أقسام البحوث بالبنك. وآنذاك كانت أدبيات البنك تتحدث كثيراً عن ضرورة مراعاة أحوال الفقراء، وأن النمو يجب ان يقترن بحسن توزيع الدخل(١٩)، وان المشروعات التي يمولها البنك يجب أن تتوجه الي إشباع الحاجات الأساسية للمجموعات السكانية الفقيرة لزيادة إنتاجيتهم ودخولهم(٢٠).

بيد أنه منذ منتصف السبعينات، ومع صعود فكر الليبرالية الجديدة والمدرسة النقدية Montarism وتغلغلهما في المنظمات الاقتصادية الدولية، كان اقتصاديو

وباحثو البنك قد بدأوا في نشر عدة دراسات تدور حول حرية التجارة وعلاقتها بالنمو ولفت الانتباه تدريجياً للتحديات التي تفرضها تراكمات الديون وضرورة التكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وضرورة تشجيع السياسات المتجهة للتصدير بدلاً من سياسات بدائل الواردات، والتخلي عن نزعة حماية الصناعات المحلية والاعتماد علي قوي السوق والمنافسة. كما زادت الاعمال التي نشرها البنك عن مشكلات القطاع العام والمشروعات الحكومية والدعم وعجز الموازنة وتشوهات جهاز الاسعار، وضرورة تنمية وتشجيع القطاع الخاص - المحلي والاجنبي - بإعتباره قاطرة النمو. وقد إرتبطت هذه الأفكار بظهور أعمال بيلا بلاسا وآن كروجر، اللذين أصبحا أهم منظري البنك في تلك الفترة[٢١].

ومهما يكن من أمر، فإنه ما أن تحل مشارف الثمانينيات إلا وتجد مجموعة الدول المتخلفة نفسها وقد إنزلقت الي أزمات اقتصادية واجتماعية شديدة الوطأة. وكان في مقدمة هذه الأزمات، تزايد عجز موازين مدفوعاتها، وتراكم ضخم في ديونها الخارجية وتفاقم عبء خدمتها وعدم قدرتها علي الوفاء بعبء هذه الديون، هذا في الوقت الذي زادت فيه حاجتها للمزيد من الإستدانة في حين أن الجدارة الائتمانية في هذه الدول بالأسواق النقدية الخارجية قد تدهورت. كما واجهت إنخفاضا شديداً في معدلات إدخارها وإستثمارها، ومن ثم تدهوراً في معدلات نموها الاقتصادي. وضاعف من حرج الموقف تدهور أسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وتفاقم الغلاء فيها وزيادة طوابير البطاله ... إلي آخره. في ضوء ذلك كله كان من الطبيعي أن يؤدي تراكم هذه الازمات وتفاقم آثارها في بعض الدول المتخلفة الي تفجر شديد في أزمة ديونها الخارجية، وذلك علي نحو ما حدث في خريف عام ١٩٨٢ حينما توقفت المكسيك والارجنتين وشيلي وغيرها عن دفع أعباء ديونها الخارجية[٢٢].

ومنذ ذلك التاريخ سيتولي صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل صارم للتحكم في تصرفات وموارد هؤلاء المدينين الذين تحولت ديونهم الخارجية إلي مشكلة حادة تؤرق الرأسمالية العالمية[٢٣]. فمن الآن فصاعداً - وبخاصة بعد أن جفت مصادر الاقتراض الخارجي الحكومي والخاصة - لن يعد بإمكان البلاد المدينة ذات الوضع الحرج، ان تعيد جدولة ديونها الخارجية، أو أن تحصل علي قروض جديدة أو أية مساعدات اقتصادية إلا إذا رضخت للمشروطية[٢٤]

Conditonality الصارمة التي تفرضها برامج التثبيت التي صممها صندوق النقد الدولي بشكل معمم لكي تنطبق علي أي بلد مدين مهما كانت مشكلاته وظروفه[٢٥].
وهي برامج كانت تلقي في السبعينات رفضاً شديداً من جانب الدول المدينة. وكان بإمكان هذه الدول أن تبتعد عن قبول تلك البرامج وتلجأ الي مصادر أخري للاقتراض، أقل تشدداً. وكانت سوق الاقتراض الدولي في السبعينات تتيح إمداد هذه الدول بما تحتاجه من موارد حينما كانت هناك تخمة في السيولة الدولية. وهي إمدادات كانت تسمح لهذه الدول بتمويل عجز حساباتها الجارية ودفع أعباء ديونها الخارجية.

وتجدر الاشارة في هذا السياق، أنه حتي في الدول المدينة التي إضطرت تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية والاجتماعية الرضوخ لبرامج التثبيت، وكانت اشبه بحقول تجارب لوصفات الصندوق، سرعان ما تبين لها في السبعينات، أن نتائج تلك البرامج خطيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية. كما أن الاهداف «المعلنة» لتلك البرامج لم تتحقق. فلا التضخم بالداخل قد كبح (بل زاد إشتعالاً) ولا سعر الصرف، رغم تخفيضه عدة مرات وبنسب كبيرة، قد إستقر، ولا العجز في ميزان المدفوعات قد هبط، ومن ثم لم يضعف ميلها للاستدانة، ولا القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) الذي أعطيت له الكثير من الضمانات والمزايا وبيعت له بعض وحدات القطاع العام، قد إستطاع أن ينعش الاقتصاد المحلي، بل إستغل الازمة وراح يراكم أرباحه من خلال مشروعات خدمية وترفيه مرتبطة بالتعامل الخارجي، بل ويهرب ثرواته ومدخراته للخارج. وأهملت الاحتياجات الاساسية للمواطنين (بسبب ضغط معدلات الاستثمار وضغط الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية) وزادت بطالتهم، وتفاقمت حياتهم اليومية وزادت شقاءً علي شقاء تحت إندفاع التضخم وإنخفاض دخولهم الحقيقية[٢٦]. ومن هنا كانت مظاهرات الخبز الشهيرة وظهور القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وحقوق الانسان.

وعلي أية حال؛ فإنه في ضوء تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها برامج التثبيت (أو الاستقرار) للصندوق في عقد السبعينات، وفي ضوء قصر مدتها الزمنية (من ١٢ الي ١٨ شهر) وعدم كفايتها لاجراء التغيرات المطلوبة التي يراها الصندوق لعلاج اختلال موازين المدفوعات وحل أزمة الدين، فضلاً عما تعرضت له تلك البرامج من انتقادات عنيفة وحادة من جانب حكومات البلاد

فضفاضة مثل عبارة «الانشطة ذات الاهمية الاستراتيجية» أو الاعمال التجارية الصغيرة. وينبغي قبول كل الاستثمارات المتعلقة بالانشطة غير المدرجة في القوائم دون فحصها ودون حاجة الي اعتمادها ... »[٣٤].

جدول (٣ - ٢)

هيكل مشروطية قروض التكيف الهيكلى التى منحها البنك الدولى لبعض الدول المتخلفة خلا الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨

(٪ من اجمالي الشروط حسب التوزيع الأقليمي للقروض)

مجال المشروطية	دول افريقيا جنوب الصحراء	الدول ذات المديونية الثقيلة	دول نامية أخرى	كل الدول
سعر الصرف	٤	٢	صفر	٢
التجارة	٢٥	٣٢	٢٥	٢٨
المالية	٨	١١	١٥	١١
الموازنة والإنفاق العام	١٢	٩	١٠	١٠
المشروعات العامة	١٩	١٧	١٢	١٦
السياسة النقدية	٤	١٣	١٣	١١
الصناعة	٧	٢	٢	٣
الطاقة	٢	٣	١٥	٦
الزراعة	١٧	١٠	٧	١١
مسائل أخرى	٢	١	٢	٢
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

Source : William A.McCleary: "The Design and Implementation of Conditionality", in : V.Thomas, A.Chhibbar, M.Dailami & J.de Melo : *Restructuring Economies in Distress*, A World Bank Publication, Oxford University Press, 1991, p.201.

٢. «يجب أن تحدد بوضوح أنواع الانشطة الاستثمارية التي ستحصل علي حوافز، ثم تقديم هذه الحوافز تلقائياً، والاقلال الي أدني حد من المفاوضات وترك الامور للتقدير في كل حالة ... ولن تكون الحوافز مغرية للمستثمرين إذا كان يتعين

عليهم المساومة للحصول عليها. فالمساومة مضيعة للوقت وباعثة علي عدم اليقين وداعية للفساد »[٣٥].

٣. «ولا ينبغي تفضيل المستثمرين الاجانب علي المستثمرين المحليين عند منح الحوافز» لأن ذلك «يشجع علي قيام مشاريع مشتركة تثور بشأنها الشكوك ويتم اختيار الشركاء الاجانب فيها لمجرد تأهيل المشروع للحصول علي الحوافز ... وينبغي في السياسة التي تنتهجها الحكومات من الوجهة المثالية، عدم التفرقة بين الشركات المحلية والاجنبية المتماثلة توحيداً للمعاملة داخل البلد الواحد»[٣٦].

٤. «ينبغي عدم اللجوء الي أسلوب الاعفاءات الضريبية .... إن هذه الشركات تفضل بشدة سعراً معقولاً وثابتاً من الضرائب يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة الأجل، على إعفاءات ضريبية تعقبها أسعار ضريبية عالية، ولا يمكن التيقن منها »[٣٧].

٥. «ينبغي السماح دون قيود بأن تحول للخارج الأرباح ورؤوس الأموال والإتاوات والأتعاب ومدفوعات سداد القروض الدولية. ذلك أن المستثمرين يأتون برؤوس أموالهم إلى الأسواق الناشئة للحصول على الربح ويجب أن يطمئنوا الى أنهم سيتمكنون من أخذ عائداتهم الى بلادهم [٣٨]».

٦- «ينبغي عدم وضع قيود علي حصول المستثمرين الاجانب علي العملة الأجنبية.إذ يجب أن تكون الحكومات مستعدة لتحويل العملة وفقاً للاسعار السائدة. ذلك أن تقييد الحصول علي العملة الاجنبية سوف يثبط عزيمة المستثمرين الاجانب وخاصة المستثمرين الذين يريدون بيع منتجات في المجال المحلي»[٣٩].

٧. «لاينبغي بذل جهود باهظة التكاليف لترويج الاستثمار، مثل إرسال بعثات الي الخارج، أو نشر اعلانات علي النطاق الدولي، الي أن يصبح مناخ الاستثمار في الوطن مواتيا»[٤٠].

٨. «ينبغي إنشاء وكالة لترويج الاستثمار تكون لها روابط وثيقة مع القطاع الخاص المحلي وان تركز جهودها علي مساعدة المستثمرين لا أن تقوم بفحص حالاتهم.

وقد تكون أفضل وسيلة لذلك هي إقامة هيئة شبه حكومية تتألف من مجلس إدارة مختلط من القطاعين العام والخاص»[٤١].

ولم يكتف البنك الدولي بانشاء هذه الادارة التي يتمحور عملها في إملاء مجموعة من «الينبغيات» التي تكفل حقوق الملكية للاستثمارات الاجنبية دون أن يشار في ذلك الي أي بند يكفل حماية حقوق البلدان المستضيفة لتلك الاستثمارات، وإنما أنشأ أيضا في ابريل عام ١٩٨٨ «الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار» لتأمين الاستثمارات الاجنبية ضد المخاطر غير التجارية (اي السياسية) وتوفير خدمات ترويجية وإستشارية لمساعدة الاعضاء «في خلق مناخ استثماري جذاب»[٤٢]. وتقوم هذه المؤسسة بحماية المستثمرين وتغطيتهم ضد أربعة مخاطر أساسية، هي[٤٣]:

١- حمايتهم من الخسائر الناجمة عن عدم القدرة علي تبديل العملات المحلية الي نقد أجنبي لتحويله الي خارج البلد المضيف.

٢- الحماية من الخسائر المترتبة علي الاجراءات التي قد تتخذها الحكومة المضيفة والتي قد «تقلل، أو تلغي، ملكية الاستثمار المؤمن عليه، أو السيطرة عليه أو الحق فيه».

٣- الحماية من الخسائر التي قد تنجم عن «أية أعمال عسكرية أو إضطرابات أهلية تدمر الاصول المادية للمشروع أو تلحق الضرر بها أو تتدخل في عملياتها» .. مثل احداث الثورة والتمرد والانقلاب والتخريب والارهاب.

٤- الحماية من الخسائر التي تنجم عن «عدم إستطاعة المستثمر الحصول علي حكم أو قرار تحكيم، و/أو تنفيذه ضد بلد مضيف، يكون قد تنصل من عقد إستثماري أو أخل به».

الأهداف الجوهرية لليبرالية التكيف :

هكذا رأينا، كيف تبلورت من تقرير لستر بيرسون وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ومنظمات ضمان وتشجيع الاستثمار، ما يمكن ان يعتبر بلورة واضحة لأول مشروع أممي ، محدد وواضح المعالم ، لرأس المال الدولي. وأممية هذا المشروع تنبع

من صياغاته العامة ودقة رؤاه ووضوحها في كل الأمور التي تربط علاقة المركز بالمحيط وفي عموميته المذهلة التي لا تميز بين دولة وأخري. فهو لا يفرق، مثلا، عند تطبيقه بين بلد كالسودان أو زائير أو بنجلاديش، وبين بلاد شرق أوروبا والاتحاد السوڤيتي السابق. وأصبح جوهر المأزق الذي تواجهه الدول التي رضخت لهذا المشروع، هو أن قضايا صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، واختيار طريق نموها الاقتصادي والاجتماعي لم تعد بيدها، بعد أن وُضعت إقتصاداتها تحت مايشبه «الادارة المركزية الخارجية». فعملية صنع القرار الاقتصادي والسياسات الاجتماعية قد أنتقلت من مستواها المحلي الوطني الي المستوي الدولي، أي مستوي المنظمات الدولية ومانحي القروض والمستثمرين الاجانب.

علي أننا إذا تأملنا بعمق في الأصول الفكرية والمبادىء الجوهرية التي إرتكزت عليها ليبرالية التكيف - انطلاقاً من وثائقها الاساسية سالفة الذكر - فإنه من الممكن إستخلاص أربعة أهداف رئيسية لها، تصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدءوب نحو زيادة متوسط معدل الربح في البلاد التي خضعت لتلك الليبرالية. وهذه الاهداف هي :

١- خلق جيش إحتياطي متزايد من البطالة في بلاد العالم الثالث لضمان خفض معدلات الاجور الحقيقية وتوفير عنصر العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسية.

٢- إضعاف قوة الدولة وتدخلها في إدارة النظام الاقتصادي وإبتعادها كلية عن آليات السوق ليسهل أمام رؤوس الأموال الاجنبية أن تتعامل مع هذه البلاد من موقع قوي، بعد أن توافرت لديها كافة الامتيازات والضمانات التي لا تتمتع بها أصلاً في بلادها الأم.

٣- إجبار بلاد العالم الثالث علي فتح أبواب التجارة الخارجية علي مصراعيها، وبالذات تجارة الاستيراد، لكي تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية من زيادة تصديرها الي أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك علي تدمير طاقاتها الانتاجية المحلية.

٤- توفير رصيد كافٍ من العملات الاجنبية التي تلزم لتمويل تحويلات أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسيات التي ستفد الي هذه البلاد (خاصة إذا كانت ستنتج للسوق المحلي) ولكي تتمكن هذه البلاد من تمويل فاتورة وارداتها (بعد فتح الباب علي مصراعيه للاستيراد) فضلاً عن تمكين الدولة من دفع أعباء ديونها الخارجية (بعد إنتهاء فترة إعادة جدولتها).

٥- ترسم ليبرالية التكيف لتوفير هذا الرصيد طريقين أساسيين. أولهما هو تحويل بنيان الانتاج المحلي نحو التصدير، وثانيهما ان يسعي البنك المركزي لتكوين اكبر قدر ممكن من الاحتياطيات النقدية وتثبيت سعر الصرف (بعد تخفيضه) إلي مستوي يقبل به الدائنون والمنظمات الدولية[٤٣].

أما الأنظمة السائدة في بلاد العالم الثالث فتراهن (أو هكذا يوحي خطابها الاعلامي) علي أن قبولها لهذا المشروع الأممي سوف يمكنها من إجراء «الاصلاحات الاقتصادية» التي تعالج إختلالاتها الهيكلية،وانها سوف تتمكن من إستقبال الاستثمارات الاجنبية الخاصة - كبديل للاقتراض الخارجي - وان تلك الاستثمارات ستؤدي الي التصنيع ونقل التكنولوجيا وزيادة الناتج المحلي وعلاج مشكلاتها الاجتماعية (البطالة وانخفاض مستوى المعيشة) في ضوء المزايا النسبية التي تملكها هذه البلاد، وفي مقدمتها عنصر العمل الرخيص.

نحن هنا إزاء رؤيتين مختلفتين، رؤية المنظمات الدولية والدائنين والمستثمرين الأجانب الذين يستهدفون من وراء هذا المشروع زيادة متوسط معدل الربح في هذه البلاد في ضوء ما توصلوا اليه من تغييرات وسياسات محكمة يتعين علي هذه البلاد الإمتثال لها؛ ورؤية الأنظمة التي قبلت المشروع وتروج أجهزة دعايتها علي أنها تعلق عليه آمالا كبيرة في التصنيع والتحديث وعلاج مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومهما يكن من أمر؛ فإنه من اللافت للنظر، أن هذا المشروع الأممي للتكيف الهيكلي قد تمت صياغته علي هذا النحو المحكم في الوقت الذي كانت فيه أزمة المديونية الخارجية لبلاد العالم الثالث قد إنفجرت في بداية الثمانينات وتعرض رأس المال الدولي لمخاطر شديدة، حينما توقفت المكسيك وشيلي والارجنتين (وغيرهم) عن دفع أعباء ديونهم الخارجية. فمنذ ذلك الوقت أدركت دوائر رأس المال الدولي، انه

لا يمكن، من الآن فصاعداً، تكرار ماحدث في عقد السبعينات حينما أديرت أزمة المدفوعات الدولية من خلال نقل الموارد من بلاد الفائض الي بلاد العجز عبر أسواق النقد الدولية دون مراعاة لقدرة البلاد المقترضة علي السداد. فقد كانت نتيجة ذلك ظهور أزمة مديونية ضخمة غير قابلة للسداد. من هنا يتعين إبتكار آليات جديدة للوساطة المالية، يكون قلبها المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ويتم عبرها، وبمساعدتها، نقل رؤوس الأموال الفائضة من المراكز الرأسمالية الصناعية الي بلاد العجز لتتحول الي أصول إنتاجية، أي الي مشروعات إستثمارية مربحة داخل بلاد العجز. ولن يتحقق ذلك إلا إذا أمكن (عبر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لصالح المستثمرين الأجانب وطبقت بلاد العجز سياسات ليبرالية متطرفة، يتسني من خلالها إستثمار ما عسي ان يكون في هذه البلاد من مزايا نسبية[٤٤]. أما الديون المتراكمة، فمن الممكن إعادة جدولة بعضها وتحويل بعضها الآخر الي أصول إنتاجية، أي الاستيلاء علي ما تملكه الدولة المدينة من مصانع ومؤسسات لقاء شطب بعض الديون.

وهكذا يبدو، أن ليبرالية التكيف التي تطبقها الآن مجموعة كبيرة من البلاد النامية المدينة تحت ضغط واضح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تصب في النهاية في هدفين رئيسيين هما :

١. إدماج البلاد المدينة في تقسيم العمل الدولي الجديد.
٢. نزع الملكية العامة لصالح الدائنين.

واليك الآن تفصيل ذلك.

١. إدماج البلاد المدينة في تقسيم العمل الدولي الجديد:[٤٥]

هناك الآن معالم جديدة يمكن رصدها في مجال تقسيم العمل الدولي[٤٦]. وهي معالم غيرت كثيراً من المفاهيم النظرية المألوفة، ويجري الآن التنظير لها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي، خلافاً لما كانت تذهب اليه المراجع المتداولة في «نظرية التجارة الدولية»[٤٧].

كانت النظرية التقليدية في تقسيم العمل الدولي التي قامت علي أساس المزايا

النسبية تنحصر في تفسير تخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية وتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام. وكان التحليل برمته مبني علي أساس نظرية للتبادل موضوعها انتاج السلع وتداولها من امة الي اخري. اي ان الافتراض الاساسي هو تجارة السلع وتداولها بين الامم. بيد أنه مع تزايد التدويل، لم يعد من الممكن قبول هذا الافتراض. فالسلعة الواحدة يتم تجزئة مراحل انتاجها في دول مختلفة، وقد تجمع في دولة (او دول) ثانية، وتسوق في دولة (او دول) ثالثة. السلعة الواحدة اذن يشارك في إنتاجها امم مختلفة بقدر ما اسهمت فيها عوامل الانتاج لهذه البلدان. ليس هناك اذن ميزة نسبية واحدة لبلد ما اسهمت كلية في انتاج السلعة، بل نحن ازاء مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لانتاج سلعة واحدة. وليس هناك تخصص (أو تقسيم للعمل) كامل لبلد ما في انتاج السلعة، بل تخصصات (او تقسيمات مختلفة للعمل) لبلدان متعددة لانتاج نفس السلعة. وفي ضوء ذلك يمكن الحديث أذن عن تكامل إنتاجي عبر قومي.

ان كريستان بالوا محق تماما حينما يقول في هذا السياق: «ففرنسا علي سبيل المثال لاتبادل أبدا محطة نووية بعقل اليكتروني أو بمصنع بتروكيماويات. فالعناصر التي تدخل في تكوين هذه المحطة تأتي من شتي أرجاء المعمورة. ليس هناك اذن تبادل سلع وانما عناصر تدخل في تركيب سلعة، تحقق قيمتها علي المستوي الدولي. أي إننا إزاء عمليات إنتاج قيم نوعية وتداولها علي صعيد دولي»[٤٨].

وليس يخفي ان هذا التقسيم الجديد للعمل الدولي، والذي يبدو اننا نعيش الآن مراحله الاولي، إنما يتم من خلال التطور الكيفي الذي وصلت اليه الآن قوة الشركات متعددة الجنسيات. فهو تقسيم تقوده هذه الشركات ليعيد تجديد علاقة المركز بالمحيط. إنه تقسيم ينطلق من داخل هذه الشركات[٤٩].

بهذا المعني كتب ستيفان هايمر يقول: «من أجل فهم تقسيم العمل الدولي لا يمكن من الآن فصاعدا إرجاع مخطط التقسيم الي موضوع الصناعة ضد الزراعة، بل إرجاعها الي مستويات العمل في داخل المؤسسة. ان التقسيم الرئيسي في المؤسسة هو بين رأس المال والعمل، بين الادارة واعمال الانتاج، بين الدماغ واليدين»[٥٠].

علي أن التدويل المتزايد الذي يتحقق الآن علي أساس التقسيم داخل الشركات

متعددة الجنسيات لا يجوز فصله عن الثورة العلمية والتكنولوجية التي ترافق هذا التدويل وتؤثر فيه كما يؤثر التدويل عليها. فنحن الآن يمكن ان نتحدث عن ثورة صناعية ثالثة (أو موجه ثالثة) مقابل الثورة الصناعية الاولي (التي قامت علي إكتشاف البخار والفحم وازدهرت فيها صناعات النسيج والحديد والنقل ..) والثورة الصناعية الثانية (التي قامت علي إكتشاف الكهرباء والنفط وازدهرت فيها صناعة السيارات والطائرات والسلع الاستهلاكية المعمرة). فالثورة الصناعية الثالثة (التي تقوم علي استخدام الذرة والاليكترونيات والمعلومات والهندسة الوراثية) تبشر بأن مجالات تحقق الربح (ومن ثم التراكم) في الفترة القادمة ستكون من خلال طرح نوعيات جديدة تماما من السلع غير المألوفة حاليا. وستحتاج هذه المرحلة لاعادة تحديد علاقة المركز بالمحيط، مما ينعكس بالضرورة علي أشكال التخصص وتقسيم العمل الدوليين.

ويبدو أن نمط الانتاج الرأسمالي العالمي سوف يتخلي للبلاد النامية عن الصناعات التقليدية للثورة الصناعية الاولي (صناعة المنسوجات والصناعات التعدينية) وبعض صناعات الثورة الصناعية الثانية (تجميع السيارات والسلع الكهربائية مع التصنيع الهامشي لبعض اجزائها) من دون ان يعرض مصالحه للخطر[٥١]. وهي الصناعات التي تتميز بكثافة عنصر العمل فيها، وتلويثها للبيئة. ويبدو ان هذا هو الذي دفع فؤاد مرسي في كتابه الاخير للقول، بان هناك الآن اتجاها نحو «اعادة نشر الصناعة جنوبا» مشيرا في ذلك الي تجارب البلاد حديثة التصنيع (كوريا الجنوبية، تايوان، هونج كونج، سنغافورة، البرازيل ..) وهو اتجاه - كما يقول : «يوفق بين اتجاه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال وطموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مزايا احلال الواردات وتنمية الصادرات»[٥٢]. ويضيف : «وهكذا تتحول البلاد النامية من جيوب استخراجية الي جيوب للتجميع الصناعي الأولي والهامشي»[٥٣].

علي انه في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا، الا أن الشمال الرأسمالي يحرص علي ان يمسك بيده بمجمل مفاتيح عملية اعادة الانتاج في صعيدها العالمي كالتمويل والتكنولوجيا والتسويق ..، بما فيها مسألة التحكم في الغذاء، وهي الامر الهام في عملية اعادة انتاج قوة العمل. وقد مكنته ثورة الهندسة

الوراثية من تحقيق ذلك. ففي الوقت الذي تدهورت فيه اوضاع الغذاء والزراعة بالاطراف (لعوامل كثيرة لا مجال للتعرض لها هنا) تقوم البلاد الصناعية، ومنذ فترة، باعادة نشر الزراعة شمالا (تعبير فؤاد مرسي) وعلي النحو الذي يمكنها من امتلاك فائض غذائي ضخم واحتكار تسويقه، علي ان يستمر الجنوب في انتاج المواد الخام الزراعية المعدة للتصدير. وهكذا يمكننا ان نلمح معالم تقسيم عمل دولي جديد داخل القطاع الزراعي، بحيث يصبح الشمال هو المنتج والمصدر الرئيسي للاغذية (القمح، الحبوب، اللحوم، الالبان ومنتجاتها..) علي أن يستمر تخصص الجنوب في انتاج محاصيل التصدير من خامات وغذاء (القطن، المحاصيل الزيتية، الفواكه، النباتات الطبية ..) لكي تصدر الي كبري مصانع انتاج الغذاء في الشمال ليعاد تصديرها بأسعار احتكارية للجنوب المتخلف[٥٤]. وسواء تعلق الامر بما يصدره الجنوب او يستورده من مواد زراعية (خامات ومواد غذائية) أو منتجات منجمية، فان الشركات الاحتكارية دولية النشاط تتحكم في التجارة الدولية لهذه السلع، اذ تتحكم بضعة شركات في النسبة الكبري من التجارة العالمية للمواد الاولية.

ولئن كانت البلاد الرأسمالية الصناعية سوف تتخلي للجنوب عن بعض الصناعات الا أن ذلك لن ينفي أهمية استمرار بعض دول الجنوب في انتاج وتصدير المواد الخام الرئيسية التي مازالت تعتمد عليها البلاد الصناعية. ويأتي في مقدمة ذلك، النفط والغاز والكروم والألومنيوم والنيكل والنحاس والزنك والقصدير والكوبالت .. الي آخره. ولهذا ستستمر بعض مشروعات رأس المال الاجنبي في الاستثمار لانتاج هذه المواد التي توجد في بلاد الجنوب، خاصة وان التقديرات الاحصائية تشير الي تعاظم اعتماد البلاد الرأسمالية الصناعية علي بلاد الجنوب في تدبير جانب كبير من احتياجاتها لهذه المواد(انظر الجدول رقم ٣ - ٣). حقاً، ان «ثورة إحلال المواد» التي تنطوي عليها الموجة الثالثة وحركة التقدم العلمي والتقني الهائلة، قد تمكن المراكز الصناعية من تخليق مواد خام بديلة أو مستحدثة، تحل مكان هذه المواد، لكن يبدو أن ذلك مازال بعيداً، علي الأقل في الافق المنظور أو الأجل المتوسط.

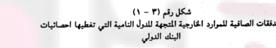
ونعود الآن الي ملامح تقسيم العمل الدولي الجديد في مجال الصناعة ونتساءل: ما مصلحة المركز (عبر نشاط شركاته متعددة الجنسيات) في السماح بنقل وتركيز بعض عمليات الانتاج في دول المحيط؟ هل هي رغبة المركز في تنمية المحيط

جدول رقم (٣ - ٣)

تبعية الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة للمصادر التموينية الخارجية للأنواع الرئيسية من المواد الأولية المعدنية (الاستيراد بـ ٪)

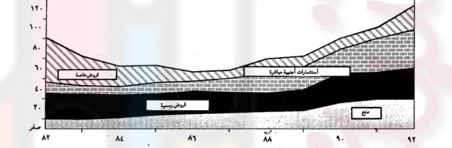
المادة	الولايات المتحدة الأمريكية			دول السوق الأوروبية المشتركة	اليابان
	بداية الخمسينات	منتصف السبعينات	عام ٢٠٠٠ توقعات	منتصف السبعينات	منتصف السبعينات
النفط	٨	٤٠	...	٩٨	١٠٠
خامات الحديد	٦	٢٧	٦٧	٥٩	٩٩
منغنيز	٧٧	٩٨	١٠٠	٩٩	٨٦
كروم	١٠٠	٩١	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نيكل	٩٩	٧٢	٨٩	١٠٠	١٠٠
كوبالت	٧٢	٩٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فولفرام	٨٠	٦٨	٩٧	١٠٠	١٠٠
ألومنيوم	٧١	٨٧	٩٨	٦٠	١٠٠
نحاس	٣٥	٦	٥٦	٩٦	٨٣
رصاص	٥٩	٢٦	٦٧	٧٠	٧٠
زنك	٣٧	٥٩	٨٤	٦٠	٦٠
قصدير	١٠٠	٨٥	١٠٠	٩٩	٩٩
خامات الفوسفات	-	-	-	١٠٠	١٠٠

المصدر : مؤلف جماعى ـ أزمة المواد الأولية فى الرأسمالية المعاصرة، ترجمة حسان اسحق، مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، مكتبة دار ميسلون، دمشق، ١٩٨٣، ص ٩٨.



شكل رقم (٣ - ١)

التدفقات الصافية للموارد الخارجية المتجهة للدول النامية التي تغطيها احصائيات البنك الدولي



Source: World Bank, *World Debt Tables 1992/93*, External Finance for Developing Countries, Vo.I, Washington D.C., 1993, p.163.

إن المشكلة الرئيسية لهذا النقل الصناعي وهذا التقسيم الدولي الجديد للعمل، هي ان رأس المال الاجنبي، ممثلا في فروع الشركات متعددة الجنسيات يحاول، كما يقول فؤاد مرسي أن: «يستفيد من المزايا النسبية للبلد النامي، بقوة عمله الرخيص، وخاماته الطبيعية، وطاقاته، وموقعه الجغرافي لانتاج منتجات صناعية معدة للتصدير في الغالب الي السوق العالمية، وهي صناعة عابرة تستورد اغلب عناصر انتاجها لتعيد تصديرها بعد ادخال قدر من التصنيع عليها. وقد يتم التصدير الي المشروعات الام في البلدان الرأسمالية نفسها .. في كل هذه الحالات تقوم صناعة تتوطن في البلد النامي. وقد تساهم في تنمية الناتج الصناعي وتطوير العمالة الصناعية فيه. غير ان مصير هذا التصنيع يظل رهنا بالمراكز الصناعية، بسيطرة المشروعات الدولية علي الانتاج والتكنولوجيا والتسويق. وهي مشروعات تتحرك طبقا لربحيتها الدولية ومن ثم يتقرر مصير فروعها بعيدا عن الظروف المحلية»[٥٨].

ولنأخذ هنا حالة المكسيك لنعرف ما اذا كان نقل فروع الشركات متعددة الجنسيات اليها قد خلق لها أوضاعا افضل لتطورها الاقتصادي والاجتماعي ووضعها علي بداية تطور رأسمالي مستقل. اذ من المعلوم ان المكسيك، منذ منتصف العقد السادس من هذا القرن، قد فتحت ابوابها لنشاط هذه الشركات، حيث قامت بانشاء عدد كبير من المناطق الحرة تحت البرنامج المعروف بمصطلح الماكويلادورا Maqui-ladora Program وتقررت مزايا كثيرة للشركات الاجنبية التي تفتح لها فروعا في هذه المناطق (الاعفاء الجمركي لوارداتها، عدم تحمل تكاليف تلوث البيئة، عدم الخضوع للقوانين المكسيكية وضغوط نقابات العمال طالما سيعاد تصدير منتجاتها للخارج)[٥٩]. وهذه المزايا تعززت اكثر بعد عام ١٩٨٥ حينما قامت المكسيك بتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث اصبحت سياساتها الاقتصادية الكلية اكثر ليبرالية وانفتاحا علي الخارج. وقد ارتفع عدد الفروع لهذه الشركات في المناطق الحرة من ١٢ فرعا في عام ١٩٦٥ الي ١٢٠٠ فرع في عام ١٩٨٨[٦٠]، وهي فروع تابعة لكبري الشركات الامريكية واليابانية والالمانية. وهي مجرد محطات للتجميع الصناعي. حيث يتم تصنيع الاجزاء المعقدة والهامة من السلعة في بلد الشركة الرئيسي، ثم تشحن هذه الاجزاء الي المكسيك ليعاد تجميعها وتغليفها وتعبئتها واعادة شحنها للخارج، إما للبلد الام أو للأسواق الأخري.

والعمليات الصناعية التي تجري في المناطق الحرة يغلب عليها كثافة عنصر العمل. وتعد المكسيك من أكثر الدول المصنعة حديثا انخفاضا في اجور عمالها. فهي ، علي خلاف الدول المصنعة حديثا في جنوب آسيا؛ تتسم بانخفاض شديد في معدلات اجور عمالها الصناعيين، وهو انخفاض تعزز بشكل واضح بعد عام ١٩٨٣، بحيث اصبح أجر العامل المكسيكي لايصل الي ٥٪ من أجر العامل الامريكي في نفس المهنة وبنفس الانتاجية (انظر الجدول رقم ٣ - ٤). وهو الامر الذي كان حاسما للشركات الامريكية والالمانية واليابانية بفتح فروع لها في مناطق الماكويلادورا[٦١] . وقد زاد تواجد هذه الشركات علي نحو واضح في النصف الثاني من الثمانينات حينما قبلت المكسيك مبدأ مبادلة الديون بأصول مكسيكية وبسعر خصم يصل الي ٥٠٪ من القيمة الاسمية لديون المكسيك، الامر الذي مكن المستثمرين الاجانب من شراء كثير من الاصول داخل مناطق الماكويلادورا (اراضي ، مباني ، تجهيزات ..). وخلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ استطاع المستثمرون الاجانب ان يحولوا ماقيمته ٣,١ مليار دولار من ديون المكسيك الي اصول يملكها الاجانب بالمكسيك[٦٢].

ومهما يكن من أمر، فقد اشارت تجربة النقل الصناعي الذي تم علي ايدي الشركات متعددة الجنسيات في المكسيك، ان استراتيجية التنمية الموجهة للتصدير والمعتمدة علي رؤوس الاموال الاجنبية وآليات السوق (وهي الاستراتيجية الرائجة الآن) انها لم تعط نتائج ايجابية، بل عمقت من مشكلات التخلف والتبعية، ولم تصل مثلا الي النتائج التي وصلت اليها كوريا الجنوبية[٦٣].

فتجربة كوريا الجنوبية المعتمدة علي رؤوس الاموال الاجنبية والانتاج من أجل التصدير بدأت مع تجربة المكسيك في منتصف الستينات (حينما أقرت المكسيك برنامج الماكويلادورا). لكن ما أبعد الفرق بين حصاد تلك التجربة وتجربة المكسيك. فقد استطاعت كوريا الجنوبية من خلال هذه التجربة أن تحقق نتائج ضخمة في مجال تغيير بنيانها الانتاجي وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، وزيادة صادراتها المصنعة وتنمية قواها البشرية والارتفاع بمستوي انتاجيتها، وأن تفلت من مصيدة الديون الخارجية. ويعود ذلك الي طبيعة الدور الحيوي الذي لعبته الدولة في هذه التجربة. وقد تمثل ذلك في الحواجز الجمركية المرتفعة التي وفرتها الدولة لصناعاتها الوليدة لاعطائها فرصة النماء والاشراف الذي باشرته علي نشاط الشركات متعددة الجنسيات

والذي من خلاله ضمنت ان تقوم هذه الشركات بنقل التكنولوجيا للأيدي الكورية، وفي الدعم الذي قدمته الحكومة للصناعات الكورية الاساسية .. الي آخره. اما تجربة الماكويلادورا، فلا يوجد بينها وبين التجربة الكورية اية تشابه فيما يتعلق بدور الدولة[٦٤].

جدول رقم (٣ - ٤)

متوسط الأجور الصناعية فى بعض الدول المصنعة الحديثة
وبعض الدول الرأسمالية الصناعية خلال الفترة (٨١ - ١٩٨٦)

(متوسط أجر الساعة بالدولار)

الدولة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
هونج كونج	١ز٥٥	١ر٦٧	١ر٥٢	١ر٦٠	١ر٧٨	١ر٨٧
كوريا الجنوبية	١ر١٧	١ر٢٥	١ر٣٠	١ر٣٦	١ر٤١	١ر٥٥
تايوان	١ر٣٥	١ر٤٠	١ر٤٦	١ر٧٠	١ر٤٥	١ر٧٧
البرازيل	١ر٩٠	٢ر١٦	١ر٤٦	١ر٢٣	١ر٢٨	*
المكسيك	١ر٣٦	١ر٦٩	٠ر٧١	٠ر٧٦	٠ر٨٨	٠ر٦٠
اليابان	٦ر١٨	٥ر٧٠	٦ر١٣	٦ر٣٥	٦ر٤٥	٩ر٥٠
الولايات المتحدة	١٠ر٧٩	١١ر٥٢	١٢ر٠٤	١٢ر٥٩	١٢ر٩٧	١٣ر٠٩

(*) غير متاحة

Source: P.Mirowski and S.Helper: Maquiladaras: Mexico`s Tiger by the Tail, In: *Challenge*, May/June, 1989, p.26.

حقا، لقد دافع كثير من الاقتصاديين عن هذا النمط الانفتاحي الذي يجري فيه اعادة تقسيم العمل بين المراكز والمحيط من خلال الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، علي اساس ان نشاط هذه الشركات سوف يؤدي الي زيادة موارد البلد من النقد الاجنبي، وتشغيل للايدي العاملة، وتسريع عمليات التصنيع، والتأثير ايجابيا علي سائر القطاعات الاخري. وهي امور في اشد الاحتياج اليها مجموعة الدول النامية.

علي اننا اذا عدنا الي تجربة المكسيك فسوف نلاحظ هزال تلك النتائج. ففيما

يتعلق بالنقد الاجنبي سنجد أنه طبقا للدراسات المنشورة[٦٥] انه ابتداء من عام ١٩٨٤ اصبحت مناطق الماكويلادورا ثاني اكبر مصدر للنقد الاجنبي بالمكسيك بعد حصيلة النفط. ومع ذلك سنجد انه في عام ١٩٨٦ قدر البنك الدولي حصيلة موارد المكسيك من هذه المناطق بحوالي ١٫٧ مليار دولار (بينما بلغت حصيلة تصدير النفط ٦٫٣ مليار) وهو مبلغ لايكفي لدفع عُشر ما تحتاج اليه المكسيك لمواجهة الاعباء السنوية لديونها الخارجية (بلغت هذه الاعباء ١٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦)[٦٦].

أما فيما يتعلق بخلق فرص التوظف، فان تجربة الماكويلادورا تشير الى انه في عقد الثمانينات ساهمت فروع الشركات الاجنبية العاملة في المناطق الحرة في خلق وظائف للعمالة المحلية يتراوح عددها فيما بين ٥٠ ـ ٦٠ ألف وظيفة جديدة، وهي مانمثل اقل من ٧٪ من ٩٠٠ ألف وظيفة مطلوبة سنويا (حسب تقدير البنك الدولي) لكي لا يزيد معدل البطالة السائد في المكسيك عن ٢٠٪ (مستواه الحالي)[٦٧].

كما أن علاقات التشابك الانتاجي لمناطق الماكويلادورا مع سائر قطاعات الاقتصاد المكسيكي ضعيفة للغاية. إذ لاتزيد نسبة مساهمة الموردين المكسيكيين عن ٢٪ من المكونات الصناعية التي تتم داخل هذه المناطق، الامر الذي يدل على ضعف علاقات التشابك الامامية والخلفية بين تلك المناطق وسائر القطاعات الاخرى. كما أنه نظراً لأن عمليات التصنيع داخل المناطق الحرة لاتخرج عن كونها مجرد تجميع لاجزاء السلعة، فلم يتم نقل حقيقي للتكنولوجيا عبر نشاط الشركات الاجنبية العاملة في تلك المناطق، وهو أمر أشار اليه الرئيس المكسيكي كارلوس ساليناس دي كورتاري[٦٨].

٢- نزع الملكية العامة لصالح الدائنين :

يمثل الهجوم على القطاع العام والعمل على إضعافه وتصفيته محوراً ارتكازياً في كافة برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وقد حرصت أدبيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن تروج لفكرة أساسية، فحواها، أن أزمة الديون الخارجية التي وقعت فيها البلاد النامية المدينة إنما تعود الى التوسع الذي حدث في القطاع العام وما أدى اليه ذلك من إستثمارات عامة ضخمة تفوق المقدرة الفعلية للادخار المحلي،

مما إضطر الدولة أن تستكمل ثغرة الموارد باللجوء الي الاقتراض الخارجي في الوقت الذي لم تسهم فيه مشروعات القطاع العام في زيادة موارد البلاد من العملات الصعبة اللازمة لسداد القروض.

وهنا نسارع الي التنبيه، بأن التحليل العلمي قد أثبت انه من الخطأ الجسيم ان نرتكن الي عامل وحيد وداخلي لكي نفسر هذه الأزمة. فأزمة الديون الخارجية تعود - كما أشرنا مراراً في دراساتنا السابقة[٦٩] - ، ويشاطرنا في ذلك عدد كبير من الباحثين، الي مجموعة من العوامل المركبة والمعقدة، بعضها خارجي (مثل أزمة نظام النقد الدولي، الكساد العالمي، زيادة أسعار الفائدة العالمية، نزعة الحماية، تدهور شروط التبادل التجاري ... الي آخره) وبعضها داخلي (زيادة الميل للاستيراد وضعف معدلات الادخار المحلي، وأخطاء السياسات الاقتصادية الكلية التي سارت عليها الانظمة الحاكمة في هذه البلاد ... الي آخره). من هنا، فإن محاولة إرجاع تلك الأزمة الي عامل وحيد (في رأي الصندوق والبنك هو نمو القطاع العام) هي محاولة، من المؤكد، فيها تعسف شديد للامور، وسطحية بالغة في التحليل. ويبدو هذا التعسف وتلك السطحية إذا مانظرنا - علي سبيل المثال - الي أزمة ديون امريكا اللاتينية التي تمثل ديونها مايزيد عن ثلث مجموع الديون المستحقة علي بلاد العالم الثالث، إذ من المعلوم جيداً، أن الشطر الأعظم من ديون هذه الدول، لا تتمثل في الديون التي عقدتها الحكومات أو القطاع العام، بل في الديون الضخمة التي تورط فيها القطاع الخاص، واضطرت الحكومات ان تضمنها وتتحمل نتائجها الوخيمة، وهو الامر الذي أصبح معروفاً في ادبيات الديون تحت مصطلح «تشريك التزامات القطاع الخاص So-cializing Pivate Sector External Liabilities»، أي تحميل المجتمع كله عبء هذه الديون[٧٠]. ان جوهر المسألة يكمن، أساساً، في ان الصندوق والبنك، بحكم السلفية الاقتصادية التي يرتكنان اليها (المدرسة النيوكلاسيكية) يمقتان الملكية العامة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وتلك قضية نزاع فكري واجتماعي ضخمة لن نخوض فيها الآن.

ومهما يكن من أمر، فإن قضية نزع الملكية العامة[٧١] Privatization أي نقل ملكية القطاع العام والمشروعات الحكومية الي القطاع الخاص احتلت، ومازال، مكانة أساسية في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. بل يمكن القول، إنها تمثل الآن

جوهر جهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملهما مع البلاد النامية المدينة. وهما لا يتهاونان فيها أبداً وأصبحت ضمن مشروطية إعطاء القروض منهما بل وضمن شروط إعادة الجدولة. والحق، أنه حينما طرحت هذه القضية في بادىء الامر، في أدبيات هاتين المؤسستين وفي الصحافة الرسمية، كان الحديث يدور حول بيع الشركات العامة التي تحقق خسائر تتحملها الدولة ولا أمل في إصلاحها. كما كانت الإشارة الي هذا الموضوع تنحصر في الأنشطة الصغيرة والتافهة التي إنخرط فيها القطاع العام (مثل مشروعات بيع الاغذية، وصيد الاسماك وتربية الدواجن، ومتاجر التجزئة ...) ونجح الخطاب الاعلامي في البداية أن يوحي بأنه لا ضرر من تنازل الحكومات عن مثل هذه المشروعات وبيعها للقطاع الخاص، فهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي أصول القطاع العام. ثم سرعان ما تبين، في مرحلة لاحقة، أن المسألة لا تقتصر علي مثل هذه المشروعات الصغيرة والخاسرة، بل المسألة إمتدت الي تصفية كل وحدات القطاع العام، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الخاسرة منها والناجحة. وطرحت المسألة علي أنها في صميم «عملية الاصلاح الاقتصادي» علي أساس أنها ستحرر الحكومات من عبء إدارة وتشغيل هذه المشروعات لكي تتفرغ لما هو أهم من ذلك، وأن نقل ملكية هذه المشروعات سيعمل علي زيادة كفاءة تشغيلها علي أسس اقتصادية. كما أن هذا النقل فيه توسيع لقاعدة الملكية بين صفوف الشعب (الذي تعيش أغلبية علي حد الكفاف) وبالذات للعاملين في القطاع العام (الذين لا يملكون أية فائض). وحتي يتم ذلك يتعين علي الحكومات في هذه البلاد أن تتخذ إجراءات «سياسية صعبة»، وربما تطلب الامر تغيير دساتير البلاد.

وأخيراً، إتضحت الأمور حينما تبين، أن طرح نزع الملكية العامة لصالح القطاع الخاص ذات علاقة وثيقة بأزمة المديونية الخارجية. إذ طرحت دوائر رأس المال الدولي فكرة إمكانية علاج أزمة المديونية، أو شطر مهم منها، لو قبل البلد المدين مقايضة ديونه الخارجية بما تملكه الحكومة من أصول إنتاجية Debt For Equity Swaps ، أي نقل ملكية بعض المشروعات العامة لصالح الدائنين مقابل شطب بعض الديون. وقد قلنا في دراسة سابقة لنا، أن هذا الاتجاه الذي برز في دوائر رأس المال الدولي يؤسس نظرته الي مشكلة الديون في هذه البلاد علي انها مشكلة افلاس Insolvancy (عدم القدرة علي السداد) وليس علي انها مشكلة نقص في السيولة Illequidity. وكما يحدث فى حالة افلاس المشروعات الاقتصادية الخاصة ، يقوم

الدائنون بتصفية المؤسسة من خلال الحجز علي أصولها وموجوداتها وتباع وفاء للديون المستحقة لهم ، فإن عدداً من المؤسسات المالية والنقدية الدائنة للبلاد المدينة لا تمانع الآن من تصفية موقف (أو جزء من موقف) دائنيتها لتلك البلاد من خلال سماح المدين للدائن بأن يحول أصول دينه (من شكله المالي) الي تملك أصول ومساهمات عينية في البلد المدين(٧٢).

وقد حرص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإعتبارها يمثلان، في التحليل النهائي، مصالح الدائنين وأصحاب رؤوس الأموال علي الترويج بشدة لمبادلة الديون بأصول القطاع العام علي اعتبار ان تلك المبادلة في صالح الدائنين لانها ستؤدي الي تحويل الديون المشكوك في تحصيلها الي أصول انتاجية تدر عوائد مستمرة، خاصة بعد أن يتمكن الدائن / المستثمر من مزاولة حقوق ملكيته لهذه الاصول وجعلها ذات عائد مجز يفوق سعر الفائدة العالمي. ولهذا حرصت هاتان المؤسستان علي أن تدخل قضية نقل ملكية المشروعات العامة الي القطاع الخاص ضمن آليات واجراءات برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

ولكن .. ماهو بالضبط جوهر الفكره وكيف تتم في الواقع العملي ؟

انها ببساطة شديدة تتخلص في أن عملية مقايضة الدين بتملك أسهم أو أصول انتاجية لبعض مشروعات القطاع العام تبدأ حينما يود بنك اجنبي يواجه صعوبات في استرداد دينه المستحق علي بلد ما، ببيع ذلك الدين بسعر خصم مغرٍ الي مستثمر ما. ويقوم البنك بعرض هذا الدين للبيع في السوق الثانوي للديون Secondary Market (انظر أمثلة لأسعار ديون بعض البلاد المدينة (٧٣) في هذا السوق في الجدول رقم ٣ - ٥وكذلك الشكل رقم ٣ - ٢) وهنا يدخل أحد المستثمرين، فرداً كان أم مؤسسة مالية أو شركة، لكي يشتري هذا الدين، اذا ما توافر قبول البلد المدين الاصلي لمبدأ مبادلة ديونه بملكية بعض أصول القطاع العام. وحينما يحصل البنك (الدائن الاصلي) علي السعر يخرج عندئذ من الدائرة (أو العلاقة) ليصبح هذا المستثمر هو الدائن الجديد للبلد. ثم يتقدم هذا المستثمر للبلد المدين ويطلب تحويل الدين الذي اشتراه من البنك الي عمله محلية بسعر خصم تحدده الحكومة، ثم يستخدم حصيلة ما توافر له بالعملية المحلية في شراء بعض المشروعات العامة المعروضة للبيع في البورصة داخل البلد المدين.

جدول رقم (٣ - ٥)

أسعار الديون المباعة فى السوق الثانوى ومعدل سرعة تغيرها

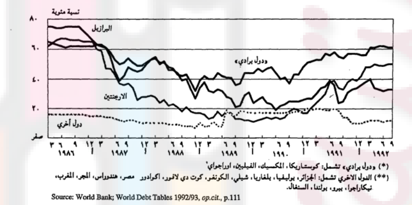
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨

الدولـة	الأسعار المعروضة فى ١٩٨٦/١١/٣	الأسعار المعروض فى ١٩٨٨/٩/٦	نسبة تغير الأسعار ٪
الأرجنتين	٦٤	٢٦	-٥٩
بوليفيا	٥	١١	١٢٠
البرازيل	٧٥	٥٢ز٥	-٣٠
شيلى	٦٧	٦٠	-١٠
كولومبيا	٨٤	٦٥	-٢٣
كوستاريكا	٥٣	١١	-٧٩
كورت دى لافوار	٧٤	٢٨٫٥	-٦١
الدومنيكان	٤٥	٢٠	٥٦
اكوادور	٦٨	٢٧٫٥	-٦٠
هندوراس	٤٠	٢٢	-٤٥
جامايكا	٤٥	٣٩	-١٣
المكسيك	٦٠	٥١٫٧٥	-١٤
المغرب	٦٨	٤٩	-٢٨
نيكاراجوا	٤	٢	-٥٠
نيجيريا	٥٥	٢٨	-٤٩
بنما	٧٣	٢٤	-٦٧
بيرو	١٩	٦	-٦٨
الفلبين	٥٧	٥٣٫٥	-٦
بولنده	٥٣	٤٢	-٢١
رومانيا	٩٢	٨٥٫٥	-٧
السنغال	٧٠	٤٠	-٤٣
السودان	١٠	٢	-٨٠
تركيا	٩٧	٩٨	١
اوراجواى	٦٣	٦٠	-٥
فنزويلا	٧٩	٥٥٫٥	-٣٠
يوغوسلافيا	٨٤	٤٥	-٤٦
زائير	٢٥	١٩	-٢٤

Source: I.Hussain and I.Diwan; *Dealing with the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington, D.C,1989, p.130.

شكل رقم (٣ - ٢)

تطور أسعار الديون الخارجية في السوق الثانوي لبعض الدول المدينة



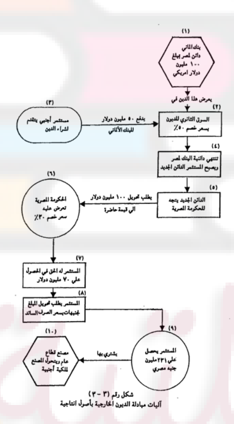
(*) «دول برادي» تشمل: كوستاريكا، المكسيك، الفيلبين، اوراجواي.

(**) الدول الاخري تشمل: الجزائر، بوليفيا، بلغاريا، شيلي، الكونغو، كوت دي لافور، اكوادور مصر، هندوراس، المجر، المغرب، نيكاراجوا، بيرو، بولندا، السنغال.

Source: World Bank; World Debt Tables 1992/93, *op.cit.*, p.111

وإيضاحاً لهذه الدائرة الجهنمية التي تنتهي بتحويل الدين المالي المستحق علي البلد الي سيطرة الاجنبي علي أصول الدولة الانتاجية، سوف نستعين بالمثال الافتراضي التالي :

افترض ان بنكا ألمانيا كان دائن لمصر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي. وافترض أيضا ان مصر واجهتها متاعب اقتصادية حالت دون تمكنها من الوفاء بهذا الدين (وغيره من الديون) فطلبت اعادة جدولة ديونها في إطار نادي باريس ونادي لندن. بيد أن هذا البنك ـ نظراً لاعتبارات خاصة به ـ يريد ان يُنهي مشكلة هذا الدين المستحق علي مصر. فيقوم بعرضه للبيع في سوق لندن الثانوي للديون بسعر خصم ٥٠٪. اي انه مستعد ان يتنازل عن هذا الدين لصالح من يقوم بدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار امريكي فقط له. فإذا افترضنا أن شخصاً ما، أو شركة إستثمارية، أو أية جهة اخري، قامت بشراء هذا الدين ودفعت للبنك الالماني ماطلبه من سعر، هنا يقوم البنك بشطب هذا الدين من دفاتره ويعتبره منتهياً. أما المشتري، فإنه يصبح هو الدائن الجديد لمصر، بدلاً من البنك. وسيكون دائناً لمصر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، أي بمبلغ الدين الأصلي. ويعلم هذا المشتري أن مصر قد عقدت مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلي، وانها قد قبلت مبدأ مبادلة ديونها الخارجية بملكية أسهم وأصول القطاع العام المعروض للبيع في البورصة المصرية. عندئذ يتوجه هذا المشتري الي الحكومة المصرية ويطلب منها تحويل مبلغ المائة مليون دولار الي قيمة حاضرة Present Value ويقبل سعر الخصم الذي تحدده الحكومة المصرية للحصول علي هذه القيمة. فإذا افترضنا ان سعر الخصم هو ٣٠٪، فمعني ذلك ان هذا المستثمر يحق له ان يحصل علي ٧٠ مليون دولار أمريكي. ثم يطلب المستثمر من الحكومة المصرية تحويل هذه القيمة الي جنيهات مصرية بسعر الصرف السائد بين الدولار والجنيه. فإذا كان سعر الصرف يساوي : واحد دولار = ٣,٣ جنيه مصري، فمعني ذلك أن يحصل المشتري علي مبلغ مقداره ٢٣١ مليون جنيه مصري، يقوم باستخدامه في شراء أسهم أو أصول بعض مشروعات القطاع العام المعروضة للبيع في بورصة الاوراق المالية المصرية (انظر خطوات هذه العمليات في الرسم التوضيحي رقم (٣ - ٣) مع مراعاة تسلسل ارقام هذه العمليات). وبذلك تكون ملكية الدولة للمشروع الذي اشتراه (أو شارك في ملكيته) هذا المستثمر قد نُزعت لصالح ذاك المستثمر، وبذلك تكون مصر قد تخلصت من هذا الدين المالي



شكل رقم (٣ - ٣)
آليات مبادلة الديون الخارجية بأصول انتاجية

المؤقت الذي كان لصالح البنك الألماني ليتحول بعد ذلك الي دين مؤيد (الآن المشروع أصبح ملكية اجنبية).

ويعتقد خبراء الصندوق والبنك، ان تحويل الديون الي اصول ومساهمات في ملكية القطاع العام سوف تفيد جميع الاطراف : الدائن الأصلي، والمستثمر، والبلد المدين. فالبنك الدائن، ولو انه قد خسر ببيع دينه المستحق علي البلد المدين، لانه باعة بسعر أقل من قيمته الحقيقية، إلا انه في جميع الاحوال استرد بعضاً من دينه الذي كان مشكوكاً في تحصيله، وبذلك ستتمكن البنوك التجارية من تحسين محافظ اوراقها المالية ومركزها المالي وتقليل درجة انكشافها وتعرضها Exposure، كما ان المستثمر الذي اقدم علي شراء الدين وحوله في النهاية الي ملكية اسهم أو أصول قد حقق بالقطع مكاسب وإلا ما كان له أن يقدم علي هذه العملية. أما البلد المدين، فيري خبراء الصندوق والبنك، انه سوف يستفيد لأنه سيجذب الاستثمارات الاجنبية، وسيتمكن بهذه الوسيلة من خفض ديونه الخارجية دون أن يضطر للوفاء بها بالعملة الاجنبية، ومن ثم سيحمي احتياطياته النقدية. كما ان تسوية الدين الخارجي بهذا الشكل ستؤدي الي خفض معدل خدمة الدين Debt Service Ratio مما يحسن في النهاية من عجز ميزان مدفوعاته [٧٤].

وهنا لنا وقفة، وبالذات فيما يساق من مزاعم حول ما سوف تستفيده البلاد المدينة حينما يُنزع منها قطاعها العام ويباع لصالح الدائنين [٧٥].

١- ليس صحيحاً علي الاطلاق ان عملية استبدال الدين الخارجي بأصول القطاع العام ستؤدي الي استثمار جديد، اي خلق طاقة انتاجية جديدة. فكل ما في الأمر، هو أن تلك العملية قد أدت الي تغيير شكل الملكية لأصول قائمة بالفعل، من ملكية وطنية عامة الي ملكية أجنبية، وستؤدي، من ثم، الي زيادة رصيد ما يملكه الاجانب من مشروعات داخل البلد.

٢- ان تحويل الدين الخارجي الي ملكية أجنبية لأصول القطاع العام، ولو انه سيخفف من العجز بميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا انه سيفاقم من هذا العجز في الأجل المتوسط والطويل حينما يقوم المستثمرون الاجانب (الذين تملكوا القطاع العام) بتحويل ارباحهم ودخولهم الي الخارج. وقد يكون حجم التحويل هنا اكبر من

حجم مدفوعات الاقساط والفوائد علي الديون المستبدلة. وهنا يتعرض ميزان المدفوعات مرة أخري لضغوط جديدة، تؤدي الي زيادة الميل للاستدانة الخارجية.

٣- اذا كان حجم الدين الخارجي كبيراً وتزايدت عملية تحويل الديون الي مساهمات في ملكية القطاع العام، واذا كانت مشروعات القطاع العام ضخمة وتغطي أنشطة متعددة، فإن ذلك سيقوي من احتمال عودة سيطرة رأس المال الاجنبي علي الحكم وعلي مقدرات البلاد، حيث سيصبح للمستثمرين الاجانب مصالح حيوية داخل البلد المدين.

٤- سوف تخسر حكومات البلاد المدينة حجم الموارد التي كانت تستأديها من مشروعات القطاع العام (إذا كانت تدر فوائض اقتصادية) وبذلك سيزداد عجز الموازنة العامة للدولة. وفي ضوء سياسة التقشف التي يوصي بها برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي في مجال خفض عجز الموازنة والضغط علي الانفاق العام، فإن الدولة ستضطر الي خفض ما كانت تنفقه علي الاستثمار العام وعلي الخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة، المرافق العامة، الضمانات الاجتماعية ... الى آخره).

٥- اذا كان حجم الدين الخارجي كبيراً، وقبلت الدولة مبدأ تحويل الديون الي أصول، فإن ذلك سيؤدي، عبر استبدال الدين بالنقد المحلي، الي زيادة عرض النقود، ومن ثم تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية واشتعال التضخم[٧٦].

٦- إذا أقبل القطاع الخاص المحلي علي شراء الديون الخارجية لبلده واستبدالها بملكية أصول القطاع العام، فإن ذلك سيؤدي الي انفجار الطلب علي العملات الاجنبية في سوق الصرف، مما يخفض من القيمة الخارجية للعملة الوطنية. وعندما يدخل القطاع الخاص ساحة هذه اللعبة فقد يود ان يشتري أصول القطاع العام بمفرده (وهذا نادر جداً) أو للمشاركة في ملكيتها مع الاجانب.

٧- لو نظرنا بعمق الي عملية استبدال الدين الخارجي بأصول القطاع العام فسوف نجد أنها لم تخفض، في حقيقة الأمر، من الديون الخارجية للبلد، فالمشروعات الوطنية التي تحولت الي ملكية أجنبية أصبحت تمثل التزاماً خارجياً External

Liabilities يرتب علي البلد إلتزامات تجاه المستثمرين الاجانب (احترام حقوق الملكية، وحق التصرف فيها، وحق تحويل الارباح والدخول للخارج... الي آخره.

٨- ان المستثمرين الاجانب الذين تملكوا أصول القطاع العام سيعمدون (وهذا أمر طبيعي) للعمل بشتي السبل لرفع متوسط معدل الربح الذي تغله هذه الأصول (علي الاقل بما يزيد عن متوسط سعر الفائدة العالمي) وذلك من خلال السعي للحصول علي امتيازات خاصة، مثل الاعفاءات الضريبية والجمركية، وزيادة اسعار منتجاتهم، وخفض العمالة الموظفة بتسريح شطر مهم منها، وزيادة درجة استغلال عنصر العمل وتحللهم من القوانين المحلية التي تحمي حقوق العمال.

٩- ان قبول مبدأ تحويل الدين لأصول انتاجية، سوف يحرم البلد المدين من فرصة اسقاط الديون (أو جزء منها) في وقت تزايد فيه القبول العالمي بفكرة الاسقاط باعتبارها حلاً راديكالياً لازمة المديونية العالمية.

في ضوء ذلك،كنا ومازلنا، من أشد المعارضين لسياسة إستبدال الديون بأصول، نظراً لعظم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنجم عنها. وكم كتبنا عنها مراراً في السنوات السابقة لنحذر من الأخذ بها. والآن يثور بشأنها ضجيج غريب وخطاب اعلامي زائف يُروج له في كافة الدول المدينة، سواء في العالم الثالث أو في دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق[٧٧].

علي أن القاريء الحصيف سوف يتساءل الآن ببساطة شديدة : ولماذا يقبل البلد المدين بأن تُنزع منه ملكيته العامة عبر هذه الآلية الجهنمية، اذا كان بإمكانه ان يستفيد بنفسه من شراء دينه Buy-Back من السوق الثانوي بالخصم المغري المعروض به الدين، حتي لو اضطر ان يقترض أو يسحب من احتياطياته النقدية، لانه في هذه الحالة سوف يحقق مكاسب رأسمالية Capital Gains عندما يسوي دينه بنصف قيمته مثلا ؟. لكن - ويالدهشة - ان صندوق النقد الدولي يمنع عادة ان يقوم بشراء ديونه الخارجية (وإن كان ذلك لم يمنع من وجود حالات كثيرة حدث فيها ان تمكنت بعض البلاد المدينة من إعادة شراء ديونها الخارجية بخصم كبير).

ومهما يكن من أمر، فإنه علي الرغم من البدايات المتواضعة لنشاط السوق

جدول رقم (٣ – ٦)

تطور عمليات تحويل ديون البلاد النامية عبر السوق الثانوى

خلال الفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٨

مليون دولار

الدولـة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
عمليات تحول الديون					
الأرجنتين	٣١	٤٦٩	–	٣٥	١٣٣٠
البرازيل	٧٣١	٥٣٧	١٧٦	١٨٠٠	٨٦٤٣
بوليفيا	–	–	–	١	٣٤٩
شيلى	١١	٣١٣	٩٨٧	١٩٨٣	٢٩٠٥
كوستاريكا	–	–	٧	١٤٦	١٧
اكوادور	–	–	–	١٢٥	٢٥٨
هندوراس	–	–	–	٦	١١
جاميكا	–	–	–	٢	١٠٠
المكسيك	–	٧٦٩	١٠٢٣	٣٨٠٤	٦٦٧٠
بيرو	–	–	–	–	١٥
الفيلبين	–	–	١٥	٢٦٦	٤٣٨
اوراجواى	–	–	–	–	٩٥
فنزويلا	–	–	–	–	١٣٠
يوغوسلافيا	–	–	–	–	٥٠
السودان	–	–	–	–	١
زامبيا	–	–	–	–	٣
الإجمالى*	٧٧٣	٢٠٨٨	٢٢٠٨	٨٦١٧	٢١١١
مبادلة الديون**	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٧٠٠٠	١٢٠٠٠	٤٢٧٨٤

(*) تشمل مبادلة الديون بأصول، والمبادلة بالديون الداخلية وعمليات تحول الديون الى سندات، وشراء الديون والعمليات الأخرى. والرقم لايتضمن عمليات المبادلة التى تحدث بين البنوك.

(**) تشمل كل عمليات المبادلة، بما فيها العمليات بين البنوك

Source: Harry Huizinga, *op.cit.*,p.131.

الثانوي للديون في بداية الثمانينيات واقتصارها علي بعض اشكال الديون المستحقة لمصادر خاصة (البنوك التجارية دولية النشاط وقروض تسهيلات الموردين ...) إلا أن المتأمل في حركة نشاط هذا السوق في السنوات الاخيرة سوف يلحظ مدي القفزة الكبيرة التي حدثت في هذا النشاط. ومن عجب، ان هذه القفزة قد حدثت بالرغم من التدهور المستمر في اسعار الديون المباعة (انظر مرة أخري لارقام الجدول ٣ - ٥). ما بالنا إذا علمنا، انه علي حين بلغت قيمة الديون المحولة (الي مختلف الاشكال) في هذا السوق ٢ مليار دولار في عام ١٩٨٤، الا ان هذه القيمة ظلت في حركة نمو مستمر حتي وصلت الي ٤٢،٨ مليار دولار في عام ١٩٨٨(٧٨) (آخر بيانات توافرت لنا) . انظر الجدول رقم (٣ - ٦).

وقد لاحظنا، أن زيادة تحول الديون الى مساهمات في ملكية الاصول قد تزايدت علي نحو واضح في البلاد المدينة التي التزمت بتطبيق برامج صارمة للتثبيت والتكيف الهيكلي. فقد اتاحت هذه البرامج، في ضوء ماوفرته من امتيازات وضمانات لرأس المال الاجنبي ومالادت اليه من إضعاف لقوة الدولة وممارسته من إطار ليبرالي فوضوي .. اتاحت للعديد من المستثمرين ان يشتروا صكوك الديون بالأسعار البخسة التي عُرضت بها في السوق الثانوي وان يتمكنوا من تحويلها الي مساهمات عينية في ملكية أصول القطاع العام. وهذا ما تشير اليه، علي سبيل المثال، ارقام الجدول رقم (٣ -٧) الذي يوضح كيف تكونت نسب هامة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة عن طريق تحويل الديون الي اصول انتاجية قائمة بالفعل في حالة الارجنتين والبرازيل وشيلي والمكسيك والفيليبين، وهي الدول التي التزمت بتنفيذ برامج صارمة للتثبيت والتكيف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هل تتحقق وعود برامج التكيف في الأجل الطويل؟

هكذا تمت صياغة المشروع الأممي لشروط توسع الرأسمالية في الأطراف. وهو المشروع الذي يستهدف في تصورنا تمكين المراكز الرأسمالية الصناعية من خلق آليات جديدة لتكوين ونقل فائض قيمة تاريخي جديد من بلاد الاطراف الي تلك المراكز للتخفيف من التناقضات التي ولدتها مرحلة الليبرالية المتطرفة في هذه المراكز. وقد رأينا، ان هذا المشروع يعطي مزايا وضمانات ضخمة لرؤوس الأموال الاجنبية الخاصة التي ستستثمر في بلاد الاطراف. كما أن هذا المشروع يعد البلاد

جدول رقم (٣ - ٧)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تكونت من خلال تحويل الديون الي أصول انتاجية في عدد من البلاد المتخلفة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩

بليون دولار

الدولـة	اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة (١)	الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي مولت من خلال تحويل الديون الي اصول (٢)	نسبة (٢) : (١)
الارجنتين	٣٦٤٦	٧٣١	٢٠
البرازيل	٧٦٨٧	٤٥٢٩	٥٩
شيلي	٣٩٤٧	٣١٦٠	٨٠
المكسيك	١٠٠٩٨	٣٠٥٢	٣٠
الفيلبين	٢٣٠٦	٤٧٣	٢١

Source : U.N. *World Investment Report 1991*, The Triad in Foreign direct inevstment, United Nations Centre on Transnational Corporations, New York 1991, P.27

النامية المدينة في خطابه الاعلامي، بأن القبول به، سواء عبر مايهدف اليه من إعادة دمج هذه البلاد في تقسيم العمل الدولي الجديد أو عبر الاستيلاء علي أصول القطاع العام، يعدها بالقضاء علي اختلالاتها الاقتصادية واعطاء دفعة قوية لنموها وانه سيمكنها من استقبال الاستثمارات الاجنبية واستعادة قدرتها في التعامل مع أسواق رأس المال الدولية.

ولكن ما أبعد هذه الوعود عن الحقيقة!

فالبلاد التي إنساقت وراء تطبيق روشتة التثبيت والتكيف الهيكلي تعرضت لكثير من المصاعب والازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالناتج المحلي يأخذ في التدهور، والبطالة تتفاقم، والأجور الحقيقية تهوي للحضيض، ومستوي معيشة العمال

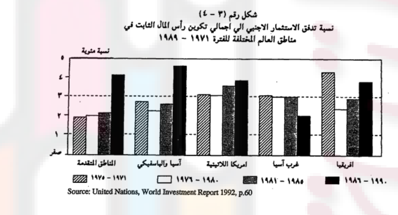
والفلاحين والطبقة المتوسطة ينحط، وتخفيض الواردات الناجم عن الحاجة لاستخدام النقد الاجنبي الشحيح لخدمة الديون يؤدي الي تضخم شديد، والضغط علي الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية (التعليم، الصحة ، الضمانات الاجتماعية، الدعم السلعي ...) يضر بقوة بالتنمية البشرية، والتخفيض الشديد في الاستثمارات العامة يؤثر بشكل سلبي علي تراكم رأس المال - حتي في القطاع الخاص - نظراً للعلاقة الوثيقة بين الاستثمار الحكومي في البنية الاساسية والاستثمار الخاص. وليست هذه الازمات والمصاعب، وما ولدته من ضغوط واضطرابات اجتماعية وسياسية قاصرة علي بلد معين أو مجموعة محددة من الدول النامية، بل كانت قاسماً مشتركاً في كل تجارب التثبيت والتكيف الهيكلي.

ورغم الحصاد المر لهذه التجارب، إلا ان خبراء الصندوق والبنك يشيرون الي انه علي الرغم من هذه المصاعب والازمات، إلا أن برامج التثبيت والتكيف الهيكلي قد حققت نجاحها إذا ما نظرنا الي ماأنجزته من خفض في عجز الموازنة العامة للدولة، ومن تحقيق فائض في الميزان التجاري، ومن زيادة في حجم الاحتياطيات النقدية التي أصبحت تملكها هذه الدول. وهي حقاً أمور صحيحة تحققت بالفعل، وكان من الحتمي ان تتمخض عن حزمة السياسات التي انطوت عليها هذه البرامج. فإنخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة كان لابد وان يحدث في ضوء الخفض الشديد الذي حدث في الانفاق العام. أما تأثير هذا الخفض علي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فهي مسائل لا يدخلها الصندوق والبنك بعين الاعتبار[٧٩]. وتحقيق الفائض في الميزان التجاري قد نجم أساساً عن الانخفاض الشديد الذي حدث في الواردات الضرورية وليس عن طريق زيادة الصادرات، فالفائض هنا إنعكاس للانكماش الداخلي، بدليل انه تحقق رغم التدهور الذي حدث في نمو الناتج المحلي الاجمالي - انظر الجدول (٣ - ٨). وزيادة الاحتياطيات الدولية قد نجمت عن خفض خطط الاستثمار والاستيراد[٨٠] وسعي البنوك المركزية لشراء العملات الاجنبية من سوق الصرف الاجنبي رغم الارتفاع الباهظ لنفقة الفرصة البديلة لتكوين هذه الاحتياطيات[٨١] في بلاد يشح فيها هذا الصرف.

وثمة مقولة لا يمل خبراء الصندوق والبنك من ترديدها بكثرة في هذا الخصوص، وهي انه «لا يوجد إصلاح بلا ثمن» وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت

شكل رقم (٣ - ٤)

نسبة تدفق الاستثمار الاجنبي الي اجمالي تكوين رأس المال الثابت في مناطق العالم المختلفة للفترة ١٩٧١ - ١٩٨٩



Source: United Nations, World Investment Report 1992, p.60

التحليل الاخير، علي متوسط معدل الربح المتوقع الذي يمكن ان يحققه رأس المال الاجنبي بالمقارنة مع هذا المتوسط في صعيده العالمي، فضلاً عن ظروف الامان والاستقرار ومدي توافرها في البلد. ولهذا، فالبلاد التي يتوفر فيها هذا الارتفاع لمتوسط معدل الربح وتلك الظروف، هي المرشحة لاستقبال الاستثمارات الاجنبية، حتي ولو لم تكن قد قامت بتطبيق هذه البرامج. وعلي أية حال، لو ألقينا إطلالة سريعة علي حركة الاستثمارات الاجنبية الخاصة التي إنسابت للبلاد النامية خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠ فسوف نلحظ ان نصيب هذه البلاد منها، عموماً، كان هزيلاً، ولم يتجاوز ١٧٪ حيث إتجهت معظمها الي البلاد الرأسمالية الصناعية (٨٣٪) - انظر الجدول رقم (٣ - ٩). والأمر اللافت للنظر في الاحصاءات المنشورة، أن بعضاً من الدول النامية بدأت تدخل ساحة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اي كمصدر لرأس المال (حالة كوريا الجنوبية وتايوان) حيث أصبح مقدار ماتصدره من استثمارات مباشرة يزيد عما تستقبله منها - انظر الشكل رقم (٣ - ٥). كما نلحظ أيضاً أن توزيع الاستثمارات الاجنبية علي البلاد النامية كان متفاوتاً. فالشطر الاكبر من هذه الاستثمارات اتجه لدول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية (٦٢٪ من اجمالي ماتدفق الي البلاد النامية) في حين كان نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء رذاذاً (١٪) رغم برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي طبقت في هذه البلاد في الثمانينات (انظر للمقارنة الإشكال رقم ٣ - ٦ و ٣ - ٧ و ٣ - ٨ التى توضح مدى الفروق بين تدفق تلك الاستثمارات فى كل من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة دول شرق آسيا والباسيفيكي ومجموعة الدول الأفريقية شبه الصحراوية). وقد فسر خبراء البنك الدولي ضعف إنسياب هذه الاستثمارات الي هذه البلاد من منظور «الانتظار والترقب» لما ستسفر عنه الاوضاع الاجتماعية والسياسية وبيئة السياسات الكلية بعد تطبيق هذه البرامج، خاصة وأن تكاليفها الاجتماعية باهظة وقد تهدد بإنفجارات اجتماعية وسياسية في هذه الدول. وقد عبر عن هذا التفسير كل من لويز سيرفين واندريه سوليمانو (خبراء بشعبة التصحيح والنمو علي نطاق الاقتصاد الكلي بالبنك الدولي) حينما ذكرا: «وما لم ينظر المستثمرون الي برنامج التصحيح علي أنه متسق داخلياً وما لم يكونوا مقتنعين بأن الحكومة ستنفذه رغماً عما ينطوي عليه من تكاليف اجتماعية، فإن إمكانية العدول عن السياسة المطبقة ستصبح عاملاً محدداً حاسماً في إستجابة الاستثمار. فبوسع الحكومات ان تقلب سياسات التصحيح رأساً علي عقب، لكن المستثمرين لا يستطيعون إلغاء

جدول رقم (٣ -٩)

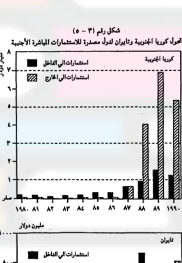
حركة دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة طبقا للمجموعات الاقتصادية المختلفة ٨٦ ـ ١٩٩٠

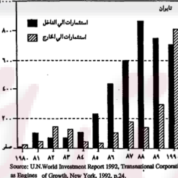
	مليار دولار أمريكي					النصيب النسبي في الاجمالي٪		معدل النمو٪	
	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠
الدول المتقدمة									
الى الداخل	٦٤	١٠٨	١٢٩	١٦٥	١٥٢	٧٥	٨٣	-٣	٢٤
الى الخارج	٨٦	١٣٥	١٦١	٢٠١	٢١٧	٩٨	٩٧	-٢	٢٦
الدول النامية									
الى الداخل	١٤	٢٥	٣٠	٣٠	٣٢	٢٥	١٧	٤	٢٢
الي الخارج	٢	٢	٦	١٠	٨	٢	٣	١	٤٧
جميع الدول									
الى الداخل	٧٨	١٣٣	١٥٨	١٩٥	١٨٤	١٠٠	١٠٠	-١	٢٤
الي الخارج	٨٨	١٣٧	١٦٧	٢١١	٢٢٥	١٠٠	١٠٠	-٢	٢٦

Source: United Nations, World Investment Report 1992, Transnational Corporations as Engines of Growth, New York, 1992, p.14.

شكل رقم (٣ – ٥)

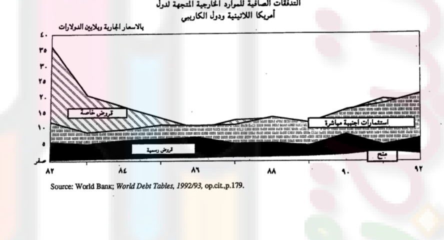
تحول كوريا الجنوبية وتايوان لدول مصدرة للاستثمارات المباشرة الأجنبية





Source: U.N.World Investment Report 1992, Transnational Corporation as Engines of Growth, New York, 1992, p.24.

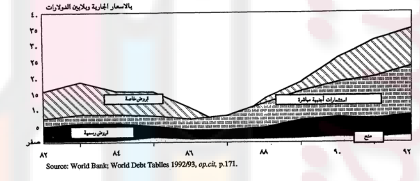
شكل رقم (٣ – ٦)
التدفقات الصافية للموارد الخارجية المتجهة لدول
أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي



Source: World Bank; *World Debt Tables, 1992/93*, op.cit.,p.179.

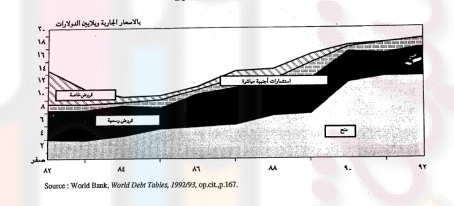
شكل رقم (٣ - ٧)

التدفقات الصافية للموارد الخارجية المتجهة لمجموعة دول شرق آسيا والباسفيكي



Source: World Bank; World Debt Tablles 1992/93, *op.cit*, p.171.

شكل رقم (٣ – ٨)
التدفقات الصافية للموارد الخارجية المتجهة لمجموعة
الدول الافريقية شبه الصحراوية



Source : World Bank, *World Debt Tables, 1992/93*, op.cit.,p.167.

القرارات المتعلقة برأس المال الثابت. ولذا، فالارجح ان يكون استقرار هيكل الحوافز وإمكانية التنبؤ به له من الأهمية مايعادل مستوي الحوافز علي الأقل، وذلك فيما يتعلق بالاجور والضرائب وأسعار الفائدة. فحوافز السوق التي تشجع علي تكوين رأس المال لابد منها، ولكنها لا تكفي لاستئناف الاستثمار الخاص والنمو»[٨٤].

ليس المهم اذن مجرد أن يقبل البلد برنامج التكيف بشروطه وسياساته المعروفة ومـاتنطوي عليـه من تكاليف اجتماعية باهظة حتي يقبل رأس المال الاجنبي على الانسياب الي البلد، بل يجب أن يتأكد أصحاب رأس المال أنه لن يحدث تراجع عن تلك السياسات، مما يتطلب ان يكون هناك نظام سياسي متعاون يستطيع ان يفرض بالقوة مايراه ضروريا لضمان ضبط العلاقات الاجتماعية في ضوء مارسمته هذه البرامج. ومن هنا تأتي اهمية خلق تحالفات اجتماعية تستفيد من هذه البرامج وتشكل قاعدة سلطة الدولة ويكون لها مصلحة في استمرار تنفيذ تلك البرامج. وهنا يذكر البنك الدولي صراحة : «وربما توقف نجاح تدابير التكيف علي إمكان قيام ائتلافات من المستفيدين»[٨٥]. المسألة اذن ليست مجرد حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية، إنما الاهم من ذلك بكثير هو التأثير في العلاقات الاجتماعية، وبالذات إبقاء مستوي الاجور منخفضا، وخلق شرائح اجتماعية تستفيد من حزمة هذه السياسات وتعتمد عليها سلطة الدولة[٨٦].

علي أنه من الملاحظ، في ضوء فداحة الآثار الاجتماعية المرافقة لبرامج التثبيت والتكيف، ومـاتولده من قوي معارضة واحتمالات كبيرة من السخط الاجتماعي والاضطرابات الداخلية، فإن مايتدفق من استثمارات أجنبية الي البلاد النامية في المراحل الأولي من تطبيق هذه البرامج، يكاد يقتصر علي الاستثمارات المشتغلة في قطاع الخدمات (السياحة الفندقة، المطاعم، البنوك الاجنبية .. الي آخره) وهي استثمارات تتميز بضآلة رؤوس اموالها، وبارتفاع معدلات الربح فيها، وبسرعة دوران - ومن ثم استرداد - رأسمالها.

خاتمة :

ومهما يكن من أمر، يبدو لنا أنه في ضوء تغيير علاقات القوي النسبية الفاعلة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونظم شرق أوروبا، وفي ضوء إحتدام الأزمة

الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية الغربية (تزايد معدلات البطالة، وتدهور مستوي معيشة قطاعات واسعة من العمال والفلاحين والطبقة المتوسطة، وتفاقم التباين في توزيع الدخل والثروة) وفي ضوء علاقات الصراع والتنافس بين الكتل الاقتصادية الرئيسية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي (كتلة أوروبا الموحدة، وكتلة امريكا وكندا والمكسيك، وكتلة جنوب شرق آسيا) ... في ضوء ذلك كله يبدو لنا ان العالم يعيش الآن وضعاً شبيهاً بذلك الوضع الذي كان عليه عشية إندلاع الحرب العالمية الأولي حينما كان الصراع ضارياً بين القوي الاستعمارية علي إعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ. ويبدو أن الصراع بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي يتركز الآن حول إعادة تقسيم مناطق النفوذ والاحتواء في العالم الثالث بعد إنهيار حركة التحرر الوطني وحول وراثة التركة التي خلفها تصدع المنظومة الاشتراكية. في هذا السياق يجب النظر الي مشروع أممية رأس المال (روشتة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) لانه برسم بوضوح دقيق الإطار النظري والاجرائي الذي سيمكن تلك المراكز من إعادة إحتواء هذه المناطق التي كانت قد خرجت عن طوع النظام الرأسمالي العالمي إبان حركة المد الاشتراكي والثوري في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا والعالم الثالث وإعادة تشغيلها طبقاً لمنطق تراكم رأس المال بتلك المراكز[٨٧]. إن إعادة صياغة آليات إحتواء وإستغلال هذه المناطق هي الأمر الذي تراهن عليه الآن رأسمالية الاحتكارات الدولية من خلال ماتتطلع اليه من خلق فائض قيمة تاريخي جديد، يمول جزئياً علاج تناقضات تصدع دولة الرفاة ونظم الاشتراكية الديموقراطية بعد فشل الليبرالية الحديثة في علاج هذا التصدع وتناقضاته. كما يبدو أيضاً، أن رأسمالية الاحتكارات الدولية لن تتردد في أن تستخدم القوة العسكرية لتنفيذ هذا المشروع إذا ماظهرت بوادر للتمرد أو الرفض في المناطق المتنازع عليها الآن.

وأخيرا ...

تبقي الاشارة الي أنه اذا كانت الرأسمالية العالمية قد تمكنت من صياغة مشروعها الأممي الذي رسمته بدقة في تعاملها مع دول الجنوب وعلي النحو الذي يضمن شروط توسعها ومصالحها في المرحلة القادمة، فمن المؤكد ان هذا المشروع في ضوء التجارب المختلفة لتطبيقه وفي ضوء الأهداف الحقيقية التي يسعي اليها (التي اوضحناها فيما سبق) لن يضمن لتلك الدول تحقيق أمانيها في التحرر ونفي التبعية

وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية. وهي الأماني التي تحتاج اليوم الي بلورة جديدة في ضوء التطورات العالمية المذهلة التي حدثت في العقد الماضي. وهذه هي بالدقة المهام الجديدة المطروحة الآن علي حركة التحرر الوطني.

***

جدول رقم (٣ -١٤)
نسبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرة
في اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧
(ثانيا - في الدول النامية)

(٪)

المنطقة والدولة	١٩٨٠-١٩٨٢	١٩٨٥ - ١٩٨٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي		
انتيجوا وبربودا	٤٦٫٠	٢٣٫٥
كولومبيا	٤٫٣	*١٣٫٢
جرينادا	٢٫٠	*١١٫٨
جواتيمالا	٩٫٠	*٨٫٣
كوستاريكا	٧٫١	*٨٫٢
المكسيك	٤٫٣	٦٫٦
أوروجواي	٥٫٨	٦٫٦
هندوراس	١٫٠	٥٫٥
الدومنيكان	٣٫٦	٤٫٦
السلفادور	- ٠٫١	١٣٫٢
شيلي	٧٫٢	٣٫٠
البرازيل	٤٫٦	٢٫١
بنما	- ١٫٢	٢٫١
بيرو	١٧٫٥	٠٫٨
فنزويلا	١٫١	٠٫٣
بوليفيا	٤٫٥	٠٫٠
جامايكا	٠٫٠	- ١٫٥*
أسيا والباسفيكي		
سنغافورة	٢٣٫٤	٢٥٫٥
هونج كونج	٧٫١	١٥٫٢
اندونيسيا	١١٫١	١٤٫٤
ماليزيا	٨٫٢	٨٫٧
الفلبين	١٫٦	٣٫٥
تايوان	١٫٠	٣٫٣
تايلاند	٢٫٦	٢٫٧
الباكستان	٠٫٧	١٫٤
كوريا الجنوبية	٠٫٥	١٫٤
بنجلاديش	٠٫٢	٠٫٤
الهند	٠٫١	٠٫٢
أفريقيا		
نيجيريا	٠٫٤	١٢٫١
مصر	٧٫٤	٩٫٩
تونس	١١٫٦	٤٫١
موريتانيا	٠٫٦	٢٫٨
غانا	١٫٥	٠٫٩

(*) التدفق سلبي

(*) ارقام خاصة بالفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

Source :United Nations, *World Investment Report 1991*,op.cit,p.7/8.

جدول رقم (٣ - ١٥)
تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة
الي البلدان النامية : الاتجاهات الاقليمية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩

الإقليم	النصيب النسبي
شرق آسيا والمحيط الهادي	٢٩ر٨١
افريقيا جنوب الصحراء	١ر١١
أوروبا والبحر المتوسط	٩ر٦٩
شمال افريقيا والشرق الاوسط	١٠ر٧٧
امريكا اللاتينية	٤٠ر٧٥
جنوب آسيا	٦ر٨٧

المصدر :مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٢٩، العدد الأول، مارس ١٩٩٢.ص ٥٩.

جدول رقم (٣ - ١٦)
الاستثمارات الاجنبية المباشرة في شرق آسيا والمحيط الهادي
(الوجهات الاساسية للتدفق ومصادرها للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩)

الوجهات الرئيسية للتدفق	٪	المصادر الرئيسية للتدفق	٪
الصين	٣٧ر٠١	الولايات المتحدة	٣١ر٣٣
ماليزيا	٢٤ر٦٤	اليابان	٤٧ر٧٧
تايلاند	١٢ر٧٤	المملكة المتحدة	٧ر٦٤
اندونيسيا	٨ر١٨	استراليا	٣ر٠٣
كوريا الجنوبية	٨ر١٧	آخرون	١٠ر٣٢
الفيلبين	٥ر٣٧		
بابوا غينيا الجديدة	٢ر٨٢		
آخرون	١ر٠٧		

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١

جدول رقم (٣ - ١٧)

نسبة متوسط التدفق السنوي للاستثمارات الاجنبية المباشرةفي اجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي حسب المناطق الاقتصاديةفي الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ٪

	١٩٨٠ - ١٩٨٢	١٩٨٥ - ١٩٨٧
في الدول الرأسمالية الصناعية	٢٫٩	٣٫٤
في الدول النامية	٦٫٠	٦٫١
* امريكا اللاتينية والكاريبي	٦٫٠	٥٫٠
* آسيا والباسفيكي	٥٫٩	٦٫٨
* افريقيا	٦٫١	٩٫٠

, The Triad in foreign direct١٩٩١ *World Investment Report* Source: United Nations: investment, U.N. Centre on Transnational Corporation, New York, 1991, p.8.

جدول رقم (٣ - ١٨)

الاستثمارات الاجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية والكاريبي

(الوجهات الاساسية للتدفق ومصادرها للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩)

الوجهات الرئيسية للتدفق	٪	المصادر الرئيسية للتدفق	٪
البرازيل	٣٢٫٩١	الولايات المتحدة	٤٥٫٠٦
المكسيك	٣٤٫٣٣	المملكة المتحدة	١٨٫٦٥
الارجنتين	١٠٫٩١	اليابان	١٨٫٤٣
كولومبيا	٨٫٩٣	المانيا	٥٫٧٨
شيلي	٣٫٤٢	فرنسا	٣٫٧٤
جواتيمالا	٢٫٠٣	آخرون	٨٫٣٤
فنزويلا	١٫٨٨		
ترنداد	٢٫٠٧		
آخرون	٣٫٥١		

المصدر : مجلة التمويل والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

جدول رقم (٣ - ١٩)

أهم معالم الصورة الراهنة للإقتصاد الشيلى

البيان	القيمة
متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٨	١٥١٠ دولار
متوسط معدل نمو دخل الفرد للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٨	١ر٠ ٪
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٩ر١٪
متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٨ر٣٪
متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٢ر٢٪
متوسط معدل النمو في قطاع الخدمات للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٣ر١٪
متوسط معدل نمو الاستهلاك الحكومي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	-٥ر٠٪
متوسط معدل نمو الاستثمار المحلي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	-٥ر٠٪
متوسط معدل التضخم السنوي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٨ر٢٠٪
متوسط معدل النمو السنوى للصادرات للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٥ر٤٪
متوسط معدل نمو الواردات للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	-٠ر٦٪
شروط التبادل التجاري في عام ١٩٨٨ (١٩٨٠= ١٠٠)	٩٤
(الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٧٠=٣٩٢ مليون دولار)	
الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٨٨	٨ر٣ مليار دولار
الدين الخارجي في عام ١٩٨٨	٦ر١٩ مليار دولار
معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	٩ر٧٪
معدل خدمة الدين في ١٩٨٨ كنسبة من اجمالي الصادرات	١ر١٩٪

تطور صورة الانفاق الحكومي فيما بين ٧٢ - ١٩٨٨

	١٩٧٢	١٩٨٨
نسبة الانفاق الحكومي للناتج الإجمالي	٢ر٤٣	٤ر٣٣
نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم من جملة الانفاق الحكومي	٣ر١٤	٠ر١٢
نسبة الانفاق الحكومي علي الصحة من جملة الانفاق الحكومي	٢ر٨	٣ر٦
نسبة الانفاق علي الدفاع من جملة الانفاق الحكومي	١ر٦	٤ر١٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-٠ر١٣	-٢ر٠

جميع ارقام الجدول مصدرها صفحات مختلفة من تقرير البنك الدولي

World Development Report 1990.

جدول رقم (٣ ـ ٢٠)
أهم معالم الصورة الراهنة للإقتصادالمكسيكي

البيان	القيمة
متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٨٨	١٧٦٠ دولار
متوسط معدل نمو دخل الفرد للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٨	٢ر٣ ٪
متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٥ر٠٪
متوسط معدل النمو في القطاع الزراعي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٢ر١٪
متوسط معدل النمو في القطاع الصناعي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	- ١ر٠٪
متوسط معدل النمو في قطاع الخدمات للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٧ر٠٪
متوسط معدل نمو الاستهلاك الحكومي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٢ر٧٪
متوسط معدل نمو الاستثمار المحلي الاجمالي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	- ٩ر٦٪
متوسط معدل التضخم السنوي للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٧٣ر٨٪
متوسط معدل النمو السنوي للصادرات للفترة ٨٠ - ١٩٨٨	٥ر٥٪
متوسط معدل النمو السنوي للواردات للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٨	- ٩ر٤٪
شروط التبادل التجاري في عام ١٩٨٨ (١٩٨٠= ١٠٠)	٦٧
(الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٧٠=٧٥٦مليون دولار)	
الاحتياطيات الدولية في عام ١٩٨٨	٦ر٣ مليار دولار
معدل خدمة الدين فى ١٩٨٨ كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى	٢ر٨٪
معدل خدمة الدين فى ١٩٨٨ كنسبة مئوية من اجمالى الصادرات	٤٣ر٥ ٪

تطور صورة الانفاق الحكومي فيما بين ٧٢ - ١٩٨٨

	١٩٧٢	١٩٨٨
نسبة الانفاق الحكومي للناتج الإجمالي	١١ر٤	٢٧ر٩
نسبة الانفاق الحكومي علي التعليم من جملة الانفاق الحكومي	١٦ر٤	٧ر٤
نسبة الانفاق الحكومي علي الصحة من جملة الانفاق الحكومي	٥ر٤	١ر١
نسبة الانفاق علي الدفاع من جملة الانفاق الحكومي	٥ر٤	١ر٤
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	- ٩ر٢	- ٠ر١٠

جميع ارقام الجدول مصدرها صفحات مختلفة من تقرير البنك الدولي:
World Development Report 1990.

هوامش ومراجع

(١) انظر: فرانسوا بيرو ـ هذه هى الرأسمالية، ترجمة محمد عيتانى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٣، ص ١٢٢.

(٢) انظر مؤلفنا: الليبرالية المستبدة، دراسة فى الآثار السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف فى الدول النامية، دار سينا - القاهرة - ١٩٩٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع المصدر السابق مباشرة.

(٤) انظر: لستر بيرسون وآخرون: ماذا يجرى فى العالم الفقير، شركاء فى التنمية، ترجمة ابراهيم نافع، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١.

(٥) للإحاطة بمزيد من التفاصيل عن أفكار المدرسة النيوكلاسيكية، راجع مقالتنا: مدرسة شيكاغو وأحلام العودة للماضى، وهى الحلقة العاشرة من دراستى الموسعة: مأزق النظام الرأسمالى، نشرت بالأهرام الاقتصادى بالعدد رقم (٢٢٧) الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢.

(٦) راجع: لستر بيرسون وآخرون، نفس المصدر، ص ١١٧.

(٧) نفس المصدر السابق، ص ١١٨.

(٨) نفس المصدر السابق، ص ١١٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢١، ١٢٢.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٢) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(١٣) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(١٤) أنظر في هذه النقطة دكتور فوزي منصور – محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٩٧.

(١٥) راجع في ذلك مؤلفنا – التاريخ النقدي للتخلف .. مصدر سبق ذكره، ص ١٤١ ومابعدها.

(١٦) للاحاطة بالاطار النظري الذي يستند عليه الصندوق في كل هذه المحاور راجع :
IMF: *Theoretical Aspects of the Design of Fund-Supported Adjustment Programs*, Occasional Paper No.55,Washington D.C., September 1987.

(١٧) راجع في هذا الخصوص: رمزي زكي ـ نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات. منشورة في كتاب : ندوة التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٣١ – ٢٣٥.

(١٨) أنظر في ذلك :
Mahbub Ul Hag : Changing Emphasis of the Bank's Lending, in : *Finance & Development*, IMF & WB, Vol.2, June 1978, pp.12-13.

(١٩) راجع في ذلك أهم الاعمال التي ظهرت في هذه الفترة
H.B. Chenery, et,al., *Redistribution with Growth*, Oxford University Press 1979.

(٢٠) أنظر على سبيل المثال :
E.Christofferon : The Bank and Rural Poverty, in : *Finance & Development*, IMF & WB. Vol.15, No.4, Dece. 1978, pp.19-22.

(٢١) راجع على سبيل الإحاطة :
B.Balassa : A Stages' Approach to Comparative Advantage, in : I.Adelman (ed.): *Economic Growth and Resources*, Macmillan, London 1979, and see also by B. Balassa: Structural Adjustment Policies in Developing Countries, in: *World Development* Vol.10,No.1, 1982; Anne Kruger : *Foreign Trade Regimes and Economic Development, Liberalization Attempts and Consequences,* Cambridge, Mass. 1978.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة، راجع للمؤلف : أزمة القروض الدولية، الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، الامانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، الناشر : دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٧٢ ومابعدها.

(٢٣) راجع المقدمة التي كتبها المؤلف لكتاب : التاريخ السري للبنك الدولي، تأليف زكي العبدي، دار سينا - القاهرة ١٩٩٢.

(٢٤) حول هذا الموضوع انظر : رمزي زكي - أزمة القروض الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩ - ٢٠١، وفي المصادر الاجنبية راجع :
Tony Killick; An Introduction to the IMF, in : Tony Killick (ed.): *The Quest For Economic Stabilization, the IMF and the Third World*, London 1984; Sidney Dell, Stabilization: The Political Economy of Overkill, in : J.Williamson (ed.): *IMF Conditionality*, Institute For International Economics, Washington D.C, 1938.

(٢٥) للاحاطة النظرية ببرامج التثبيت من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، أنظر:
IMF: *Thoretical Aspects of the design of Fund -Supported Adjustment Programs*, op.cit.

(٢٦) قارن : رمزي زكي - التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١١٨ التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، اكتوبر ١٩٨٧، ص ٣٢٤.

(٢٧) أنظر : دافيد بوك وكونستانتين ميكالوبولوس - الدور الجديد للبنك الدولي في البلدان المثقلة بالديون - مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٣) رقم (٣) سبتمبر ١٩٨٦، الطبعة العربية، ص ٢٢.

(٢٨) أنظر مثلا : آن كروجر - الاستراتيجيات التجارية والعمالة في البلدان النامية، مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢١) عدد (٢) يونيو ١٩٨٤، الطبعة العربية، ص ٢٣ - ٢٦.

(٢٩) راجع : بيارم لاند ميلس - الاقراض الخاص بالتكيف الهيكلي (تجربة أولي)، مقال بمجلة التمويل والتنمية ، المجلد (١٩) رقم (٤) ديسمبر ١٩٨١.

(٣٠) نفس المصدر السابق ، ص ١٧.

(٣١) أنظر هيرويوكي هينو - التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، مقال بمجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٣) العدد (٣) سبتمبر ١٩٨٦، الطبعة العربية ، ص ١٤.

(٣٢) مصدر هذه الارقام :
William A.McCleary : The Design and Impementation of Conditionality, in V.Thomas, A.Chhibbar, M.Dailami & J.de Melo ; Restructuring Economies

in Distress, A World Bank Publication, Oxford University Press, 1991, p.197.

(٣٣) انظر في ذلك : جي فيفرمان : تيسير الاستثمار الاجنبي ، توصيات وتحذيرات، مقالة منشورة في : التمويل والتنمية ، المجلد (٢٩) العدد (١) مارس ١٩٩٢، الطبعة العربية ص ٤٦ ومابعدها.

(٣٤) نفس المصدر السابق ، ص ٤٦ و٤٧. والتشديد من عندنا.

(٣٥) نفس المصدر السابق ، ص ٤٧.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٤٧.

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٤٧.

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٧.

(٣٩) نفس المصدر ، ص ٤٧.

(٤٠) نفس المصدر ، ص ٤٧.

(٤١) نفس المصدر ، ص ٤٧.

(٤٢) أنظر : لورا والاس : الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار تنطلق قدماً بنشاط. مقالة منشورة في مجلة التمويل والتنمية ، المجلد (٢٩) العدد (١) مارس ١٩٩٢، الطبعة العربية ، ص ٤٨.

(٤٣) للإحاطة بإشكالية موضوع الاحتياطيات النقدية (السيولة الدولية) انظر دراستنا : الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية ، دراسة قدمت الي الحلقة الدراسية حول «إدارة المديونية الخارجية»، التي عقدت بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ٥ - ٩ مايو ١٩٩٠. وفيها نناقش العوامل المحددة للطلب علي الاحتياطيات الدولية، ومقاييس السيولة الدولية، والمعايير العامة لادارة هذه الاحتياطيات.

(٤٤) أنظر في ذلك دراستنا : «نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي» منشوره في كتابنا : محنة الديون وسياسات التحرير، دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢٥٤.

(٤٥) سوف نستعين في كتابة هذا الجزء بدراستنا : «التدويل وانعكاسه على قضايا الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولي» دراسة قدمت الي إجتماع خبراء في المعهد العربي للتخطيط بالكويت خلال الفترة ١٣ - ١٤ اكتوبر ١٩٩٢ لمناقشة موضوعات التمايز للمعهد.

(٤٦) راجع في ذلك :
Horst Heininger und Lutz Mair: "*Internationaler Kapitalismus*, Dietz Verlag, Berlin 1987.

(٤٧) نختار للقاريء في هذا الخصوص قائمة المراجع التالية :
Bela Balassa, "The Changing Pattern of Comparative Adrantage in Manufactured Goods", in : Review of Economics and Statistics, No,61, May 1979, pp.259-266. As reproduced in : Comparative Advantage, Trade Policy and Economic Development, New York, New York University ,Press1989 Michael Porter, The Cometitive Advantage of Nations, Free Press, New York 1990, Paul Krugman: Rethinking International Trade, Cambridge, Massachusetts, The MIT Press 1990; John H.Dunning : Multinationals, Technology and Competitiveness, Unwin Hyman, London, 1988. Terutomo Ozawa : "Japan in a New Phase of Multinationalism and Industerial Upgrading : Functional integration of Trade, Growth and FDI", in : Journal of World Trade (Frb.1991) pp.43-60, and see also : "Forign Direct Investment and Economic Development, in : Transnational Corporations, A.U.N. Review, Vol., No.1, Feb.1992, pp.38-39.

(٤٨) راجع في ذلك : كريستيان بالوا - العالم الثالث ونقد الاقتصاد السياسي ، مقالة منشورة في مكسيم رودنسون ، جيرار شاليان وسمير أمين وايف لاكوست : العالم الثالث ، الواقع والاساطير، ترجمة هنريت عبودي ، دار الحقيقة ، بيروت ١٩٨٠، ص ١٣٤/ ١٣٥.

(٤٩) كان كارل كاوتسكي من أوائل الذين أشاروا الي ان تقسيم العمل داخل الشركة سيسري هو أيضا كتقسيم للعمل على الصعيد العالمي، وذلك مع تطور الشركة نفسها الي الصعيد العالمي. وإشارتنا لذلك مأخوذة من كريستيان بالوا : الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، المرحلة الاحتكارية والامبريالية الجديدة، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٨، ص ١٥٧.

(٥٠) النص مقتبس من المصدر آنف الذكر ، ص ١٥٧.

(٥١) نفس المصدر السابق ، ص ٢١٨.

وعودة السيطرة الاجنبية، نشرت في مجلة ليموند دبلوماتيك العدد رقم (١٧) - الطبعة العربية، فبراير / مارس ١٩٩٠.

(٧٣) يتوقف السعر الذي تباع به ديون البلاد النامية المدينة في السوق الثانوي على عدة عوامل، أهمها: نسبة الديون المستحقة على البلد إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومعدل خدمة الدين، ومعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، وحالة العجز ومستواه واتجاهه في ميزان المدفوعات، وحجم الاحتياطيات النقدية التي تملكها السلطات النقدية، ومعدل التضخم السائد، ومدى استقرار سعر الصرف للعملة المحلية. ويضاف إلى ذلك درجة اليقين بمعرفة المسار الذي يسير فيه الاقتصاد المحلي المدين في الاجل القصير والمتوسط. وتشير الاسعار المتاحة التي تباع بها ديون بعض البلاد المدينة، كما وردت في الجدول رقم ٣ - ٥ بالمتن، إلى ان هذه الديون تباع بأسعار متفاوتة للغاية طبقاً للعوامل سالفة الذكر. بيد ان درجة التباين في هذه الاسعار كبيرة للغاية. ففي حين عرضت بعض ديونه يوغسلافيا في ١٩٨٦/١/٣ بسعر ٨٤٪ من القيمة الاسمية، إلا أن ديون بلد مثل السودان قد عرضت في ذلك التاريخ بسعر ١٠٪ (أي بسعر خصم يصل إلى ٩٠٪). كما لوحظ أيضاً، أن اتجاه هذه الاسعار عموماً، هو الهبوط المستمر عبر الزمن، وكثيرا مايكون الهبوط بنسب كبيرة جداً مما يدل على تدهور المؤشرات سالفة الذكر التي تتوقف عليها اسعار هذه الديون (كان الاستثناء في هذا الخصوص ديون بوليفيا وتركيا). ولمزيد من التفاصيل حول قضية الاسعار في السوق الثانوي للديون أنظر:

Jeffery Sachs and Harry Huizinga: U.S.Commercial Banks and the Developing Countries Debt Crisis, *Brooking Papers on Economic Activity*, 2.1987.

(٧٤) أنظر في ذلك: ميخائيل بلاكويل وسيمون نوسيرا - «أثر تحويل الديون الى اسهم» مقالة في مجلة «التمويل والتنمية» المجلد (٢٥) العدد رقم (٣) يونيو ١٩٨٨.

(٧٥) قارن في ذلك مقالتنا - أخطر مراحل المديونية الخارجية، بيع القطاع العام وفاءً لتسديد الديون وعودة السيطرة الاجنبية، مصدر سبق ذكره.

(٧٦) تشير بعض الدراسات في هذا الخصوص، الى ان تحويل ٥٪ من الدين المستحق في أربعة دول نامية مدينة (هي الارجنتين والبرازيل والمكسيك والفيليبن) ستؤدي الى زيادة عرض النقود المحلية بنسب تتراوح مابين ٣٣٪ و٥٩٪. وعلى القارىء، ان يلحظ هنا ما سوف يمثله ذلك من عبث بأحوال السيولة ومن ضغط تضخمي شديد - راجع مقاله ميخائيل بلاكويل وسيمون نوسيرا، سبق ذكرها.

(٧٧) أنظر في الاجراءات والترتيبات التي نفذتها مجموعة دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي لانهاء ملكية الدولة للقطاع العام والسماح ببيعة للرأسمالية المحلية الهشة ولرأس المال الاجنبي:

IMF: *World Economic Outlook*, May 1992, Washington D.C., 1992, P.23-33,38-39.

(٧٨) أنظر :

Huizinga: "The Commercial Banks Claims in Developing Countries, How Have Banks Been Affected? in: Ishrat and Ishac Diwan (eds.): *Dealing With the Debt Crisis*, A World Bank Symposium, Washington D.C.1989, p.131.

(٧٩) لمزيد من التفاصيل أنظر مؤلفنا – الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة للدولة في العالم الثالث ، مصدر سبق ذكره.

(٨٠) يثير تخفيض الاستيراد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي مشكلات عويصة. ويصوغ مسعود احمد ولورنس سمرز (خبراء البنك الدولي) هذه المشكلات علي النحو التالي : «وبالنسبة لصناع السياسة، يفرض ضغط الواردات أثناء التصحيح معضلة قاسية. اذ يتعين عليهم إما أن يسعوا الي المحافظة علي الاستهلاك وتقليل واردات السلع الرأسمالية، وبذلك يعرضون الحيوية الاقتصادية الطويلة الاجل للاصلاحات للخطر، أو ان يسعوا الي تقليل الاستهلاك حتي مع زيادة التخلخلات الاقتصادية، وبذلك يجازفون بإثارة عدم الاستقرار السياسي»- انظر مقالتهما : «تقرير عن أزمة الديون بعد عشر سنوات من نشوبها»، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٩) العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٣.

(٨١) لتفاصيل اكثر حول هذه النقطة أنظر دراستنا : الاحتياطيات الدولية وأزمة الديون الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(٨٢) تعليق للدكتور أحمد الصفتي في مؤتمر قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة : الاصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية (٢١ – ٢٣ نوفمبر ١٩٩٢) في الجلسة الخامسة للمؤتمر.

(٨٣) أنظر لمزيد من التفاصيل دراسة دكتورة سهير محمود معتوق : تجربة الاصلاح الاقتصادي في شيلي (١٩٧٣ – ١٩٨٢) وآثارها التوزيعية، وكذلك : دكتورة عالية عبد المنعم المهدي – سياسة الاصلاح الاقتصادي في المكسيك وبعض آثارها التوزيعية. والدراستان مقدمتان الي مؤتمر قسم الاقتصاد المشار اليه في الهامش (٨٢).

(٨٤) أنظر : لويز سيرفين وأندريه سوليمانو – التصحيح الاقتصادي واستجابة الاستثمارات الخاصة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢٩) العدد (٣) سبتمبر ١٩٩٢، ص ٤٤، والتشديد من عندنا.

(٨٥) أنظر في ذلك : البنك الدولي – تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٠، الطبعة العربية، القاهرة ١٩٩٠، ص ١٤٤.

(٨٦) حول تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي علي طبيعة الدولة وعلي الطبقات والشرائح الاجتماعية وعلاقات القوي فيما بينها بدول العالم الثالث أنظر : رمزي زكي – الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، دار سينا، القاهرة ١٩٩٣.

(٨٧) حول آليات ومصاعب وتناقضات عودة الرأسمالية في الدول التي كانت إشتراكية وإعادة دمجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي أنظر مؤلفنا : عصر التدويل – دراسة في تناقضات رأسمالية الاحتكارات الدولية والامبريالية الجديدة (يصدر قريبا).

الباب الثالث

هكذا كان فجر الليبرالية الجديدة

(خبرات تاريخية من العالم الثالث)

قبل أن تقرأ . . .

«.. يخصص الآن جهد كبير لمحاولة التدليل على أن البلاد الرأسمالية المتقدمة نفسها قد وصلت الى مستواها الحالي من التطور عن طريق عملية نمو تلقائي بطيء.. في إطار النظام الرأسمالي ودون هزات عنيفة او هبات ثورية.

.. ونتيجة لذلك تخصص موارد هائلة لشن حملة واسعة لاعادة كتابة تاريخ الرأسمالية، هدفها رد الاعتبار الى « البارون اللص» وتمجيده باعتباره بطل التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومحركة الاساسي، ومهمتها التهوين من المعاناة والحرمان اللذين ارتبطا بنشأة ونمو المشروع الرأسمالي».

پول باران
The Political Economy of Growth



الكشوف الجغرافية .. والنهب الوحشي للذهب من العالم الثالث (*)

دشنت مرحلة الكشوف الجغرافية[1] التي تمت خلال القرن الخامس عشر فجر بزوغ النظام الرأسمالي وأفول شمس العصور الوسطي التي ساد فيها النظام الاقطاعي. ومنذ هذه المرحلة التي سجلت بداية التفوق الاوروبي، سيلحق العالم الجديد الذي اكتشف في أمريكا وافريقيا وآسيا بالنظام الرأسمالي العالمي ليكون ملحقاً تابعاً، وسيتم «تكييفه» من الآن فصاعداً لحاجة المراكز الرأسمالية الصناعية سواء في مجال التخصص وتقسيم العمل أو في مجال تصريف المنتجات واستثمار فرائض رؤوس الأموال. ويعتقد عدد من الباحثين - وأنا من بينهم - أنه من الصعوبة بمكان أن نفهم الوضع الحالي المأزوم للبلاد النامية دون الرجوع الي هذه المرحلة التي شكلت علامة فارقة في تاريخ هذه البلاد.

فمن الثابت تاريخياً، انه قبل بزوغ مرحلة الكشوف الجغرافية كان يوجد بالبلاد النامية مجتمعات علي مستوي عال من المرونة والتنظيم والكفاية الاقتصادية، حيث

(*) في الاصل نشرت في مجلة العربي، العدد رقم (٤٠٥) اغسطس ١٩٩٢. وقد كتبت بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على رحلة كريستوفر كولومبس إلى أمريكا.

عرفت هذه المجتمعات الزراعة المستقرة ذات المحاصيل المتنوعة والمعتمدة على نظم راقية فى الرى والصرف. وكان الكثير منها مكتفياً ذاتياً فى مجال الغذاء بل ويمتلك فوائض غذائية كانت تستخدم في تبادل منتجات المناطق المجاورة. وكان انتاجها الصناعي أرقي بكثير من انتاج الدول الأوروبية. كما كانت بها أشكال متقدمة من التنظيم الاجتماعي لعلاقات الناس (التعاون، والتخصص وتقسيم العمل، وتنظيم التبادل وتوزيع الناتج، وتقاليد الحكم وفض المنازعات .. الي آخره). أضف الي ذلك، أن مجتمعات هذه البلاد قد عرفت الكثير من المكتشفات العلمية التي استخدمت في مجال التعدين وتشكيل المعادن والمصنوعات اليدوية[٢]. وما بالنا نذهب بعيداً والتاريخ ينهض شاهداً علي أن عدداً من هذه المجتمعات كانت مهداً لحضارات إنسانية مثل الحضارة الفرعونية، وحضارة آشور وبابل، والحضارة الهندية، وحضارة الصين ، وحضارة بلاد فارس، والحضارة الاسلامية، وحضارة الهنود الحمر في امريكا الجنوبية (الانكا والازتيك) .. الي آخره. وكل هذا يؤكد، أن التخلف الذي يزين علي هذه البلاد في الآونة الراهنة لم يكن قدراً حتمياً .. بل مرحلة محددة في تاريخ تطورها[٣]. وكانت الكشوف الجغرافية وبدء إقتحام الغرب الاوروبي لها بداية هذه المرحلة.

ومهما يكن من أمر، فقد عرفت دول القارة الاوروبية درجة الثراء والتنوع في المنتجات التي كانت تتميز بها هذه البلاد ـ وخصوصاً بلاد الشرق ـ عن طريق ماكتبه الرحالة ماركو بولوMarco Polo (١٢٥٤ – ١٣٢٥) في القرن الثالث عشر عن رحلته الشهيرة للصين وعن طريق حركة التجارة في البحر المتوسط، التي نشأت بين بعض المدن التجارية الايطالية، مثل جنوه والبندقية، والعالم الاسلامي خلال الفترة مابين القرن العاشر والقرن الرابع عشر. وهي التجارة التي كان يسيطر عليها العرب في تلك الفترة بسبب ماتهيأ لهم من اكتفاء ذاتي وتنوع كبير في منتجاتهم الزراعية والحرفية وبسبب العلاقات التجارية الوثيقة التي كانت تربطهم بالدول الافريقية وبعض مناطق آسيا (كالهند والصين واندونيسيا) نتيجة لتطور فنون الملاحة العربية وسيطرة البحارة العرب علي الطرق المائية وأعالي البحار. فالتاريخ يشير لنا، أن السفن العربية كانت تنطلق من منطقة الخليج العربي الي السواحل الافريقية والي جزر القمر ومدغشقر وهي محملة بالمنتجات العربية، كالاقمشة والسجاجيد والسلع الزراعية. وقد أقام التجار العرب محطات تجارية لهم داخل بعض المناطق الافريقية، وازدهرت نتيجة لذلك بعض المدن، مثل ممباسا ومقديشو وزنجبار وبراوه. وكانوا يحملون في طريق عودتهم صنوفاً

عديدة من السلع الافريقية، مثل العاج والعنبر والريش والمنتجات الاستوائية، فضلاً عن الرقيق الاسود. كما ان السفن العربية كانت تنطلق أيضا من سواحل الخليج العربي الي الهند والصين وسيلان واندونيسيا، وتعود وهي محملة بالتوابل والكافور والمسك والبخور والمنسوجات الحريرية.

وكان جانب كبير من المنتجات الافريقية والآسيوية التي يجلبها التجار العرب يذهب الي البلاد الاوروبية. وكان الذهب الذي يتسرب من العالم الاسلامي لتمويل شراء الواردات من البلاد الافريقية والآسيوية يُعوض بأكثر من خلال الذهب الذي كانت تدفعه أوروبا لتمويل مشترياتها من العالم الاسلامي. وآنذاك كانت هناك ثلاثة طرق تجارية تسير فيها قوافل التجار الي أوروبا. أولها هو الطريق الذي ينساب من الأسواق الكبري في إيران والعراق وأرمينيا ويتجه الي بحر قزوين والانهار الروسية ثم ينحرف بعد ذلك الي الغرب الجرماني عن طريق بولنده وبحر الشمال. والطريق الثاني هو انتقال السلع الي مصر، وعن طريق برزخ السويس كانت تصل القوافل الي البحر المتوسط ثم الي دول أوروبا. أما الطريق الثالث فقد كان يتجه الي شمال افريقيا وصقلية والاندلس، ثم الي ايطاليا وشمال اسبانيا وجنوب فرنسا وضفاف الراين. وقد تمتعت الاسكندرية وعكا وطرابلس وانطاكية وكريت وقبرص وجنوه والبندقية بمكانة هامة بإعتبارها مراكز الاتصال بين الشرق والغرب.

وعلي أية حال، لقد سيطر تجار جنوه والبندقية، تقريباً، علي تجارة المنتجات الشرقية، وبالذات التوابل، داخل دول القارة الأوروبية. وحققوا نتيجة لذلك أرباحاً طائلة، وهو الامر الذي كان مزعجاً لتجار المدن التجارية الاخري، وعلي الأخص في البرتغال وأسبانيا وهولندا وانجلترا وفرنسا.

ومهما يكن من أمر، فقد سيطر العرب علي التجارة العالمية في العصور الوسطي وحتي القرن الرابع عشر. بل يمكن القول، ان المنطقة العربية آنذاك كانت بمثابة القلب أو المركز للاقتصاد العالمي. ولا عجب في هذا. فقد كان الشطر الاكبر من ذهب العالم يتركز فيها بفضل ماتهيأ لها من فائض اقتصادي كبير، ومن سيطرة علي أعالي البحار، ومن ارباح وثروات ضخمة من التجارة مع البلاد الأفريقية والآسيوية والاوروبية. ناهيك عن المكوس المرتفعة التي كان العرب يفرضونها علي حركة التجارة العابرة في أراضيهم. بل استطاع العرب آنذاك ـ من خلال ازدهار تجارتهم ـ أن يستردوا

الذهب الذي كان قد سلبه منهم الرومان من قبل.

في ضوء ذلك كله لم يكن مجرد مصادفة، أن كان الدينار الذهبي الاسلامي (المعروف باسم المنقوش) متداولا في اسواق افريقيا وبلاد أوروبا. وكانت الاسعار تقدر به في ايطاليا وشمال أسبانيا وانجلترا والمانيا، لانه كان بمثابة العملة الدولية. من هنا أعتقد، أن العالم الاسلامي في تلك الآونة كان يعيش في مرحلة مبكرة من الميركانتيلية (الرأسمالية التجارية) قبل ان تدخلها دول القارة الاوروبية في مرحلة تالية. وكانت هذه هي اكبر فرصة تاريخية أمتلكها العرب، وكانت كفيلة بأن تجعل المنطقة العربية من أسبق مناطق العالم في ظهور الثورة الصناعية لولا ان تلك الميركانتيلية قد أجهضت ولم تتطور الى رأسمالية صناعية بسبب النظم الشمولية التي تفشت في المنطقة وحاربت اي تقدم فكري وعلمي وصناعي بخلاف التجارة، ناهيك عن تأثير الغزوات الاجنبية التي تعرضت لها المنطقة.

أما في دول القارة الاوروبية التي بهرتها سلع ومنتجات الشرق، فإن تجارتها الخارجية لم تكن في الواقع سوى تجارة إستيراد فحسب. اذ لم يكن يوجد لديها سلع غالية أو منتجات خاصة اشتهرت بها لكي تقايض بها ماتستورده. ولهذا كان يتعين عليها ان تدفع بالذهب في مقابل مشترياتها من سلع الشرق الغالية كالاقمشة والتوابل[٤]. ولهذا يعتقد العلامة التاريخي لويس لومبار، ان دول القارة الاوروبية كانت في الواقع «مجرد منجم للذهب يستغله أهل الشرق حتى ينضب». وبالفعل، نجد أنه مع إستمرار تجارة الاستيراد وجمود النشاط الاقتصادي في اوروبا في العصور الوسطى تسرب الذهب الاوروبي الى العالم الاسلامي. ومع قلة الذهب وانعدام مصادر إنتاجه قلت تجارة الواردات وضعفت مع بلاد الشرق، وأصبح التعامل في أوروبا يتم بالفضة. وتشكل هذه الحقائق في الدراسات التاريخية ماعُرف «بمشكلة الذهب في العصر الوسيط»[٥].

وتعاصر ظهور مشكلة الذهب في دول القارة الاوروبية في القرن الخامس عشر بدخول النظام الاقطاعي في اوروبا مرحلة تفسخه وانحلاله[٦]. وهنالك تبدأ بذور نظام اجتماعي جديد في الظهور، وهو نظام الرأسمالية التجارية الذي سيشكل منذ هذه اللحظة بداية التفوق الغربي لمراحل التطور التالية. فمع اشتداد الظلم الاقطاعي تفتت الجماعات القروية، وانخفض عدد سكان الريف، وتفشت الامراض بينهم، وتراجع حجم

الانتاج الزراعي، وتزايدت حاجة الامراء والنبلاء والاقطاعيين للنقود لشراء المزيد من السلع الترفيه والمنتجات الحرفية ولتمويل الحروب. وتحت ضغط الحاجة للنقود، اضطر رجال الاقطاع لتحرير الاقنان وتحويل الريع من شكله العيني (السخرة والتسليم الاجباري لفائض الانتاج) الي شكله النقدي (الايجار). وواكب ذلك، ضعف سلطة رجال الاقطاع والكنيسة أمام الدور المتعاظم الذي أصبح يلعبه أثرياء التجار الذين حققوا من تجارتهم ثروات هائلة. كما برزت ظاهرة إقراض المال مقابل الفائدة، وهي الظاهرة التي كانت تحاربها الكنيسة في العصور الوسطي بإعتبارها أمراً منافياً للدين المسيحي. وتولي التجار والصيارفة اليهود في باديء الأمر عمليات الاتجار في النقود لمواجهة ظاهرة «التعطش للمال».

ورويداً رويداً يبدأ شعاع فجر عصر النهضة والتنوير في البزوغ، وهو العصر الذي سيبدأ من الآن فصاعداً في الثورة علي جمود العصور الوسطي والدعوة لتقديس العقل وحرية الفكر والابداع واحترام حقوق الفرد الطبيعية، والايمان بقدرته علي التغيير[٧]. كان من الواضح أن البورجوازية الجديدة وهي تشق طريقها صُعداً تريد نوعاً من المعرفة الجديدة عن اسرار المادة والكون لتمكين الانسان من السيطرة علي الطبيعة. فأخذت تميل لتشجيع حرية الفكر والبحث العلمي والاكتشافات الجديدة، وتتحمس لسلطة العقل والتجريب، خاصة وانها توقعت أن ذلك كله يمكن، في النهاية، أن يُزيد من أرباحها. وعندئذ حدثت علي المستوي التكنولوجي تطورات هامة. فتقدمت صناعة المعادن وبناء السفن وأدوات الانتاج المستخدمة في الصناعات الحرفية. وزادت المعرفة بأحوال الفلك وعلوم البحار، واكتشفت البوصلة والتلسكوب، وتقدم علم الجغرافيا، وزادت المعارف حول الطرق المائية[٩]. وقبل هذا وذاك حدث تقدم مبهر في صناعة البارود والاسلحة، وهو الأمر الذي سيلعب دوراً هاماً في السيطرة علي العالم الجديد المكتشف ويثبت فيه الاوروبي تفوقه، ويحقق فيه وسيلة قهره للآخرين في عصر الكشوف الجغرافية.

كان الدافع وراء هذه الكشوف عاملين جوهريين. أولهما هو البحث عن الذهب ومنابع انتاجه وراء البحار، وثانيهما هو الوصول مباشرة الي مناطق سلع الشرق لكسر احتكار العرب لطرق التجارة.

وآنئذ انطلقت السفن البحرية المجهزة بالمدافع والبارود وهي تحمل جحافل التجار

وفرنسا إرسال حملاتها للاستئثار بجزء من مغانم هذا العالم الجديد، خاصة بعد أن لاحظ البريطانيون والفرنسيون السفن الاسبانية وهي تعود محملة بكنوز هائلة من منهوبات هذا العالم[١٠].

ونعود الآن الي مافعله الاسبان في امريكا الجنوبية، وكيف ادت ممارساتهم الوحشية والمرعبة الي تدمير حضارة الأزتيك والانكا والمايا، والي ابادة سكان هذه الحضارات ونهب ماكان يملكونه من معادن نفيسة. علي انه تجدر الاشارة هنا، الي انه حينما تعامل كولومبس ورجاله، في بادىء الامر، مع الهنود الحمر، وجدوا فيهم مسالمة وسماحة وطيبة لا عهد لهم بها في أوروبا[١١]. وكتب يقول عنهم في يومياته بتاريخ ١٦/١٢/١٤٩٢: «أنهم افضل أناس في العالم، كما أنهم اكثر مسالمة»[١٢]. بل انهم من فرط مودتهم «تخال بأنهم سيسلمونك قلوبهم..». ويصور مدي سذاجتهم وطيبتهم حينما يذكر في يومياته بتاريخ ١٣/١٢/١٤٩٢: «ان كل مالديهم يعطونه في مقابل أي شيء تافه تقدمه لهم، بحيث أنهم يأخذون في مقابل مايعطون كسراً من الاواني وكسراً من الاقداح الزجاجية»[١٣].

وفي ضوء هذه الوداعة التي اتسم بها الهنود الحمر[١٤]، مضي الاسبان بشكل وحشي في استغلالهم واخضاعهم لسيطرتهم، خاصة وان الاسلحة التي كان يستخدمها الهنود الحمر لم تكن تتعدي مجرد السهام البسيطة، التي لم تصمد، بطبيعة الحال، أمام جبروت المدافع والبنادق التي أتي بها الاسبان. وعن مدي ضعفهم كتب كولومبس يقول لملك أسبانيا وزوجته (بتاريخ ١٤/١٠/١٤٩٢): «عن طريق خمسين رجلاً، سوف يتسني لسموكما اخضاعهم كلهم وعمل كل ماتريدانه منهم»[١٥]. وبالفعل تشير حقائق التاريخ، الي أن الجنرال الاسباني كورتس استطاع ان يكتسح امبراطورية الازتيك الضخمة في المكسيك في مارس ١٥١٩ بقوة لا تتعدي ٦٠٠ رجلا و١٣ بندقية و١٦ حصاناً، وان يهزم عشرات الملايين من مواطني هذه الامبراطورية. ونفس الشيء نلاحظه أيضاً في القضاء علي امبراطورية الانكا التي تم إخضاعها (عن طريق فرانسيسكوبيزارو) بقوة لا تتعدي ١٨٠ رجلا ومدفعين و٢٧ حصانا لاغير[١٦].

ومنذ السنين الأولي، صمم الغزاة الاسبان والبرتغال علي نهب كميات هائلة من الذهب والفضة التي كانت تذخر بها هذه البلاد الآمنة[١٧]. ولجأوا في بادىء الامر الي خطف ونهب كافة اشكال الحلي التي كان يتزين بها الهنود الحمر. ثم لجأوا الي الهجوم

علي معابدهم الجميلة وسرقة ما كان بها من كنوز وتحف ذهبية وتدميرها بعد ذلك بوحشية مرعبة. ونفذوا في ذلك مذابح همجية، تتواضع أمامها بخجل وسائل النازي. حيث كان القتل والحرق وتقطيع اجساد الرجال وذبح الاطفال وتقطيع أثداء السيدات من المعالم الدامية لترويع الهنود الحمر عند نهبهم. ومع نشوة نهب الذهب بهذه الوسائل الوحشية كتب كولومبس في رسالة بعث بها من جاميكا عام ١٥٠٣ يقول: «ان الذهب شيء ساحر.. ومن يمتلكه فقد إمتلك كل شيء. بل يستطيع المرء بالذهب ادخال الارواح الجنة»[١٨].

وعندما جفت امكانات نهب الذهب الموجود لدي الهنود الحمر وفي معابدهم، راح الغزاة يبحثون بشراهة عن منابع انتاج الذهب. وعمدوا في ذلك الي تسخير الهنود الحمر في تنقية الطمي الذهبي في الجداول والأنهار واستخراج ذرات الذهب الدقيقة منه. ولجأوا في ذلك الي طرق جهنمية، منها، كما يقول المؤرخ ك.س.ستافريانوس: «ان كولومبس فرض علي كل هندي في الرابعة عشر من عمره أو اكثر ان يجلب الي حصونه مرة كل ثلاثة أشهر مقداراً معينا من مسحوق الذهب. وصنع ميداليات نحاسية لتعطي الي اي هندي أو هندية عندما يسلمون إتاواتهم لتعليقها حول رقابهم بعد دمغها باسم الشهر الذي جري فيه تسليم الاتاوة. وبتلك الميداليات كانوا يصبحون في وضع أمين طيلة ثلاثة أشهر اخري لجمع المزيد من الذهب. ومن كان يضبط منهم بدون هذه الميدالية فإن نصيبه الموت بقطع يديه ذكراً كان أم انثي»[١٩]. وكان الهنود يعملون طوال اليوم في الجداول لتنظيف مسحوق الذهب في ظروف قاسية، دفعت بالكثير منهم الي الانتحار، خلاصاً من هذا العذاب.

وحينما نضبت الجداول من الطمي الذهبي، لم تكن شهية الغزاه للغنائم قد أشبعت بعد. فراحوا يبحثون عن المناطق التي تتواجد فيها مناجم الذهب والفضة. وعثروا عليها في المكسيك والبيرو والبرازيل وشيلي ونيوجرينادا. وقد تميزت الفترة مابين ١٦٠٠ ـ ١٨٠٠ بالنهب الوحشي لهذه المناجم وبأحط أساليب الاستغلال والقهر للهنود الحمر الذين سخروا للعمل في تلك المناجم. وكان استخدام تقنية الالغام من الوسائل الحديثة آنذاك للوصول الي اعماق تلك المناجم[٢٠]. وقد مات عدد ضخم من الهنود الحمر في هذه المناجم في أسوأ ظروف يمكن ان يعرفها عنصر العمل البشري.

كانت مناجم الذهب والفضة تبعد عدة أميال عن أماكن معيشة الهنود الحمر. ولهذا

كانوا يجبرون علي السير في شكل قوافل بشرية تتراوح مابين خمسة وسبعة آلاف نسمة للاتجاه نحو هذه المناجم. وكانت قوافل الهنود المكونة من الرجال والاطفال والنساء والمواشي المحملة بأغذيتهم تقطع هذه الاميال سيراً علي الاقدام. ويتعرض الكثير منهم للموت قبل الوصول الي المناجم. وهي رحلة كانت تستغرق في المتوسط شهرين. وفضلاً عن ذلك فإنهم بعد عودتهم من العمل الشاق في المناجم كانوا يقطعون رحلة العودة في ظروف أسوأ، بسبب ماكان ينقصهم من طعام وشراب، وبسبب الارهاق الشديد البادي علي وجوههم وأجسامهم النحيلة من جراء العمل العبودي في تلك المناجم. ولهذا كان الكثير منهم يموتون وهم في طريق العودة لمنازلهم. ويصف الكاتب تزفيتان تودوروف طريق العودة المأساوي قائلا : «.. وعلي بعد نصف فرسخ (من هذه المناجم) وعلي امتداد جزء كبير من الطريق كان من العسير تجنب السير علي الجثث أو الهياكل العظمية، وكانت اسراب الطيور والغربان التي كانت تجيء لنهش هذه الجثث من الكثرة بحيث أنها كانت تحجب الشمس، الامر الذي أدي الي افقار الكثير من القري من البشر، أكان ذلك علي طول الطريق أم في المناطق المجاورة»[٢١].

أما عن ظروف العمل نفسها في المناجم السحيقة فكانت أشد رعباً ووحشية. حيث إستنزفت عمليات التعدين معظم الهنود الحمر وأبادت الكثير منهم في المكسيك والبيرو وغيرها من المناطق. ويقول الكاتب ك.س.ستافريانوس، وهو يصف عذاب الهنود اثناء العمل بتلك المناجم قائلا : «.. كان العمل مضنياً جداً طيلة ستة أشهر، أربع منها داخل المناجم، حيث يدوم العمل اثنتي عشرة ساعة يوميا، وعلي عمق اربعمائة وعشرين قدماً، وفي بعض الاحيان، سبعمائة، حيث الظلمة سرمدية والواجب يقضي بالعمل علي نور الشموع، والهواء فاسد والرائحة نتنة، لانهما محصوران في اعماق الارض. وأما النزول والصعود فهما من أشد الامور خطراً، لان الهنود كانوا يصعدون وهم يحملون الاكياس الصغيرة المليئة بالمعدن مربوطة علي ظهورهم. ورحلة الصعود تستغرق منهم ٤ ـ ٥ ساعات كاملة، ويصعدونها درجة درجة، وأية زلة قدم منهم تجعلهم يسقطون الى عمق سبعمائة قدم. ولدى وصولهم فوهة المنجم وهم يلهثون تعباً، يجدون بلاء هو فى صاحب المنجم الذى يوبخهم لتباطؤهم لقلة أعمالهم، ويجبرهم علي النزول ثانية إلى المنجم لأتفه الأسباب » [٢٢].

ولم يقتصر عذاب الهنود الحمر على العمل الشاق والمميت داخل الأغوار السحيقة

لمناجم الذهب والفضة فحسب، بل رافق ذلك أيضا عذاب أقسى وأفضع، وهو العذاب النفسى، والنيل من كرامتهم واستباحة نسائهم بشكل حيوانى. واليك الآن صورة فظة لمدى وحشية ملاحظى عمال المناجم فى معاملتهم للهنود، كما كتبها تزفيتان تودروف: «لقد اعتاد كل منهم (ملاحظو عمال المناجم) على مضاجعة الهنديات اللاتي يتبعنه إن رقن له، سواء كن متزوجات أم عذارى. وبينما كان ملاحظ العمال يمكث في الكوخ أو الخص مع الهندية، كان يرسل الزوج لاستخراج الذهب من المناجم. وفي المساء عندما كان المسكين يعود، لم يكن يوسعه ضرباً أو يجلده فحسب، لانه لم يحضر الكثير من الذهب، بل انه كان، في اغلب الحالات، يقيده أيضاً من رجليه ويديه ويلقيه تحت السرير ككلب، قبل أن يرقد، فوقه تماماً، مع زوجته»[٢٣].

هذه هي بعض ملامح الاطار الدامي والوحشي الذي تمت فيه عملية نهب الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية والوسطى بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية. وهي تمثل في الحقيقة اكبر عملية سرقة في التاريخ الانساني. وكانت تمثل أحد المعالم الاساسية لبزوغ فجر النظام الرأسمالي. وقد حفلت كتب التاريخ بحقائق وأحداث افظع مما أوردناه سابقاً.

ومهما يكن من أمر، فقد استطاع الغزاة الأوروبيون ان يحققوا حلم الوصول الي منابع إنتاج الذهب والفضة وان يعوضوا كميات الذهب التي انسابت منهم الي بلاد الشرق في العصور الوسطي إبان حركة التجارة اللامتكافئة التي قامت بينهم وبين الوسطاء العرب. وتشير بعض التقديرات، الي ان كميات الذهب التي نهبها الاوروبيون خلال الفترة ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠ من الهند الغربية والمكسيك والبيرو ونيوجرانادا وشيلي والبرازيل قد بلغت ٦٢٢٨ مليون مارك ذهبي حسب تقدير الاقتصادي الالماني ارنست كيمل، بالاضافة الي ٨١٠ مليون مارك ذهبي تمثل قيمة المنهوبات الذهبية من افريقيا، فضلاً عن ٧٠٠ مليون مارك ذهبي نُهبتَ من آسيا. بينما تذهب تقديرات اخري الي القول، بأنه خلال الفترة ١٥٠٠ ـ ١٨٠٠ كانت دول القارة الاوروبية تملك رصيداً من الذهب يقدر بحوالي ٤ر١٠ بليون مارك ذهبي، بينما ان كمية الذهب التي كانت موجودة في أوروبا أصلاً في نهاية القرن الخامس عشر تساوي تقريباً بليون مارك ذهبي. وهذا يعني ان حوالي ٩٠٪ من ذهب اوروبا قد إنساب اليها من المستعمرات الجديدة وراء البحار من خلال عمليات النهب الشديدة

لهذا المعدن النفيس[٢٤] (انظر الجدول رقم ٤ - ١)

أما فيما يتعلق بالفضة المنهوبة، وباللذات من دول امريكا الجنوبية، بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية، فيقدرها البعض بحوالي ٢٤ر٨٢٧٢ مليون مارك ذهبي خلال الفترة من ١٥٢٢ ـ ١٨٠٠ ـ (انظر الجدول رقم ٤ -٢).

وسرعان ما إنسابت كميات الذهب والفضة المنهوبة الي دول القارة الاوروبية، وهي الكميات التي سيؤسس عليها نظام قاعدة الذهب[٢٥] Gold Standard في مرحلة الثورة الصناعية والتوسع الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر. فقد استخدم الشطر الاعظم من تلك المعادن في سك العملات، ليدخل دائرة التداول النقدي وليشكل فيما بعد أحد المصادر الهامة للتراكم البدائي لرأس المال الصناعي إبان الثورة الصناعية. وهي الثورة التي ستغير وجه أوروبا وتزيدها قوة إزاء العالم الآخر الذي أصبح يخضع من الآن فصاعداً لمطالب تراكم رأس المال في المراكز الصناعية.

وخلاصة القول أنه بينما كانت الكشوف الجغرافية هي بداية التفوق الأوروبي، فإنها في نفس الوقت كانت نهاية لحضارات ومجتمعات مستقرة ومنعزلة. وقد انطوت هذه الكشوف علي تصادم حضاري، لعبت فيه القوة والتوحش والقرصنة واعمال السلب والنهب أدواراً بارزة في القضاء علي هذه الحضارات وإضعاف شعوبها، وإفساد انماط حياتهم، وإخضاعهم بالقسر لعمليات استغلال لا رحمة فيها، مما ادي الي فناء وتدمير كثير من سكانها.

وقد كتب أحد الهنود الحمر من قبيلة المايا يصف المأساة التي تعرضوا لها من الكشوف الجغرافية، فقال : «في تلك الايام كان الخير عميماً .. لم يكن هناك آثام وخطايا.. ولم تكن هناك أمراض وآلام في العظام .. لم ينتشر مرض الجدري، ولم تحدث أية لوعة في الصدور، وأوجاع في البطون، ولم يكن هناك مايثير الوهن .. فالجميع يسيرون منتصبي القامات.. وعندما جاء الاسياد البيض الي بلادنا.. علمونا الخوف، وأذبلوا ورود الآخرين. لقد ذبلت الحياة، وماتت قلوب الورود. ملوكهم مزيفون، طغاة علي عروشهم، قساة علي ورودهم، نهابون في النهار، منتهكون في الليل.. إنهم قتلة العالم. كانت هذه هي بداية فقرنا، بداية الإتاوة والاستجداء، .. بداية السلب .. بداية الحروب المتواصلة، والعذاب السرمدي»[٢٦].

وهي كلمات تقطر أنهاراً من الحزن الدفين والعذاب الأليم.

***

جدول رقم (٤ ـ ١)
تطور كميات الذهب المنهوب من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٠٠ ـ ١٨٠٠)

الدولة المنهوبة	الفترة	القيمة بملايين الماركات الذهبية
المكسيك والهند الغربية	١٥٠٠ - ١٥٢١	١٠٠
	١٥٢٢ - ١٥٤٧	٨٠
	١٥٤٨ - ١٧٠٠	١٥٢
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٣٠٠
بيرو	١٥٣٤ - ١٦٠٠	٢٣٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	٤٥٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٣٧٠
نيوجرانادا	١٥٣٧ - ١٦٠٠	٢٠٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	٦٨٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٧٨٠
شيلي	١٥٠٠ - ١٦٠٠	١٣٠
	١٦٠٠ - ١٧٠٠	١٠٠
	١٧٠٠ - ١٨٠٠	٢٤٠
البرازيل	١٧٠١ - ١٧٢٠	١٥٠
	١٧٢١ - ١٧٤٠	٤٩٠
	١٧٤١ - ١٧٦٠	٨١٦
	١٧٦١ - ١٧٨٠	٥٨٠
	١٧٨١ - ١٨٠٠	٣٨٠

المصدر: ارنست كيمل ـ تاريخ المالية، دار الإقتصاد، برلين ١٩٦٦، ص ٢٣٢ (باللغة الألمانية)

جدول رقم (٤ ـ ٢)

كميات الفضة التي نهبها الأوربيون من دول أمريكا الجنوبية خلال مرحلة الكشوف الجغرافية والرأسمالية التجارية (١٥٥٠ ـ ١٨٠٠)

الدولة المنهوبة	الفترة	بملايين الماركات الذهبية
بوليڤيا	١٥٤٥ - ١٥٥٥	٣٧٨ر٤
	١٥٥٦ - ١٥٧٠	٢٠٨ر٨
	١٥٧١ - ١٦٠٠	٩٩٨ر٨
	١٦٠١ - ١٧٠٠	٢٤٦٤ر٠
	١٧٠١ - ١٨٠٠	١٢٣٢ر٠
المجموع	١٥٤٥ - ١٨٠٠	٥٢٨٢ر٠
بيرو	١٥٣٣ - ١٦٣٠	٢٢٠ر٠
	١٦٣١ - ١٧٧٠	١٦٢٨ر٠
	١٧٧١ - ١٨٠٠	٥٧٢ر٠
المجموع	١٥٣٣ - ١٨٠٠	٢٤٢٠ر٠
المكسيك	١٥٢٢ - ١٥٤٠	١٧ر٦٤
	١٥٤١ - ١٥٥٠	٢٦ر٦٠
	١٥٥١ - ١٥٧٠	١٣٢ر٠
	١٥٧١ - ١٥٨٧	٣٠٨ر٠
	١٥٨٨ - ١٦٩٠	١٩٨٠ر٠
	١٦٩١ - ١٧٣٠	١٢١٠ر٠
	١٧٣١ - ١٨٠٠	٤٥٩٨ر٠
المجموع	١٥٢٢ - ١٨٠٠	٨٢٧٢ر٢٤

المصدر السابق، ص ٢٣٠.

هوامش ومراجع

(١) لمزيد من التفاصيل حول الكشوف البحرية أنظر : سونيا ي .هاو – في طلب التوابل ، ترجمة محمد عزيز رفعت ، سلسلة الألف كتاب (الأولي) مكتبة نهضة مصر،الفجالة، القاهرة ١٩٥٧. وفي المراجع الاجنبية نختار للقاريء مايلي :
W.Kramer (Herausgeber): *Die Entdeckung und Erforschung der Erde*, VEB, Brockhaus Verlag, Leipzig 1974; F.Debenham, Discovery and Exploration, an atlas - history of man's journey into unknown, London 1960, H.Hart; *Vasco de Gama und der Seeweg nach Indien*, Bremen 1965; J.Wasserman : *Christopher Columbus, Der Don Quichote* des Ozeans, 1929.

(٢) كشفت كثير من الادبيات العلمية عن أن بلاد الشرق (الهند والصين وغيرهما) كانت في الفترة الواقعة فيما بين القرن الثاني عشر والسابع عشر أكثر تقدماً من أوروبا. وهذا ما نلحظه، علي سبيل المثال، فيما سجله الرحالة الاوروبيين (توديلكسي، وماركو بولو وغيرهما) وما أثبتته فيما بعد كثير من الدراسات العلمية المعمقة. انظر علي سبيل المثال : مجموعة من الباحثين السوفيت – ارتقاء المجتمعات الشرقية، الجزء الأول : المجتمع الشرقي القروسطوي كنمط تاريخي، ترجمة حسان ميخائيل اسحق، دار الاهالي، دمشق ١٩٨٨.

(٣) انظر : رمزي زكي – الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، منشورة في مؤلفنا : فكر الأزمة، دراسة في ازمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٩ – ١٤٤.

(٤) كان خروج المعادن النفيسة من أوروبا آنذاك من جراء هذا الاستيراد، والذي جعل بلاد الشرق تحقق فوائض مالية في موازينها التجارية من أشد ما أزعج مفكرو فجر عصر النهضة الاوروبية. فمثلا كتب المصلح الديني الشهير مارتن لوثر في «كتب عن التجارة والربا - ١٥٢٤) يقول : «.. التجارة الخارجية مع كلكوتا والهند وغيرها والتي تجلب الي البلاد سلعاً ثمينة كالحرير والمجوهرات والتوابل، وهي مواد كمالية، لا نفع منها، تمتص النقد من البلاد. هذه التجارة يجب إيقافها». كما ان المفكر الميركانتيلي المعروف إ.ميسيلدن كتب في ذات الموضوع يقول : «النقود في تناقص مستمر نتيجة للتجارة مع البلدان غير المسيحية،

مع تركيا والهند الشرقية... فالمال الذي يخرج من البلاد للتجارة مع هذه الشعوب يذهب الى الابد ولا يعود أبداً». والنصان مقتبسان من: ارتقاء المجتمعات الشرقية، مصدر سابق ص ٩٥.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه المشكلة راجع : مارك بلوك - مشكلة الذهب في العصر الوسيط، منشورة في : بحوث في التاريخ الاقتصادي، مجموعة دراسات من ترجمة توفيق اسكندر، الناشر: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة ١٩٦١، ص ١ - ٥٢.

(٦) راجع حول هذه النقطة : الانتقال من الاقطاع الى الرأسمالية، مجموعة دراسات لعدد من المفكرين، ترجمها وقدم لها عصام الخفاجي، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٨٢.

(٧) انظر في الملامح الاساسية لعصر النهضة والتنوير، المبحث الأول من الباب الأول من هذا الكتاب

(٨) للاحاطة بتفاصيل اكثر ، انظر :
W.Jonas, V.Linsbauer und H.Marx : *Die Produktivkräfte in der Geschichte*, Teil 1, Dietz Verlag, Berlin 1969.

(٩) لمزيد من التفاصيل حول رحلة كولومبس انظر : سونيا ي . هاو - في طلب التوابل ، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٥ - ١٦٥.

(١٠) انظر : رمزي زكي - التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (رقم ١١٨) الكويت ١٩٨٧.

(١١) انظر الاوصاف المختلفة التي كتبها كولومبس عن هذا العالم الجديد وعن شعوبه ومدى انبهاره بما يحويه من جمال طبيعي ونباتات : تزفيتان تودوروف : فتح أمريكا، مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينا، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٠ - ٥٧.

(١٢) المصدر آنف الذكر مباشرة، ص ٤٢.

(١٣) نفس المصدر ، ص ٤٤

(١٤) لعل أفضل برهان يثبت هذه الوداعة اعتراف كولومبس نفسه حينما كتب يقول : «وهؤلاء الناس لا دين لهم، كما انهم ليسوا وثنيين، لكنهم في غاية الرقة، ويجهلون الشر، بل أنهم لا يعرفون كيف يتقاتلون فيما بينهم». «وانهم يحبون جارهم حبهم لأنفسهم». راجع ذلك في المصدر آنف الذكر ، ص ٥٠.

(١٥) نفس المصدر السابق ، ص ٥١.

(١٦) قارن : ك . س. ستافريانوس – التصدع العالمي ، العالم الثالث يشب عن الطوق ، ترجمة موسي الزعبي وعبد الكريم محفوض، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨، ص ٧٠.

(١٧) لمزيد من التفاصيل راجع :
Ernst Kaemmel : *Finanzgeschichte*, Verlag Die Wirtschaft, Berlin 1966, S. 228 - 241.

(١٨) النص مأخوذ من :
Eric Roll : *A History of Economic Thought*, Faber and Faber, LTD, London 1953, p.65.

(١٩) انظر : ك . س. ستافريانوس، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٩.

(٢٠) راجع في ذلك :
Ernst Kaemmel : *Finanzgeschichte* a.a.O.,S. 232 - 236

(٢١) انظر هذا النص عند : تزڤيتان تودوروف ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٨

(٢٢) انظر : ك .س. ستافريانوس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨ ، ٨٩.

(٢٣) راجع : تز ڤيتان تودوروف ، نفس المصدر ، ص ١٥١.

(٢٤) وتقدر مصادر علمية أخري ، ان كمية الذهب المنقول من أمريكا الي أوروبا خلال الفترة ١٥٠٩ – ١٦٦٠ بحوالي ١٨٠ – ٢٠٠ طن من الذهب – راجع الدكتور احمد جامع – الرأسمالية الناشئة ، مكتبة التنمية والتخطيط، دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٨، ص ٤٠.

(٢٥) انظر في معني وشروط قاعدة الذهب مؤلفنا ـ التاريخ النقدي للتخلف .... مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ – ٨٥.

(٢٦) النص مأخوذ من : ك . س. ستافريانوس ، نفس المصدر ، ص ٧٩.

ومن المعلوم لنا، أن الدوافع الرئيسية التي شجعت علي الحركة الأوروبية للكشوف الجغرافية كانت، أولا، هي البحث عن منابع إنتاج الذهب فيما وراء البحار بعد أن نضب ذهب أوروبا في القرن الرابع عشر بسبب كثرة استيراد السلع الشرقية دون ان يكون لدي الاوربيين سلع هامة يقايضون بها مشترياتهم، فإضطروا للدفع بالذهب الذي سرعان ماتضبت أرصدته. أما الدافع الثاني فكان يتمثل في محاولة الوصول مباشرة لمناطق سلع الشرق الاقصي وكسر احتكار العرب لطرق التجارة والتخلص من ما كانوا يفرضونه من ضرائب مرتفعة علي تجارة السلع الشرقية عند مرورها الي أوروبا[٢].
وساعد علي تحويل هذه الدوافع الي واقع فعلي ذلك التقدم العلمي والحرفي الذي حدث في أوروبا وأدي الي تطوير صناعة السفن والاسلحة اللازمة للغزو (المدافع والبنادق والبارود) فضلاً عن تقدم المعرفة بأحوال الفلك وأعالي البحار.

ومهما يكن من أمر، فقد كان أول من فكر من الأوروبيين في الوصول الي الهند عن طريق آخر غير الطريق الذي يسيطر عليه العرب هم البرتغاليون في عهد الامير هنري الملاح، أحد أبناء الملك يوحنا الأول الذي تمكن من طرد العرب من بلاده واستكمل إستقلال مملكته. وقد بدأ الامير هنري الملاح في إرسال بعوثه البحرية، إبتداء من عام ١٤١٨ لكشف الشاطيء الغربي لافريقيا ومحاولة الوصول الي بلاد غانا. ووصلت احدي بعثاته الي ماوراء رأس بوجادور عام ١٤٣٤، ثم الي الرأس الابيض (رأس بلنكو) عام ١٤٤١ ومصب نهر السنغال في عام ١٤٤٦، والرأس الاخضر عام ١٤٤٧ والوصول من ثم الي غانا. وأستطاع البرتغاليون بذلك أن يسيطروا علي الطرق التي كانت تسير فيها قوافل التجار عبر الصحراء الكبري وهي محملة بالمنتجات الافريقية والذهب متجهة الي شمال افريقيا، وأن يحولوا هذه الطرق الي الساحل الغربي لافريقيا. وهو الأمر الذي كان له أثر كبير في تدهور المدن التجارية في شمال افريقيا والبحر المتوسط وتخفيض كميات الذهب التي كان يحصل عليها العرب، وتدهور بليغ في حجم المكوس التي كان يحصل عليها سلاطين دولتي المماليك البحرية والبرجية المسيطرين علي حكم مصر وبلاد الشام[٣]. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت منطقة غانا أكبر مورد مالي للحكومة البرتغالية. ولهذا عمدت البرتغال الي أحكام قبضتها الحديدية علي هذه المنطقة.

وقد حرص البرتغاليون في بادىء الأمر علي البحث عن الذهب الافريقي، وبالذات

ذهب السودان الذي كان ينقل عبر الصحراء الكبري متجها الي شمال أفريقيا. ونظرا للمخاوف التي كانت تتملكهم في البداية من التوغل داخل القارة الافريقية بسبب جهلهم بطبيعة هذه القارة وبسبب الحرارة الشديدة وكثرة إنتشار الأمراض والحشرات الاستوائية (كالباعوض وحشره التسي سي) فقد لجأوا الي سياسة إنتظار القوافل وهي تمر عبر الصحراء الكبري ومهاجمتها. وكانوا يبادلون الذهب الافريقي بقطع من الزجاج والخرز والخمور. وكان حصن المينا الموجود في غانا مركزا لتجميع كميات الذهب المنهوب. وقد اطلق إسم «ساحل الذهب» علي الاقليم الذي كانت تصدر منه كميات الذهب المنهوب الي البرتغال. ورغم المغانم التي حصدها البرتغاليون من السيطرة علي طريق القوافل التجارية والاستيلاء علي الذهب الافريقي، إلا أن حلم الوصول الي الهند عن طريق الدوران حول أفريقيا ظل يلهب حماس البرتغاليين. وقد تمكن الملاح الشهير بارثلميو دياز من الوصول الي أقصي الطرف الجنوبي لافريقيا عام ١٤٨٦ وسمي هذا الطريق «برأس الزوابع» نظرا لعظم المخاطر والاهوال التي عايشها عند هذا الطريق.

وفي تلك الآونة، كان الاسبان، من خلال رحلة كريستوف كولومبس، قد وصلوا الي جزر الهند الغربية في عام ١٤٩٢، وشاع آنئذ أنهم قد توصلوا الي اكتشاف الطريق نحو الهند من خلال الابحار غرباً وأنه أقصر من الطريق الطويل الذي يبحث عنه البرتغاليون بالدوران حول أفريقيا[٤]. ولهذا أوقف البرتغاليون كشوفهم البحرية في هذا الطريق وسارعوا بإرسال بعثة بحرية للاتجاه غرباً واستقرت علي شواطيء البرازيل. ثم تبين ان الاراضي المكتشفة غرباً ليست هي الهند. ولهذا لم يعول البرتغاليون كثيراً علي المنطقة الجديدة التي إكتشفوها في أمريكا الجنوبية، وظلت مهملة منهم لمدة ثلاثين سنة، رغم إعلانهم تبعيتها للبرتغال، بينما سارع الاسبان والفرنسيون، والانجليز بعد ذلك، بزيادة رحلاتهم الي تلك الاراضي المكتشفة حديثا في أمريكا الجنوبية. ولهذا عاود البرتغاليون رحلاتهم القديمة بالدوران حول أفريقيا. وأرسل عمانوئيل ملك البرتغال الملاح الشهير فاسكو دي جاما فتمكن من إجتياز رأس الزوابع (وأسماها بعد ذلك طريق رأس الرجاء الصالح). واستمر في الابحار حول الشواطيء الشرقية لافريقيا تمهيداً للاقلاع نحو الشرق، نحو الهند. وقد لاحظ فاسكو دي جاما ان هذه الشواطيء، علي عكس الشواطيء الغربية لافريقيا، أن موانيها مزدهرة، وتكثر فيها السفن التجارية، وان بها أسواق علي درجة عالية من التنظيم والتقدم، وانها تعج بسلع ومنتجات الشرق الاقصي (التوابل والبهارات والمنسوجات الحريرية والاحجار الكريمة

...). كما أن سكانها يعيشون في مستويات أفضل من سكان غرب أفريقيا، وأن التجار العرب يسيطرون علي شطر كبير من هذه الشواطيء والمواني. وأخذ فاسكو دي جاما يسأل عن الطريق البحري للهند في الثغور التي رسي عليها. لكن الجميع كانوا يرفضون التعاون معه وتقديم النصح له، نظراً لتخوفهم من القوة التنافسية المحتملة لهذا القادم الاوروبي. بيد أن فاسكو دي جاما إستمر في الابحار، الي ان وصل الي مدينة ماليندي (تنزانيا) علي الساحل الشرقي الافريقي وواصل بعد ذلك رحلته نحو الشرق، بمساعدة بحار عربي شهير، هو أحمد بن ماجد، ووصل الي ساحل الملبار ومدينة كاليكوت الهندية في ٢٧ مايو ١٤٩٨، وهي المدينة التي كانت تعتبر آنذاك مركزاً لتجارة التوابل.

هكذا تمكن البرتغاليون من الوصول الي الهند عن طريق الدوران حول أفريقيا. وكان ذلك يمثل انقلاباً عظيماً في موازين القوي العالمية آنذاك. فمن الآن فصاعداً سيتحول طريق تجارة التوابل والسلع الشرقية من مصر والشام والبحر المتوسط، الي المحيط الاطلسي وحول الشواطيء الغربية لافريقيا. وسيؤثر ذلك تأثيراً مدمراً علي مصر والبلاد العربية والتجار الايطاليين. و سيفلح البرتغاليون في فرض سيطرتهم علي المحيط الهندي بعد ان هزموا المصريين في موقعة ديو امام مدينة بمباي في عام ١٥٠٩. وستعجز الدولة العثمانية بعد ذلك في استعادة مجد التجارة العربي[٥].

صحيح أن أفريقيا لم تكن في البداية هدفاً عند البرتغاليين، وإنما كانت وسيلتهم بالدوران حولها للوصول الي الطريق المباشر للتجارة مع الهند والشرق الاقصي، إلا أن حجم المغانم والثروات الهائلة التي حصدوها من أفريقيا كان هائلاً، وكان ذلك يغريهم علي ترسيخ سيطرتهم علي سواحلها وتثبيت الحكم البرتغالي فيها، وأجبروا السكان علي دفع الجزية وفرضوا عليهم ألا يشتروا أو يبيعوا إلا معهم، وبالشروط المجحفة التي يحددونها. وقد أقام البرتغاليون عدداً كبيرا من الحصون والقلاع المسلحة بهدف حماية مخازنهم التجارية ومنهوباتهم. وكان أشهر هذه الحصون سان جورج دي مينا، وساو تومي، واكرا، وحصن أرجويم وجزر الرأس الاخضر وسنتايجو وممباسا وسوفالا وموزمبيق[٦].

وكان تركيزهم الأساسي في البداية منصباً علي البحث عن الذهب الأفريقي. وبعد سيطرتهم علي طريق القوافل التجارية المحملة بالذهب والسلع الأفريقية عبر الصحراء

الكبري والاستيلاء علي كميات كبيرة من الذهب الأفريقي الذي كانت تحمله هذه القوافل، حاول البرتغاليون التوغل الي منابع إنتاج الذهب في زمبا، وطردوا العرب، وأجبروا السكان المحليين علي العمل في مناجم الذهب بأساليب غير انسانية. لكن المغانم التي حققوها في هذا المجال ستكون أقل أهمية من حجم المغانم الضخمة التي سيحققونها من التجارة الواسعة التي سينغمسون فيها في مرحلة تالية وتحقق لهم أنهاراً متدفقة من الأرباح، وتعني بذلك تجارة الرقيق الاسود. وهي التجارة التي سينافسهم فيها أسبانيا وبريطانيا وهولندا وفرنسا.

وتشير مصادر التاريخ المختلفة الي أن القارة الأفريقية قبل مجيء البرتغاليين إليها لم تكن في حالة عزلة، كما كان الحال بالنسبة للهنود الحمر في أمريكا، بل كانت تربطهم بالحضارة العربية والآسيوية صلات قوية، فتفاعلوا مع شعوب هذه الحضارات، وتأثروا بهم، وتاجروا معهم، واستفادوا من صلاتهم مع هذه الشعوب، وبالذات مع العرب المسلمين الذين كانوا قد سيطروا علي الشمال الافريقي كله في القرن السابع الميلادي وعلي كثير من السواحل الشرقية لافريقيا. من هنا فقد شارك الأفارقة في تجارة المسافات البعيدة مع غيرهم، وإستطاعوا من خلال مبادلتهم للسلع الأفريقية (العاج ، الريش ، الذهب، الجلود ...) أن يؤمنوا كثيرا من احتياجاتهم. ويبدو أنهم قد تعاملوا قبل مجيء البرتغاليين مع غيرهم من موقع الند للند والمساواة والتكافؤ في التعامل.

وفيما يتعلق بالأحوال الاقتصادية والسياسية الداخلية، قبل مجيء البرتغاليين، فإن مراجع التاريخ تشير الي ان الأفارقة قد تعلموا فنون الصيد والقنص والزراعة ، واستخدموا الحديد في كثير من مناطق القارة الأفريقية، وعرفوا زراعة كثير من الحبوب المقاومة للجفاف. وكان ذلك واضحاً في المناطق التي عاشت فيها قبيلة البانتو التي سيطرت علي مساحات كبيرة من القارة، وتقاسمت السيطرة مناصفة مع قبائل البوشمان والقوقازيين والأقزام[٧].

ويقول المؤرخ الدكتور زاهر رياض عن ثقافة المجتمع الأفريقي عندما غزاه البرتغال : «كانت البلاد بلاد سلام الي حد ما، عاش فيها الناس في رغد، وكان الملوك ينتمون الي طبقة صانعي الحديد، كما عرفوا منافع النحاس. وخُلدت فنونهم في النقش الدقيق علي الخشب والعاج وفي نسج سعف النخيل وفي الموسيقي والرقص. وكانت هذه الفنون

كلها جزءاً من الحياة اليومية. وكانت دياناتهم مصوغة في قالب واضح بالنسبة للمجتمع القبلي الذي يحيونه. فقد سلموا بوجود إله أعلي. وقوانينهم متعددة وكاملة من الناحية الاجتماعية تقوم علي تأكيد الخير للمجموع علي حساب مصلحة الفرد. وكانت مكافآتهم وجزاءاتهم محددة وواضحة ومفهومة من الجميع»[٨].

علي أن ذلك لايعني، أن القارة الأفريقية، قبل مجيء البرتغاليين، كانت مجرد «فردوس خالص» عاش فيه الأفارقة في سلام دائم ورغد مستمر. ذلك أنه نتيجة لتدني قوي الانتاج وقسوة الطبيعة وشحها في بعض الأوقات، كثيرا ما كانت الحروب تنشب بين القبائل في صراعها حول الأراضي الخصبة والمناطق الغنية بالمنتجات. وكانت القبائل الأقوي المنتصرة تحصل عادة علي غنائم حرب من القبائل المهزومة في شكل أسري وعبيد. ولهذا، فإنه قبل مجيء البرتغاليين في القرن الخامس عشر، عرفت بعض اقسام من القارة الافريقية تجارة العبيد، وبخاصة في مناطق السواحل الشرقية للقارة (زنجبار، مورشيوس، وسيشل وجزيرة مدغشقر ...) وهي الأقسام التي كانت خاضعة لسيطرة التجار العرب منذ القرن العاشر. ويقول الكاتب ك. س. ستافريانوس[٩] : «قاد العرب تجارة رائجة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان وجنوب شرق آسيا ومع الصين. وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب والرقيق من داخل البلاد، مقابل السلع الشرقية، كالمنسوجات الرقيقة والمجوهرات والخزف الصيني. وتميز هذا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوي سلعة عادية ليست بالاهمية ضمن السلع الاخري لانعدام الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تمتليء بالايدي العاملة المحلية والرخيصة».

كانت تجارة العبيد قبل مجيء البرتغاليين إذن محدودة للغاية، وتميزت ببعدها عن النزعة التجارية وبكونها نشطت في بيئة محلية وإقليمية وليس ضمن آليات السوق العالمي، كما سيحدث في فترة تالية. وكان العبيد يستخدمون عادة كجنود في الجيوش أو كعمال أو موظفين، كما كانت النساء منهم يعملن كخادمات في البيوت أو كمخطيات. ويقول ستافريانوس[١٠]: «إحتل العبيد منزلة إجتماعية دنيا، ولكنهم أحيانا يقترنون بالعائلات التي يخدمونها، مما توفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظوراً، وينال

أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم».

أما تجارة العبيد التي نشطت بشكل مسعور في القرن الخامس عشر بعد حركة الكشوف الجغرافية وحتي القرن التاسع عشر، فكانت ذات طابع مختلف تماماً، سواء في الدافع اليها، أو في حجمها، أو في طريقة معاملة العبد، أو في ماتمخض عنها من نتائج.

والحق، أن السعار المحموم الذي تميزت به تجارة العبيد كان مرتبطاً أيما إرتباط بنتائج الكشوف الجغرافية للعالم الجديد في نصف الكرة الغربي ووصول الأسبان والبرتغاليين ثم البريطانيين والفرنسيين، للاستيطان في هذا العالم وإستغلال خيراته الي أقصي مدي ممكن، وهو الأمر الذي إصطدم بأزمة الفراغ السكاني وشح عدد السكان، وبخاصة بعد إبادة الهنود الحمر، السكان الاصليين لهذا العالم[11]. ففي القرن السادس عشر هبط عدد الهنود الحمر الي مستويات خطيرة تحت تأثير ثلاثة عوامل جوهرية هي :

١- الابادة والقتل المباشر من قبل الأوروبيين.
٢- الوفيات الضخمة التي حدثت من جراء الامراض التي نقلها الأوروبيون للهنود، مثل الجدري والحصبة والزهري ..
٣- الابادة التي حدثت للهنود الحمر في مناجم الذهب والفضة بسبب الاستغلال الوحشي والمميت لهم.

حدث هذا في المكسيك والبرازيل والبيرو وفي مختلف المناطق التي احتلها الأوروبيون الذين كانوا قد عقدوا العزم علي استمرار إستغلال مناجم الذهب والفضة والاستفادة من الاراضي الخصبة لهذا العالم الجديد بزراعتها بكثير من السلع الاستوائية التي كانت تحتاجها أوروبا، مثل قصب السكر والدخان والقطن والحبوب .. الي آخره. فكل هذا إحتاج الي آلاف من الايدي العاملة والاجساد القوية، في حين كانت هناك ندرة بشرية بعد إبادة الهنود الحمر بشكل وحشي، وحتي ندرك حجم الابادة التي إقترفها الأوروبيون للسكان الأصليين، لننظر، علي سبيل المثال، الي حالة المكسيك. فقد قدر عدد سكان المكسيك عشية الفتح الاسباني بحوالي ٢٥ مليون نسمة، بينما بلغ عددهم في عام ١٦٠٠ حوالي مليون نسمة، كما يشير الي ذلك

الباحث تزفيتان تودوروف(١٢).

وللتغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة، قامت الحكومات الأوروبية، في باديء الأمر، بالافراج عن المجرمين والمسجونين في أوروبا وإرسالهم الى هذا العالم الجديد للعمل في المزارع الواسعة ومناجم الذهب والفضة. بيد أن عدد هؤلاء كان صغيراً ولا يفي بالحاجة(١٣). ولهذا فقد تفتحت قريحة أصحاب رؤوس الأموال وسعيهم المحموم للربح عن فكرة صيد البشر من أفريقيا وشرائهم من الحكام ورؤساء القبائل والتجار العرب المشتغلين بالنخاسة مقابل تعويضهم ببعض السلع الكمالية الاستهلاكية، كالخمور والمنسوجات والأسلحة والعقود، ثم شحنهم كالبضائع المادية، عبر المحيط الاطلسي من غرب أفريقيا للعمل كعبيد في المزارع والمناجم.

وقد وصلت أول شحنة للعبيد الافارقة الى جزر الهند الغربية في عام ١٥٠١، أي بعد تسع سنوات فقط منذ أول رحلة قام بها كريستوف كولمبس(١٤). ثم توالت الشحنات بعد ذلك بشكل مهول، خاصة بعد أن دخل ساحة هذه التجارة اللعينة الاسبانيون والبريطانيون والفرنسيون والهولنديون. وتكونت شركات تجارية دولية كبرى للعمل في هذا المجال، مثل «شركة جزر الهند الغربية الهولندية» التي تأسست عام ١٦٢١، وشركة «السنغال الفرنسية في غرب افريقيا» .. الى آخره. ونظراً لشدة التنافس الذي نشأ بين هذه الشركات، فإن أصحاب كل شركة قد لجأوا الى وسم رقيقها بعلامات خاصة بالكي في مكان ما في أجسام العبيد، تماماً مثل الماشية. وربما كان ذلك هو الأصل في فكرة «العلامات التجارية» Trade Marks في النظام الرأسمالي. من هنا، ما أصدق ما يقوله بعض الباحثين حينما لاحظوا، ان تجارة الرقيق كانت في الحقيقة هي أول إستثمار دولي لرأس المال على نطاق واسع(١٥). فمعدل الربح، على الصعيد العالمي لهذه التجارة كان هائلا (يقدره الاقتصادي البريطاني موريس دوب فيما بين ١٠٠٪ و٣٠٠٪)(١٦). وقد أثري كثير من تجار الرقيق الاوربيين من استثمار أموالهم في شراء السفن المستخدمة في نقل العبيد. بل أن الأرباح التي تحققت من هذه التجارة الحقيرة كانت تفوق بكثير معدلات الأرباح التي تحققت من تجارة التوابل والمنتجات الشرقية.

وقد مارس البرتغاليون في باديء الأمر عملية القنص المباشر للعبيد من داخل أفريقيا وتولوا بأنفسهم مهمة قيادتهم للسواحل، و«تخزينهم» في الحصون والقلاع الى

أن يتم نقلهم بالسفن عبر مستعمراتهم بالعالم الجديد. وقد مارسوا في ذلك أبشع وأقسي وسائل العنف والوحشية وبالذات في انجولا والكونغو وغينيا وغانا وموزمبيق. بيد أنه سرعان ما واجتهم، كما واجه غيرهم، مقاومة النخاسين الافارقة والعرب الذين كانوا يخشون ان ينافسهم النخاسون الاجانب في ارباحهم بإعتبارهم وسطاء في هذه التجارة. ولهذا فقد تفاوض هؤلاء النخاسة مع الأوربيين للتعاون، عن طريق ان يقوم الاوربيون بإمداد هؤلاء النخاسين بالسلع والبنادق والذخيرة والخمور، ثم يتولوا هم التوغل الي قلب القارة ويعودون بالعبيد المتفق علي عددهم ونوعيتهم. ويتم تسليمهم وإيداعهم بالحصون الي ان تأتي السفن لشحنهم الي المناطق التي اتفقوا علي التوريد اليها. وقد وجد الاوربيون في ذلك أمراً أفضل، فقد جنبهم ذلك مشقة القنص والتعرض للرطوبة والحرارة الشديدة، والحشرات الاستوائية والامراض المتوطنة داخل القارة الافريقية. ولهذا كانت «سياسة إنتظار قوافل العبيد» هي السمة المميزة للحصول علي العبيد في الفترة مابين القرن السابع عشر والتاسع عشر. وهكذا انطلقت تجارة النخاسة، واشعلت في القارة الافريقية حروباً مستمرة مع الطلب المتزايد علي العبيد. فقد انطلق زعماء القبائل، يمولهم في ذلك النخاسون، في شن غارات مستمرة علي جيرانهم لأسر أكبر عدد من الرجال والنساء والاطفال وتسليمهم للنخاسين وقبض الثمن، الذين يتولون بدورهم توريدهم للنخاسين الاوروبيين والحصول علي عمولتهم. وأثناء ذلك كان هناك آلاف الضحايا الذين يسقطون أثناء غارات القنص. وفي بعض الاحوال التي كان يلجأ فيها العبيد للاختفاء في الكهوف والمغاور كان النخاسون يوقدون النار عند مداخلها في القش وأغصان الشجر، فيرتفع الدخان الكثيف حتي يجبرهم الخوف علي الخروج قبل الاختناق.

وقد أشار الباحثون في هذا المجال الي الطرق الوحشية التي مارسها النخاسون داخل القارة الافريقية. ولنقرأ، علي سبيل المثال، ماكتبه جون هنريك كلارك ومنيست هاردنج في هذا الخصوص : «كانت طريقة إقتناص الرقيق تتسم بالوحشية والتناهي في القسوة. وكانت الوسيلة المتبعة هي حرق القري وقت السحر والسود نيام، ثم يخطفون وهم يحاولون النجاة من النيران»[١٧]. ثم يقوم القناصة بعد ذلك بتجميع الصيد الثمين، حيث يربط بالحبال كل إثنين معاً ويشكلون صفاً طويلاً يجمعهم عمود خشبي كبير يربط في أعناقهم. وبعد ذلك تبدأ رحلة الاتجاه نحو السواحل. وكان خط القافلة يمتد لعدة مئات من الامتار، يقودها فرد، أو اكثر، حاملا سوطاً يضرب به بقسوة كل

من يتباطيء في السير. ويقول الدكتور زاهر رياض: «كان الضعفاء يسقطون إعياء فيقتلون أو يُتركون ليلقوا مصرعهم. وقد ظلت عظام هؤلاء المساكين الذين لقوا حتفهم في الطريق علامات توضح الطرق التي سلكها هؤلاء التعساء حتي القرن التاسع عشر»(١٨). كما وصف الرحالة الشهير لفنجستون في كتاباته عن إكتشاف منابع النيل، وبشكل تقشعر له الأبدان حالة القهر والقسوة والعذاب التي كان يعاني منها الرقيق وهم في رحلة التوجه الي مصيرهم المجهول علي السواحل.

وما أن تصل القافلة التعيسة للسواحل، حتي يتسلمهم النخاس الاوروبي ويقوم بفحص العبيد ووشمهم بعلامته المميزة بسيخ محمي بالنار، ثم يودعون بالحصون والقلاع إنتظاراً لرحلة العبور نحو العالم الجديد. وكان لا يعطي لهم من الزاد سوي أقل القليل.

وحينما تأتي السفينة يقُذف بهم الي داخلها بقسوة وهم عراة. ونظراً لإرتفاع تكلفة الرحلة التي تستغرق عدة أسابيع وهي تجتاز الأطلسي، فقد حرص ملاك السفن علي صناعتها علي هيئة مخازن ذات رفوف، يُرص فيها العبيد وهم مصفدون في الاغلال، بعد فصل النساء عن الرجال. وكان شكل السفينة بعد شحنها أشبه بعلبة السردين. وكان أهم مايشغل قبطان السفينة قبل الابحار، هو إمدادها بالماء العذب (٢٠٠ - ٢٥٠ لتر للعبد الواحد) وبثمار الموز والليمون لمكافحة مرض الاسقربوط وبزيت النخيل لمعالجة الأمراض الجلدية(١٩). وكانت لحظة الشحن والإبحار بالنسبة للعبيد هي اللحظة الأكثر عذاباً وإيلاماً للنفس.فهاهم ينتزعون من أوطانهم بالقوة، وستختفي حالاً من أمام عيونهم شواطيء بلادهم الي الابد، ولن يروا اقربائهم واحبائهم بعد ذلك.

وقد قدم الكاتب ك. س.ستافريانوس وصفاً محزناً للغاية علي لسان أحد العبيد الذي كان يصف تعاسته المفرطة أثناء إنتظاره لرحلة العبور فقال: «أول شيء تستقبله عيناي لدي وصولي الي الساحل كان البحر وسفينة الرقيق الراسية في إنتظار حمولتها. هذان المشهدان ملآ قلبي ذهولا، سرعان ما تحول الي ذعر. وحينما نُقلت الي ظهر السفينة، تناولني بعض البحارة وقذفوا بي داخلها، ليعرفوا مدي قدرتي. في تلك اللحظة تخيلتُ نفسي دخلت الي عالم مليء بالارواح الشريرة وأنهم سيقتلونني عما قريب. ملامحهم كانت تختلف عن ملامحنا، شعورهم الطويلة ولغتهم التي يتحدثون بها.. كلها مناظر عززت إعتقادي بذلك .. وعلي الفور داهمني المرض وخارت قواي

حتي لم أستطع تناول الطعام .. وأصبحت أتمني قدوم الصديق الاخير، ليخفف من شقائي. لمحتُ أبيضاً يقدم لي الطعام، الأمر الذي أدخل الحزن الي نفسي. رفضتُ الأكل. وبلحظة خاطفة أحكم أحدهم قبضتة علي رأسي وطرحني علي أرض السفينة، وقيد قدمي، بينما إنهال علي إنسان آخر، ليجلدني بالسوط جلداً مبرحاً، شيء لم أعلمه من قبل في حياتي ... »[٢٠].

وكانت رحلة العبور، نظراً لقسوتها، تشهد كثيرا من حالات التمرد والهياج التي كانت تقمع فوراً، إما بالضرب المبرح أو بالضرب المفضي للموت. وكثيرا ما كان الزنوج يحاولون الانتحار، هرباً من هذا العذاب، بإلقاء أنفسهم في البحر. ولهذا كانت السفن تحاط بشباك تمنع مثل هذه الحالات. كما أن الكثير منهم يموتون بسبب حنينهم الجارف للوطن وعذاب الشوق للاهالي والاحباب. وعموماً، فإنه بسبب قسوة الرحلة وتفشي القذارة وسوء التغذية، فقد كان معدل الوفيات بين العبيد يتراوح مابين ١٠ - ٢٠٪ للرحلة الواحدة. وأحيانا كان يترك الموتي بجوار الاحياء الي أن تنتهي الرحلة. ولكن في الغالب كان يلقي بالموتي في عرض البحر.

ويصف الباحث الفرنسي ميشال دوفير أحوال رحلة العبور كما يلي: «معظم الاسري لاتساء معاملتهم علي متن السفينة - فهم حمولة ذات قيمة - ماعدا حالات التمرد. وكثيرا مايكون للعبيد حق النزهة علي مقدمة السفينة، لكن تحت تهديد السلاح. وهنا، بوجه عام، يقوم جراح بفحص الأسري كل صباح. وكانت هناك وجبتان من الطعام في الساعة التاسعة والساعة الرابعة، وذلك في قعر السفينة. وكانت الوجبة عبارة عن حب مجروش وماء فيه حامض. وكان لكل أسير ملعقة خشبية مربوطة عند خصره»[٢١]. ونظراً للقيمة المرتفعة التي كانت تمثلها هذه الكنوز المائية العابرة المحملة بالعبيد، فإن سفن النخاسة كثيرا ما كانت تتعرض لحملات القراصنة الذين يهجمون عليها ويتخلصون من أصحابها ويتولوا هم بانفسهم بيع العبيد لحسابهم.

وحينما يتم تفريغ الشحنة علي شواطيء أمريكا، يشرع النخاسون في الاستعداد لعملية البيع. وتبدأ العملية، أولا، بإعطاء العبيد فرصة للراحة من عناء الرحلة، وأن يغتسلوا جيداً، ويدهنوا أجسامهم بالزيت، ويجبروا علي فرك أسنانهم حتي تبدو لامعة. ثم يقف العبيد في ساحة السوق عراة، ويصنفون عدة أصناف. فالرجال الاقوياء في جانب، ومن أصابهم الوهن وبرزت عظامهم في جانب ثاني، والنساء في جانب ثالث،

والجميلات منهم علي جانب رابع. وكان يُسمح للمشتري أن يقترب من العبد ليتفحصه جيداً ويتحسس أجزاء مختلفة من جسمه. أما الإناث فكن يتعرضن لمهانات فظيعة، خاصة وأنهن يقفن عراة تماماً. وكان البيع يتم عادة بالمزاد العلني»[٢٢]. ويقبض النخاس ثمن صفقته في شكل سلع أو ذهب ويعود الي أوروبا غانماً بهذه الصفقة.

عمل الزنوج العبيد في المزارع الكبري الاستوائية التي تخصصت في زراعة قصب السكر والقطن والدخان في شمال البرازيل والمكسيك والبيرو وكوبا وهايتي وغيرها من المناطق. وكان العمل يبدأ في ساعة مبكرة من الصباح الي الساعة الواحدة ظهراً، ومن الساعة الثانية الي مغيب الشمس. وكانت ظروف العمل بهذه المزارع غير صحية بالمرة. وتقول الكاتبة كاترين سافيدج[٢٣] : «كانت الأحوال في هذه المزارع الجديدة غير صحية مطلقاً. إذ كان العبيد يشتغلون في أرض شديدة الحرارة وملأي بالمستنقعات، وكانت مساكنهم مجرد حظائر، ولم يكن ثمة وجود للعناية الطبية. كان الكثيرون من أصحاب المزارع لايعبأون بالابقاء علي حياة العبيد، إذ كان شراء العبيد الجدد أرخص من العناية بمن يقتنونهم إذا ماطعنوا في السن». كما إستخدم عدد كبير من العبيد في مناجم الذهب والفضة محل الهنود الحمر (خصوصاً في كولومبيا). كما عملوا في قطع الاخشاب وبعض المهن المرهقة، كالحدادة والنجارة وعمليات شحن وتفريغ السفن .. الي آخره. وجزء منهم عمل في الخدمات المنزلية. وأيا كان الأمر، فإنه إذا عمل العبد في أعمال تدر دخلاً، فلابد وأن يسلم الإيراد لصاحبه. وعلي وجه الاجمال كانت معاملة العبيد سيئة للغاية، فهم في نظر أصحاب المزارع والأعمال ليسوا إلا مجرد «آلات بشرية» ولاتتمتع بأية حقوق. فكان من حق صاحب العبد أن يقتله إذا إخطأ، وأن يبيعه وقتما يشاء[٢٤].

وعلي أية حال، فقد إزدهرت تجارة الاسترقاق خلال الفترة من القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر. وقد ميَّز الباحثون بين منطقتين أساسيتين في أفريقيا لهذه التجارة.

■ **المنطقة الأولي،** هي أسواق غرب أفريقيا التي تخصصت في إمداد مناطق القارة الأمريكية بحاجتها من العبيد. وقد صدَّرت هذه المنطقة أكثر من ٧٥٪ من عبيد أفريقيا. وكانت تشمل كل الشاطيء الغربي لافريقيا علي الاطلسي. ويمكن التمييز داخل هذه المنطقة بين ثلاثة أقاليم :

١. الاقليم الذي كان يسيطر عليه البرتغاليون (الكونغو والجولا). وكانت أهم موانئ الإبحار منه هي : مايوبا (في الجابون) ولوانجو (في الكونغو) ومالمبا وكابندا. ورغم أن الساحل الذي يضم هذه الموانئ لا يتعدى طوله ٤٠٠ كيلومتر، إلا أنه من الثابت أنه خرج منه علي الأقل سُدس مجموع العبيد المصدرين الي أمريكا.

٢. إقليم ساحل خليج غينيا، وكان يضم عدة حصون وقلاع يمتلكها البريطانيون والهولنديون والدانماركيون. وكانت منابع القنص التي أمدت هذه الحصون بشحنات التصدير هي توجو وداهومي ونيجيريا.

٣. إقليم شاطىء السنغال وجامبيا، وكان يعج بنشاط تنافسي واضح بين الانجليز والفرنسيين. وقد خرج منه أعداد هائلة من العبيد للعمل في المستعمرات البريطانية والفرنسية في العالم الجديد.

■ أما منطقة النخاسة الثانية في أفريقيا فكانت تتمثل في أفريقيا الشرقية. وهي تشمل السواحل الشرقية الممتدة من البحر الاحمر حتي رأس دلجادو عند حدود موزمبيق. وكانت إهم موانئ التصدير جزيرة زنجبار وكلْوا. وكانت تحت سيطرة النخاسة العرب. ثم ازدهرت بعد ذلك أهمية جزيرة مدغشقر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وكان تصدير العبيد من هذه المنطقة يذهب الي بلاد فارس والبلاد العربية والهند. لكن طلب هذه البلدان علي العبيد كان محدوداً بالمقارنة مع تجارة العبيد في الأطلسي. وعندما حاول البرتغاليون تصدير العبيد مِن هذه المنطقة الي مستعمراتهم في البرازيل تبين إرتفاع تكلفة النقل بالمقارنة مع شواطيء غربي أفريقيا. ولكن ابتداءً من عام ١٨٤٠ عندما إندمجت شرقي افريقيا في السوق العالمي، أصبحت شحنات العبيد من سواحل شرق افريقيا ممكنة بسبب التطور السريع الذي حدث في صناعة السفن.

وقد يثور التساؤل عن حجم العبيد الذين صدَّرهم النخاسون من أفريقيا إبان سُعار تجارة النخاسة في الفترة من القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر. وهنا تتباين التقديرات، ولا يوجد إتفاق بين الباحثين بسبب عدم توافر بيانات يوثق فيها. كما أن هناك تقديرات مختلفة عن حجم «التصدير» خلال قرون بعينها. وأشهر هذه التقديرات هي تقدير الباحث فيليب كورتن[٢٥]، الذي قدر عدد العبيد الذين خرجوا من أفريقيا الي العالم الجديد في الفترة ١٤٥١ – ١٨٧٠ بحوالي ٩,٣ مليون نسمة (انظر الجدول

رقم ٥ -١) وقد رفع الرقم الي ٥ر١٠ مليون للتحوط. ورأي باحثون آخرون ضرورة زيادة هذا الرقم بنسبة ٢٠٪ ليصل الي ١٢ مليون نسمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار ضحايا القنص داخل الغابات الأفريقية، ومن وقعوا شهداء في مسيرة الاتجاه نحو السواحل، زائداً المفقودين في أهوال رحلة العبور، ممن غرقوا أو ماتوا علي سفن الشحن، فالرقم الفعلي قد يتراوح مابين ٤٨ و٥٠ مليون نسمة. والشطر الاكبر من هؤلاء كانوا في ريعان الشباب.

جدول رقم (٥ - ١)

تقدير عدد العبيد المستوردين الي العالم الجديد

خلال الفترة ١٤٥١ - ١٨٧٠

امريكا الشمالية البريطانية	٣٩٩ر٠٠٠
امريكا الاسبانية	١ر٥٥٢ر١٠٠
جزر الكاريبي (البريطانية والفرنسية والهولندية والدانماركية.)	٣ر٧٩٣ر٢٠٠
البرازيل	٣ر٦٤٦ر٨٠٠
الاجمالي	٩ر٣٩١ر١٠٠

Source : P.D.Curtin; *The Atlantic Slave Trade : A Census* (Madison : University of Wisconsin Press, 1969.

والحق، أن تجارة الاسترقاق الجماعي التي إتسمت بها مرحلة مابعد الكشوف الجغرافية وكانت أحد السمات الرئيسية لمرحلة الرأسمالية التجارية (الميركانتيلية) قد أحدثت آثاراً مدمرة، إقتصاديا وسياسياً واجتماعياً، علي القارة الأفريقية. فمن ناحية أولي، أدت هذه التجارة الي كارثة ديموجرافية في القارة، حيث هبط عدد سكان أفريقيا هبوطاً مريعاً إبان فترة سُعار هذه التجارة. يكفي أن نعلم أنه طبقاً للعلامة ا.م كار سوندارز (في كتابه الشهير :سكان العالم، اكسفورد ١٩٥٦) هبط النصيب النسبي لسكان القارة الافريقية من ٣ر١٨٪ من اجمالي سكان العالم في عام ١٦٥٠ الي ٧ر٤٪ في عام ١٩٠٠ : ومن ناحية ثانية، أدت تجارة العبيد الي حرمان القارة الأفريقية من الأيدي القوية في مختلف الانشطة الاقتصادية، وبالذات في المجال الزراعي والمنتجات الحرفية، مما أدي الي دمار شبه شامل في زراعة المحاصيل النقدية وتأخر نمو الصناعات الحرفية. كما أنه، من ناحية ثالثة، أشعلت تجارة النخاسة حروباً

مدمرة وعداوات مستمرة بين القبائل والمناطق المختلفة للاستحواذ على العبيد. وضعفت، نتيجة لذلك، التجارة الاقليمية التقليدية بين مناطق أفريقيا المختلفة. وأخيراً، وليس آخراً، فقد تعرضت القارة للسيطرة الاجنبية وفقدت دول كثيرة فيها استقلالها وأدمجت ضمن آليات السوق العالمي للرأسمالية. ويبدو لنا، أن ما تعانيه دول القارة الأفريقية الآن من فقر وجوع وبطالة وديون غير منقطع الصلة بهذا الفجر الدامي لعصر الرأسمالية التجارية الذي بدأ في القرن الخامس عشر.

أما على الجانب الآخر من الصورة، ونعني بذلك الدول الأوروبية، فقد أسهمت تجارة العبيد في تجميع ثروات هائلة لها. وكانت هذه الثروات مصدراً أساسياً من مصادر التراكم البدائي لعصر الثورة الصناعية. وبهذا الشكل كانت النخاسة واحدة من أهم عوامل تطور الرأسمالية. ولنأخذ هنا حالة انجلترا على سبيل المثال، بإعتبارها كانت تتبوأ مكان الصدارة في هذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث كانت تمتلك اكثر من ٢٠٠ سفينة يعمل عليها عشرات الألاف من البحارة والعمال وذلك خلال الفترة ١٧٨٠ - ١٧٨٦. وكانت لفربول ولندن وبرستول ولانكستر نقاط الحركة الدائبة لهذه التجارة الرائجة. وإبان هذه الفترة دارت عجلات الانتاج في بريطانيا بسرعة هائلة لتوفر السلع التي ستعطى للنخاسة الافارقة لشراء العبيد منهم. كان هذا هو حال الازدهار الذي شهدته صناعة البنادق والبارود وبناء السفن ومسابك الحديد التي وفرت السلاسل والقضبان الحديدية، وكذلك صناعة الخمور والمنسوجات. ولقاء هذه السلع كان العبيد يقتلعون من أفريقيا ليغرسوا في أمريكا للعمل الشاق في المزارع الكبرى التي سرعان ما ترسل خيراتها الى بريطانيا (السكر، القطن، التبغ .. الى آخره) فيزداد دخلها وقدرتها على استيراد المزيد من العبيد، ومن ثم زيادة رخاء بريطانيا وتسريع مرحلة الثورة الصناعية بها. ان كاترين سافيدج على حق تماماً حينما تقول[٢٦]: «ولقد أسهمت تجارة الرقيق في تحقيق الرخاء البريطاني بصورة بالغة. وكان ميناء ليفربول وبرستول يشريان على حساب تجارة أفريقيا الغربية. كانت مصانع لانكشير تغزل القطن الوارد من المزارع الامريكية، وكان الطباق والسكر يستوردان بمقادير كبيرة من جزر الهند الغربية البريطانية. وكل هذا الانتاج كان ثمرة العمل الذي يؤديه العبيد. لقد شحن التجار الانجليز عبيداً وحققوا أرباحاً اكثر من أي شعب آخر». كما أن ميشال دوفير مصيب تماماً حينما لخص معالم الصورة كما يلي: «أفريقيا تفقد كل عام الكثير من مواردها لصالح القارات الأخرى، فأميركا تنال اليد العاملة، وأوروبا تنال ريع هذه

التجارة المخجلة»[٢٧].

* * *

وحينما أنجزت تجارة العبيد مهمتها التاريخية في توفير مصدر هام من المصادر البدائية لتراكم رأس المال بعد الاستنزاف الديموجرافي للقارة الأفريقية ... وحينما تصاعدت أصوات التنديد بالفظائع الوحشية التي ارتكبت بحق الشعب الأفريقي ... وحينما إشتعلت بالمستعمرات في العالم الجديد ثورات الزنوج العبيد (إشتعلت أول ثورة للعبيد في المستعمرات الاسبانية عام ١٥٢٢) وقدم الزنوج آلاف الضحايا من أجل الحصول علي حرياتهم.. وحينما انطلقت الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ وهي تبشر بحقوق الاخاء والعدالة والمساواة وتنادي بإحترام الانسان لأخيه الانسان (لم تطبق فرنسا هذه المبادىء في البداية علي مستعمراتها)[٢٨].. حينما حدث كل هذا، كان من الطبيعي أن تستجيب الدول الأوروبية التي إنغمست في هذه التجارة للأصوات الانسانية الكثيرة التي انطلقت في مختلف أنحاء المعمورة لتندد بالوحشية والجرائم التي إنطوت عليها النخاسة (أصوات جرانفيل شارب، وتوماس كلاركس، وريتشارد باكستر، ووليم ويلبر فورس وجماعة الكويكرز ... الي آخره). لكن الأمر الحاسم الذي عجّل بمحاربة هذه التجارة، هو أن الرأسمالية عندما دخلت مرحلة الثورة الصناعية كانت في حاجة شديدة لتحرير سوق العمل في ضوء مارفعته من شعارات ليبرالية (حرية العمل والتعاقد، وحرية التجارة والاستثمار). فتحرير هذا السوق وتمكين العمال من بيع السلعة الوحيدة التي يملكونها ـ وهي قوة العمل ـ وبشكل اختياري، كان هو الأساس الذي إعتمدت عليه الرأسمالية الصناعية في تأمين حاجتها من عنصر العمل البشري، طبقاً لما تمليه علاقات العرض والطلب في هذا السوق[٢٩]. ولهذا سرعان ماتوالت القوانين والمراسيم التي تحرم هذه التجارة : الدانمارك سنة ١٧٩٢، وبريطانيا في سنة ١٨٠٧، والولايات المتحدة الامريكية في سنة ١٨٠٨، والسويد في سنة ١٨١٣، وهولندا في سنة ١٨١٤، والبرتغال في سنة ١٨٥٠، وفرنسا في سنة ١٨٦٠. كما عقد مؤتمر فينا في سنة ١٨١٥ لاتخاذ إجراءات دولية لتحريم هذه التجارة. ومع ذلك لقيت حركة مناهضة تجارة العبيد مقاومة ضارية ليس فقط من قبل أصحاب السفن والنخاسة الأوروبيين، وإنما من قبل أصحاب المزارع في الأمريكتين ومن قبل النخاسة الأفارقة والعرب. ولهذا ظلت تجارة العبيد تمارس في الخفاء بسبب استمرار

إرتفاع معدلات الربح، بل وقارس تحت سمع وبصر الحكومات التي أصدرت مراسيم وقوانين التحريم. وكان هذا واضحاً في مناطق شرق أفريقيا في ظل الحماية التي كفلها سلطان زنجبار، وفي موزمبيق والسودان وحوض الكونغو وشمال أفريقيا العثماني ونيجيريا(٣٠). وإستمرت السفن في المحيط الهندي والأطلسي تمخر عباب البحار وهي تحمل المزيد من شحنات العبيد التعساء.

وحينما تشبعت الدول الرأسمالية الأوروبية تماماً من هذه التجارة اللعينة وما وفرته لها من أيدي عاملة مستعبدة ومن ثروات طائلة، إختفت الحاجة إلي هذه التجارة، وبخاصة بعد أن هبطت معدلات الربح فيها. وعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤/١٨٨٥ وجاء ضمن مقرراته ضرورة تعاون الدول الأوروبية للقضاء علي هذه التجارة. وإقتضي الأمر أن تتخذ بريطانيا من قوتها البحرية وسيلة لمحاربة آخر معاقل هذه التجارة في زنجبار والسودان، ولكن بعد أن كانت قد حصدت أكبر المغانم قاطبة منها.

* * *

هوامش ومراجع

(١) لمن شاء التوسع في دراسة الازدهار الذي كانت عليه تجارة العبيد إبان مرحلة الرأسمالية التجارية فيما بين القرن الخامس عشر والثامن عشر ان يرجع الي :
R.B.Scheridan: Sugar and Slavery : *An Economic History of the British West Indies 1623-1775*, Johns Hopkins University Press, Balthimore 1974; E.Reynolds, Stand and Storm: African Slavery and the Slave Trade, Oxford University Press; E.A. Alpers, The East African Slave Trade, Historical Association of Tanzania, Paper No.3, East African Publishing House, Nairobi 1967; P.D.Curtin, The Atlantic Slave Trade : A Census, University of Winconsin Press, 1969.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول عوامل ودوافع حركة الكشوف الجغرافية انظر : رمزي زكي – التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي علي التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة (رقم ١١٨) الكويت ١٩٨٧، محمد عدنان مراد – صراع القوي في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٢ وانظر أيضا:

C.M.Cippolla, European Culture and Overseas Expansion, Pelican Books, 1970.

(٣) أنظر : عمر الاسكندري وسليم حسن – تاريخ مصر من الفتح العثماني الي قبيل الوقت الحاضر، مطبعة المعارف، الفجالة، القاهرة ١٩٢١، ص ٧٨، ٧٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول رحلة كولومبس انظر : سونيا هاو – في طلب التوابل، ترجمة محمد عزيز رفعت، سلسلة الالف كتاب، رقم (٩٨) الناشر مكتبة نهضة مصر ١٩٥٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول الصراع العربي البرتغالي في المحيط الهندي، أنظر : محمد عدنان مراد – صراع القوي ... مصدر سبق ذكره، وايضا : دكتور السيد رجب الجزار – افريقيا الشرقية والاستعمار الاوروبي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٨ – ص ٨ – ٢٣.

(٦) لمعلومات اكثر تفصيلا راجع : دكتور زاهر رياض – استعمار أفريقيا، الدار القومية للطباعة

والنشر، القاهرة ١٩٦٥.

(٧) راجع ك . س. ستافريانوس : التصدع العالمي، العالم الثالث يشب عن الطوق، ترجمة موسى الزعبي وعبد الكريم محفوض، دار طلاس، دمشق ١٩٨٨، ص ٩٦ - ١٠٢.

(٨) راجع : دكتور زاهر رياض - مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٩) أنظر: ك . س. ستافريانوس، نفس المصدر، ص ١١٠.

(١٠) نفس المصدر السابق ، ص ١٠٨.

(١١) حول النشاط الوحشي الذي مارسه الاسبان في إبادة الهنود الحمر، راجع : تزفتيان تودوروف - فتح امريكا، مسألة الآخر، ترجمة بشير السباعي، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٥٧ - ١٧٨.

(١٢) أنظر المصدر آنف الذكر، ص ١٤٣.

(١٣) وبالاضافة الي ذلك ، تجدر الاشارة، الي ان هؤلاء الأوروبيين الذين رُحّلوا بالقوة للعمل في هذه المناجم، لم يستطيعوا ان يتحملوا حرارة الجو الشديدة والبيئة الجديدة عليهم.

(١٤) رغم أن عام ١٥٠١ يمثل البداية الحقيقية لتجارة العبيد الافارقة المتجهة للعالم الجديد (الامريكتين) إلا ان الدراسات التاريخية قد كشفت عن أن التاريخ الحقيقي لهذه التجارة يمكن رده لعام ١٤٤٢، أي قبل ان يقوم كريستوف كولومبس برحلته الشهيرة للعالم الجديد بنصف قرن فقد «غامر ضابط برتغالي شاب نزولا في الاطلسي باتجاه الجنوب صدفة الي أن وصل الي الطرف الجنوبي لمراكش المعاصرة. فعاد بإثني عشر عبداً من أسرهم بغارات همجية علي الساحل، وقدم هؤلاء العبيد ألي الامير هنري، الذي سارع بدوره بإيفاد بعثة الي البابا للافصاح عن مخططاته الرامية الي القيام بمزيد من الغارات، بل وبمزيد من الفتوحات. فرحب قداسته بهذا الصليبي الجديد ومنح «كل أولئك الذين سوف يشاركون في الحرب المذكورة الغفران عن جميع الآثام التي اقترفوها». فاستجاب البرتغاليون لهذا التشجيع بحماسة متناهية ولاسيما حين اكتشفوا عظمة المغانم المحتملة».النص مقتبس من ك . س. ستافريانوس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

(١٥) راجع في ذلك : هنريك كلارك وفينسنت هاردنج - تجارة الرق والرقيق، ترجمة مصطفي الشهابي، كتاب الهلال، دار الهلال بالقاهرة ١٩٨١، ص ١٢.

(١٦) مشار الي هذا التقدير عند : دكتور احمد جامع، الرأسمالية الناشئة، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٣١.

(١٧) راجع : هنريك كلارك وفينسنت هاردنج، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(١٨) أنظر، دكتور زاهر رياض – مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.

(١٩) انظر : ميشال دوفير – أوروبا والعالم في نهاية القرن الثامن عشر، ترجمة الياس مرقص، الجزء الأول، دار الحقيقة، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٥٧.

(٢٠) النص مقتبس من : ك . س . ستافريانوس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢١) راجع : ميشال دوفير ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٢٢) ما أن تتم الصفقة، إلا ويقوم المشتري بإعادة وشم وجوه عبيده بعلامته المميزة (غالباً ماتكون حروف من اسمه) بسيخ محمي بالنار. وكانت هذه العملية تتكرر دائماً حينما يعاد بيعهم لمالك آخر. وقد وصف باسكو دي كيروجا هذه العملية الوحشية فقال : «ويجري وسمهم بالحديد المحمي علي الوجه وتحفر في بشرتهم الحروف الأولي لاسماء أولئك اللذين يتعاقبون علي إمتلاكهم. فهم ينتقلون من يد الي اخري، والبعض منهم يحمل ثلاثة أو أربعة أسماء، بحيث أن وجه هؤلاء البشر الذين خلقوا علي صورة الرب قد تحول عن طريق خطايانا الي ورق». النص مقتبس من : تزفيتان تودوروف – مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٢٣) راجع : كاترين سافيدج – قصة أفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٣، ص ٤٥.

(٢٤) كان من المألوف جداً أن تمتليء الاسواق والصحف باعلانات مفصلة عن مبيعات العبيد. وقد أشارت تيريزا هايتر الي احد هذه الاعلانات : «أسرة قيمة للغاية للبيع .. مكونة من طباخة عمرها ٣٥ سنة، وابنتها ١٤ عاماً، وابنها وعمره ٨ سنوات. سيباع الجميع معاً، أو فرادي حسب رغبة المشترين». انظر تيريزا هايتر – صناعة الفقر العالمي، ترجمة مجدي نصيف، كتاب الاهالي رقم ٣٥، القاهرة ١٩٩١، ص ٨٤.

(٢٥) انظر في ذلك :

P.D.Curtin; The Atlantic Slave Trade : *A Census*, op.cit., p.119.

(٢٦) انظر – كاترين سافيدج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥/٤٦.

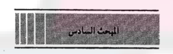
(٢٧) انظر – ميشال دوفير – مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٢٨) بالرغم من أن وثيقة اعلان حقوق الانسان قد صدرت في الايام الاولي من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) والتي تنص علي مساواة جميع البشر، الا ان فرنسا إستثنت تطبيق هذه الوثيقة علي مستعمراتها. وهو الأمر الذي ادي الي إشتعال الثورة في الجزء الشمالي من مستعمرة

سان دومنجوا الفرنسية في أغسطس ١٧٩١. وهي الثورة التي قام بها الزنوج ضد المستعمرين البيض الذين سرعان ما إستنجدوا ببريطانيا لنجدتهم.

(٢٩) يري بعض الكتاب وان تقدم الثورة الصناعية الفي بحد ذاته العبودية. فالتكنولوجيا الجديدة والمتسارعة النمو خلقت طلباً علي الاسواق عبر البحار للسلع المصنعة، وليس علي الايدي العاملة الرخيصة في المزارع. وفي الوقت نفسه تزايدت الادلة علي أن الايدي العاملة الحرة في مزارع الكاريبي كانت أكثر إنتاجية من العبيد، بسبب ثورات العبيد المتكررة». راجع : ك . س. ستافريانوس مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٣٠) رغم ان تجارة العبيد قد اختفت عن غرب افريقيا وفي الامريكتين عند نهاية القرن التاسع عشر، إلا انه من الثابت تاريخياً ان النخاسين العرب أستمروا في ممارستها في أفريقيا الشرقية والوسطي حتي الحرب العالمية الأولي، وذلك بسبب «تزايد الطلب الأوروبي علي القرنفل من زنجبار والقرفة من سيشل والسكر من ريونيون وموريشس. وأصبحت مزارع هذه الجزر في المحيط الهندي بمثابة جزر الهند الغربية بالنسبة للعرب، مما أدي الي انتعاش تجارة الرقيق (إما جهاراً أو بشيء من التستر تحت قناع «عقود العمل») علي الساحل الافريقي الشرقي مثلما إزدهرت من قبل في الكاريبي» - نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٠ - ٢٠١.



حرب الأفيون ١٨٣٩ – ١٨٤٢
وليبرالية التجارة(*)

هل يمكن أن تُستخدم المدافع والبوارج الحربية والجيوش الجرارة لفرض «حرية» التجارة علي بلد ماً ؟ وهل يمكن ان نتصور، أن بلداً يقوم بحظر استيراد المخدرات، نظراً لخطورتها الجسدية والعقلية علي المواطنين، فتقوم الدول المصدّرة لتلك المخدرات بمعاقبة هذا البلد وتشن عليه حرباً ضروس لكي يفتح أبوابه لاستيراد تلك السموم تحت شعارات حرية ألتجارة والسوق ؟

قد يظن القاريء، أن تلك أسئلة لا معني لها علي الاطلاق، لأنها لا تستند علي المنطق، ولا يمكن تصور طرحها أصلاً. بيد أن هذا هو بالضبط ما حدث في حرب الافيون (١٨٣٩ – ١٨٤٢) ضد الصين في الفترة التي كانت فيها الرأسمالية الأوروبية قد أنهت ثورتها الصناعية الأولي في أوروبا وارتفعت فيها شعارات الليبرالية الاقتصادية : دعه يعمل .. ودعه يمر.

(*)في الاصل نشرت بمجلة العربي، العدد رقم (٤٠٩) – ديسمبر ١٩٩٢، ص ٣٠ – ٣٥.

لقد كانت حرب الافيون[1] نموذج صارخ الدلالة علي الوحشية التي مارسها الأوروبيون وهم يطبقون سياستهم الليبرالية علي الصعيد العالمي، وكان من نتيجتها إجبار الصين بالقوة علي فتح أبوابها علي الرأسمالية العالمية وإفقارها، وتحويلها من بلد كان يتمتع دوماً بميزان تجاري فائض ويشتهر بمنسوجاته الحريرية الراقية وبالمجوهرات والخزف الصيني والتحف والشاي، الي بلد فقير يستورد معظم حاجياته من الخارج ويعاني من عجز ضخم في معاملاته الخارجية، ويكابد معظم سكانه من إدمان الافيون. وحرب الافيون برهنت، بشكل بالغ الدلالة، عن كيف توظف شعارات الليبرالية بشكل ديماجوجي لصالح طرف يزداد غني وقوة، علي حساب طرف آخر يزداد فقراً وضعفاً. والنتائج التي تمخضت عنها هذه الحرب بالنسبة للصين، تتشابه، من حيث الجوهر، مع النتائج التي تمخضت عنها حركة الكشوف الجغرافية الاوروبية بالنسبة لافريقيا وأمريكا اللاتينية، رغم التباعد الزمني الكبير بين هذين الحدثين. ففي جميع هذه الحالات كان الخراب والدمار والنهب والافقار الذي لحق بشعوب هذه المناطق هو المرادف أو المعادل لجزء كبير من جبال الربح والثروة التي ارتفعت في المتروبولات الاستعمارية.

ولكن ...

كيف اندلعت حرب الأفيون ؟ ولماذا ؟ وماذا كانت أحداثها الأساسية ونتائجها بالنسبة للصين وللغزاه المنتصرين ؟ ثم ماهي دلالتها لنا اليوم في عالم يسوده ما يمكن أن يسمي «بالهوس الليبرالي»، وتُجبر فيه دول العالم الثالث، وبشتي الاساليب، علي ان تتبع اليوم حرية التجارة ؟

حتي نحيط بالقصة من بدايتها لابد من الاشارة الي الوضع التاريخي الذي كانت عليه منطقة آسيا والصين قبل الاندماج بالقوة في النظام الرأسمالي العالمي في القرن التاسع عشر.

وبادىء ذي بدء يجدر التنويه الي حقيقة تاريخية هامة لا تلقي عناية كبيرة من الباحثين في هذا المجال، وهي انه بالرغم من اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ووصول الأوروبيين الي آسيا بعد نجاح حركة الكشوف الجغرافية في القرن الخامس عشر، إلا ان منطقة آسيا ظلت حتي بداية القرن التاسع عشر بعيدة عن التأثير الاقتصادي وغير الاقتصادي للنظام الرأسمالي العالمي والحضارة الغربية الأوروبية[2].

فآسيا لم تندمج في النظام الرأسمالي العالمي قبل القرن التاسع عشر وإن كان قد حدث بينها وبين هذا النظام نقاط تماس عبر حركة المبادلات التجارية. لكن بالرغم من هذه المبادلات لم تكن آسيا شريكا فاعلاً في حركة التجارة بين أقاليم العالم المختلفة. فقد كانت هذه المنطقة شبه مكتفية ذاتيا في ضوء مستوي التطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي الذي كانت عليه خلال الفترة ما بين القرن الخامس عشر وبداية القرن التاسع عشر. وكانت التجارة في المحيط الهندي يغلب عليها طابع العلاقات الآسيوية / الآسيوية. ورغم تعاظم اهمية تجارة التوابل خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، إلا ان هذه التجارة كانت ضئيلة بالقياس الي مجمل التجارة في المحيط الهندي. فقد كانت هناك تجارة بحجم اكبر بكثير تتم بين الهند والخليج العربي، وبين الهند وشرق أفريقيا، وبين الخليج العربي وسواحل افريقيا الشرقية، وبين مالاقا وجزر الهند الشرقية، وبين الهند ومالاقا، وبين الصين ومالاقا... إلخ. وجزء من هذه التجارة (أغلبها من التوابل) هو الذي كان ينساب الي أوروبا عبر الوسطاء العرب والمسلمين[3]. كان طابع العلاقات التجارية الأوروبية / الآسيوية خلال تلك الفترة يتسم، تقريباً، بإنعدام الطلب الآسيوي علي السلع الاوروبية وبتزايد الطلب الاوروبي علي المنتجات الآسيوية (البهارات والاقمشة والقهوة والشاي..).

وكان من نتيجة ذلك، ان دول القارة الاوروبية كانت مضطرة ان تدفع قيمة الشطر الاعظم من وارداتها الآسيوية بالمعادن النفيسة. وبعد إنهمار الموجات المنهوبة من الذهب والفضة من أمريكا الجنوبية الي أوروبا، إضطر التجار الاوربيون الي استخدام ثروات العالم الجديد لتسديد قيمة مشترياتهم المتزايدة من بلاد آسيا. وكان هذا أمراً مزعجاً لدول القارة الأوروبية ويتناقض مع الروح الميركانتيلية التي سادت هذه الدول في تلك الفترة وكانت تري ان الثروة الحقيقة لاي بلد انما تتجسد فيما يملكه من ذهب وفضة، وأنه لتعظيم هذه الثروة يجب ان يحقق البلد فائضاً مستمراً في ميزانه التجاري. وتشير بعض المصادر التاريخية الي ان المعادن النفيسة كانت «تشكل اكثر من ثلاثة ارباع صادرات شركة جزر الهند الشرقية البريطانية الي آسيا في عام ١٧٠٠، كما كانت تشكل نسبة مئوية اكبر بالنسبة لصادرات شركة جزر الهند الشرقية الهولندية»[4]. وحتي مع النمو الهائل الذي طرأ علي الصنوعات الاوروبية خلال القرن الثامن عشر (وبالذات في بريطانيا بعد اختراع النول الميكانيكي) ظلت المنسوجات الاوروبية عاجزة عن منافسة الاقمشة الهندية والمنسوجات الصينية الفاخرة التي كانت

تتميز بطول الخبرة ومهارة صناعها لمئات السنين. بل انه من الثابت تاريخياً، ان بريطانيا اضطرت لكي تسير ثورتها الصناعية التي حدثت في صناعة المنسوجات بشكل آمن وطبيعي، ان تتخذ في نهاية القرن الثامن عشر قراراً منعت بموجبه دخول الاقمشة الهندية الي بريطانيا. «وفي تلك المرحلة لم يكن باستطاعة مصانع مانشستر أن تزاحم المنسوجات الهندية حتي في تلك السوق الصغيرة، كسوق افريقيا الاستوائية»(٥).

وقبل مجيء فاسكو دي جاما الي المحيط الهندي (في الفترة ١٤٩٧ - ١٤٩٩) فإن حقائق التاريخ تشير الي ان الصين استطاعت، من خلال ماكانت تتمتع به من قوة سكانية كبيرة ومن نظام امبراطوري مركزي ومن تواصل زمني مستمر لحضاراتها العريقة(٦)، استطاعت ان تكون قوة عظمي في المحيط الهندي. وكانت سفنها الشهيرة بمصطلح الـ Junks تمثل أسطولا بحرياً شديد البأس، حيث كانت تلك السفن من حيث دقة الصنع والتكنولوجيا والسرعة أفضل بكثير من السفن العربية والاسلامية والاوروبية في ذلك الوقت. ولهذا لم يكن مصادفة ان استطاع الصينيون ان يقودوا أكبر الحملات البحرية وأخطرها تأثيراً في المحيط الهندي خلال الفترة ١٤٠٥ - ١٤٣٣. وكانت الحملة الأولي تتكون من ٦٢ سفينة من نوع الـ Junks وعليها ٨٢ ألف رجل، ووصلت الي مسافات بعيدة (جاوة وسيلان وكاليكوتا). أما الحملة الثانية فقد وصلت الي مسافات أبعد. اذ رست تلك السفن عند مداخل الخليج العربي والبحر الاحمر ووصلت الي السواحل الشرقية لافريقيا. ثم توقفت فجأة هذه الحملات بأمر امبراطوري في عام ١٤٣٣ لأسباب غامضة وغير معروفة - علي وجه اليقين - حتي الآن. ولم يكن الهدف الرئيسي من تلك الحملات هو الاتجار وجني الارباح - وهي في ذلك تختلف عن هدف الحملات التي كانت تقودها الشركات التجارية الكبري التي ظهرت فيما بعد مثل شركة جزر الهند الشرقية البريطانية وشركة جزر الهند الشرقية الهولندية، حيث كان الربح هو الدافع الرئيسي لها - بل كان هدف هذه الحملات هو تأمين الاعتراف بسلطة الامبراطور الصيني. وقد تمكن الصينيون من أن يجعلوا مناطق شاسعة في آسيا (مثل الهند الصينية وبورما وكوريا...) تدين بالولاء للامبراطور الصيني. وكانت السفن الصينية وهي في رحلة العودة تحمل الهدايا والتحف اللازمة لرفاهية البلاط الامبراطوري اكثر مما تحمل من سلع لتباع في السوق المحلي(٧).

وعلى أية حال، فإنه منذ مجيء الاوروبيين الى المحيط الهندي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، تطلعت الدول الاوروبية الى الاتجار مع الصين ومحاولة احتوائها بعد أن تبين ان بها كم هائل من المنتجات الصناعية والزراعية التي كثر الطلب عليها في دول القارة الاوروبية، مثل الشاي والمنسوجات الحريرية والأواني الخزفية الراقية والمنتجات الخشبية الفنية والمنتجات الجلدية.. الى آخره. وكان البرتغاليون هم أول من وصلوا الى ميناء كانتون بالصين عام ١٥١٣، واستطاعوا في عام ١٥٥٧ ان يحصلوا على حق اقامة محطة تجارية في مدينة ماكاو. وكان البرتغاليون يستوردون السلع الصينية ويدفعون مقابلها سلعاً هندية، مثل العقاقير والاصباغ وخشب الصندل والقرفة والفلفل. ولم يكن لدى البرتغاليين سلع أوروبية ذات بال يمكن ان تكون محل طلب صيني. ثم جاء الاسبان الى الصين، قادمين من الفيليبين التي احتلوها عام ١٥٧١، ثم جاء بعدهم الهولنديون في عام ١٦٢٢ وحاولوا طرد البرتغاليين من ماكاو، ولكنهم فشلوا في ذلك، فأبحروا الى تايوان وأنشأوا قلعة تجارية للاتجار مع الصين واليابان. ومكث الهولنديون في تايوان من عام ١٦٢٤ الى ١٦٦٢ الى ان تمكن الامبراطور الصيني تشينج كونج من طردهم. وسعت بريطانيا الى الصين وحاولت إقامة علاقات تجارية ودبلوماسية معها. ففي عام ١٦٨٥ حصلت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية التي كانت تحتكر تجارة بريطانيا في المحيط الهندي، على ترخيص بإقامة محطة تجارية في كانتون تحت اشراف نقابة تجار هونج. وكان الشاي الصيني قد عرف طريقة الى اذواق البريطانيين وأصبح مشروباً يومياً. ولهذا كان استيراد الشاي الصيني من اهم واكبر السلع التي استوردتها بريطانيا من الصين. ولم تكن هناك – حتى ذاك الوقت – منتجات بريطانية صناعية يمكن ان تدفع بها بريطانيا ثمن مشترياتها من الشاي. ولهذا كانت بريطانيا تدفع بالمعادن النفيسة. وفي عام ١٧٩٣ حاول البريطانيون إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، فأرسل جورج الثالث ملك بريطانيا رسالة الى الامبراطور الصيني يطلب فيها إقامة هذه العلاقات. لكن امبراطور الصين رفض ذلك، وجاء في رده : «لا أضع نصب عيني إلا هدفاً واحداً، ألا وهو الحفاظ على السيادة التامة وأداء الواجبات تجاه الولايات. ان الاشياء الغريبة لا تروق لناظري .. وكما بإمكان سفيركم ان يرى بأم عينه، فإننا نملك الاشياء كافة. وانني لا أعير ثمة اهتمام للاشياء الغريبة أو البدع الفنية، كما ان ليست بى حاجة لمصنعات بلادكم»[8] . وهو رد ينم عما كان الصينيون يتمتعون به من إكتفاء ذاتي وتعالٍ على المنتجات الاوروبية.

وهكذا تمكن الصينيون من المحافظة علي سيادة بلادهم طيلة ثلاثة قرون بعد مجيء الاوروبيين الي المحيط الهندي. وفي ضوء سعيهم للمحافظة علي هذه السيادة، فقد حصروا علاقاتهم التجارية الخارجية في عدد محدود من الموانئ الصينية حتي يسهل مراقبتها واحكام السيطرة عليها وعلي مايأتي أو يخرج منها من بضائع.

في ضوء ذلك، وبالرغم من نمو العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية، فإن الصين استطاعت ان يكون ميزانها التجاري في حالة فائض مستمر (زيادة الصادرات علي الوردات)، وان يتدفق لها باستمرار كميات ضخمة من المعادن النفيسة. واذا نظرنا، علي سبيل المثال، الي حالة التجارة مع بريطانيا، سنجد انه خلال الفترة ١٧٨١ - ١٧٩٣ بلغت قيمة جميع السلع البريطانية التي استوردتها الصين من بريطانيا تعادل ١٦٫٩ مليون دولار فضي. وهذا يمثل فقط سُدس قيمة الشاي الذي صدرته الصين الي بريطانيا[٩]. وتشير بعض المصادر الصينية الي انه «في بداية القرن التاسع عشر اخذ يتدفق الي الصين عبر قوانجتشو نحو ١ - ٤ مليون ليانج من الفضة كل سنة. فكانت السفن الاجنبية القادمة الي مقاطعة قوانغدونغ من أجل التجارة تضطر الي جلب دولارات فضية أكثر مما تجلب معها من البضائع»[١٠].

لكن الأمور تنقلب رأساً علي عقب في اواخر القرن الثامن عشر، حينما تبدلت موازين القوي بين منطقة آسيا من ناحية، ودول القارة الاوروبية من ناحية أخري. فمنذ ذلك التاريخ تكون اوروبا قد أنهت المرحلة الميركانتيلية (مرحلة الرأسمالية التجارية) وتسارعت فيها خطي الثورة الصناعية. وهي الثورة التي استطاعت من خلال هدمها لبنيان الاقتصاد الاقطاعي وتثويرها لقوي الانتاج أن تغرق السوق بالسلع الصناعية الرخيصة. وكانت بريطانيا، كما هو معلوم، هي أسبق دول القارة الاوروبية الي هذه الثورة.

وبعد أفول شمس الهيمنة البرتغالية في المحيط الهندي، استطاعت بريطانيا أن تفرض سيطرتها علي شبه القارة الهندية عام ١٨١٨ من خلال النشاط الاخطبوطي لشركة الهند الشرقية البريطانية. فقد كانت بريطانيا بحاجة مستمرة الي اسواق متنامية لتصريف فائض انتاجها (حدثت أول افراط انتاج في بريطانيا عام ١٨٢٥) كما كانت في احتياج لتأمين تدفق المواد الخام والغذائية لضمان ديمومة تراكم رأس المال. ومنذ أن احتلت بريطانيا الهند، تحولت الأخيرة الي سوق لتصريف البضائع

البريطانية، فانهارت الحرف والصناعات الهندية، وأجبرت الهند علي التحول لزراعة القطن والجوت والنيلة وبذور الزيوت لتشحن الي بريطانيا[١١]. ونظراً للأهمية البالغة للهند بالنسبة للاقتصاد البريطاني فقد اعتبرت «لؤلؤة التاج البريطاني».

واستمرت بريطانيا في استيراد الشاي والحرير الخام والعقاقير من الصين بكميات كبيرة، وبخاصة الشاي. لكن المشكلة التي واجهت بريطانيا، هي أن السوق الصيني مازال مغلقاً امام البضائع البريطانية. ولهذا كان الميزان التجاري لعلاقة الصين مع بريطانيا يحقق فائضا لصالح الأولي، الأمر الذي استدعي استمرار تدفق المعادن النفيسة من بريطانيا الي الصين. وهو أمر كان مزعجاً للحكومة البريطانية. ولذلك ظل فتح سوق الصين هدفاً عزيزاً لدي بريطانيا. علي انه تجدر الاشارة، الي أن ضيق السوق الصيني أمام المنتجات البريطانية، لم يكن راجعاً الي سياسة تعسفية إتبعتها الحكومة الصينية في مواجهة الرأسمالية البريطانية، بل كان ذلك راجعاً، في المحل الأول، الي طبيعة الاقتصاد الصيني وخصائصه آنذاك. فقد غلب علي هذا الاقتصاد طابع الاقطاع الشرقي الذي يعتمد علي الاقتصاد الطبيعي والانتاج من أجل الاستهلاك، واستيلاء ملاك الاراضي ورجال البلاط والادارة علي الفائض الزراعي واستغلال الفلاحين أبشع إستغلال. كما إتسم هذا الاقتصاد بضعف العلاقات النقدية / السلعية، فمعظم حاجات الفلاحين (غذاءهم وملابسهم ...) كانت تنتج داخل إطار الاسرة. ولم يكن لدي الفلاحين دخول نقدية تمكنهم من شراء البضائع المصنعة المستوردة من الخارج. «وكانوا من أجل دفع إيجارات الاراضي الباهظة والضرائب المتنوعة الفاحشة. يضطرون الي بيع منتجاتهم الجانبية علي نحو دوري. لذلك كان من الصعب علي الرأسماليين البريطانيين أن يغرقوا السوق الصيني ببضائعهم الصناعية»[١٢].

ومع ذلك لم تيأس بريطانيا من فتح سوق الصين ومن تغيير حالة الميزان التجاري غير الملائم مع الصين. واكتشفت أن أفضل وسيلة لذلك هي مادة الافيون، وذلك من خلال خلق سوق رائجة لها داخل السوق الصينية. وكان الافيون الذي تنتجه الهند يستهلك بكميات محدودة داخل الصين من قبل كبار ملاك الاراضي والطبقة الارستقراطية ورجال البلاد والتجار الاغنياء ورجال الادارة الحكومية. لكن الحكومة الصينية كانت تسمح باستيرادة، أساساً، بإعتباره عقاراً طبياً. وقد تبنت بريطانيا سياسة إغراق الصين بالافيون ابتداءً من عام ١٧٣٣ حيث كانت شركة الهند الشرقية

البريطانية[١٣] تقوم بتهريب الافيون من الهند الي الصين عن طريق تفريغ شحناته بالقرب من المياه الاقليمية للصين، ثم يقوم المهربون بنقله وبيعه بالداخل. ثم قامت الحكومة البريطانية في عام ١٧٩٧ بمنح هذه الشركة حق احتكار تصنيع وتجارة هذه المادة وقصرها عليها فقط. وأجبرت الشركة الهنود علي زراعة الخشاش (النبات الذي يستخلص منه الافيون)، كما قامت ببناء مصنع لها في مدينة كاليكوت لتنقية وتصنيع هذه المادة. وأصبحت الشركة تبيع الافيون بالمزاد العلني للتجار الذين يتولون بعد ذلك تهريبه للصين.

وبدأت أنهار ضخمة من الأفيون تتدفق علي الصين.

يكفي ان نعلم، انه في عام ١٧٦٧ لم يتجاوز ما استوردته الصين من الافيون ٢٠٠ صندوق. وفي عام ١٨٠٠ وصلت هذه الكمية الي ٢٠٠٠ صندوق[١٤]. فقد كانت أرباح هذه التجارة خيالية سواء للتجار البريطانيين أو للحكومة البريطانية أو للذين يقومون بتهريب الافيون. فتكلفة الصندوق الواحد من الافيون، ذي النوعية العالية، كانت في الهند بحدود ٢٣٧ روبية. لكن سعره في المزاد العلني كان يصل الي ٢٤٢٨ روبية (عشرة أضعاف). وكان متوسط حجم الربح الذي يحققه التاجر بعد تهريبه يصل الي ١٠٠ دولار عن الصندوق الواحد. ولهذا استطاع عدد من تجار الافيون الانجليز أن يتحولوا الي أثرياء ويدخلون دائرة «علية القوم» في بريطانيا. وكانت الضريبة التي تفرضها حكومة الهند البريطانية الاستعمارية تصل الي ٣٠٠٪ علي قيمة الافيون المصدر[١٥]. ولهذا أصبحت حصيلة هذه الضريبة مورداً اساسياً للدخل الحكومي. يكفي هنا أن نعلم، ان الايراد المتحقق من هذه الضريبة قد وصل الي اكثر من مليون جنيه استرليني خلال عام واحد (في عام ١٨٣٠/٢٩)[١٦]. أضف الي ذلك حقيقة اخري، وهو ان الرواج الذي خلقته زراعة وتصنيع الافيون بالهند قد أدي الي زيادة القدرة الشرائية للهنود علي شراء المنتجات البريطانية المصنعة، وفي مقدمتها المنسوجات الانجليزية.

وهكذا استطاعت شركة الهند الشرقية البريطانية ان تحل مشكلة الميزان التجاري غير الموافق لبريطانيا مع الصين من خلال هذه التجارة الحقيرة. فبعد ان كانت الشركة تضطر لدفع كميات هائلة من الدولارات الفضية للصين لتمويل واردات الشاي والحرير الخام منها، أصبحت بعد حصولها علي حق احتكار تصنيع وتجارة الافيون في الهند ان

٨- الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ، مساهمة نحو فهم أفضل.
مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت .الناشر : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٨٥.

٩- التضخم المستورد ، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية.
الأمانة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية.الناشر : دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٦.

١٠- حوار حول الديون والاستقلال ، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر.
الناشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٦.

١١- أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية.
الأمانة العامة للشئون الاقتصادية، جامعة الدول العربية.الناشر : دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٧.

١٢- التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث.
الناشر : سلسلة عالم المعرفة، رقم (١١٨) يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ١٩٨٧.

١٣- مشكلة الصادرات الصناعية لدول الخليج العربية، المشكلات الراهنة، والآفاق الممكنة والواجبات الملحة.
الناشر : دار الشباب، قبرص ١٩٨٧.

١٤- الاعتماد على الذات، بين الأحلام النظرية وضراوة الواقع ، والشروط الموضوعية.
الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت. الناشر : دار الشباب بقبرص ١٩٨٧.

١٥- فكر الأزمة : دراسة في أزمة علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي العربي .

الناشر : مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٧.

١٦- الاقتصاد العربي تحت الحصار.
دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية.الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩.

١٧- محنة الديون وسياسات التحرير.
الناشر : دار العالم الثالث ، القاهرة ١٩٩١.

١٨- الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث.
دار سينا - القاهرة ١٩٩٢.

١٩- الليبرالية المستبدة، دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في العالم الثالث.
دار سينا - القاهرة ١٩٩٣.

■■ إشراف على تحرير كتب (محرر):

١- التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث ، مع إشارة خاصة لمصر،
بالاشتراك مع الدكتور اسماعيل صبري عبد الله والدكتور جودة عبد الخالق، الناشر : المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١.

٢- رؤية مستقبلية للاقتصاد المصري في ظل التطورات العالمية والاقليمية
بالاشتراك مع الدكتور محمد زكي شافعي، الناشر : المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨٢.

٣- نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات
بالاشتراك مع الدكتور محمد زكي شافعي الناشر : دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع - القاهرة ١٩٨٥.

٤- التضخم في العالم العربي
بحوث ومناقشات اجتماع الخبراء الذي عقد بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في مارس١٩٨٥،
الناشر : شركة كاظمة للطباعة والنشر، الكويت ١٩٨٧.

٥- تحويلات العاملين العرب بالخارج : آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها،
بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (٥-٧ ابريل ١٩٨٦)
الناشر : دار الشباب للترجمة والنشر والتوزيع، قبرص ١٩٨٧.

٦- السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي،
بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت (٣٠ - ٢٢ فبراير ١٩٨٨)
الناشر : دار الرازي للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٩.

٧- المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية،
بحوث ومناقشات المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت ٦ - ٨ فبراير ١٩٨٨) من
جزئين، الناشر : دار الرازي، بيروت ١٩٩٠.



عربية للطباعة والنشر

١٠٠٤٧ شارع السلام ـ أرض اللواء المهندسين

ت: ٣٠٣٦٠٩٨


جليس في الزمان كتاب

تصميم : يوسف شاكر





بعد أن إنهارت تجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا وإنكسار حركة التحرر الوطني وفشل أنماط التنمية فى العالم الثالث بدا الأمر كما لو أن الرأسمالية قد انتصرت نهائياً ، وأنه ليست هناك سوى ليبرالية السوق كطريق وحيد للنمو وإدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية . وباسم هذه الليبرالية تنتشر ايديولوجيا السوق تدريجيا فى كل أنحاء العالم تقريباً رغم الكوارث الاجتماعية الهائلة التى تصاحبها . ففى البلاد الرأسمالية الصناعية تم التخلى عن الكينزية وأهداف التوظف الكامل ودولة الرفاه مع مانجم عن ذلك من نمو شديد للبطالة وتفاوت حاد فى توزيع الدخل والثروة . وفى البلاد النامية يتم الآن فرض الليبرالية عليها بشكل قسرى عبر صندوق النقد الدولى والبنك الدولى سعياً وراء وهم « التوازنات الاقتصادية » . ويتم إغداق المديح عليها من المنظمات الدولية بالقدر الذى تحقق فيه تلك التوازنات في حين يصبح سكانها اكثر بطالة وفقراً وبؤساً . كما يجرى الآن تطبيق قوانين الليبرالية فى الدول التى كانت إشتراكية بصرامة شديدة وبشكل لاديموقراطى ، وحتى إذا كان الثمن الاجتماعى لذلك هو الجوع والفقر والبطالة وسيطرة عصابات المافيا والمضاربات واندلاع الحروب الأهلية وبيع مؤسسات الدولة للأجانب .

ماحقيقة هذه الليبرالية الجديدة ؟ وما الأهداف الجوهرية التى تسعى اليها ؟

ان مؤلف هذا الكتاب يذهب الى ان الليبرالية الجديدة التى تتسم بطابعها اللاإنسانى هى إيديولوجية الرأسمالية المعاصرة لإدارة أزمتها الراهنة . ويثبت انه عبر تلك الليبرالية يتم الآن إعادة إحتواء العالم الثالث وتطويع البلاد التى كانت إشتراكية لمطالب تراكم رأس المال بالمراكز الرأسمالية الصناعية ، وخلق فائض قيمة تاريخى جديد ليستخدم فى علاج تصدعات النظام الرأسمالى في تلك المراكز . والليبرالية الجديدة فى سعيها لتحقيق هذا الهدف خلقت مايسميه المؤلف « بأممية رأس المال » التى تجسدت فى برامج التكيف وسياسات التحول لنظام السوق . وان ثقل تناقضات الرأسمالية فى ظل هذه الليبرالية - مع بروز التدويل المتزايد والكتل الاقتصادية - قد انتقل من الصعيد المحلى الى الصعيد العالمى الذى أصبح مجالا لبروز نزاعات اكثر تعقيداً ومصدراً للاضطراب وعدم الاستقرار على الساحة العالمية .





اللوحة : فرانشك دوق